



جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



التحول الديمقراطي المغربي وتداعياته على الأمن المتوسطي

2011-2022م

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية

فرع: العلاقات الدولية، تخصص: الدراسات الأمنية والاستراتيجية

إشراف الأستاذ

د. كريم رقولي

إعداد الطالبة:

يجار عبير

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
د. شوادرة رضا	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2	رئيسا
د. رقولي كريم	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	مشرفا ومقررا
د. نعيم شلغوم	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	ممتحنا
د. آمنة عيساوة	أستاذة محاضرة أ	جامعة سطيف 2	ممتحنا
أ.د. حموم فريدة	أستاذة	جامعة جيجل	ممتحنا
د. زردومي علاء الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022





جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



التحول الديمقراطي المغاربي وتداعياته على الأمن المتوسطي

2011-2022م

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية

فرع: العلاقات الدولية، تخصص: الدراسات الأمنية والاستراتيجية

إشراف الاستاذ:

د. كريم رقولي

إعداد الطالبة:

يجار عبير

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
د. شوادرة رضا	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2	رئيسا
د. رقولي كريم	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	مشرفا ومقررا
د. نعيم شلغوم	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	ممتحنا
د. آمنة عيساوة	أستاذة محاضرة أ	جامعة سطيف 2	ممتحنا
أ.د. حموم فريدة	أستاذة	جامعة جيجل	ممتحنا
د. زردومي علاء الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين

الكريمين حفظهما الله

## شكر وتقدير

يطيب لي أن أتقدم في نهاية هذا العمل بالشكر  
للدكتور المشرف الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته  
القيمة،

**"كريم رقولي"**

وأوجه بشكري كذلك إلى الأساتذة المناقشين الكرام

يجار عبير



## قائمة المختصرات:

### قائمة مختصرات باللغة العربية:

ب.د.ن: بدون دار النشر
ب.ذ.ب.ن: بدون ذكر بلد النشر
ب.س.ن: بدون سنة نشر
ص: صفحة
ص.ص: من صفحة الى صفحة أخرى (من نفس المرجع المعتمد)
ط: طبعة
ق.م: قبل الميلاد

### قائمة المختصرات باللغة الأجنبية

Nato : North Atlantic Treaty Organizatio
4G : The 4th Generation Of Cellular Networks
IPID : Used To Indicate That A Reference Is From The Same Source As A Previous Reference
Opcit : In The Work Cited
P : Page
Pp : From Page To Page



## خطة الدراسة

### مقدمة

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي المعرفي للتحول الديمقراطي وأمن المتوسط

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية والتحول الديمقراطي

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي والمفاهيم المقاربة له

المطلب الثالث: مراحل التحول الديمقراطي

المطلب الرابع: المداخل النظرية لدراسة التحول الديمقراطي

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي بين المسارات والعوامل ومؤشرات

المطلب الأول: مسارات التحول الديمقراطي

المطلب الثاني: أهم عوامل التحول الديمقراطي الداخلية والخارجية

المطلب الثالث: مؤشرات التحول الديمقراطي

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي والنظري لأمن المتوسط

المطلب الأول: ايتومولوجيا الامن في حقل العلاقات الدولية

المطلب الثاني: الدراسات الأمنية بين النظريات الوضعية وما بعد الوضعية

المطلب الثالث: منطقة المتوسط: المفهوم والاهمية

الفصل الثاني: طبيعة التحولات الديمقراطية لأنظمة المغرب العربي

المبحث الأول: المقومات الجيوسياسية لدول المغرب العربي

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية للمنطقة المغربية

المطلب الثاني: المقومات الحضارية والقيم المشتركة للمنطقة المغربية

المبحث الثاني: مداخل تفكيك طبيعة الأنظمة السياسية المغربية

المطلب الأول: لمحة عن شكل الأنظمة السياسية المغربية

المطلب الثاني: النظام السياسي المغربي ومراحل تطوره

المطلب الثالث: أنماط المشاركة السياسية المغربية والأنظمة السياسية فيها

المبحث الثالث: الدول المغربية: إشكالية التفكك والبناء قبل وبعد حراك 2011

المطلب الأول: إشكالية بناء الدولة في المحيط المغربي

المطلب الثاني: العلاقات المدنية-العسكرية في المغرب العربي

المطلب الثالث: القضية الهوياتية بين المطالب الاجتماعية والاستغلال السياسي

المبحث الرابع: عتبات التحول الديمقراطي المغربي (الجزائر، تونس، ليبيا)

المطلب الأول: نموذج البنية في دراسة نزاعات التحول الديمقراطي

المطلب الثاني: نقاش أسباب التحول الديمقراطي المغربي (الجزائر، تونس، ليبيا)

المطلب الثالث: أهم الإصلاحات السياسية للدول المغربية ما بعد حراك 2011

الفصل الثالث: تهديدات البيئة الأمنية كانعكاس لمحدودية الديمقراطية في دول المغرب العربي

المبحث الأول: إشكالية الأمن والديمقراطية في المغرب العربي

المطلب الأول: أبعاد العلاقة بين الأمن والديمقراطية

المطلب الثاني: الفشل الدولاتي في المنطقة المغربية وتأثيراته الأمنية (ليبيا نموذجاً)

المطلب الثالث: الجزائر بين التأجيل الديمقراطي والمخاطر الأمنية

المبحث الثاني: أهم التحديات الأمنية الجديدة بعد التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي

المطلب الأول: الظاهرة الإرهابية وتعقيداتها الأمنية

المطلب الثاني: الهجرة غير شرعية كتهديد أمني

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة كمهدد أمني: المخدرات، غسل الأموال، التهريب

المبحث الثالث: أهم الاستراتيجيات الوطنية المغربية تجاه التهديدات الأمنية الجديدة

المطلب الأول: مستويات تطبيق الاستراتيجية الأمنية المغربية تجاه ظاهرة الإرهاب

المطلب الثاني: التعاون المغربي لدرء التهديد: الضرورة الغائبة

المطلب الثالث: الأمن المغربي والاختيار الانفرادي

الفصل الرابع: تداعيات التحول الديمقراطي المغربي ورهاناته المستقبلية على الأمن المتوسطي

المبحث الأول: القطاع الأمني للشراكة الاورومغاربية في حوض المتوسط

المطلب الأول: خصوصية الأمن في منطقة المتوسط بين أهم القوى الكبرى

المطلب الثاني: المنظور الديمقراطي الامني للاتحاد الأوروبي تجاه التحول الديمقراطي المغربي

(تونس/ليبيا نموذجاً)

المطلب الثالث: البعد الأمني المتوسطي في الشراكة الاورومغاربية

المبحث الثاني: متلازمة الأمن المتوسطي المغربي: دراسة في التهديدات الأمنية اللاتماثلية

المطلب الأول: التداعيات الأمنية للأزمة الليبية على أمن المتوسط

المطلب الثاني: الخطاب الأورومتوسطي تجاه الظاهرة الإرهابية

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية أكبر الهواجس الأمنية المتوسطية

الفصل الرابع: السيناريوهات المستقبلية للتحوّل الديمقراطي المغربي على الامن المتوسطي

المطلب الأول: سيناريو النجاح (النظرة التفاؤلية)

المطلب الثاني: سيناريو الفشل (الكارثة)

المطلب الثالث: السيناريو الواقعي (بقاء المسار على الوضع الحالي)

الخاتمة

قائمة الخرائط

قائمة المخططات والبيانات

قائمة الملاحق

قائمة المراجع

الفهرس

# مقدمة

## مقدمة

إن الظواهر الدولية ظواهر لها طابع ديناميكي وغير متوقع تُحدث تغيّرات متوسطة إلى تغيّرات حادة وفجائية، وهذا ليس بالشيء الجديد داخل الأوساط الأكاديمية المعنية بدراسة الظواهر الدولية وتحديد متغيراتها التي من شأنها إعطاء القدرة التحليلية التفسيرية والتنبؤية للظاهرة. خاصة أن هذه الأخيرة يتحكم فيها بالدرجة الأولى السلوك الإنساني الذي يندرج في إطار الدراسات الاجتماعية الإنسانية الأمر الذي يجعل دراستها تحمل احتمالات وليس تأكيدات حتمية التي عادة ما تصل لها العلوم الطبيعية.

لطالما تميزت منطقة المغرب العربي بمقومات جيوسياسية كان لها أهمية على المستوى الإقليمي والدولي، ناهيك عن المقومات الحضارية القيمة المشتركة بين شعوب المنطقة. إن الأنظمة السياسية المغاربية كانت على وتيرة ثابتة ومستقرة على سياسات لم تتغير منذ تبيينها ومتشابهة لحد ما في تفاعلاتها، هذا لا يمنع من أنها مرت بمراحل غيرت بشكل محتشم أنماط المشاركة السياسية فيها وشكل الدولة ككل ولكن ليس بذلك التغيير الكبير والمعقد فدائماً التغيير يُحصر في شكل تغييرات سطحية تتدرج بالمجمل بالتحكم في شكل العلاقة بين السلطة السياسية وبين السلطة العسكرية أو التقليل من حجم المطالب الاجتماعية للقضية الهوياتية وكل ذلك بغية امتصاص أي محاولة لضرورة التحول.

فالتوتيرة الثابتة والتغيير المحدود لمصالح محدودة أدى بالمطالب الشعبية بالارتفاع أكثر فأكثر. إن التحولات على دول المغرب العربي والتي كان لها الاهتمام الأكبر داخل الأوساط الأكاديمية تحمل مميزات أي ظاهرة قابلة للبحث وتم إطلاق عليها تسميات كثيرة منها ثورات الربيع العربي، الثورات العربية، الحراك العربي، حراك 2011، التحول الديمقراطي العربي، بغية تحديد صورتها أكثر.

إن المنطقة المغاربية شاهدت منذ مطلع 2011 تغييرات في شكل وطبيعة أنظمتها (المستوى الأعلى) وعلى المستوى القاعدي (الشعب)، فتلك التغييرات كانت تغييرات

جزرية أقالمت رؤساء كانت لهم فترات حكم طويلة بعضها دام لأكثر من عشرين سنة (20) وفرضت سياسات جديدة على دول المغرب العربي حيث وجدت نفسها هذه الأخيرة مجبورة على تبينها تماشيا مع التطورات الجديدة.

فمحدودية المتغير الديمقراطي لدول المغرب العربي حالت دون استمرار أنظمتها الحاكمة مما أنتج عن ذلك صراع حول السلطة بعد تعدد الفواعل وطنية، إقليمية ودولية والتي تريد أن تنال الحكم وتحقق مصالحها الشخصية الضيقة، فحالة الفوضى تلك نتج عنها ندرة للأمن انعكس على الأوضاع الأمنية للمنطقة المغربية حيث وجدت نفسها أمام تهديدات أمنية لاتماثلية ذات ميكانزمات جديدة ولعل الحالة الليبية هي أبرز الحالات التي يمكن التعبير عنها بأنها عاشت حالة من الفوضى وتدخلات إقليمية ودولية وصراعات وحروب داخلية وحروب بالوكالة كل هذا أنتج حالة من بيئة أمنية غير مستقرة كان لها تداعيات على المنطقة المغربية ككل هذا من جهة ومن جهة أخرى أعتمدت بعض دول المغرب العربي على الأوضاع الأمنية المترعزة كحل لتقادي تبني نظام أكثر ديمقراطية كسياسة تتتهجها عادة الدول التي لا تريد تغيير سياساتها وتبقي الوضع على ما هو عليه دون تغيير في شكل النظام الحاكم.

إن التهديدات الأمنية الجديدة والتي زادت حدتها وتأثيرها بعد أحداث 2011 كان لها التأثير الأكبر على أمن دول المغرب العربي فقد جاءت سريعة غير دقيقة في متغيراتها مع صعوبة التحكم فيها والتنبؤ بميكانزوماتها، فأصبحت من الأولويات المفروضة على دول المغرب العربي. ولعل من أبرز التهديدات الأمنية الجديدة بعد أحداث 2011 التهديد الإرهابي نتيجة الانفلات الأمني وسقوط الأنظمة الأمنية والعسكرية والتي وجدت صعوبة في التحكم والسيطرة على الظاهرة بل وعملت هذه الأخيرة على إضعاف قدر الإمكان لتلك الأجهزة واسقاطها رغم أنها لم تكن بنفس المستوى من ناحية الافراد ومن ناحية الإمكانيات إلا أنها كانت لها القدرة على التحرك بمرونة شديدة وغير متوقعة. أيضا من بين التهديدات الأمنية التي عانت منها المنطقة المغربية ظاهرة الهجرة غير

شرعية والتدفقات الكبيرة الناتجة في الاغلب عن الأوضاع الأمنية الغير مستقرة التي شهدتها دول المنطقة بعد أحداث 2011 وذلك بغية البحث عن بيئة أمنية مستقرة الوضع الذي استغلته أطراف إجرامية تمثلت في شكل منظمات تمارس نشاطات غير قانونية وزاد نشاطها معتمدة على الوضع الغير المستقر الذي تعاني منه المنطقة من تجارة للمخدرات وغسل للأموال والتهريب الامر الذي زاد من تعقد الأوضاع الأمنية أكثر وأكثر.

فلم يعد أمام دول المغرب العربي إلا تبني استراتيجيات من شأنها الحد من التهديدات الأمنية الجديدة، إلا أنها اختلفت في شكل الحد من تبعاتها، فتأرجحت بين تعاونات ثنائية إلى تحركات انفرادية ولم ترقى لاستراتيجيات تجمع دول المنطقة الواحدة واقتصرت على استراتيجيات محتشمة حاولت تبنيها على سبيل المثال لدرء الخطر الإرهابي على الرغم من ضرورة تطبيق استراتيجية مغربية موحدة لتعطي نتائج أكبر إلا أن التحرك الانفرادي هو الطاغي بين دول المغرب العربي.

كان التحول الديمقراطي المغربي محط أنظار الكثير من الفواعل الدولية وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي وترجمت رؤيتها بين توجيه خطابات حول ما آلت اليه الأوضاع في المنطقة وبين إعلانات رسمية من طرف المفوضية الأوروبية بغية تطبيق الإصلاحات المشروطة السياسية والديمقراطية والتي حسب المنظور الأوروبي كانت السبب في الأوضاع الحالية خاصة الأمنية منها.

لم تتوقف التهديدات الأمنية الجديدة بعد 2011 في حدود المنطقة المغربية بل توسعت تداعياتها لتهدد الامن المتوسطي ككل. هنا رأى دول شمال المتوسط وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي بضرورة وضع استراتيجيات وفق منظورها الأمني للتهديد مع ضرورة تبني تعاونات مع كل دولة مغربية على حدا كدول مصدرة للتهديدات والتي اتخذت شكل شراكات أمنية بغية الحد من تداعيات التهديدات على أمن المتوسط.

## إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى أثر التحول الديمقراطي في المغرب العربي على أمن المتوسط طيلة الفترة الممتدة بين 2011 - 2022؟

## الأسئلة الفرعية:

- ما هو التأصيل المفاهيمي المعرفي للتحول الديمقراطي وأمن المتوسط؟
- ما هي طبيعة التحولات الديمقراطية لأنظمة المغرب العربي؟
- فيما تتمثل تهديدات البيئة الأمنية كانعكاس لمحدودية الديمقراطية في دول المغرب العربي؟
- ما هي تداعيات التحول الديمقراطي المغربي ورهاناته المستقبلية على الامن المتوسطي؟

## فرضيات الدراسة:

### الفرضية الرئيسية:

إن أي تأثير لأي ظاهرة في النظام الدولي بمختلف متغيراتها وديناميكيته، تؤدي إلى تداعيات وتأثيرات على المستوى القريب أو المستوى البعيد من ناحية الزمان والمكان

### الفرضيات الفرعية:

- إن دراسة التأصيل المفاهيمي المعرفي للتحول الديمقراطي وأمن المتوسط موضوع محل بحث، يؤدي إلى إثراء الإطار النظري للبحث وإزالة الغموض والبس المحيط بمفاهيم ونظريات البحث محل الدراسة.
- إن دراسة طبيعة التحولات الديمقراطية لأنظمة المغرب العربي، يؤدي إلى الكشف عن أهم الميكانزمات والعوامل التي تحكمت في الظاهرة وحركت مسارها.



- إذا ما تم المعالجة لأهم التهديدات البيئية الأمنية كانعكاس لمحدودية الديمقراطية في دول المغرب العربي، فإن ذلك يساعد على معرفة طبيعتها والكيفية التي تتحرك بها ومدى تأثيرها في الوسط التي تتحرك فيه.

- إن التقييم لتداعيات التحول الديمقراطي المغربي، يؤدي إلى القدرة على التنبؤ بمسار الظاهرة والقدرة على طرح أهم السيناريوهات المحتملة للظاهرة.

### أهمية الدراسة:

### الأهمية العلمية:

- محاولة التعرف على الإطار المفاهيمي المعرفي للمصطلح التحول الديمقراطي وأمن المتوسط

- دراسة الأطر النظرية للتحول الديمقراطي والامن وذلك لمحاولة إثراء الحقل النظري للعلاقات الدولية وتبيين مدى الاسهامات النظرية في تحليل قضايا الديمقراطية والامن في المغرب العربي وتأثيراتها على أمن المتوسط.

### الأهمية العملية:

- معرفة أهم الميكانزمات التي تحكمت في بؤادر التحول الديمقراطي في المغرب العربي وكيف تداعت تلك الميكانزمات على الامن المتوسطي

- إبراز أهم التهديدات الأمنية التي طالت دول المغرب العربي وانعكست بدورها على منطقة المتوسط ككل كنتيجة حتمية لمحدودية المتغير الديمقراطي في المنطقة المغاربية

- طرح لأهم السيناريوهات المستقبلية التي يمكن التنبؤ بها حول ما ستؤول اليه منطقة المتوسط نتيجة التحولات التي شاهدها دول المغرب العربي

### أسباب اختيار الموضوع:

### الدوافع الذاتية:

- رغبة الطالبة في دراسة الإطار المفاهيمي المعرفي للتحول الديمقراطي وأمن المتوسط
- الرغبة في التعرف على طبيعة الديمقراطية الممارسة في دول المغرب العربي
- محاولة التعرف على أهم الأطر النظرية التي تمحورت حول التحول الديمقراطي والامن

### الدوافع الموضوعية:

- التطور الملحوظ للإطار النظري نتيجة الاهتمام المتزايد من طرف الباحثين والدارسين لدراسة التحول الديمقراطي وأهم التداعيات الأمنية التي أثرت بدورها على منطقة المتوسط.
- محاولة إثراء المستوى العلمي الأكاديمي حول كيف لمحاولات التحولات الديمقراطية لدول كدول المغرب العربي أن تؤثر أمنياً لامتثالياً على منطقة المتوسط.

### أهداف الدراسة:

#### الهدف الرئيسي:

- دراسة لطبيعة التحول الديمقراطي لدول المغرب العربي وما انتجه ذلك التحول من تهديدات أمنية مست المنطقة ككل بما فيها منطقة المتوسط، وكذا محاولة التعرف على ما يمكن ان تقول اليه حال منطقة المتوسط وفق الأوضاع الأمنية الراهنة.

#### الأهداف الثانوية:

- التطرق التأصيل المفاهيمي المعرفي للتحول الديمقراطي وأمن المتوسط
- التعرف طبيعة التحولات الديمقراطية لأنظمة المغرب العربي
- محاولة رصد لأهم التهديدات البيئية الأمنية كانعكاس لمحدودية الديمقراطية في دول المغرب العربي؟

- طرح لأهم التنبؤات المستقبلية في شكل سيناريوهات حول تداعيات التحول الديمقراطي المغربي ورهاناته المستقبلية على الامن المتوسطي

### الإطار المكاني والزمني للدراسة:

#### الإطار المكاني:

تم البحث في هذه الدراسة عن المنطقة المغربية ومنطقة المتوسط لما تكتسبه كلتا المنطقتين من أهمية جيواستراتيجية خاصة في الوقت الراهن وما نتج عن التحولات التي مست دول المغرب العربي والتي كانت أمنية بالدرجة الأولى ما جعل كل دولة من تلك الدول تتخذ ردود أفعال تجاه ما يسمى بالتهديدات الأمنية اللاتماثلية والتي أصبحت هاجس أمني له أولوية في أجنداتها الامنية.

نفس الامر بالنسبة للمتوسط وما عناه من ويلات تلك التهديدات خاصة انها لاتماثلية فيصعب التحكم في الديناميكية التي تتمتع بها وعلى رأس دول المتوسط دول الاتحاد الأوروبي كونها تمثله وتمثل الضفة الشمالية له وكونها أخذت النصيب الأكبر من تلك التهديدات فعمدت على انشاء اتفاقيات واستراتيجيات مع الدول المصدرة لتلك التهديدات كنوع من الحد من تبعات تلك التهديدات.

#### الإطار الزمني:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على فترة زمنية تمتد من 2011 إلى 2022 وذلك بحكم التحولات التي طرأت على دول المغرب العربي بدأت حدة من مطلع 2011 والتي بدأت فيها دول المغرب العربي تعرف تهديدات أمنية بشكل أكثر حدة وأكثر صعوبة من ناحية تحديد تحركاتها والسيطرة عليها. وكل ذلك كان له الأثر الأكبر على المتوسط وعلى رأسه دول الاتحاد الأوروبي من شتى التهديدات الأمنية اللاتماثلية وأهمها من ناحية التأثير الهجرة الغير شرعية والإرهاب ناهيك عن التجارة في الأسلحة وتجارة البشر والمخدرات وغيرها من السلوكيات التي عانت منها المنطقة ككل وكمحاوله للتنبؤ

بتلك الظاهرة من خلال دراسة تطورها عبر الفترات الزمنية لبدائتها وكيف اتخذت اشكال مختلفة الى غاية ما يمكن لها ظان تكون عليه في سنة 2022 بناءً على معطيات الواقع الراهن.

### المناهج المستخدمة:

في إطار هذه الدراسة تم الاعتماد على مناهج من شأنها تسهيل البحث والدراسة لموضوع البحث ومن بين تلك المناهج المنهج الوصفي التحليلي وذلك بغية تحليل ووصف ظاهرة التحول الديمقراطي التي طرأت على دول المغرب العربي وماكن لها من تداعيات امنية لاتماتلية على هذه الدول في حد ذاتها وعلى المستوى الدولي وهي منطقة المتوسط، وذلك من خلال دراسة الظاهرة في إطار زمكاني يمتد من فترة 2011 وهي الفترة التي بدأت فيها بوادر المناداة بالتحول الديمقراطي والذي صاحب مع تلك المناداة ديناميكية حركية من الجهات الفاعلة من الطبقة الأولى في هرم الظاهرة وهي طبقة الشعب إلى الطبقة العليا وهي السلطة. إلى غاية فترة 2022 بهدف إيصال الدراسة لتكون دراسة تنبؤية مستقبلية تقوم في إطار معطيات الظاهرة في الوقت الراهن بطرح مختلف السيناريوهات المحتممة الحدوث في المستقبل.

هذا وقد تم الاعتماد على المنهج الاحصائي والبعد من المناهج الرقمية في كونه يعتمد في دراسته للظاهرة على المعطيات العددية والنسب، وفي هذه الدراسة ومن خلال هذا المنهج تم دراسة وعرض مختلف النسب التي نتجت عن ظاهرة التحول الديمقراطي في المغرب العربي ومدى تداعياتها على أمن المتوسط وتم حصر تلك النسب في إطار أمني من خلال ادراج أهم النسب لأهم ظاهرة عانت منها دول المغرب العربي ودول منطقة المتوسط ككل وهي ظاهرة الهجرة الغير شرعية والتي توجهت بشكل أوسع لدول من دول المتوسط وهي دول الاتحاد الأوروبي وما خلفته من تداعيات على أمنهم نتيجة بالدرجة الأولى النسب الضخمة للهجرة نحوها.

## الادبيات السابقة:

### المقالات العلمية:

- مقال بعنوان **حوض المتوسط بين الأهمية الجيوستراتيجية وتعدد المخاطر**، للباحثة **إيمان مختاري** الصادر سنة 2016، عن مجلة **دفاتر المتوسط**. واعتمدت دراستها على البحث في الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة المتوسط والتهديدات الأمنية الجديدة وتم بالتحديد دراسة كل من التهديد الرهابي الدولي، المخاطر البيئية، الهجرة غير الشرعية الجريمة المنظمة والتي حسب رأي الباحثة كان لها التأثير على الساحل ومنطقتي المغرب العربي والمتوسط، كل ذلك أدى لبناء شراكات بين دول جنوب وشمال المتوسط.

- مقال بعنوان **تداعيات الحراك العربي على الأمن بالمنطقة المتوسطية**، للباحث **خالد بركة** الصادر سنة 2018 عن مجلة **الدراسات الافريقية وحوض النيل**. واعتمدت دراسته على البحث في أسباب التحولات السياسية التي مست المنطقة العربية والمواقف الدولية منها، وما نتج عنها من تحديات أمنية كان لها تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الأوضاع الأمنية لمنطقة المتوسط كما ركز كما ركز الباحث على طرح مستقبل البيئة الأمنية للمتوسط.

### مذكرات التخرج:

- **أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغربية دراسة في ضوء مقاربتى الأمن التقليدي والأمن الإنساني**، وهي دراسة للباحث **هشام صاغور**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية عن قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة-السنة الجامعية (2017-2018)، تناول فيه التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي وتداعياتها على استقرار أنظمتها، الامر الذي فرض عليها ادراج تعاونات إقليمية جماعية. وتم التركيز على سبيل الذكر لا الحصر على الدولة الجزائرية

ومجمل التفاعلات الاستخباراتية، العسكرية، الشراكات الامنية التي اعتمدها لمحاربة الظاهرة وتهديدات في الداخل وعلى أمن المنطقة ككل.

- **الاستراتيجيات المغربية لمكافحة الإرهاب**، للباحث **جمال بوزدية**، أطروحة دكتوراه في الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، (2012-2013)، تناول فيه نشأة ظاهرة الإرهاب في منطقة المغرب العربي من خلال مقاربات وطنية مغربية لمكافحة الإرهاب كما وعالج مجالات الشراكة والتعاون الإقليمية والدولية منها، وختم من خلال المعطيات التي تحصل عليها بدراسة استشرافية لظاهرة الإرهاب في المنطقة.

- **الشراكة الأورو مغربية - أبعادها ورهاناتها -**، للباحثة **كتاب زهية**، أطروحة دكتوراه في الحقوق تخصص القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، (2018-2019)، عالجت فيه الباحثة الإطار المعرفي النظري للشراكة الأورو مغربية، كما وركزت على دراسة أهم الرهانات الاستراتيجية للشراكة. وفي الأخير طرحت من خلال ما توصلت اليه إلى جملة من الاقتراحات من شأنها جعل المنطقة الأورو مغربية منطقة تعاون وسلام بشرط تفعيل دور الاتحاد المغربي وجعله يعمل وفق مبدأ تكافؤ الفرص بين أطراف الشراكة.

### الملاحظات المأخوذة عن أدبيات الدراسة

وأهم الملاحظات العامة المأخوذة عن أدبيات الدراسة تمثلت في كونها ركزت على أهم التحديات الأمنية التي طالت المنطقة المغربية، وأخرى ركزت على انعكاسات تحديات تلك الأخيرة على أمن المتوسط وتراوحت الدراسات بين تبين الأسباب ودراستها ومعالجتها وبين إعطاء من خلال ما توصلت له رؤى استشرافية للمستقبل الأمني للمنطقة ككل، لكن دون طرح بصفة تراتبية تنطلق من بداية تلك التهديدات الأمنية في المنطقة المغربية ثم تداعياتها على أمن المتوسط فالدراسات السابقة كانت تتراوح بين إما الاكتفاء بدراسة التهديدات في المنطقة المغربية أو الاكتفاء بدراسة تأثيراتها على منطقة المتوسط أو حصرها في الشكل المؤسسي القانوني من خلال التركيز على أهم

الشراكات والاتفاقيات بين دول الجنوب والشمال المتوسطي. ومن ثم تم التركيز في دراستنا على البحث في أهم تحولات 2011 في المنطقة المغاربية وما نتج عنه من تهديدات أمنية لا تماثلية كنتيجة للتحول وتداعياتها على أمن المتوسط واهم الاستراتيجيات المتخذة سواء بين الدول المغاربية أو بين هذه الأخيرة ودول شمال المتوسط للحد من تأثير التهديدات مع إعطاء من خلال ما تم التوصل اليه سيناريوهات مستقبلية للأمن المتوسطي.

### تقرير الدراسة:

قسمت خطة الدراسة إلى أربعة فصول الأول بعنوان التأسيس مفاهيمي معرفي حول التحول الديمقراطي وأمن المتوسط، وتم التطرق من خلاله إلى مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي وذلك من خلال التعريف بالديمقراطية والتحول الديمقراطي وأهم والمفاهيم المقاربة له مع ذكر أهم مراحلها. هذا من جهة ومن جهة أخرى ذكر لأهم المسارات والعوامل ومؤشرات التحول الديمقراطي وذلك بغية إزالة البس عن مفاهيم الدراسة. كما تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي والنظري لأمن المتوسط وذلك من خلال طرح ايتومولوجيا الامن كمفهوم في حقل العلاقات الدولية، دون إغفال الجانب النظري له وذلك من خلال عرض للدراسات الأمنية النظرية وتم حصرها في النظريات الوضعية وما بعد الوضعية، دون إغفال التطرق بالتعريف لمنطقة لها أهمية علمية وعملية في الدراسة وهي منطقة المتوسط وإبراز أهميتها.

وفي الفصل الثاني فقد تم تناول فيه طبيعة التحولات الديمقراطية لأنظمة المغرب العربي من خلال عرض للمقومات الجيوسياسية لدول المغرب العربي والتي تم حصر دراسته في الإطار الجيوسياسي للمنطقة وشكل الأنظمة السياسية المغاربية ومراحل تطورها، وأنماط المشاركة السياسية المغاربية والأنظمة السياسية فيها. هذا وقد تم التطرق في هذا الفصل لمداخل تفكيك طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية عن طريق عرض شكل الأنظمة السياسية المغاربية، ومراحل تطورها، وأنماط المشاركة السياسية

المغربية والأنظمة السياسية فيها. والمبحث الأخير من هذه الفصل معنون بـ الدول المغربية: إشكالية التفكك والبناء قبل وبعد حراك 2011.

أما بالنسبة للفصل الثالث فخصص لدراسة أهم التهديدات البيئة الأمنية كنتيجة لمحدودية الديمقراطية في دول المغرب العربي وذلك في خلال ادراج في البدء لإشكالية الأمن والديمقراطية في المغرب العربي وأبعاد العلاقة بين الامن والديمقراطية، وإشكالية الديمقراطية المنطقة المغربية وتأثيراته الأمنية وأخذ من حالة ليبيا والجزائر كنموذج. إلى جانب معالجة لأهم التحديات الأمنية الجديدة بعد التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي وعلى رأسها كل من الظاهرة الإرهابية، الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة. وأهم الاستراتيجيات الوطنية المغربية والتي تم حصرها بين التعاون وبين التحرك الانفرادي تجاه التهديدات.

وتم تسليط الضوء في الفصل الرابع والأخير على أهم التعاونات الاستراتيجية بين دول المغرب العربي ودول المتوسط من خلال دراسة أهم الرؤى الديمقراطية الاستراتيجية للأمن في المتوسط وحصرها بالتحديد في الدول الكبرى دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مع عرض لحالات توضح بصورة أكبر خصوصية الامن كحالة تونس وليبيا، وفي الأخير ومن خلال المعطيات المتحصل عليها تم طرح أهم السيناريوهات المستقبلية لتداعيات التحول الديمقراطي المغربي على الامن المتوسطي.



## الفصل الاول

تأصيل مفاهيمي معرفي حول التحول

الديمقراطي وأمن المتوسط

## **الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي المعرفي للتحول الديمقراطي وأمن المتوسط**

يتميز حقل العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية بصفة عامة وحقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية بصفة خاصة، بالنسبية الامر الذي ينعكس على مفاهيم وطروحات هذه الحقول حول مختلف المواضيع والقضايا مما يخلق عدم إمكانية الوصول إلى إجماع بين المنظرين والباحثين والأكاديميين حول مفاهيم الدراسة كمفهوم التحول الديمقراطي والأمن المتوسطي.

ومن خلال ما سبق يمكن التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي كمفاهيم ذات صلة بموضوع البحث، كما سيتم معالجة الأمن وأهم النظريات الأمنية في حقل العلاقات الدولية إلى جانب التطرق إلى مفهوم الأمن المتوسطي وأهم المقاربات الأمنية بين القوى الكبرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

## **المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي**

تعتبر كل من الديمقراطية والتحول الديمقراطي من المفاهيم التي أخذت حيزاً كبيراً في مختلف الدراسات العلمية، خاصة مع بروز الكثير من المطالب المناهية بالتحويلات الديمقراطية وضرورة تبني النهج الديمقراطي في ممارسة السلطة السياسية.

وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم كل من الديمقراطية والتحول الديمقراطي من خلال التركيز على التطورات التي طالت الديمقراطيات في العالم وأثرت على المفهوم، وكذلك إلى أهم المفاهيم ذات الصلة بمفهوم التحول الديمقراطي ومراحله وأهم المداخل النظرية لدراسة هذا الأخير.

## **المطلب الأول: تعريف الديمقراطية والتحول الديمقراطي**

للتطرق إلى ماهية التحول الديمقراطي يتوجبُ التطرق أولاً إلى مفهوم الديمقراطية كمتغير رئيسي في عملية التحول هذه، فيرجع الباحثين والأكاديميين أصل مصطلح الديمقراطية إلى اليونان القديمة فهي مصطلح يوناني مؤلف من جزأين الأول (ديموس)

**demos** ومعناه الشعب والأخر (كراتوس) **kratos** ومعناه حكم أو سيادة وبذلك يكون معنى المصطلح سيادة الشعب أو حكم الشعب.<sup>1</sup>

لا يمكن إغفال أنه لا توجد نظرية استحوذت على الاهتمام مثل النظرية الديمقراطية ذلك لأن البحث فيها هو البحث في طبيعة الدولة، ومن ثم فإنه يندرج في إطاره عدداً من القضايا التي كانت موضع بحث وخلاف في تاريخ الفكر الإنساني مثل طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وأساس الطاعة السياسية أو الالتزام السياسي، والتوازن بين الحقوق والواجبات، وبين الحرية والسلطة وبين السلطة والمجتمع المدني. هكذا يتبين أن الشرعية الديمقراطية هي الشرعية الوحيدة التي لا بديل عنها أي أن البحث في الديمقراطية هو البحث في الشرعية، شرعية الدولة وشرعية النظم السياسية.

وكما هو معروف أن للديمقراطية تاريخ طويل اكتسبت فيه معاني مختلفة باختلاف العصور فهي تعني أشياء مختلفة لشعوب مختلفة في أزمنة وأماكن مختلفة، وحتى القرن الثامن عشر (18) والتاسع عشر (19) لم يعرف سوى ديمقراطيات محددة، وكانت الديمقراطية موضعاً للمنظرين والمفكرين أكثر من كونها مدخلاً للنظم السياسية وعلى المستوى الفكري قادت هذه المفاهيم والمبادئ إلى القول إن هناك ثلاث مداخل معاصرة لدراسة الديمقراطية المعاصرة: مدخل لغوي بسيط ومتعلق بأصل كلمة ديمقراطية كم تم الذكر سابقاً.<sup>2</sup> والمدخل الثاني ينظر إلى الديمقراطية بوصفه فلسفة وثقافة على المستوى السياسي والاجتماعي على حد سواء فهناك تياراً كبيراً من الدراسات المعاصرة<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - هايل عبد المولى طشطوش، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، ط.1 (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص.108.

<sup>2</sup> - وجيه عفرو علي، "الطبقة الوسطى ودورها في التحول الديمقراطي" دراسة في الحالة العربية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية 13، (2018): ص.175-176.

\* **المواطنة:** إن مفهوم المواطنة في الفكر السياسي المعاصر مفهوم تاريخي شامل ومعقد فالفكر السياسي ينتج من حراك اجتماعي معقد تتحكم فيه السيرورة التاريخية، فهي ليست وضعية جاهزة يمكن تجليها بصورة آلية عندما تتحقق الرغبة، وإنما هي سيرورة تاريخية ودينامية مستمرة وسلوك مكتسب عندما تتوفر وتتهياً لها الظروف الملائمة=<sup>3</sup> - وجيه عفرو علي، مرجع سابق، ص.176.

يتناول رؤية مفكري النظرية الديمقراطية الأباء المعاصرون، وفي مقدمة هؤلاء "الكسي دي توكفيل" "Alexei de Tocqueville" (1805-1859) الذي تميز دراسته الموسومة بـ "الديمقراطية في أمريكا" بدفاعه عن الحرية كقيمة عليا للديمقراطية وأنها تقوم على المساواة في الشروط الاجتماعية، وأنها محققة في المجتمع الأمريكي على اعتبار أن حكومات الإقليم هي القاعدة وحكومة المركز هي الاستثناء، ووضع شروط ومستلزمات الديمقراطية والتهديدات التي توجهها.

كما يمكن الإشارة إلى المفكر الإيطالي الماركسي "أنطونيو غرامشي" "Antonio Gramsci" (1891-1937) الذي بدوره ركز على العوامل الثقافية كمدخل للتحليل السياسي والاجتماعي في تحليل المجتمع والعلاقة بين الطبقات، على عكس ما ذهب إليه "كارل ماركس" "Karl Marx" (1818-1883) عندما أكد على أهمية العوامل الاقتصادية ووسائل الإنتاج كمدخل للصراع الطبقي الامر الذي يستدعي في نهاية المطاف إحداث التغييرات السياسية.

-**المدخل الثالث** يقوم على وصف دراسة الأنظمة السياسية الديمقراطية لكي يتم فهم الديمقراطية المعاصرة لأن دراسة الأنظمة السياسية الديمقراطية يمكن أن يتحقق من خلال المبدأين الآتيين وهما: مبدأ الحكومة الديمقراطية (المواطنة\*) / ومبدأ المجتمع الديمقراطي (المجتمع المدني)، ومن الواضح أن هذين المبدأين يقومان على أساس الفصل بين المجال السياسي والمجال المدني على اعتبار أن لكل من المجالين مداه الخاص، الامر الذي يساهم في تعزيز الديمقراطية وازدهارها<sup>1</sup>.

---

= ويتجلى البعد السياسي للمواطنة في مدى إحساس الفرد بانتمائه إلى الوطن كجسد سياسي يتمثل في مؤسسات الدول والأحزاب والنقابات والجمعيات، وهي ممارسة في ظل مجموعة المبادئ والقواعد ومن الطبيعي أن تختلف نسبياً هذه المتطلبات من دولة إلى أخرى بسبب مستوى النضج السياسي المتواجد في الدولة. **أنظر لمزيد من المعلومات دراسة علاء الدين عبد الرزاق جنكو، "المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة.**

<sup>1</sup> - وجيه عفرو علي، مرجع سابق، ص ص. 176-177.

هذا ويعرف "هايل عبد المولى طشطوش" الديمقراطية على أساس أنها "نظام سياسي اجتماعي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين ويوفر لهم المشاركة الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة، والديمقراطية كنظام سياسي تقوم على حكم الشعب لنفسه مباشرة أو بواسطة ممثلين منتخبين بحرية كاملة وقد تعددت النظريات بشأنها علاوة على تعدد أنواعها وتعدد أنظمتها واختلاف غاياتها".

وللنظام الديمقراطي ثلاثة أركان أساسية:

- حكم الشعب

- المساواة

- الحرية الفكرية<sup>1</sup>

كما تطرق فراس البيطار لمصطلح الديمقراطية بأنها "كلمة يونانية الأصل تتكون من مقطعين الأول بمعنى شعب والثاني بمعنى الحكم"، وطرح بأنها مفهوم في السياسة والحكم يستخدم في الفكر السياسي المعاصر بأربعة معان مختلفة:

- معناه الأصلي وهو شكل الحكم الذي يكفل لجميع المواطنين ممارسة حق اتخاذ القرارات السياسية بصورة مباشرة بمقتضى قاعدة الحكم للأغلبية ويعرف مفهوم الديمقراطية بهذا المعنى بالديمقراطية المباشرة.

- شكل الحكم الذي يمارس فيه المواطنون حق اتخاذ القرارات السياسية ولكن ليس بأشخاصهم وإنما عن طريق ممثلين عنهم يختارونهم (بالانتخاب) مثلاً ويكون هؤلاء الممثلون مسؤولين أمام المواطنين وهذه تعرف بالديمقراطية التمثيلية أو النيابية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص ص. 108-109.

<sup>2</sup> - فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج. 1 (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013)، ص ص. 93-94.

- شكل الحكم الذي تسوده الديمقراطية التمثيلية وتمارس الأغلبية فيه الحكم في إطار ضوابط دستورية تضمن للأقلية التمتع بحقوق فردية أو جماعية وتُعرف هذه بالديمقراطية الليبرالية أو الدستورية.

- تستخدم كلمة الديمقراطية لوصف أي نظام سياسي أو اجتماعي يميل بصرف النظر عما إذا كان شكل الحكم ديمقراطياً بأي من المعاني السابقة إلى التقليل من الفروق الاجتماعية والاقتصادية وخاصة الفروق الناشئة عن توزيع غير متكافئ للملكية الخاصة، وهذه تُعرف بالديمقراطية الاجتماعية أو الاقتصادية.<sup>1</sup>

وفي محاضرة بعنوان "ماهي الديمقراطية" "what is democracy" لـ "لاري دايموند" "Larry Diamond" قدم لمحة عامة عن الديمقراطية حيث وصفها بأنها نظام حكم يتكون من أربعة عناصر رئيسية: نظام لاختيار الحكومة واستبدالها من خلال انتخابات حرة ونزيهة، المشاركة الفعالة للشعب كمواطنين في السياسة والحياة المدنية، دولة قانون تسري فيها القوانين والإجراءات بالتساوي على جميع المواطنين.<sup>2</sup>

وفي مقال لـ "بوللا بيكر" "Paula Beker" و"جان إيمي" "Jean Aimé" بعنوان "ما هي الديمقراطية؟" "What Is Democracy ?" طرحوا بأن الديمقراطية هي حكومة الشعب أو حكومة الأغلبية "من الشعب ومن أجل الشعب"، أي أن الحكومة تأتي من الشعب يتم ممارستها لأغراض مصالح الشعب الخاصة.<sup>3</sup>

لكن عالم السياسة الأمريكي "روبرت دال" "Robert.D" ذهب أبعد من ذلك في كتابه<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - فراس البيطار، مرجع سابق، ص ص.93-94.

<sup>2</sup> - Nwogu G.A.I, " Dmocracy : Its Meaning And Dissenting Opinions Of The Political Class In Nigeria : A Philosophical Approach" Journal Of Education And Practice Vol.6, No.4 (2015) : p.131.

<sup>3</sup> - Paula Becher And Jean Aimé A.Raveloson, " What Is Democracy ?" Translation : Andriakamelo Rarivoarisoa Alice (The Friedrich-Ebert-Stiftung And Friedel Daiber, 2008), P.4.

<sup>4</sup> - إسماعيل معراف، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية (ديوان المطبوعات الجامعية، 2013)، ص.14.

"الديمقراطية" **Democracy** " حين قال "لا يقصد بالديمقراطية أن الأغلبية لا ترتكب الأخطاء، فالديمقراطية ليست فقط سياسة وليست فقط أيضا انتخابات بل هي ثقافة وقيم وأن القول بأن الديمقراطية هي مجرد حكم الأغلبية التي تعكسها الانتخابات قد لا تؤدي المعنى الحقيقي لفكرة الديمقراطية".

ومن ثم فنجد "روبرت دال" قد عرف الديمقراطية بأنها ثقافة وقيم وعليه فإن الديمقراطية كما طرح "إسماعيل معراف" في كتابه "مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية" التي يروج لها في المحافل الدولية والكتابات الاكاديمية قد تكون أخذت أكثر مما تستحق على اعتبار أن القيم الديمقراطية قد تبدو في جانبها النظري تصلح للجميع، لكن عندما نخضعها إلى الممارسة نكتشف أنها لا تتلاءم إلا مع بيئات معينة<sup>1</sup>، أو بعبارة أخرى من البيئة التي ولدت فيها.

ومن المفاهيم المرتبطة بالديمقراطية وكما عرفها "إبراهيم لنكون" **Abraham Lincoln** هي حكم الشعب من قبل الشعب ولأجل الشعب. حيث يعد هذا المفهوم هو الأكثر شيوعاً بين المفاهيم الأخرى للديمقراطية كنظام للحكم ويعني بأن الحكم يكون ديمقراطياً عندما يكون المحكومون هم الحكام أو عندما يشترك أكبر عدد من المحكومين في ممارسة السلطة، حيث أن عبارة "بواسطة الشعب" تشير إلى اشتراك المواطنين في صنع السياسة وممارسة الرقابة على ممثليهم أو نوابهم وتعني عبارة من أجل الشعب أن الحكومة في خدمة الشعب ليس مجرد رعايا لهذه الحكومة.

وذهب "جون سنيوارت" **John Snewart** " بأن الديمقراطية شكل من أشكال الحكم يمارس فيه الشعب كله أو القسم الأكبر منه سلطة الحكم الذي يشارك فيه كل فرد من أفراد المجتمع.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص.14.

<sup>2</sup> - رشا ظافر محي الدين عبد الرضا، "أبعاد التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003"، قضايا سياسية 57، (2019): ص.22.

وكذلك هي نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامته الشخصية الإنسانية ويقوم على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في تولي شؤونها، حيث تتخذ هذه المشاركة أوضاعاً مختلفة وقد تكون الديمقراطية السياسية **Political Democracy** ويكون الشعب فيها مصدر السلطة وتقرر الحقوق لجميع المواطنين على أساس من الحرية والمساواة من دون تمييز بين الافراد بسبب الأصل الجنس الدين أو اللغة. ويستخدم اصطلاح الإدارة الديمقراطية للدلالة على القيادة الجماعية التي تتسم بالمشورة والمشاركة مع المرؤوسين في عملية اتخاذ القرارات.

وتُعد الديمقراطية شكلاً من أشكال الحكم، حيث يُشارك في رسم ملامح هذا الشكل جميع الافراد في المجتمع المؤهلين بدون استثناء، ويتم ذلك عن طريق انتخاب ممثلين عنهم وذلك من أجل تطوير القوانين أو اقتراحها أو القيام باستحداثها. ولذلك فإن الديمقراطية تشمل جميع الأوضاع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتي تمكّن الفرد من الممارسة المتساوية والحرّة لتقرير مصير سياسي.

وتعريف الديمقراطية لا يمكن حصرها بتعريف محدد حيث يرى البعض أن هناك تعاريف متنوعة للديمقراطية ومنها المعنى المعجمي الذي يعرفها ببساطة (حكم الشعب)<sup>1</sup> كتعريف قاموس ويبستر الموسوعي الديمقراطية على أنها "حكومة ذات سيادة تستثمر السلطة في الشعب ويمارسونها بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال التمثيل<sup>2</sup>، أو شكلاً أو نموذجاً من الحكومة الذي تكون فيه السيطرة في يد أغلبية الشعب وبدون اعتبار للثروة وفي بعض الأحيان على نحو مطلق في يد القسم الأعظم من الشعب. حيث أن الديمقراطيات التمثيلية الحديثة تشمل جماعات من الافراد أكبر بكثير من تلك القديمة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - رشا ظافر محي الدين عبد الرضا، مرجع سابق، ص ص.21-22.

<sup>2</sup> - Nwogu G.A.I, opcit, p.131.

<sup>3</sup> - رشا ظافر محي الدين عبد الرضا، مرجع سابق، ص.21.



والملاحظ لما سبق وإن تم الاختلاف في طبيعة تناول مفرد الديمقراطية وللمتغيرات التي تحدد طبيعة تعريفها، وهذا راجع بالطبع إلى اختلاف بيئة الباحثين والأكاديميين واختلاف الفترات الزمنية التي نُقش فيها مصطلح الديمقراطية... إلا أنها تشترك في متغير أساسي وهو الشعب الذي له صلاحية الحكم والسيادة، وهذا الشكل الذي يدل على وجود ديمقراطية في دولة ما من عدمها.

ومن ثم فالديمقراطية تعني حكم الشعب ويصعب صوغ تعريف أكثر دقة لأن الديمقراطية كيان دينامي اكتسب معاني مختلفة على مر الزمان، وتعزى جوانب كثيرة من هذه الدينامية إلى التغيرات في المجتمع، وإلى تأويلات المحللين المختلفة لآثار هذه التغيرات على الديمقراطية، وبما أن المجتمعات تتطور بطرائق مختلفة في عالم اليوم فمن غير المستغرب أن تبقى الديمقراطية موضع حوار.<sup>1</sup>

أما بالنسبة للتحوّل الديمقراطي فيشير لفظ التحوّل لغةً إلى التغيّر أو التّقلُّ فيقال حوّل الشيء أي غيّرهُ أو نُقل من مكان إلى آخر، أو غيّرهُ من حال إلى حال وعن الشيء يُقال تحوّل عنه إلى غيره وتحوّل فلاناً بالنّصيحة والوصية والموعظة بمعنى توخّي الحال التي تنشط فيها لقبول ذلك.<sup>2</sup>

وكلمة التحوّل تقابلها في اللغة الإنجليزية (Transition) وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان آخر، أو الاستمرار في الممارسة والتحوّل ضمن مسار واضح إلى تحقيق المكاسب الديمقراطية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحوّل الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغيّر، مترجم، ط.1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص.49.

<sup>2</sup> - محمد عبد الحمزة خوان، "التحوّل الديمقراطي في العراق وإقراره لحقوق الإنسان"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية 1، المجلد 6 (نيسان، 2015): ص.163.

<sup>3</sup> - يوسف أزروال، "الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل"، مجلة آفاق علمية 03، المجلد 11 (2019): ص.15.

أما في الاصطلاح يستخدم المصطلح حالياً ليعني "عمليات الديمقراطية" وحيناً آخر ليعني "المرحلة الانتقالية" للحكومة من حكومة غير ديمقراطية إلى مختلف أشكال تقاسم السلطة والحكم والمساءلة العامة في أنظمة حكم جديدة.

وكذلك يقصد بالتحول الديمقراطي "تراجع نظم الحكم السلطوي بكافة أشكالها وألوانها لتحل محلها نظم أخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية وعلى الانتخابات النزيهة كوسيلة لتبادل السلطة أو الوصول إليها وذلك كبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور".

ولكن في الحالتين يميل مصطلح التحول الديمقراطي إلى معنى العملية ثم يمثل سلسلة من التطورات، وهي بذلك عملية انتقالية نحو الوفاء ببعض معايير الديمقراطية أو هو على وفق ما يقوله "هدسن" "Hudson" العملية التي تصبح من خلالها ممارسة السلطة أقل تعسفاً وأقل استثناءً للآخرين.

وبذلك تعد عملية التحول بمعنى **Taransition** المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي وهي مدة انتقالية تمتد بين مرحلة تفويض دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس نظام سياسي لاحق.<sup>1</sup>

يُعد مفهوم التحول الديمقراطي من أكثر المفاهيم شيوعاً في الوقت الراهن سواء على المستوى الأكاديمي أو السياسي، وهو يشير إلى عملية الانتقال أو التحول من نمط أو صيغة حكم غير ديمقراطي مدني /أو عسكري إلى نمط أو صيغة حكم ديمقراطي.

كما أن تعريف التحول الديمقراطي في أوسع معانيه يشير إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - محمد عبد الحمزة خوان، مرجع سابق، ص. 163.

<sup>2</sup> - رشا ظافر محي الدين عبد الرضا، مرجع سابق، ص. 23.

هذا ويشير مصطلح **التحول الديمقراطي** إلى عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق مؤسساته السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية.<sup>1</sup> وقد حدد عالم السياسة الأمريكي "صموئيل هنتغتون" **"Samuel Huntington"** ثلاث موجات رئيسية للتحول الديمقراطي الأولى التي استمرت من 1826 إلى 1926 وتميزت بتوسع الاقتراع خاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. وكان انهيار العديد من الديمقراطيات الأوروبية أول موجة عكسية استمرت من عام 1922 إلى 1942.

وحدثت الموجة الرئيسية الثانية بين عامي 1943-1962 من خلال احتلال دول المحور من قبل قوات الحلفاء في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية، وجاءت الموجة العكسية الثانية بين عامي 1958-1975 مع العودة إلى الحكم العسكري في أمريكا اللاتينية وانهيار الديمقراطيات في كل من آسيا وإفريقيا. بدأت الموجة الثالثة بإسقاط النظام العسكري في البرتغال في عام 1974 خلال السنوات الخمس والعشرين التالية (25)، حيث كان هناك توسع كبير في الديمقراطية في جميع أنحاء العالم وانتشرت الديمقراطية أولاً عبر جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية، ثم إلى أوروبا الشرقية وآسيا وأخيراً إلى إفريقيا،<sup>2</sup> وقد جرت عملية التحول الديمقراطي الرئيسية منذ انطلاق ما يعرف بـ الموجة الثالثة التي شهدها العالم منذ سبعينيات القرن العشرين، جرت من خلال أساليب وطرق عديدة، وتؤكد أدبيات التحول الديمقراطي على أن فرص التحول تكون أسهل واحتمالات نجاحها أكبر في حالات الدول الأكثر تجانساً، خاصة التي لا تعاني من انقسامات مجتمعية حادة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - أحمد غالب محي، "التحول الديمقراطي (أسبابه، شروطه، مستوياته) دراسة حالة العراق" قضايا سياسية 37-38 (2014): ص.153.

<sup>2</sup> - Craig m. kauffman, " democratization" university of oregon, 2010, The site was browsed on 36 Wednesday, september 2020.  
<<[http://www. Britannica.com](http://www.Britannica.com)>>.

<sup>3</sup> - رشا ظافر محي الدين عبد الرضا، مرجع سابق، ص.24.

حيث تكون قادرة على احتكار حق ممارسة الاستخدام المشروع للقوة، وبالتالي فرض سيطرتها على إقليمها فضلاً عن قدرة أجهزتها ومؤسساتها على تنفيذ السياسات العامة وتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين بدرجة مقبولة من الفاعلية والكفاءة.

ولكن في عديد من الحالات وخاصة في أعقاب الحروب الاهلية والصراعات الداخلية الحادة تصبح عملية التحول الديمقراطي أكثر صعوبة وأكثر تعقيداً، حيث أن التحرك على طريق تأسيس نظام ديمقراطي يتطلب في هذه الحالة تحقيق مصالح وطنية شاملة وحقيقية تشكل أرضية للسلم الأهلي والانتقال الديمقراطي، وإعادة بناء أجهزة الدولة ومؤسساتها على أسس جديدة بل وإعادة تأسيس مفهوم الدولة وشرعيتها في الوعي لجميع مختلف الفئات والتكوينات الاجتماعية التي تعيش على أراضيها بحيث تستقطب تدريجياً الولاء الأسمى لمواطنيها.

كما تبرز الحاجة إلى بلورة صيغ وأطر ومؤسسات دستورية وقانونية وسياسية ملائمة تحقق أسس ومبادئ تقاسم السلطة والمشاركة السياسية واحترام حقوق الانسان من ناحية وتضمن حسن إدارة التعددية المجتمعية من ناحية ثانية، وتوفر أطراً ملائمة لتطور المجتمع المدني وتحقيق استقلاليته من ناحية ثالثة.

إضافة لذلك تقلص التأثيرات السلبية للانتماءات العرقية والدينية والطائفية والقبلية<sup>1</sup> على عملية التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية، إنما يتطلب التحرك بفاعلية على طريق بناء ثقافة للعيش المشترك تستند إلى تكريس أسس ومبادئ المواطنة، وسيادة القانون، والعدالة الاجتماعية، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني العابرة للأديان والطوائف والاعراق والمناطق، إلى جانب وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة.<sup>2</sup>

\* تعتبر النزاعات والصراعات العرقية والدينية والطائفية والقبلية من أهم عوامل فشل المسار الديمقراطي في الدول خاصة الدول العربية وما شهدته في الفترة الأخيرة من محاولات للتحول الديمقراطي وفق إرادة شعبية أو ما يسمى بالربيع العربي/أو الثورات العربية، لكن تحولت تلك المحاولات لانقسامات ونزاعات عرقية دينية أكثر حدة.

<sup>2</sup> - رشا ظافر محي الدين عبد الرضا، مرجع سابق، ص ص 24-25.

وفي هذا الإطار فإن دراسة عملية التحول الديمقراطي ومستقبلها في مجتمع ما هي في واقع الامر دراسة لطبيعة الدولة ودورها ومستقبل النظام السياسي، ولذلك فهي عملية معقدة للغاية لأنها تشير إلى التحولات في الأبنية والاهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة السياسية فهي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.<sup>1</sup>

ومن بين التعاريف التي أوردت بشأن التحول الديمقراطي تعريف "ستيفن. ج. كنك" Steven "C. But you" حيث قال إن التحول الديمقراطي "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية، سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أراء أو موضوعات لم تشملها من قبل". إذن هي خطوات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر.

أما "سيلبا سارسار" "Silpa Sarsar" فتعرف التحول الديمقراطي بأنه "عملية اتخاذ قرار تساهم فيه ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة هي النظام، المعارضة الداخلية، والقوى الخارجية ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى، وتحدد النتيجة النهائية وفقاً للطرف المتغير في هذا الصراع". ويعرفه برهان غليون بأنه "القبول بالتعددية، واحترام الآخر، والقبول بالعدالة وضمان الحقوق والواجبات المتساوية، والعمل بدولة القانون، والابتعاد عن العنف والاضطهاد".<sup>2</sup>

ويمكن تصنيف التحول الديمقراطي أو السياسي إلى مجموعتين حسب بعض الباحثين التحول الديمقراطي كسلوك والتحول الديمقراطي كأسلوب إذ ترى المجموعة الأولى بأنه الانتقال من نظام غير ديمقراطي من خلال إعادة النظر في المبادئ ومراجعة القيم<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - أحمد غالب محي، مرجع سابق، ص.153.

<sup>2</sup> - زياد جهاد حمد، "العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي"، مجلة مداد الآداب 14 (2018): ص.575-756.

<sup>3</sup> - قاسم علوان الزبيدي، دور الأحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي، مجلة آداب الفراهيدي 15 (حزيران، 2013): ص.285-286.

السياسية السائدة بسبب عدم مواكبتها لمتطلبات العصر والتوجه إلى الالتزام بمبادئ وقيم جديدة. أما **المجموعة الثانية** فتركز في تعريفها للتحول على الطريقة التي يتم على أساسها إحداث التغيير السياسي، إذ ترى أن التحول الديمقراطي بأنه ثورة سياسية بيضاء وهو مصطلح يطلق مجازاً على التغيير السياسي والاجتماعي من خلال أحداث انقلاب في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية وذلك بتنازل النخبة الحاكمة عن الحكم لفائدة قوى سياسية واجتماعية صاعدة بعد أن تدرك عجزها عن مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع.<sup>1</sup>

وتأسيساً على ما سبق فقد تعددت النقاشات حول مفرد التحول الديمقراطي وهذا ما يميز بطبيعة الحال النسبية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، لكن هذا لا يمنع من لمس نوع من الاجماع حول أن التحول الديمقراطي عملية ومسار تنقلي تطوري من نظام سلطوي أو دكتاتوري أو شمولي إلى نظام يتسم بكل الشروط الديمقراطية المتعارف والمتفق عليها.

### **المطلب الثاني: التحول الديمقراطي والمفاهيم المقاربة له**

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم التي لها مصطلحات مقاربة لها وتحمل نفس الأطر المفاهيمية ومن بينها ما يلي:<sup>2</sup>

- **التحول الليبرالي:** يرى "صموئيل هانتنتغتون" "Samuel Huntington" أن التحول الليبرالي يرتبط بزيادة مساحة الحرية المسموح بها للأفراد، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وفتح قضايا للنقاش العلني، وتخفيف الرقابة على الصحف واتساع المجال<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - قاسم علوان الزبيدي، مرجع سابق، ص.286.

<sup>2</sup> - يونس مسعودي، "التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية (مارس 2014): ص.148.

<sup>3</sup> - نموشي نسرين، "التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية ونظرية"، دراسات قانونية وسياسية 1 (2016): ص.53.

أمام تكوين ونشاط التنظيمات الوسيطة كالأحزاب والجمعيات وفق شروط معينة وجعل انتخابات لمناصب ذات صلة بسيطة والحد من التدخل فيها لصالح مرشحي الحزب الحاكم وهنا قد يؤدي التحول الليبرالي إلى التحول التام إلى الديمقراطية وقد لا يؤدي إلى ذلك.

فالتحول الليبرالي يتضمن أهدافاً متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي نفسه، كما أنه لا يعني بالضرورة إرساء تحول ديمقراطي ولو أنه يمكن أن يسهم في تحفيز هذه العملية.

أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرأً أكثر اتساعاً محاسبة النخبة، وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي.

وعليه فإن عملية التحول الليبرالي\* وعملية التحول الديمقراطي ليس لزاماً أن يحدث بشكل متزامن فالحكام السلطويون قد يسمحون بحدوث عملية التحول الليبرالي على اعتقاد أن انفتاح النظام أو وجود مساحات لتحرك الافراد بحرية من شأنها أن يزيد من شرعية النظام دون أن يصاحب في هيكله السلطة، إلا أنه مع الحقوق والحريات التي يمنحها النظام للأفراد، فإنه يصبح من الصعب تبرير احتكار السلطة مما يترتب عليه ازدياد المطالب الشعبية بالتحول الديمقراطي، وإذا كانت هذه المطالب قوية بالدرجة الكافية فإنها من الممكن أن ترغم السلطة على المزيد من التحول الديمقراطي وعلى هذا فإن الديمقراطية تعد مرحلة أعلى من مرحلة التحول الليبرالي.<sup>1</sup>

---

\* يجب التنويه هنا أن التحول الليبرالي يتم تبنيه في إطاره الاقتصادي أكثر من إطاره السياسي من ناحية توفر العنصر الديمقراطي أثناء ممارسة السلطة، وأكثر الدول المتبناة لذلك هي الدول ذات السلطة المحتكرة، أي من تحكروا نخبها السلطة ولا توفر فكرة التداول السلمي عليها، وهنا لا تطبق هذه الدول فكرة التحول الليبرالي الاقتصادي الرأسمالي بفكره الانفتاحي والممارسة الاقتصادية الحرة، بل تتبنى الفكر الرأسمالي المتوحش أو ما يسمى بالرأسمالية المتوحشة التوسعية، القائمة على مراكمة الربح وافتعال الحروب والأزمات كالأزمة المالية لعام 2008.

<sup>1</sup> - نموشي نسرين، مرجع سابق، ص 53-54.

- **الثورة Revolution**: يعتبر مصطلح الثورة من المصطلحات المخضمة التي واكبت ظهور الدولة والحياة السياسية منذ ما قبل التاريخ ومع أن مفهوم الثورة الذي ساد على غيره من المفاهيم هو ثورة الشعب ضد الاستعمار أو ضد أنظمة استبدادية إلا أن مفردة الثورة لغةً لا تقتصر على هذا الجانب بل تمثل كل فعل يؤدي إلى تغيير الأوضاع تغييراً جذرياً شأنها في ذلك شأن التحول الديمقراطي، سواء أكانت أوضاعاً طبيعية أو سياسية أو اقتصادية أو حتى اجتماعية، هذا وتتصف كلمة الثورة بالغموض وتكاد تأخذ الثورة في الاستعمال الشائع بمعنى التغيير ولربما توحى بأن التغيير مفاجئ أو لافت للنظر إلا أنها أحياناً تذهب لأبعد من هذا المعنى.

حيث تعرف الثورة في الأدبيات السياسية والاجتماعية بأنها "حركة سياسية يحاول من خلالها الشعب أو أدواته الجيش أو الأحزاب السياسية الخروج على الوضع السياسي الراهن بهدف تغيير باندفاع بحركة الغضب وعدم الرضا والتطلع نحو الأفضل" أو هي "الفعل الذي يحدث تغييراً شاملاً وجذرياً في المجتمع على مستوى الحكم والفلسفة الفكرية ويؤسس لبناء مؤسسي واقتصادي جديد يستجيب إلى الأهداف التي من أجلها قام الشعب بالثورة".

والثورة بالنسبة لهيغل **Hegel** "حركة تتسم برفض وإنكار الوضع القائم وأنها إعادة لتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس عقلائي". أما كرين برتون **Crane Brintion** فقد عرفها على أنها "عملية حركية دينامية تتميز بالانتقال من بيان اجتماعي إلى آخر، وأنها تغير عنيف في الحكومة القائمة بشكل يتجاوز الحد القانوني"<sup>1</sup>. وهذا بدوره ما تمر به أي مرحلة تحول ديمقراطي يتم السعي من خلالها إلى أحداث حركة ديناميكية من شأنها أحداث الانتقال المراد الوصول اليه.

\* لمزيد من المعلومات حول مفهوم الثورة عند الفلاسفة والمنظرين أنظر لمقال محمد جمال انسان بعنوان مدخل إلى فلسفة الثورات. على الرابط التالي:

<<[http:// www.egyres.com](http://www.egyres.com)>>.

<sup>1</sup> - ضاوية بوزريدة، ورياض بوريش، "تحديات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي بعد 2011"، المجلة



- **الانتقال الديمقراطي**: يعتبر الانتقال بمثابة مرحلة وسيطة تشهد في الاغلب مراحل فرعية متنوعة يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم وانهياره وبناء نظام جديد وغالباً تشهد خلالها صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين والرئيسيين (النخب الحاكمة والمعارضة) وتتداخل في تشكيل مساراتها ونتائجها عوامل عديدة داخلية وخارجية يفترض أن تنتهي بمرحلة جديدة تهيئ إلى ترسيخ النظام الديمقراطي (**consolidation democratic**).<sup>1</sup>

ويقصد بمفهوم الانتقال وفقاً لما قاله "أودونيل" O'donnell و "شومبيتر" "Schumpeter" المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي آخر، وأثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد وعمليات الانتقال لا تحسم دائماً الشكل النهائي لنظام الحكم وتوجد ثلاثة نماذج من الانتقال الديمقراطي: الانتقال عن طريق انتخابات نزيهة/الانتقال عبر إصلاحات اقتصادية/الانتقال عبر آليات أخرى. تأسيساً على ذلك يمتد التحول الديمقراطي في مضمونه الاجتماعي والسياسي إلى التغيير الجذري لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي. ويبقى التحول الديمقراطي يمثل مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي تتميز بالصعوبة والتعقيد وتمثل عملية التحول في التغيير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما دون التنازل عما سبق تحقيقه بالاعتماد على التجارب السابقة قصد الاستفادة منها فهي العملية التي يجري بموجبها تطبيق قواعد وإجراءات المواطنة على المؤسسات السياسية التي كانت محكومة بمبادئ أخرى أو توسيع هذه القواعد والإجراءات.<sup>2</sup>

الجزائرية للأمن والتنمية 2، المجلد 09 (جولية 2020): ص.424.

<sup>1</sup> - منتصر مجيد حميد، أسامة عبد علي خلف، "دور النخب السياسية في التحول الديمقراطي (أنماط ونماذج)" حوليات آداب عين شمس، المجلد 47 (يناير-مارس 2019): ص.40.

<sup>2</sup> - يونس مسعودي، مرجع سابق، ص ص.149-150.

\* لا يمكن إغفال من أن الانتقال الديمقراطي يتطلب آليات لتجسيده فالسلطة السياسية التي تريد الحكم بدل القديمة =

- **الإصلاح السياسي:** هو أحد المفاهيم التي لا يرد بشأنها مفهوم محدد في إطار العلوم السياسية مثله مثل باقي المفاهيم التي تتسم بنسبية الاجماع حولها، هذا ويعني الإصلاح السياسي القيام بعملية تغيير في الأبنية السياسية والمؤسساتية ووظائفها وكذا أساليب عملها وأهدافها من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي ذاته. واستناداً لمفهوم التدرج الذي يعني زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والاشكاليات الجديدة، فالإصلاح هو تغيير من داخل النظام وبآليات نابعة من داخل النظام وبمعنى آخر هو تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً وإقليمياً ودولياً. على النقيض فالتحول الديمقراطي يختلف عن الإصلاح لكونه يشير إلى الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي.<sup>1</sup>

- **الترسيخ الديمقراطي Consolidation of Democracy:** يميز منظري وباحثي العلوم السياسية بين التحول الديمقراطي وعملية الترسخ الديمقراطي من جانب آخر حيث حظي مفهوم الترسخ الديمقراطي باهتمام كبير من قبل مختلف الادبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية باعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي. وفي محاولات كثيرة للدراسات أكدت على أن تعزيز الديمقراطية ورسوخها يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين وبشكل تدريجي عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعدة عقود.<sup>2</sup>

---

=وتسعى إلى تكريس الديمقراطية التي عجزت السلطة القديمة عن تحقيقها، لا بد من أن تحظى بمؤسسات يكون لها القوة في عملية دعم السلطة السياسية الجديدة ولا يتحقق ذلك إلا من خلال متطلبات معينة من بينها تأييد الرأي العام والمؤسسة الاعلامية لها تأثير كبير على الرأي العام وتوجيهه، على الرغم من أنه يتم إغفالها وعدم إعطاء لها الدور للمساهمة في عملية الانتقال الديمقراطي، فيما هي أداة مهمة ومؤثرة. أنظر كتاب لمجموعة مؤلفين بعنوان الاعلام والانتقال الديمقراطي في العالم العربي بداية نهاية الاستثناء العربي.

<sup>1</sup>-نسرين نموشي، مرجع سابق، ص ص.54-55.

\* لمزيد من المعلومات حول الإصلاح السياسي أنظر لكتاب إبراهيم محمد عزيز بعنوان إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط.

<sup>2</sup>- يونس مسعودي، مرجع سابق، ص.150.

هذا ويشير مفهوم ترسيخ الديمقراطية في أوسع معانيه إلى عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي وعناصرها وآلياتها بشكل حقيقي وفعال.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: مراحل التحول الديمقراطي

اهتمت أدبيات عديدة بعملية التحول الديمقراطي بوصفها تعني الانتقال من نظام شمولي سلطوي إلى نظام ديمقراطي حر، فضلاً عن معالجة وبحث أسباب تعثرها وطرح بعض الأفكار التي تدور حول كيفية تفعيل عملية التحول والمراحل التي يجب المرور منها. فهناك من يرى أن عملية التحول الديمقراطي تمر بثلاث مراحل رئيسية والتي يمكن تحديدها على النحو التالي:

1- **مرحلة الاعداد:** وتُمثل هذه المرحلة بنضال سياسي طويل وغير حاسم، هنا يتحدى الافراد والجماعات والطبقات الحكام اللاديمقراطيين، مما يقود إلى انهيار النظام غير الديمقراطي.

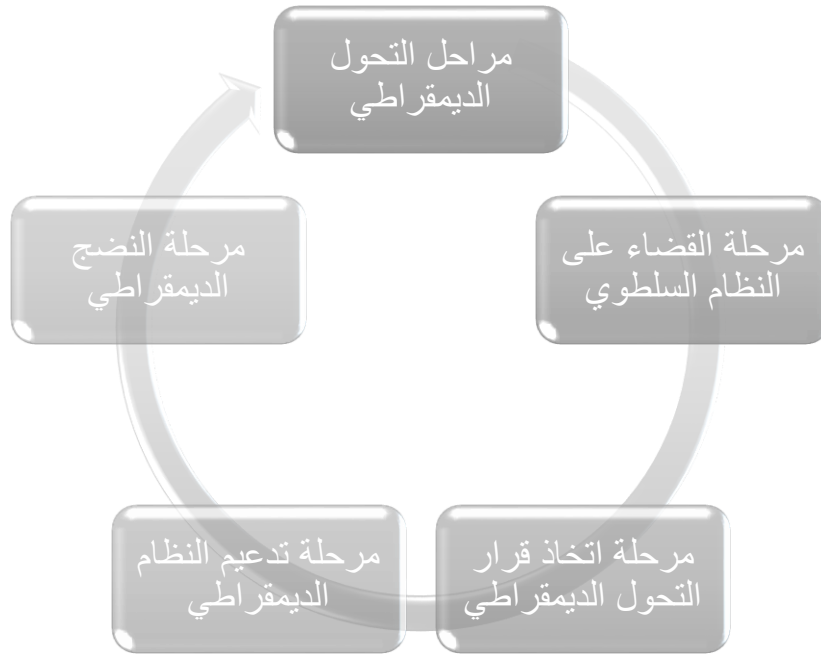
2- **مرحلة اتخاذ القرار:** والتي يجري خلالها اتخاذ قرار مدروس بواسطة القادة السياسيين كي يُؤسسوا بعض جوانب الإجراءات الديمقراطية المفصلية وتأسس في هذه المرحلة عناصر واضحة المعالم من النظام الديمقراطي.

3- **مرحلة الترسخ:** بمعنى ينبغي أن تصبح الممارسات الديمقراطية جزءاً راسخاً في الثقافة السياسية على اعتبار أنه كلما زادت الممارسة زاد التراكم الثقافي الديمقراطي.<sup>2</sup> وهناك من يقسم مراحل التحول الديمقراطي عن النظام السلطوي إلى مراحل متعددة وهي: مرحلة القضاء على النظام السلطوي/ مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي/ ومرحلة النضج الديمقراطي<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - يونس مسعودي، مرجع سابق، ص.150.

<sup>2</sup> - وجيه غفرو علي، مرجع سابق، ص ص.177-178.

<sup>3</sup> - محمد عبد الحمزة خوان، مرجع سابق، ص.164.



ويميز باحثين آخرين بين مراحل التحول الديمقراطي والتحول من الحكم السلطوي وبين مرحلة ترسيخ ما يسمى بالديمقراطية الليبرالية، ويرجع ذلك إلى أن عمليات الانتقال والتحول المبدئية قد تتجح أحياناً وتترسخ ولكنها قد تفشل وتتعثر في أحيان أخرى.

وتبدأ عملية التحول من الحكم السلطوي أو ما يسمى بعملية اللبرنة\* السياسية داخل نظام الحكم التسلسلي بتخفيف عمليات القمع والسماح ببعض الحريات المدنية، إلا أن هذه التحركات لا تؤدي إلى تحقيق الديمقراطية فقد يتم إفشال عمليات اللبرنة ويعود الحكم القمعي من جديد إلا أنه ما أن تكتسب عملية اللبرنة زخماً قوياً فإن العديد من الفاعلين السياسيين قد ينخرطون في التفاعل التاريخي بين نظام الحكم وقوى المعارضة. وتؤثر طبيعة التفاعل وشكله على مسار ونواتج عملية التحول الديمقراطي وتشير إلى أن احتمال نجاح عمليات التحول الديمقراطي بتعزيز إذا كانت هذه العمليات تحت سيطرة تحالف من المعتدلين من الجانبين. ويمكن القول إن عملية التحول الديمقراطي تكون على مراحل إذ تمثل كل مرحلة من هذه المراحل الفترة الزمنية التي يتم بها<sup>1</sup>

\*يطلق مفرد "اللبرنة" على القضايا التي تصبح تحمل المبادئ الليبرالية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية...

<sup>1</sup> - قاسم علوان الزبيدي، مرجع سابق، ص ص. 288-290.

الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي والتي يشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات بهدف تحقيق أهداف هذا التحول، ومن الجدير بالذكر أن عملية التحول الديمقراطي تعني المرحلة الانتقالية من نظام حكم سلطوي إلى مختلف أشكال تقاسم السلطة في أنظمة حكم جديدة.

وبهذا فاستخدام هذا المصطلح لوصف حالة ما يشير إلى سلسلة من التطورات التي تمتاز بالنسبية على وفق السياق الذي تسير فيه والظروف والعوامل المؤثرة والتي قد تؤدي دوراً إيجابياً في نجاح عملية التحول باستحداث ديمقراطية تعددية تقوم على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الانسان، وقد تؤدي هذه التطورات دوراً سلبياً في فشل عملية التحول فقد يسود حكم قلة مهيمنة بدلاً من الحكم الديمقراطي ويسود الفساد بدلاً من سيادة القانون. وقد أشار الباحث السياسي "دايموند" "Diamant" أن هناك أدلة قوية ليس عن فشل الترسخ الديمقراطي فحسب بل على حدوث أمر أكثر خطورة وهو بروز "موجة عكسية" بعيداً عن الديمقراطية وعودة إلى التسلطية.

إن المجتمع يمر بمرحلة إعدادية تتميز بصراعات سياسية بين جماعات متنازعة والديمقراطية تولد من رحم الصراع إلى جانب أنها قد تكون نتاجاً لتطور سلمي، وهذا ما يفسر هشاشة الديمقراطية في هذه المرحلة وعدم إمكانية العديد من البلدان تجاوز المرحلة الإعدادية إلى مرحلة الانتقال والتحول المبدئية. وقد يكون الصراع حاداً ويؤدي إلى تمزيق الوحدة الوطنية، أو قد يؤدي إلى سيطرة إحدى الجماعات على قوى المعارضة وإنهاء الصراع لصالحها وسد الطريق أمام التحول الديمقراطي، وقبل التحول تحاول السلطة الحاكمة البقاء في السلطة وتبدأ المعارضة في لعب دور المهدد للنظام السياسي وقد يحدث انشقاق في صفوف القوى<sup>1</sup>

\* لقد أوضح لاري دايموند أن كل موجة تحول ديمقراطي خزلت من عدد الدول المتحولة للمعسكر الديمقراطي وهذا ما جعله يعالج فكرة تعزيز الديمقراطية للدول المتحولة في سياق الموجة الثالثة. أنظر لمقال بوروني علم الانتقال وللمزيد من المعلومات أنظر أيضاً لكتاب الثورة الديمقراطية النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي.

<sup>1</sup> - قاسم علوان الزبيدي، مرجع سابق، ص ص. 288-290.

المساندة للنظام ويبرز اتجاه إصلاحه وآخر متشدد وجيل جديد أكثر انفتاحاً ويرافق ذلك تصاعد الضغوط من الخارج فيقدم النظام تنازلات تؤدي إلى إصلاحات شكلية هدفها المماثلة والتأجيل بهدف امتصاص الضغوط وتجاوزها أي يلجأ النظام إلى التكيف مع الضغوط والمطالب والتوترات.

وهناك من يرى أن قيام نظام جديد بدلاً من النظام القديم يتوقف على المعارضة أي عملية التحول الديمقراطي قائمة على مدى قوة وتماسك المعارضة، ومدى وجود تنمية اجتماعية واقتصادية واستقلالية المجتمع المدني بحيث يكون توازن يساعد على العمل ووضع برنامج سياسي تكون فيه المشاركة مفتوحة أمام كل القوى السياسية وعلى أساس تبادل الأدوار في الحكم بين السلطة والمعارضة، وهذا يجعل النظام السياسي يشهد تغييرات جديدة سياسية واجتماعية واقتصادية تقود إلى تحقيق الاستقرار السياسي.<sup>1</sup>

#### المطلب الرابع: المداخل النظرية لدراسة التحول الديمقراطي

حظيت ظاهرة التحول الديمقراطي باهتمام كبير من طرف المفكرين والباحثين في الادبيات السياسية ونتج عن ذلك ظهور نظريات ومقاربات تدرس عملية التحول الديمقراطي، ومن بين هؤلاء الباحثين والمفكرين السياسيين "جبريال ألموند" "Gabriel Almond"، "فيربا سيدني"، "ألكس إنكليس" و"ديفيد سميث"، "Verba Sidney" "Incles Alex" "David Smith" التي تشير كتاباتهم إلى أهمية الثقافة السياسية ومجموعة من القيم كالاعتدال والتسامح والمشاركة في التحول الديمقراطي. بينما يؤكد آخرون أمثال "مارتن ليبسيت" "Martin Lipsett"، على أهمية مستوى الرخاء الاقتصادي للتحول الديمقراطي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - قاسم علوان الزبيدي، مرجع سابق، ص ص. 288-290.

<sup>2</sup> - شريف طه، "عملية التحول الديمقراطي: النظريات والاتجاهات"، المعهد المصري للدراسات، تم تصفح الموقع يوم 11 أكتوبر 2020 على الرابط التالي:

<<[http:// www.eiopss.online](http://www.eiopss.online)>>.

ويذكر يوسف الشويري بأن الادبيات السياسية والسوسيولوجية المعاصرة تتفق على وجود ثلاث مقاربات لتفسير آليات التحول الديمقراطي وهي كما يلي:<sup>1</sup>

- **المدخل التحديثي (المقاربة التحديثية) Modernization Approach**: تنطلق هذه المقاربة من فرضية أساسية مفادها التأكيد على عدد من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لعملية التحول الديمقراطي، فهي تربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. ويتميز المدخل التحديثي بالتركيز على نشوء ولاء وطني يترافق مع وجود المؤسسات السياسية القائمة والتسليم بشرعيتها، وينبثق هذا الولاء وتنمو ثقافة القبول بالشرعية السياسية مع مؤشرات تدل على زيادة نمو دخل الفرد، انتشار التعليم، تحسين الوضع الصحي... إلخ.

بمعنى أن المدخل التحديثي يستخدم مؤشرات محددة كمتغيرات لا تلبث أن تنظم في عملية متصاعدة تساعد على ولادة الديمقراطية أو تثبيتها وتشمل هذه المؤشرات: دخل الفرد، نسبة الامية انتشار التعليم، الحراك الاجتماعي، زيادة استخدام المواد الاستهلاكية الحديثة وأدوات الاتصال والنقل. وهو ما يسمى بمستلزمات التحديث.

هذا وتمثل طروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي "سيمور ما تين ليبست" M.Lipst "Seymour من أبرز الدراسات المدعمة لافتراضات المدخل التحديثي ففي كتابه "رجل السياسة: الأسس الاجتماعية للسياسة" **Politician: The Social Foundation of Political** يطرح إشكالية العلاقة المفترضة بين التنمية الاقتصادية والنظام السياسي، واستخدام جداول مختلفة للتنمية الاقتصادية تتناول الثروة والتصنيع والانتقال إلى حياة المدن والتعليم في دول أوروبا وأمريكا اللاتينية. ووجد أن متوسط الثروة ودرجة التصنيع والتحول إلى حياة المدن ومستوى التعليم في كل حالة أعلى<sup>2</sup>

\* أنظر لمزيد من المعلومات حول المداخل المفسرة لآليات التحول الديمقراطي للمسودة الأولية ليوسف الشويري بعنوان الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال.

<sup>2</sup> - صبرينة حملة، "الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي: إشكالية تعدد المداخل النظرية والتحليلية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية 7 (سبتمبر 2015): ص 377-378.

بكثير في الدول الديمقراطية منه في غيرها، مما جعله يستنتج أن هناك علاقة شرطية بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية بل أن القسم الأول من كتابه بنفس العنوان "شروط أو متطلبات النظام الديمقراطي"<sup>1</sup>. ونجد مثلاً "سيمور ما تين ليبست" M.Lipst " Seymour" يدخل في كتاباته الأخيرة تعديلات على المدخل مستفيداً من تجربة التحول في إسبانيا وغيرها، وفي هذا الصدد يؤكد على عناصر أخرى غير الحداثة لتفسير الانتقال إلى الديمقراطية، مثل حدة القمع لدى النظام القائم ونوع ردّ الفعل المجتمعي عليها.

وفي حالة التحول الديمقراطي في دولة نامية كانت محكومة بالاستعمار يدخل ليبست متغير آخر هو نوع الاستعمار الذي كان سائداً للمساهمة في شرح صعوبة وسهولة التحول الديمقراطي. فهو على سبيل المثال يرجح إمكانية نشوء الديمقراطية في بلدان استعمرت من قبل بريطانيا على تلك التي كانت مستعمرات فرنسية.<sup>2</sup>

وهناك دراسة لـ "بولين وجكمان" "Bollen and Jackman" المعنون بـ "الديمقراطية السياسية وحجم توزيع الدخل" "political democracy and the size distribution of income" والتي توصل فيها الباحثان إلى نفس نتيجة "سيمور ليبست" وذلك من خلال تحليل إحصائي لمجموعة من العوامل والمتغيرات التي تعتبر عادة من ضمن محددات الديمقراطية واكتشفاً أن التنمية الاقتصادية هي المحدد الأكثر أهمية من المتغيرات الأخرى مجتمعة. فوجود تنمية اقتصادية يعني تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع بمعنى يكون هناك دخل فردي مرتفع وقدرة على تلبية الكماليات أيضاً الأمر الذي يفرز حالة من التفرغ السياسي للمجتمع ومطالبات بتطبيق الديمقراطية ومبادئها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - صبرينة حملة، مرجع سابق، ص ص. 377-387.

<sup>2</sup> - عزمي بشارة، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ط. 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص ص. 60-61.

<sup>3</sup> - صبرينة حملة، مرجع سابق، ص. 378.



من جهة أخرى هناك دراسات حاولت أن تثبت العلاقة السببية في الاتجاه المعاكس بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، واعتبرت أن الديمقراطية تساهم في تأمين التنمية الاقتصادية الدائمة ومن بين هذه الدراسات دراسة "روبرت داهل" "Robert Dahl" المعنونة بـ "تعدد المشاركة المعارضة" "polyarchy participation opposition" والتي وضح فيها أن الديمقراطية تضمن قيام الحكام باستغلال الموارد بالطريقة التي تحقق النمو والإنتاج الأمثل.

ومن ثم فإن الدراسات السابقة تركز على العلاقة السببية التي تجمع الديمقراطية بالتنمية وإمكانية حدوث الديمقراطية قبل التنمية والعكس وهذا ما أشار إليه "سرجيت بهالا" Surjit Bhalla في دراسته المعنونة بـ "التغذية ودورة النمو الاقتصادي" "feedom and economic growth cycle". وفي المقابل يوجد مداخل أخرى كان لها طروحات ودراسات أكدت بعدم وجود علاقة سببية مباشرة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ومن بينها المدخل البنوي<sup>1</sup>.

- **المدخل البنوي (المقاربة البنوية) The Structural Approach**: يستند المدخل البنوي على افتراض رئيسي وهو أن المسار التاريخي لأي دولة نحو الديمقراطية يتشكل ويتأثر بنمط التنمية الرأسمالية، وليس بواسطة مبادرات وخيارات النخب. ويرى هذا المدخل أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة إلا أن هذه الخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود المحيطة بها.

هذا ويستند الافتراض الأساسي للمدخل البنوي على أن التفاعلات المتغيرة تدريجياً لبنى السلطة تضع قيوداً وتوفر فرصاً تدفع النخب السياسية في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - صبرينة حملة، مرجع سابق، ص ص. 377-378.

<sup>2</sup> - سمير كيم، ورقية غربي، "المداخل النظرية لدراسة التحول الديمقراطي"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، تم تصفح الموقع يوم 11 أكتوبر 2020.

بينما في الحالات الأخرى قد تفوت تفاعلات بنى السلطة والقوة إلى مسارات سياسية أخرى. وتتمثل الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوي في دراسة "بارنجتون مور" **Barington Moore** الذي قدم محاولات لتفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته إنجلترا والولايات المتحدة (مسار الديمقراطية الليبرالية) عن المسار الذي اتبعته اليابان وألمانيا (مسار الفاشية) عن مسار الصين وروسيا (الثورة الشيوعية).

هذا وقد استندت مقاربة مور **MOORE** ليس على مبادرات النخب وإنما في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة ثلاث منها طبقات اجتماعية وهي الفلاحين/طبقة ملاك الأراضي/البورجوازية الحضرية/ والبنية الرابعة هي الدولة. وتوصل إلى أن شكل الديمقراطية الليبرالية كان نتيجة لتفاعل مختلف هذه البنى.

ويتضح مما سبق يتضح أن المدخل البنيوي يركز على أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو ذلك التفاعل بين مختلف بنى القوة والسلطة، وتختلف طبيعة هذا التفاعل من نظام لآخر ومن دولة إلى أخرى.<sup>1</sup>

- **المدخل الانتقالي The Transition Approach**: ويركز هذا المدخل على النخب السياسية ونشوء فئات متشددة في قلب هذه النخب مقابل فئات أخرى معتدلة، وكيفية إدارة الصراع سلمياً التي تضطع به فئة في حلبة الفضاء السياسي فإذا قررت الحركة الديمقراطية المعارضة التعاون مثلاً مع المعتدلين فإنها تكسب موطئ قدم داخل السلطة. كما تؤكد هذه المدرسة على دور النخب السياسية في اتخاذ القرارات على الخيارات المتاحة مشددة على أهمية الثقافة السياسية والتغيير السلمي وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية، لأنه قد يتعذر الانتقال الديمقراطي بفضل معارضة قوى اجتماعية أو بفعل تعطيل قوى في الدولة له.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - سمير كيم، ورقية غربي، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - شريف طه، "عملية التحول الديمقراطي"، المعهد المصري، تم تصفح الموقع يوم 11 أكتوبر 2020.

قد تصل قوى ديمقراطية فعلاً إلى الحكم ولكنها لا تتجح في طرح نموذج ديمقراطي يلائم ظروف دولة مركبة البنية الطائفية والقومية. وفي هذه الدولة تنتظم حركات انفصالية تستغل فرصة الديمقراطية في تعزيز نزعة الانفصال وعدم الاستقرار. وقد يبدأ التحول ولكن لا يتم تحقيق تقدم في خلق إجماع بين النخب السياسية أو العسكرية على قبول قواعد اللعبة الديمقراطية.

ويعتبر "دانكورت روستو" واضع المعالم الأساسية لهذا المدخل حيث حاول من خلال مقاله "الانتقال إلى الديمقراطية" "Transition to democracy" سنة 1970 تقديم رؤية بديلة لطرح "ليبست" وغيره من علماء السياسة والاجتماع والذين تعاملوا مع الديمقراطية على أنها موجودة أصلاً وذلك بسبب تركيزهم على الدول الغربية مما جعلهم ينشغلون بشروط حسن اشتغالها وتعزيزها أو ترسيخها مؤكدين على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية والاجرائية عوضاً عن الاهتمام بكيفية قيامها أو وجودها،<sup>1</sup> ويطرح روستو أربع مراحل لتوصيف وتحليل عملية الانتقال إلى الديمقراطية:

- **المرحلة الأولى:** تخص تبلور هوية الناس السياسية المشتركة وإجماعهم عليها وقضية الوحدة الوطنية التي تدور اللعبة في داخلها وفي إطارها.

- **المرحلة الثانية:** هي مرحلة الصراع بين القوى ذات المصلحة بإقرار طبيعة النظام السياسي وذلك من ناحية تمكنها من المشاركة فيه أو تغييره أو حتى التصدي له ومعارضته.

- **المرحلة الثالثة:** هي التي تبدأ فيها عملية المساومة والبحث عن تسويات وحلول وسط ومحاصصة في اللعبة السياسية وفي النظام، بغض النظر عن طبيعة القوى الديمقراطية أكانت أم غير ديمقراطية، المهم هو الوصول إلى توازن يسمح بتعددية واتفاق على توزيع السلطة أو تداولها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - شريف طه، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - عزمي بشارة، مرجع سابق، ص ص 60-61.

- **المرحلة الرابعة:** وتتعلق بتحول هذه القواعد إلى هدف قائم بذاته ويقصد هنا تلك القواعد التي اتفق عليها في المرحلة الثالثة كأدوات لضمان مصلحة الأطراف بأكبر فائدة ممكنة لها في ظل الصراع وبأقل ضرر ممكن لها وللوحدة الوطنية. هنا تتحول قواعد اللعبة الديمقراطية والتعددية وتداول السلطة سلمياً إلى قيم سائدة يُتَوَقَّع من كل من يريد المشاركة أن يحترمها، فكل شيء هنا يتعلق بقرار النخب السياسية أو غير السياسية ذات المصلحة والشرط الموضوعي الوحيد المطلوب توفره هو الوحدة الوطنية والاجماع على شرعية الإطار أي الدولة التي تحت سقفها يدور الصراع وتعد التسويات.<sup>1</sup>

### **المبحث الثاني: التحول الديمقراطي بين المسارات والعوامل والمؤشرات**

يحكم التحول الديمقراطي العديد من المتغيرات والتي تفرضها طبيعة المسارات والعوامل والمؤشرات والتي من شأنها تحديد مساره داخل الظاهرة في حد ذاتها والتي تترجم في الشكل المعتاد وكما يطلق عليه الإطاحة بالنظام الغير ديمقراطي او النظام الديكتاتوري وغيرها من المصطلحات التي تعبر عن الحاجة للتحول الديمقراطي وهذا ما سيتم توضيحه من خلال المطالب التي تندرج في إطار هذا المبحث.

### **المطلب الأول: مسارات التحول الديمقراطي**

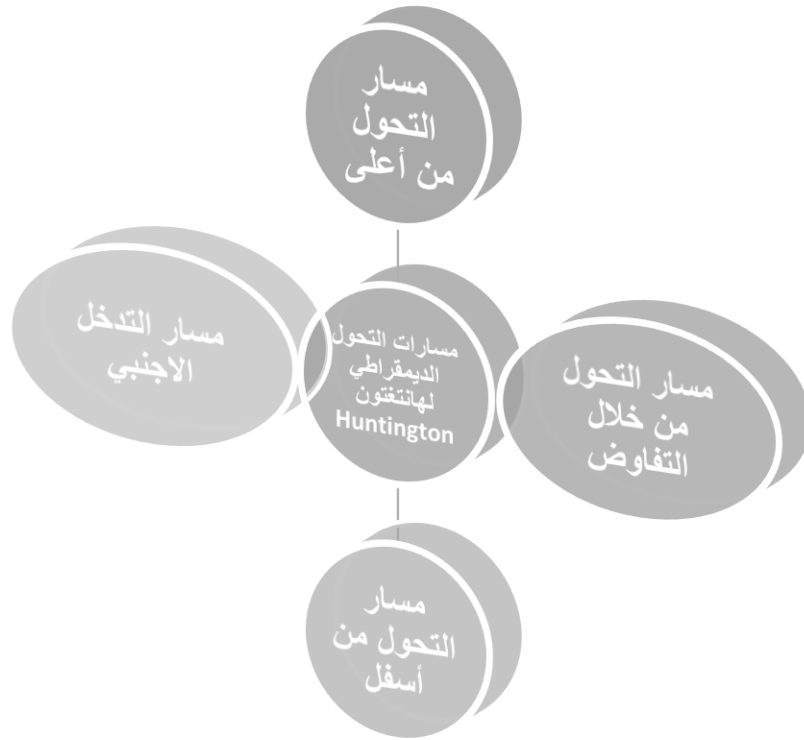
تعتبر عملية تحول القوة في الأنظمة السياسية ظاهرة طبيعية فقد شهد العالم الكثير من هذه الاحداث عبر الزمن سواء كان التحول بالطرق السلمية أو بالعنف فهناك عوامل داخلية وخارجية تحدد أسلوب وسرعة التحول السياسي في الدولة.<sup>2</sup> ويقصد بمسارات التحول الديمقراطي تلك الاشكال التي اتخذتها هذه الأخيرة والإجراءات التي<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عزمي بشارة، مرجع سابق، ص.61.

<sup>2</sup> - علي مصباح محمد الوحيشي، "دراسة نظرية في التحول الديمقراطي" مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية 2، المجلد الأول (أكتوبر 2015): ص.60.

<sup>3</sup> - أبو الحسن بشير عمر، "الثورات والانتفاضات الجماهيرية-دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية"، المركز الفرنسي الأفريقي للدراسات الاستراتيجية، تم تصفح الموقع يوم 08 أكتوبر 2020 على الرابط التالي: <http://www.cfes.org>.

اتبعتها للإطاحة بالنظام الغير ديمقراطي، ومع الصعوبة البالغة في تبيان كل حالة من حالات التحول الديمقراطي منفرد بوصف أن كل حالة لها مسارها وخصائصها المستقلة. وقد تتضمن الحالة الواحدة مزيجاً من أكثر من مسار للتحول. ويمكن التمييز بين أربعة مسارات للتحول الديمقراطي كما قدمها صاموئيل هانتغتون<sup>1</sup> Samuel Huntington كما يلي:



- المسار الأول التحول من أعلى: وهو تحول تقوده وتهندسه القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحية في النخبة الحاكمة، أي أنه تحول يتم من داخل النظام القائم وعادة ما تبدأ عملية التحول عندما تتوفر عوامل وأسباب موضوعية تؤثر سلباً على شرعية السلطة. وتقوم النخب الحاكمة لإدخال عدد من الإصلاحات والتعديلات الديمقراطية في النظام نتيجة عدم الرضا الشعبي، وتناقص قوة النظام مقارنة مع قوة المعارضة<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- أبو الحسن بشير عمر، مرجع سابق.

<sup>2</sup>- إيمان أحمد، "قراءات نظرية: أنماط التحول الديمقراطي"، ج.4، المعهد المصري للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 10 نوفمبر 2020 على الرابط التالي:

وتخلق لدى النخبة الحاكمة قناعة مفادها أن كلفة الانفتاح والتحول الديمقراطي أقل من كلفة الاستمرار في الممارسات التسلطية وفي بعض الحالات كان للجناح الإصلاحية داخل النخبة الحاكمة دور كبير في عملية التحول الديمقراطي، مع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة وجود تباينات بين تجارب الدول التي شهدت تحولاً ديمقراطياً من أعلى.

فإنه يمكن القول إن عملية التحول طبقاً لهذا المسلك غالباً ما تتم بإحداث تحول تدريجي للنظام السياسي عبر مراحل متعددة ومتداخلة، تبدأ بالتحرك على طريق الانفتاح السياسي ويكون ذلك مقدمة للتحول الديمقراطي، وقد تأتي بعد ذلك مرحلة أخرى تتمثل في ترسيخ الديمقراطية وبصفة عامة فإنه في ظل حالات التحول الديمقراطي من أعلى غالباً ما يكون ميزان القوى لصالح النخبة الحاكمة، فيما تتسم قوى المعارضة بالضعف ومن ثم محدودية القدرة على التأثير لصالح النخبة الحاكمة ومن ثم محدودية القدرة على التأثير في إدارة عملية التحول.

- **المسار الثاني التحول من خلال التفاوض:** ويكون من خلال توفر أرضية اتفاق أو تعاقد يتم التوصل إليه عبر المفاوضات والمساومات بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة، وغالباً ما يأتي ذلك كمحصلة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين، فالنخبة الحاكمة تصل لقناعة مفادها أنها غير قادرة على الاستمرار في السياسات المغلقة والممارسات القمعية بسبب الضغوط الداخلية والخارجية وأن كلفة الانفتاح السياسي والانتقال إلى صيغة ما لنظام ديمقراطي ضمن اتفاق مع المعارضة يضمن بعض مصالحها (أي النخبة الحاكمة).<sup>1</sup>

وقد تحدث صاموئيل هنتغتون عن الأسباب الرئيسية للتحول الديمقراطي من خلال هذا النمط وحصرها في فقدان النظام القائم للشرعية، انهيار أيديولوجية النظام، تردّي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - أبو الحسن بشير عمر، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - إيمان أحمد، مرجع سابق.

الأوضاع الاقتصادية، ضغوط خارجية وعجز القوى السياسية على الإطاحة بالنظام القائم واستبداله بنظام آخر.<sup>1</sup>

- **المسار الثالث التحول من أسفل (من خلال الشعب):** يأخذ هذا المسار شكلين رئيسيين يتمثل الشكل الأول في الانتقال نتيجة لتكثيف الضغوط على النظام الحاكم من خلال التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي تقودها تنازلات تفتح الطريق للانتقال الديمقراطي الذي تقوده قوى المعارضة على إثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو إطاحته بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية ففي أعقاب ذلك تبدأ مرحلة تأسيس نظام ديمقراطي جديد يحل محله.<sup>2</sup>

وتلعب الانتفاضات الكبيرة والثورات الشعبية دور المسرع للأحداث من خلال إسقاط نظام الحكم القائم والدفع بالطبقة المعارضة نحو السلطة وقد حدث هذا النمط في بلدان مثل البرتغال، اليونان، الأرجنتين، ورومانيا.<sup>3</sup>

- **المسار الرابع التدخل الأجنبي:** غالباً ما ارتبط هذا المسار بحروب وصراعات تؤثر فيها وتحكمها مصالح وتوازنات داخلية وإقليمية ودولية، وهو يحدث في حالة رفض النظام الحاكم التغيير وعدم بروز جناح إصلاحى داخله، وعجز قوى المعارضة عن تحديه وإطاحته بسبب ضعفها وهشاشتها نتيجة لسياساته القمعية. وفي ظل هذا الوضع لا يكون هناك من بديل لإطاحته والانتقال والتحول إلى نظام ديمقراطي سوى التدخل العسكري الخارجي الذي يمكن أن تقوم به دولة واحدة.

وعادة ما يحدث التدخل العسكري الخارجي لأسباب وذرائع مختلفة منها إلحاق الهزيمة بنظام ديكتاتوري، والتدخل لأسباب إنسانية ووضع حد لحرب أهلية طاحنة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>- إيمان أحمد، مرجع سابق.

<sup>2</sup>- أبو الحسن بشير عمر، مرجع سابق.

<sup>3</sup>- ميلود شيبان، "أنماط التحول السياسي"، ساسة بوست، تم تصفح الموقع يوم 10 نوفمبر 2020 على الرابط  
التالي :

<<[http:// www.sasapost.com](http://www.sasapost.com)>>.

<sup>4</sup>- أبو الحسن بشير عمر، مرجع سابق.

ويلاحظ أنه في غالبية حالات التدخل العسكري الخارجي لم يكن هدف تأسيس نظام ديمقراطي هو الهدف الرئيسي أو المبدئي بل كانت هناك أهداف ومصالح أخرى، إضافةً لذلك فالتحول الديمقراطي من خلال التدخل العسكري الخارجي إذ نجح في بعض الحالات، فقد فشل في حالات أخرى.<sup>1</sup> ومن ثم فتجارب التحول الديمقراطي أثبتت أن طريقة التحول تؤثر على نوعية وطبيعة النظام الديمقراطي الوليد، وعلى فرص استمراره وترسيخه في مرحلة ما بعد الانتقال الديمقراطي.<sup>2</sup>

وهكذا نجد أن صاموئيل هنتغتون **Samual Huntigton** حصر أنماط أو أشكال عملية التحول الديمقراطي في النظم التسلطية عن طريق:

- التحول الذي يتم بمبادرات من النظام التسلطي ذاته (**Transformation**) /أو بمبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة (**Transplacement**).

- التحول الذي ينتج عبر الضغوط والمعارضة الشعبية (**Replacement**) /أو يكون نتيجة لتدخلات وضغوطات أطراف أجنبية (**Foreign Intarvention**).

ومن ثم فالتحول الديمقراطي حسب معتز عبد الفتاح يكون نتيجة دوافع معينة استلها من مختلف التجارب السياسية لعدد الدول ويعدها كالتالي:

- 1- التحول الديمقراطي الذي يتم في أعقاب الثورات الاجتماعية
- 2- التحول الديمقراطي الذي يحدث تحت سلطة الاحتلال أو بالتعاون معه.
- 3- التحول الذي يأتي بعد انهيار النظم الاستبدادية وإدارة نخبة ديمقراطية<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- أبو الحسن بشير عمر، مرجع سابق.

<sup>2</sup>- حسنين توفيق إبراهيم، "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 10 نوفمبر 2020 على الرابط: <<[http:// www.studies.aljazeera.net](http://www.studies.aljazeera.net)>>.

<sup>3</sup>- نبيل كريش، "دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية" (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، فرع تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2007-2008)، ص.35.



4- الانفتاح السياسي التكتيكي الذي يؤدي إلى مطالب ديمقراطية غير متوقعة من قبل قوى المعارضة

5- الانسحاب من الحياة السياسية بعد ازدياد تكلفة القمع<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أهم عوامل التحول الديمقراطي الداخلية والخارجية

تعمل العديد من العوامل الداخلية والخارجية في التأثير على عملية التحول الديمقراطي ولعل أهمها كما يلي:

- **أهم العوامل الداخلية Internal factors:** تلعب العوامل الداخلية دوراً كبيراً في زيادة تحريك الجماهير نحو التحول من النظم السلطوية إلى نظم ديمقراطية ولعل أهمها يكمن فيما يلي:

- **ضعف سيطرة النظم السلطوية ولجوئها للعنف السياسي:** أي ضعف وهشاشة الأنظمة السلطوية القمعية وذلك من خلال معارضة داخلية قوية قد تؤدي إلى تغييره على الرغم من أن الأنظمة التسلطية تتحايل على الديمقراطية، بعقلنة مشاعر الشعب وترشيدها ديمقراطياً تقوم بالتلاعب الانفعالي والنفعي بها واختزال معنى الوطن في معنى النظام.

أي أن المصلحة الوطنية تتماهى مع مصلحة النظام السلطوي، وبالتالي فإن كل معارض هو خائن ويصبح التخويف هو الشكل الوحيد للتعاطي السياسي مع الآخرين بالاقتران مع سيطرة عصبية اجتماعية على الدولة بحيث تحاول كل عصابة من هذه العصب أن تماهى نفسها بالمصلحة الوطنية. ولهذا نلاحظ أن فشل الدولة في بلورة هوية وطنية جامعة يتأتى إما من عنفها المفرط أو عن عدم القدرة على احتواء الهويات الفرعية وإدارتها سلمياً، وقد استسهل الحكام كثيراً استتباع الدولة والمجتمع معاً والتحكم بهما حتى تحولت الدولة إلى مجرد أداة تسلط وقمع قادت هذه السياسات إلى تدهور<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - نبيل كريبش، مرجع سابق، ص. 35.

<sup>2</sup> - زياد جهاد حمد، "العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي"، مجلة مداد الآداب 14 (2018): ص. 585.

الدولة والمجتمع، لذلك فتحقيق التحول الديمقراطي يتطلب السعي إلى بناء الدولة القانونية القائمة على حكم القانون وتحقيق العدالة والمساواة والحرية.<sup>1</sup>

- **العامل الاقتصادي وعلاقته بعملية التحول الديمقراطي:** حيث يعد من أهم العوامل التي تؤثر في عملية التحول السياسي سلباً أو إيجاباً، وهو شديد الأثر على الديمقراطية والحرية السياسية فإذا كان من الممكن في فترات معينة أن ينعم مجتمع ما بنوع من الديمقراطية والحرية السياسية في ظل أوضاع اقتصادية متدنية، فإنه من الصعوبة القول بأن هذا الوضع سيستمر وسيكتب للديمقراطية الاستمرار والنمو إذا بقيت الأوضاع الاقتصادية على ما هي عليه.

حيث أن العلاقة بين التنمية الاقتصادية من ناحية والديمقراطية من ناحية أخرى هي علاقة معقدة وقد تتفاوت من فترة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر، وإن كانت هناك مـ وشرات على أن النمو المعتمد على آليات السوق يشكل أساساً جوهرياً للديمقراطية.

وهناك انقسام بين الباحثين حول تصور العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي هذا الانقسام أخذ شكل تيارين فكريين: **التيار الأول** أنه من الضروري أن يكون هناك علاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، فقد تتم التنمية في إطار نظم تسلطية أو ديمقراطية على السواء.

أما **التيار الثاني** فيؤكد على وجود علاقة عضوية وثيقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وأن هذه العلاقة في اتجاه تأثر التنمية إلى حد بعيد بالإطار السياسي. فمن الصعوبة بمكان أن تحقق التنمية القائمة على القطاع الخاص واقتصاد السوق أهدافها دون أن تكون الديمقراطية ركناً أساسياً من أركان النظام الاقتصادي، تتبع أهمية الإطار الديمقراطي للتنمية في أنه يهيئ المناخ للنشاط الاستثماري ويشجع روح الابتكار.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - زياد جهاد حمد، "العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي"، مجلة مداد الآداب 14 (2018): ص. 585.

<sup>2</sup> - خيرى أبو العزايم فرجاني، التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصري، د.ط. (د.ت)، ص ص. 42-43.

- **عامل الثقافة السياسية:** عامل له دور كبير في إحداث عملية الإصلاح والتحول الديمقراطي فالدمقرطة تزداد في البلدان التي تكون فيها الثقافة السياسية مؤيدة للديمقراطية، فبالنسبة لمنظري التحديث تمثل الثقافة السياسية متغيراً تفسيرياً مركزياً لعمليات الديمقراطية.

فقد أجريت العديد من الدراسات والأبحاث التي كشفت عن وجود ارتباطات إحصائية قوية بين مستوى التعليم وبين الالتزام بقيم الديمقراطية والمشاركة والتسامح والاعتدال ومهما يكن فإن تعميق الخيار الديمقراطي في الواقع المجتمعي بحاجة إلى ثقافة سياسية ديمقراطية تؤكد القيم الكبرى الحاضرة والحاملة للديمقراطية وإلى قيم ثقافية تحترم الآخر بكل تجلياته وعناوينه وتسعى إلى تأكيد قيم التنوع والاختلاف والتعددية وحقوق الإنسان، فبوابة تعميق الخيار هي تجذير الثقافة الديمقراطية.

فالتوقعات الديمقراطية **Democratic Expectation** تكون مرهونة بمدى النجاح في صياغة نظام ديمقراطي مستقر يتوقف على العديد من العوامل والمتغيرات، إذ تساهم المتغيرات الثقافية كغيرها من المتغيرات بدور مساعد في إحداث التحول الديمقراطي والتي تكون متشعبة بقيم التسامح والتعايش وقبول الاختلاف والتعددية وحرية الفرد في اعتناق أفكاره وقيمه الدينية، وهنا يتعلق الأمر بمدى وجود تجانس المجتمع وعدم انقسامه انقساماً حاداً إلى إثنيات وطوائف.

ومن ثم فالديمقراطية تتطلب مواطنين يمتلكون الوعي والقدرة لتجاوز الازمات وتصريف شؤونهم ومحاسبة حكامهم.<sup>1</sup>

- **أهم العوامل الخارجية External factors** ويقصد هنا بالعوامل الخارجية أي الضغوط النابعة من بيئة خارج النظام السياسي إقليمياً ودولياً، والتي تلعب دوراً بارزاً في تدعيم أو تثبيط عملية التحول الديمقراطي، ويمكن حصرها فيما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - زياد جهاد حمد، مرجع سابق، ص ص. 588-589.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص ص. 597-598.

- **تأثير النظام الدولي الجديد:** يعتبر تأثير النظام الدولي الجديد على عملية التحول الديمقراطي مسألة في غاية الأهمية تفرض نفسها بشكل قوي، وفي أحيان كثيرة ترفض خصوصية التطور التاريخي لأية أمة من الأمم، فالديمقراطية التي جاء بها النظام الدولي الجديد لها معايير لم تتعود عليه بعض الأنظمة خاصة أنظمة دول العالم الثالث كحرية التعبير والحرية السياسية والتداول السلمي على السلطة، مما وجدت نفسها هذه الأنظمة أمام وجوب الخوض في التحولات الديمقراطية التي تفرضها السياسة الدولية ونظامها الجديد.

لكن ينبغي ألا يتحول ذلك إلى مبرر للخشية من الديمقراطية بحجة الخصوصية الوطنية أو القومية، أو التذرع بضرورة توفر مستلزماتها واضعين بعين الاعتبار أن محيط عصرنا الحالي يقرب الأمم بعضها من بعض إلى درجة تحويل العالم إلى قرية صغيرة سواء في نواحي التفكير أو في الكثير من مستلزمات الحياة السياسية.<sup>1</sup>

- **ضغوط المؤسسات المالية الدولية:** وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذين يفرضان التوجه نحو التحول الديمقراطي للدول المقترضة<sup>2</sup> مقابل القروض التي تخدم مصالح المؤسسات وليس الدول المقترضة، مما يدفع باتجاه تفاقم مشكلة المديونية عند تلك الدول، والجديد في الأمر هو التوسع في استخدام هذه الورقة لفرض أنماط معينة من السياسات والتوجهات ودمج المجتمعات المتلقية في شبكة واسعة من العلاقات والنظم تصنع ما صار يعرف بالتبعية.

والجديد أيضاً أنه لم يعد المال يستخدم ضمن شعارات الصداقة والتعاون كما كان من قبل وإنما صار الموضوع علناً ومحل مفاوضات تتداولها وسائل الاعلام بشأن حجم المساعدات الاقتصادية وشروطها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - زياد جهاد، مرجع سابق، ص ص. 597-598.

<sup>2</sup> - عمر فرحاتي، "معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية"، مجلة العلوم الإنسانية 29 (جوان 2008): ص. 140.

<sup>3</sup> - زياد جهاد، مرجع سابق، ص. 602.

أما بخصوص سلاح المديونية فقد أصبح من بين أهم الوسائل المعتمدة للضغط على الدول النامية للاستجابة لمتطلبات الرأسمالية العالمية وذلك في ضوء استراتيجية مركزية عالمية كل هذا عرقل بدوره مسار التحولات الديمقراطية في الدول النامية.

- **الحرب/ أو الغزو الخارجي:** تعتبر الدول التي تعرضت إلى التدخل العسكري لم يكتب لمسيرة التحول الديمقراطي فيها النجاح بسبب الإجراءات التعسفية التي مارسها المحتل والتي تتناقض مع جوهر الديمقراطية من جهة، والسلطات الوليدة التي ينصبها الاحتلال والتي تكون في معزل مع الواقع العام للدولة المحتلة من جهة أخرى.

إلا أن هناك من يعد التدخل العسكري الخارجي أحد أدوات التحول لأنه يكسر إرادة النظام الاستبدادي القوي ويفسح المجال للتعددية الفكرية أن تظهر على الساحة السياسية.<sup>1</sup>

وفي الأخير فإن عوامل التحول الديمقراطي تؤثر في إحداث نقلة سريعة في عملية التحول الديمقراطي، وهي بطبيعتها تتفاعل فيما بينها لإحداث عملية التحول بشكلها الإيجابي أو السلبي فقد تساهم في تخفيف من حدة النظام السلطوي أو تزيد من حدته وترسيخه داخل النظام.

### المطلب الثالث: مؤشرات التحول الديمقراطي

يعتبر التحول الديمقراطي من المسارات التي تتطلب مؤشرات ليتحقق بصورة كاملة داخل الدول ومن بين أهم تلك المؤشرات ما يلي:

- وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين **The Main Actors Political** بشأن النظام السياسي الجديد، وإصدار دستور جديد يلبي طموحات كل أفراد المجتمع **Issuing a New Constitution**، وإضفاء الطابع المؤسسي للدولة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - زياد جهاد، المرجع السابق، ص.602.

<sup>2</sup> - علي مصباح محمد الوحيشي، "دراسة نظرية في التحول الديمقراطي"، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية 2، المجلد الأول (أكتوبر 2015): ص.61.

- تشكيل حكومة **Forming a Government** من خلال انتخابات حرة ونزيهة تكون قادرة على ممارسة اختصاصاتها بما يرسخ أهداف التحول الديمقراطي، بعيداً عن وجود أية قوى أخرى تتنازع صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وسيادة الثقافة السياسية في المجتمع التي تحترم حقوق الانسان والمتمثلة في احترام حرية التعبير وحرية الاعلام وحرية التظاهر وحرية ممارسة الشعائر الدينية وسيادة القانون وبناء مجتمع مدني قوي وظهور أحزاب سياسية ملتزمة بالقانون.<sup>1</sup>

### **المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي والنظري لأمن المتوسط**

يعتبر مفهوم الامن من المفاهيم التي طالت جل الدراسات العلمية في حقل العلاقات الدولية دراسةً ونقداً بين الدارسين والمنظرين، نفس الامر بالنسبة للمنطقة المتوسطة التي أصبحت من المناطق ذات الأهمية في إدارة وتسيير العلاقات بين الدول المطلة عليها.

وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى كل من ايتومولوجية الامن وأهم الدراسات الأمنية التي دارت بين الوضعيين والما بعد وضعيين في حواراتهم حول قضايا الأمن والتركيز على المنطقة المتوسطة وأهم المقاربات الأمنية التي تبنتها القوى الكبرى في المنطقة.

### **المطلب الاول: ايتومولوجيا الامن في حقل العلاقات الدولية**

يعتبر الأمن من المفاهيم المعقدة فهو يمثل "مشكلة من نوع خاص" على اعتبار أن محتواه المعرفي مثل بالقيم والمدلولات، ويكاد يجمع الباحثين في الدراسات الأمنية ونظرية العلاقات الدولية على أنه "مفهوم غامض ومقعد" فهو ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة. ومن الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن، مثل الكثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - علي مصباح محمد الوحيشي، مرجع سابق، ص.61.

<sup>2</sup> - هام صاغور، "الأمن دراسة مفاهيمية على ضوء الاتجاهات النظرية"، مجلة القانون 7 (ديسمبر 2016): ص.232.

إن المعنى اللغوي للأمن نجده يعود باللغة الإنجليزية إلى أصلها اللاتيني *securitas/securus* كما ورد هذا المصطلح في القاموس الإنجليزي *oxford* بمعنيين بحيث يشير المعنى الأول إلى وجوب توفر بيئة آمنة للأفراد.<sup>1</sup>

وذلك من خلال توفير الحماية لهم من التهديدات، أما المعنى الثاني فيقر بأن الأمن هو الوسيلة لتوفير بيئة آمنة وذلك من خلال الحفاظ على القوة والمكانة وضمن الحماية للأفراد والممتلكات.<sup>2</sup> وفي أصوله اللاتينية اشتق مصطلح الأمن من "*Securitas*" المتكونة من "*Sine*" (بمعنى غير أو *sans* بالفرنسية) وفكرة "*cura*" (السلامة/*sion*)، أي غياب السلامة والأمن على عكس ما جرى تداوله فيما بعد.

كما أن كلمة "آمن" (*Secure*) تعني "*Careless*" (*secura*) أو الحرية من القلق والاضطراب هذا المعنى القديم للكلمة مشتق من الأصل ذاته ومتداخل في معناه مع الإنجليزي "*sure*" والفرنسي "*sure*". فقد أشار "*Larousse Moderne Dictionary*" إلى أن الاستخدام الفرنسي لا يدمج الأمن "*sécurité*" كإحساس (*feeling*) بعدم الخوف (الشعور الذاتي *sentiment subjectif*) و"*surté*" كحالة (*state*) اللاخوف (الحقيقة الموضوعية/*la réalité objective*).

وقد أشار "فافر دي فوجلاس" "*Favre de Vaugelas*" إلى هذا الانفصال العلمي بقوله: "الأمن هو شيء مختلف عن اليقين والضمان والثقة، لكن يبدو لي أنه يقترب<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - هام صاغور، "الأمن دراسة مفاهيمية على ضوء الاتجاهات النظرية"، *مجلة القانون* 07 (ديسمبر 2016): ص.232.

\* ينتمي مصطلح الأمن إلى حقل العلاقات الدولية هذه الأخيرة التي تتميز بالنسبية كونها تنتمي للحقل الاجتماعي الإنساني والذي يصعب التحكم في ظواهره، وهذا ما يعد عند المنظرين إشكالية كونها (الظاهرة الأمنية) تصبح في شكل حالة من الغموض والتعقد ويجد فيها الباحثين والأكاديميين صعوبة الاتفاق على متغيراتها.

<sup>2</sup> - هام صاغور، مرجع سابق، ص.232.

<sup>3</sup> - سليم قسوم، *الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية*، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ص.18-19.

أكثر من الثقة ويمكن أن يقال إن الأمن هو ثقة يقينية أو مضمونة أو هو الثقة التي نعتقد أنها كذلك".<sup>1</sup>

أما المعنى الاصطلاحي للأمن فيشير إلى غياب ما يهدد القيم النادرة ويمكن من حيث المبدأ أن يكون الامن مطلقاً، أي أن الوضع الذي يكون بمعزل عن أي خطر يعادل الامن التام. وعلى العكس من ذلك ففي نظام ينطوي على خطر تام للعلاقات نجد أن النظام الذي ينطوي على عداً مستتب يقارب حالة الارتياب الشديد الشامل.

إن الأمن مصطلح نسبي من الناحية التجريبية (empirically) فقد ركزت الأبحاث التي تدور حول العلاقات الدولية على تحليل هذا المصطلح (الامن) من حيث الدرجة (العالية أو المتدنية) وليس من حيث الوجود التام أو العدم.

وقد اعتبر الامن تاريخياً قيمة جوهرية وهدفاً أسمى لسلوك الدول وكان هذا الموقف في كثير من الأحيان ضمناً ومفترضاً وليس ظاهراً ومصرحاً به. ويقول والتز Waltz إن "الامن في حالة الفوضى هو الهدف الأسمى".<sup>2</sup>

أما "هنري كيسنجر" "Henry Kissinger" فيعرف الأمن بأنه "أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء".

ويرى "شارل سلاينشر" "Charles Slaincher" أن الأمن يشير إلى قيم مثل الحرية والرفاهية والسلام والعدالة والشرف وأسلوب الحياة، وهذه القيم هي أهداف الأمن ومن ثمة يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها".

ويؤكد كل من بوث Both وويلر Wheeler على أنه "لا يمكن للأفراد والمجموعات"<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - سليم قسوم، مرجع سابق، ص ص. 18-19.

<sup>2</sup> - غراهام ايفانز، وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (مركز الخليج للأبحاث، 1997)، ص. 446.

<sup>3</sup> - خالد علي محمد الأميري، وأحمد فلاح العموش، "الأمن الوطني: المفهوم، الأبعاد والنظريات"، مجلة الآداب 133 (2020): 531.



تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر".

أما "باري بوزان" Barry Buzan فيرى أنه "في حالة الأمن يكون النقاش دائراً حول السعي للتحرر من التهديد". ودائرة المعارف البريطانية\* فتعتبره "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"<sup>1</sup>.

وهناك ثلاثة مجالات رئيسية للأمن في حقل العلاقات الدولية الأمن القومي، والأمن الدولي (الجماعي)، والأمن البشري (الأمن الإنساني). كل من المجالين الأولين يعطون الأولوية الأخلاقية للدولة كشرط مسبق ضروري لازدهار الانسان.

على النقيض من هذين المجالين المتمركزين حول الدولة، مجال ثالث للأمن يعطي الأولوية الأخلاقية للبشر والمجتمع البشري فوق مصالح الدول أو المجتمع الدولي الذي ينتمون إليه.<sup>2</sup> ويمكن تلخيص هذه المجالات الأمنية الثلاثة كما يلي:

- الأمن القومي The National Security اختلفت وتعددت حوله التعاريف حتى أن هناك من لم يفرق بين الامن القومي والوطني لكن يبقى غاية كلاهما هو الحفاظ على وجود الدول هذا وقد أورد صباح محمود محمد مجموعة من التعاريف لمصطلح الأمن القومي كما يلي:<sup>3</sup>

\* دائرة المعارف البريطانية أو الموسوعة البريطانية Encyclopædia Britannica أو الـبريتانیکا هي موسوعة عامة باللغة الإنجليزية تصدرها شركة الموسوعة البريطانية. والمقالات في الموسوعة تستهدف القراء المتعلمين والمتقنين ويكتبها 100 موظف بدوام كامل وأكثر من 4400 مساهم مختص وتعد من أشهر وأدق الموسوعات وأشدها سعة وأطلاعاً. أنظر الرابط التالي:

<sup>1</sup> - خالد علي محمد الأميري، وأحمد فلاح العموش، مرجع سابق، ص.531.  
<sup>2</sup> - Jennifer.Jackson-Preece, " Security In International Relations" (Undergraduate Study In Economics Management Finance And The Social Sciences, Departement International Relation, Univercity Of London Inyernational Programmes, 2011), P.19.

<sup>3</sup> - عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ط.1 (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص.26-27.

- الأمن القومي هو "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية".

- أو هو "يهدف إلى تأمين الأمة من الداخل ودفع التهديدات والعدوان الخارجي بما يكفل للأمة حياة مستقرة تساعد على النهوض والتقدم".

- "تلك الحالة من الاستقرار الذي يجب أن يشمل المنطقة بعيداً عن أي تهديد سواء من الداخل أو الخارج".

- "تحديد الأسلوب للدفاع عن الكيان الذاتي ومفهوم ينبع من أوضاع استراتيجية وجغرافية"<sup>1</sup>.

- "تأمين كيان الأمة ضد الاخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً وصيانة مصالحها الحقيقية وتهيئة الظروف والعوامل المناسبة لتحقيق أهدافها القومية".

وتعرفه **الجامعة العربية\*** بأنه "قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها وتنمية القدرات والامكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة والامكانيات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية والتي تؤثر على الامن القومي العربي".

ودائرة **معارف العلوم الاجتماعية** التي تعرفه بأنه "قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- عامر مصباح، مرجع سابق، ص ص 26-27.

\* **الجامعة العربية** هي منظمة إقليمية غير ربحية تضم دولا عربياً حوالي 22 دولة أهدافها التنسيق بين الدول العربية في القطاعات الاقتصادية السياسية التجارية الثقافية وتوثيق الصلة بينهم وصيانة استقلال الدول العربية والمحافظة على أمنها وسلامتها. لمزيد من المعلومات أنظر مقال لارا عبيات بعنوان تعريف جامعة الدول العربية على الرابط التالي:

<<[http:// www.mawdoo3.com](http://www.mawdoo3.com)>>.

- والامن الدولي **The international security** أو كما يطلق عليه الامن الجماعي **The collective security** فيقصد به حالة الاستقرار التي ينبغي أن تسود العالم ويعتبر حفظ السلم والامن الدولي من الأهداف الرئيسية التي ورد ذكرها مراراً في ميثاق الأمم المتحدة.

خلاقاً للضمان الجماعي الذي يحصر التعاون بين عدد محدود من الدول فإن الامن الدولي يفترض مساهمة جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية ولا سيما الدول العظمى للحيلولة دون نشوب حرب أو حدوث عدوان على إحدى الدول.<sup>1</sup>

هذا وقد تم التطرق في كتاب القوة والعلاقات الدولية **لأنيس كلود** أن الجذور الفكرية لمبدأ الامن الجماعي يعود إلى فترة ما بين القرنين الرابع عشر (14) والثامن عشر (18) عندما عقد ملوك وأمراء أوروبا معاهدات بعضها ذات صبغة إقليمية تدعو إلى مساعدة بعضها البعض ضد أية دولة تتشن الحرب، ولقد دعى المفكرين أيضاً إلى ضرورة تبني صيغة الامن الجماعي من أجل وقف الحرب ونزع السلاح.

وإذا كان الأمن الإقليمي ينحصر في إطار منطقة أو إقليم معين فإن الامن الدولي هو حصيلة مجموعة أمن كل دولة عضو من أعضاء البيئة الدولية، ويتم من خلال التعاون والتنسيق الدولي في إطار أمن واسع وشامل تقننه وسائله وغاياته وثائق دولية ملزمة التطبيق والتنفيذ. وهو ما تجسد في ميثاق الأمم المتحدة حيث أوكل مهمة المحافظة على الامن والسلم الدوليين إلى الأجهزة الثلاثة في المنظمة، مجلس الامن الجمعية العامة، الأمانة العامة إضافة إلى محكمة العدل الدولية وبموجب بنود الفصل السادس، والسابع والثامن.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - أحمد زكي بدوي، وسعد الفطاطري، معجم المصطلحات السياسية والدولية إنجليزي-فرنسي-عربي، ط.1 (القاهرة: دار الكتاب المصري، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1989)، ص.76.

<sup>2</sup> - ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، ط.1 (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009)، ص.80.

وهكذا فإن الامن الجماعي /أو الدولي مسؤولية جماعية تقع على كل دول العالم ومنع استخدام القوة مهما كانت مبرراتها ما عدا الدفاع الشرعي عن النفس ومن ضمن اختصاص أجهزة حفظ الامن الجماعي، أن أولى أهداف ومساعي نظام الامن الجماعي هو السعي لعدم تغيير الواقع الدولي القائم أو الاخلال به وبعلاقاته في اتجاه مصلحة دولة على حساب دولة أخرى.

وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الجماعية والتي تتمثل بتسوية النزاعات بالطرق السلمية كالتفاوض والتحقيق والتوفيق والوساطة والتحكيم والقضاء، أو استخدام القوة بالردع أو القمع وذلك من خلال التفويض الذي منح إلى مجلس الامن في إقرار نظام عام للأمن الجماعي قائم على النزاهة والحياد في التعامل بين أطرافه.<sup>1</sup>

- أما **الأمن الإنساني** فظهر كمفهوم من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويركز هذا المفهوم على صون الكرامة البشرية وكرامة الانسان وتلبية احتياجاته المادية والمعنوية. ويتحقق الأمن الإنساني من خلال التنمية الاقتصادية المستدامة والحكم الرشيد والمساواة الاجتماعية وسيادة القانون وانعدام التهديد والخوف بأشكاله المختلفة.<sup>2</sup>

وغالباً ما يتم تقديم الأمن البشري على أنه منظور جديد، وفي الأمر مغالطة بالنسبة لـ **جينفر جاكسن بريس** "Jennifer.Jackson-Preece" لأن هناك سوابق تاريخية لإعطاء الأولوية الأخلاقية للأفراد، **فايمانويل كانط Emmanuel Kant** على سبيل المثال يؤمن بالواجب العالمي تجاه البشر دون استثناء. ويصف **كانط Kant** «الحق العالمي للبشرية» وهو ما يعني المطالبة المشروعة لجميع الرجال والنساء بالاعتراف<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص ص80-81.

<sup>2</sup>- محمود شاكر سعيد، وخالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، ط.1 (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص.11.

<sup>3</sup>- Jennifer.Jackson-Preece, opcit, p.21.

والحماية من قبل السلطات العامة وبالمثل قانون حقوق الانسان، وعقيدة الجرائم ضد الإنسانية، وحقوق غير المقاتلين بموجب القانون الدولي الإنساني (قوانين الحرب).

وحظر الإبادة الجماعية على سبيل المثال لا الحصر كانت موجودة من أجل حماية الأمن الشخصي فوق أمن الدول قبيل وقت طويل من صياغة مصطلح "الأمن البشري" والفكرة الأساسية حسب **جينفر جاكسن** التي يجسدها الأمن البشري هي بالأساس الأمن على الفرد وأمن الدولة وأمن المجتمع فالأمور مترابطة مع بعضها.

إذا كان أي رجل أو امرأة أو طفل في العالم غير آمن إذن لا يمكن أن يكون أمنياً أيضاً، فالتسامح مع انعدام الأمن الشخصي في دولة واحدة تخاطر بنشر انعدام الامن في دول أخرى.

وبالتالي انتهاكات حقوق الانسان أو أقلية في دولة قد تؤدي إلى تدفقات اللاجئين التي تعبر الحدود والتي بدورها تخلق مشكلة طالبي اللجوء في الدول الأخرى وللوكالات الدولية مثل الأمم المتحدة السامية، مفوضية شؤون اللاجئين.

ويمكن رؤية سلسلة مماثلة فيما يتعلق بالإرهاب، الحرب الاهلية، أو غيرها من التهديدات التي تهدد بالانتشار على الحدود الدولية. وحسب **جينفر** فقد أصبح لمجال الأمن البشري تأثير متزايد على الرغم من ذلك فإنه ما يزال بعيداً عن كونه عالمياً.<sup>1</sup>

### **المطلب الثاني: الدراسات الأمنية بين النظريات الوضعية وما بعد الوضعية**

في ثمانينيات القرن الماضي (80) ظهرت الدراسات الأمنية مع صعود ما يسمى بالحوار الثالث **Third Debate** في نظرية العلاقات الدولية، وهو الحوار الذي وضع النظريات التقليدية (الوضعية) مثل الواقعية، النيوليبرالية، النيوماركسية في خانة واحدة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - Jennifer.Jackson-Preece, opcit, p.21.

<sup>2</sup> - سيد أحمد فوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، ط.1 (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2013)، ص.5.

في مواجهة مع نظريات جديدة تشترك في خلفية نقدية (النظريات الما بعد وضعية) مثل النظرية النقدية الدولية، بعد الحداثة الدولية، البنائية الاجتماعية والتي أصبحت تعرف ب النظرية النقدية للحوار الثالث.<sup>1</sup>

هذا وتعتبر الدراسات الأمنية مجالاً أساسياً في حقل العلاقات الدولية وخلال الحرب الباردة سيطر مفكري العلاقات الدولية التقليديين (الوضعيين) وبشكل خاص النظرية الواقعية في تعريف الأمن. واعتبر الواقعيون أن أهم اللاعبين في النظام الدولي ليسوا الافراد بحد ذاتهم ولكن الدول التي تحملهما أساسياً وهو حماية سيادتها، وبما أن الدول كما يرى الواقعيون مشغولة بأفاق الحرب فيكون الأمن هو همها الأول.<sup>2</sup>

فالهدف المرجعي في البناء الواقعي للأمن هو الدولة والنظرية الواقعية معروف انها مع السياسة العليا مثل القضايا السياسية والعسكرية في سياق حيث الامن والسلطة تقاس من حيث القدرات العسكرية هي القوى الدافعة في النظام الدولي.

ويكون الامن عند الواقعيين مرادفاً للأمن القومي هذا الأخير هو مرادفاً للمصلحة الوطنية التي تؤكد أن السياسة الامنية تخضع لأي منها مصالح أخرى للامة، نتيجة لذلك فإن استقرار كل من النظام المحلي والدولي قائماً على فرضية أنه إذا كان أمن الدولة كذلك سيتبع ذلك أمن المواطنين بشكل طبيعي.<sup>3</sup>

في حين أن تحقيق الأمن ليس بالمسألة السهلة وواقع الفوضى يعني أن الدول لا يمكنها أن تعتمد بالكامل على الدول الأخرى لحمايتها، ستمثل بالطبع تحالفات وتوقع<sup>4</sup>

1- سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص.5.

2- مارتن غريفشس، وتيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط.1، مترجم (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص.78.

3 - Marcos Degaut, " what is security" univercity of central florida, 2015.

4- مارتن غريفشس، وتيري أوكالاها، مرجع سابق، ص.78.

معاهدات وكثيراً ما ستخوض مغامرات التعاون لتعزيز أمنها، ولكن هذا ليس بكاف فإذا كان على الدول أن تحافظ على بقائها فيجب أن تؤمن الدفاع عن نفسها.<sup>1</sup>

فالدولة الآمنة حسب الواقعيين هي تلك التي يمكنها حماية حدودها الفعلية والمعنوية في وجه النظام الدولي (الفوضوي)، فالواقعيون الجدد يركزون على الهيكل الفوضوي للمنظومة الدولية حيث لا توجد سيادة تضبط سلوك الدول. ويُصورون الدول على أنها جهات فاعلة وحدوية تكون سياساتها وهياكلها الداخلية أقل أهمية من هذه الحالة الفوضوية في تفسير أمنها وانعدامه.<sup>2</sup>

ويعد سلوك الدول في السعي وراء القوة إضافة إلى قدراتها العسكرية طرائق لزيادة أمنها حيث أن عدداً من الخبراء الأمنيين يعتقدون بأن السعي وراء القوة من أجل تعزيز الأمن يُفسر كثيراً من سلوك الدول عالمياً.<sup>3</sup>

وتسعى الدولة إلى مهاجمة جيرانها لعدة أسباب منها سعيها لتعزيز موقع القوة لديها قد ترغب في تحسين مقدرتها على الوصول إلى الموارد المهمة، قد تقلق من تحول دولة جارة إلى دولة قوية جداً، أو أنها قد تسيء إدراك نوايا وراء أعمال دولة أخرى. وبغض النظر عن الدوافع نجد الدول في حالة فقدان أمان دائم وهذا بحد ذاته يقودها إلى تشديد الأولوية على القوة العسكرية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - مارتن غريفش، وتيري أوكالاها، مرجع سابق، ص.78.

<sup>2</sup> - تيم دان، وميليا كوركي، وستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ط.1 (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص.487.

<sup>1</sup> - تيم دان، وميليا كوركي، وستيف سميث، مرجع سابق، ص.487.

\* **الحرب الباردة** هي عبارة عن مواجهة سياسية وإيديولوجية وعسكرية غير مباشرة في بعض الأحيان حدثت بين أكبر قوتين في القرن العشرين (20) الولايات المتحدة (الليبرالية) والاتحاد السوفياتي (الشيوعي). ومصطلح الحرب الباردة يعني صراعاً لا تعلن فيه الحرب بين الطرفين المتصارعين بشكل رسمي ومباشر بل من خلال وسائل الاعلام الفن، والوسائل السرية كالعملاء السريين والجواسيس. أنظر لمزيد من المعلومات مقال نادية أبو رميس بعنوان ماهي الحرب الباردة على الرابط التالي:

<sup>4</sup> - مارتن غريفش، وتيري أوكالاها، مرجع سابق، ص.79.

يعترف الواقعيون بأشكال أخرى من القوة بما فيها الثروة والمزايا الجيوسياسية لكن فرضيتها الأساسية كلما كانت الدولة قوية عسكرياً كانت أكثر أمناً على الأرجح. تقود هكذا طروحات تقييمية للعلاقات الدولية الواقعيين إلى تقديم عدد من الآراء الإلزامية فإذا كان على الدول أن تحافظ على بقائها عليها أن تحافظ على جيوش كبيرة ذات جمهورية وعليها أن تكون حذرة فيما يتعلق بدفاعها ولا تثق أبداً بكلمة الدول الأخرى وتتصرف باستمرار بحسب ما تمليه عليها مصلحتها القومية.

فالواقعيون يؤمنون بأن التهديدات الأمنية التي تطال دولة ما تصدر عن دول أخرى عادة وخلال الحرب الباردة\* ركز التفكير الأمني الواقعي أساساً على إمكانية حرب نووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وقد مثلت مفاهيم الردع والضربة الأولى والتدمير المتبادل الأکید جزءاً من معجم الواقعيين الأمني.<sup>1</sup>

تمركز حقل الدراسات الأمنية للتقليديين/ أو الوضعيين على دراسة الحرب والقضايا المتعلقة بها مثل الاستراتيجية النووية، الردع، نزع السلاح، شؤون الدفاع، العقيدة العسكرية، وغيرها. وكتب "ستيفن والت" "Stephen walt" في ذلك: "من السهل تحديد التركيز الرئيسي للدراسات الأمنية إنه ظاهرة الحرب (...). هو استكشاف الظروف التي يصبح فيها استعمال القوة ممكناً والطرق التي يؤثر بها استخدام القوة على الافراد والدول، والمجتمعات، والسياسات المعينة التي تتبناها الدول للاستعداد للحرب ومنعها أو الانخراط فيها".

في سياق متصل أشار "سين لين جونز" "Sean Lynn-Jones" إلى أن حقل الدراسات الأمنية يتمحور حول موضوعين رئيسيين:

- أولاً أسباب الحرب وطرق منعها<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - مارتن غريفيثس، وتيري أوكالاها، مرجع سابق، ص. 79.

<sup>2</sup> - سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص. 11-12.



- ثانياً الاستراتيجية، مقدار القوة العسكرية المستعملة للأغراض السياسية

وبمرور الوقت أصبح الاستعداد للحرب عبر استراتيجيات التسلح الموضوع المهيمن في الحقل حيث أصبح شائعاً إرجاع أصول الدراسات الأمنية إلى محفزات الأسلحة النووية، الامر الذي دفع "روبرت جيرفس" "Robert Jervis" لاستنتاج أن الأسلحة النووية محورية لرواية قصة تطور الدراسات الأمنية.

ويمكن القول في الأخير أن هذه المرحلة من تاريخ الدراسات الأمنية تميزت بعدة سمات يمكن إجمالها فيما يلي:

- أولاً: كانت معظم الأفكار والنظريات المطورة في الحقل موجهة عبر فرضيات النموذج الواقعي تعتبر مركزية الدولة ودوافع الدولة للقوة والأمن، إضافة إلى محورية قضايا الحرب والنزاع من بين الفرضيات الأساسية للواقعية وهي ذاتها مباني الدراسات الاستراتيجية.

- ثانياً: هيمن مفهوم الامن القومي على الاجنדה البحثية للحقل حيث اقتصر الاهتمام فقط على التهديدات ذات الطابع العسكري الموجهة لبقاء واستقلال الدول، لقد أدى هذا الاهتمام الحصري بفاعلية الدولة والقطاع العسكري إلى وجهة نظر ضيقة لمفهوم الأمن وحقل الدراسات الأمنية توصف عادة بالمقاربة التقليدية.

- ثالثاً: غلبت في هذه المرحلة الأفكار والنظريات التي تركز على الجوانب المادية للتهديدات (مثل نسبة التسلح، قدرات الدولة، وعوامل قوة أخرى)، وتهمل أهمية القواعد والمعايير وتاريخ التفاعل ونمط العلاقات وغيرها من العناصر المثالية في تعريف الأمن.<sup>1</sup>

\*يعد "روبرت جيرفس" "Robert Jerfis" من بين الباحثين المهتمين بالتطور الأمني في العلاقات الدولية خاصة في شق القوة المتنافس عليها الامر الذي يقلل من الامن، فطرح جيرفس فكرة "المعضلة الأمنية" هذه الاخيرة التي يرى بأنها الحالة التي فيها العديد من الوسائل التي تسعى الدولة من خلالها زيادة أمنها فتقلل من أمن الآخرين.

<sup>1</sup> - سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص ص 11-12.

على إثر ذلك شهد حقل الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة سجلاً فكرياً قوياً حول طبيعة ومكونات مفهوم الأمن، وهو ما انصب بالأساس على محاولة توسيع مفهومه التقليدي الوضعي الذي لم يتعد حدود ضمان "بقاء الدولة" في مواجهة أي تهديد "خارجي" كونها فاعل عقلاني ومحرك للعلاقات الأمنية، ليشمل قضايا الاقتصاد والبيئة والمجتمع...إلخ.

فالمطالبة بإعادة تعريف مكونات الأمن الوطني تعود إلى أن التصورات والمؤسسات الحاكمة للعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة أصبحت غير قابلة للتعامل مع الحقائق الجديدة للبيئة الأمنية ويشير بعض المفكرين إلى أن هذا النقاش (التوسعي/التعميقي) قد انبعث من رحم ثلاثة أسباب رئيسية:

- تدمير الدارسين من التأسيسات الواقعية الجديدة التي تصبغ الحقل وتحاول الهيمنة عليه

- الحاجة إلى الاستجابة للتحديات التي فرضها النظام الأمني بعد الحرب الباردة

- الشغف المستمر لتحديث الحقل وجعله متوائماً والانشغالات المعاصرة

من هذا المنطلق دعت "هلغا هفتندورن" **Helga Haftendorn** إلى ضرورة توسيع نطاق مفهوم الأمن ومراجعته على اعتبار أن "التصورات الهوبزية والكانطية والقروشيوسية (نسبة إلى **Grotius**) للأمن لا توفر منظوراً كافياً ولا حتى تفسيراً مرضياً للتغيير في العلاقات الأمنية التي نشهدها في أجزاء كثيرة من العالم اليوم.

فلتوضيح مفهومنا للأمن ولبناء منظار قابل للاختبار إمبريقياً يجب تحديد توليفة من الفروض القابلة للملاحظة ونواة صلبة من الاقتراحات غير القابلة للدحض وسلسلة من الشروط والتي هي وفقاً لـ "لاكاتوس" **Lakatos** ضرورة لبرنامج بحث متقدم يقود إلى حقائق وتفسيرات جديدة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - سليم قسوم، مرجع سابق، ص ص 76-77.

ونتج عن هذه الدعوات المستمرة من طرف الباحثين والمنظرين وصول ما يسمى بالنظرية الدولية النقدية حيث أدى وصولها إلى حقل الدراسات الأمنية مع بداية التسعينيات إلى صعود ما يسمى ب الدراسات الأمنية النقدية، حيث تم ربط لأول مرة على يد "كين بوث" "Keen Both" ثم تطور لاحقاً مع أعمال "كين كروز" و "مايكل ويليامز".

ونتيجة هذا التوسيع الأفقي والعمودي في قطاعات ومرجعيات الأمن ركز المنظرون النقاد على "الأفراد" كموضوع مرجع للدراسات الأمنية النقدية". فحسب كروز وويليامس أحد التحديات التي توحد النقاد الدوليين هي الرغبة المشتركة لمعالجة موضوع الأمن بتركيزه في الفرد وليس الدولة ذات السيادة ويكتبان حول الأمن "هو الظرف الذي يتمتع به الأفراد، ولهم الأسبقية في تعريف التهديدات ومن (أو ما) ستتضمنه. هذا ويوضح التركيز على أمن الأفراد الاشكال التي قد يتناقض فيها هذا الأمن مع ادعاءات أمن الدولة (كما في النظرية الواقعية). يؤدي جعل الافراد موضوعاً للأمن إلى فتح الكرة الصلبة للدولة ووضعها أمام الفحص النقدي، حيث تؤدي ضرورة حماية الأفراد إلى التركيز على حقوق الإنسان الفردية وترقية حكم القانون لحماية الأشخاص من بعضهم البعض ومن مؤسسات الدولة اللصومية.

وهكذا ينتقل التركيز إلى الأمن الشخصي بالتركيز على حقوق الأفراد ضد دولهم في مجالات مثل الحرية من التعذيب أو السجن الخاطيء، أو الحماية من العنف والتجريد اليومي. يرى "كروز" و "ويليامس" مثل "لينكلايتر" أن التركيز على الأفراد المواطنين كمرجعية للأمن يلقي الضوء على الدينامية المركزية في الحياة المعاصرة التي تحجب من قبل النيواقعية (Neorealism).<sup>1</sup>

\*لمزيد من المعلومات حول الدراسات الأمنية النقدية أنظر دراسة "سيد أحمد قوجيلي" بعنوان "تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي"، من صفحة 22 إلى غاية صفحة 37.

<sup>1</sup> - سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص ص. 32-33.

لا يمكن انكار ظهور مجموعة من الأفكار النقدية ضد أفكار التقليديين/ الوضعيين التي ومع اختلافها في نواحي معينة إلا أنها اشتركت في جوانب عدة، فبالنسبة للنقديين فالأمن هو بناء اجتماعي ويعرفونه على أنه الاعتقاد بمعنى تحرر الافراد والجماعات من التهديدات المادية والإنسانية التي تمنعهم من القيام بخياراتهم.

فالأمن والاعتقاد هما وجهان لعملة واحدة، وأن الاعتقاد وليس القوة هي التي تؤدي إلى الأمن الذي أصبحت الدولة عاجزة عن ضمانه. فالأمن الحقيقي حسب "كين بوث" **K. Booth** " لا يمكن تحقيقه إلا إذا تمكنت الدولة من رؤية الآخرين ليس كوسيلة ولكن كهدف وأن الأمن الدائم لن يكون لأحد إلا إذا ضمنه الآخر.<sup>1</sup>

وفي الأخير يمكن القول انه لا يمكن إنكار تراجع الدراسات الأمنية التقليدية (الوضعية) لكن لا يمكن في جهة المقابلة القول بموتها، فالكتابات الواقعية حول الشؤون الأمنية لا تزال مؤثرة خاصة في نسختها النيوكلاسيكية وكما جادل "باري بوزان" و"ليني هانسين" حول حقيقة الفوضوية الدولية التي تبقى الدولة في صدارة الأجندة البحثية لحقل الدراسات الأمنية.

لكن الأمر لا ينفي حقيقة الثورة العلمية التي أحدثتها الدراسات الأمنية النقدية على الدراسات الأمنية التقليدية، وتبقى الثورة العلمية بين التقليديين والنقديين مستمرة والحوارات النظرية بينهم متواصلة حول النموذج المعرفي الأصح لإنتاج المعرفة.<sup>2</sup>

### **المطلب الثالث: منطقة المتوسط المفهوم والاهمية**

اشتق اسم البحر المتوسط من كلمتين لاتينيتين هما (Medius) أي المتوسط و(Terra) أي الأرض واكتسب البحر المتوسط اسمه من كونه يتوسط قارات العالم<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - صليحة كباي، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث"، مجلة العلوم الإنسانية 38 (ديسمبر 2012): ص.239.

<sup>2</sup> - سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص.119.

<sup>3</sup> - مريم رزاق بكرة، "أهمية حوض المتوسط في العلاقات المتوسطية وانبعث النشاط البحري الجزائري في العصر الحديث"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية 03 (2015)، ص.152.

الثلاث الكبرى آسيا، أفريقيا أوروبا وهو عبارة عن بحيرة داخلية بين هذه القارات الثلاثة. وقد أشرفت قارة آسيا على مستوطناته الشرقية تكملها أفريقيا الشمالية حتى المحيط الأطلسي، وأشرفت القارة الأوروبية على مستوطناته الغربية وبذلك فقد شكل البحر المتوسط صلة الوصل بين هذه القارات. فضلاً عن أن موقعه الوسط هذا جعله يتمتع بمناخ مناسب جداً للحياة البشرية بكامل متطلباتها من النبات والحيوان.

فضفاف المتوسط الشرقية والغربية هي سهول وأودية انهار مع ما يكملها من جبال وهضاب وصحاري ففي شرق المتوسط يوجد وادي النيل مباشرة ثم وادي الرافدين دجلة والفرات على مسافة مناسبة، وبين المتوسط ووادي الرافدين انهار صغيرة في بلاد الشام جعلت حافات المتوسط خضراء تتمتع ببريق دائم ثم وادي السند البعيد نسبياً ذلك الوادي الذي زاد من أهمية المتوسط لأنه كان الطريق الوحيد للوصول للسند المنتج للتوابل والبهارات التي كانت المادة الحافظة للأطعمة حيث لم يكتشف التجميد والخبز المبرد بعد.

هذا من جهة ومن جهة الضفاف الغربية فقد كانت أوروبا تلك القارة الباردة والتي هي بأمر الحاجة لمنتجات المناطق الدافئة، والتي كانت عماد حياتها تقوم على التجارة فكان المتوسط الممر الرئيسي للتجارة الأوروبية.

ولما كانت أوروبا يومها غير صناعية فلم يكن لديها ما تصدره فإننتاجها من الغذاء يكاد يكفيها، وما تحتاجه تأخذه من الشرق وعليه فقد تحولت المدن الأوروبية إلى محطات تجارية لاستقبال بضائع الشرق وتحويلها إلى عموم القارة الأوروبية على أن تجارة الغرب انتجت مدن تجارية في الشرق.

فقد قام الفينيقيون في فلسطين بالتوسع في الساحل الشرقي حتى وصلوا الأطلسي وعبروا إلى إسبانيا وتغلغلوها في جزر المتوسط بغية تحويلها إلى محطات استراحة ونقل<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - كريم مطر حمزة الزبيدي، ونعمة إسماعيل مخلف الدليمي، البحر المتوسط والصراعات الدولية (بغداد: مؤسسة تائر العصامي، 2018)، ص. 13.

بين الشرق والغرب وقد أسس الفينيقيون لذلك اسطوفاً تجارياً كبيراً تولى حمل البضائع ونقلها من الشرق القريب والبعيد إلى أوروبا.<sup>1</sup>

يعتبر البحر المتوسط أحد المجالات الجيوستراتيجية الأكثر حساسية في العلاقات الدولية ليس فقط لتوسطه ثلاث (3) قارات (أوروبا وشمال إفريقيا وغرب آسيا)، ولكن بالأساس لكونه معبر يصل المحيط الهندي بالأطلسي كما يشمل خطأً بحرياً للنفط القادم من الخليج لأوروبا وأمريكا الشمالية فهو الوصل الحيوي للتجارة الدولية.

خاصة وأنه كان دوماً كذلك مع أنه حوض يمتاز بالصراعات والحروب والتنافس والتعاون أيضاً. هذا ويحتل البحر المتوسط مكانة مميزة خاصة مع بداية القرن العشرين (20) بعد أن أصبحت قناة السويس عملية مما جعل البحارة ينتقلون عبرها بدل من الدوران عبر رأس الرجاء الصالح. كما كان هذا الحوض مجالاً للتنافس في ظل الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي اللتان تنافستا حول هذه المياه الدافئة بشكل يجعل عدد من المفكرين الاستراتيجيين يعتبرون هذه المنقطة وما حذاها قلب العالم النابض **Strategic Heartland**.

هذا ويرى الاتحاد الأوروبي البحر المتوسط أن الدول المتوسطية تقتصر فقط على الدول التي تتألف منها الشراكة الأوروبية المتوسطية والتي شاركت في مؤتمر برشلونة بحيث تشمل البلدان الأعضاء الخمسة عشر (15) في ذلك الوقت في الاتحاد الأوروبي واثنى عشر دولة من منطقة البحر المتوسط الشرقية والجنوبية قبرص، مالطا الجزائر المغرب، تونس، مصر، الأردن، السلطة الفلسطينية، ولبنان، سوريا، وتركيا وإسرائيل. أما ليبيا فلم تنظم رسمياً وبعد زوال الصراع بين الشرق والغرب وتحول النظام الدولي إلى الأحادية القطبية، انتهج تعريف جديد للبحر المتوسط في الاستراتيجيات الدولية<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - كريم مطر حمزة الزبيدي، ونعمة إسماعيل مخلف الدليمي، مرجع سابق، ص ص 13-14.

<sup>2</sup> - نادية أمينة كاري، ويونس مسعودي، "البحر المتوسط: الأهمية الحضارية والاستراتيجية"، مجلة الفكر المتوسطي 02، المجلد 08 (2020): ص ص 134-135.

بحيث تم توسيع هذا **التعريف** حيث أصبح المتوسط أو المتوسطية تمتد من جبل طارق إلى البحر الأسود عبر البلقان. وهذا بسبب تغير الاحداث الدولية والتي أصبحت تؤثر في المنطقة بشكل عام. ويعرف "فيرناندز برودل" "Fernardes Broudal" البحر المتوسط بقوله "إن البحر المتوسط ليس فقط بحر وإنما هو سلسلة من البحار".<sup>1</sup>

إلى جانب ذلك فقد وصفت الباحثة الامريكية "إيلين لايبسون" "Elen Lipson" البحر المتوسط في طرحها "إن معظم الناس يفكرون في البحر المتوسط ككتلة من الماء تفصل بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوروبا، إفريقيا، آسيا.

وأنه بحر تحيطه دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماماً، ومع ذلك فإن البحر يوحد بالقدر الذي يفصل به والدول التي تحيطه مرتبطة بعلاقة الجيرة وقد جاء الوقت الان نبدأ التفكير في البحر المتوسط كمنطقة لها وضع خاص، كوحدة جغرافية تربط الدول باهتمامات مشتركة لها مبررات للتنافس على الموارد ولها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها المحلية التي تزداد اتساعاً".

وفي نفس الاتجاه ذهب أيضاً الباحث الأمريكي "مارتن كابن" "Martan Kaplan" إلى اعتبار أن " مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم واحتمالاً للجيل القادم أيضاً على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر المتوسط".

أما بالنسبة للتحليل الجيوسياسي لمنطقة المتوسط فيكتسب البحر المتوسط أهمية كبيرة فتاريخه الحضاري دليل قاطع على ذلك لكن السبب الرئيسي لقيمة البحر المتوسط هو مركزية موقعه في الكرة الأرضية، هذا ما جعل السياسات الدولية وسياسات جميع الوحدات السياسية في النظام الدولي تولي اهتماماً بأن يكون لها علاقة بالبحر المتوسط من أجل خدمة مصالحها الحيوية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - نادية أمينة كاري، ويونس مسعودي، مرجع سابق، ص ص. 134-135.

<sup>2</sup> - إيمان مختاري، "حوض المتوسط بين الأهمية الجيوستراتيجية وتعدد المخاطر"، دفاثر المتوسط 6 (2016): ص. 276.

وحسب المعيار الجغرافي تطل على حوض البحر المتوسط مجموعة من الدول القارية يصل عددها إلى 19 دولة ودولتين جزيرتين وفي قارة إفريقيا توجد كل من مصر، ليبيا تونس، الجزائر والمغرب بينما في قارة أوروبا فهناك كل من إسبانيا، فرنسا، إيطاليا سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية، ألبانيا واليونان.

أما في قارة آسيا فهناك تركيا، سوريا لبنان، السلطة الفلسطينية وإسرائيل، بينما الدولتان الجزيرتان فهما قبرص ومالطا وبالتالي توجد 21 وحدة سياسية في حوض البحر المتوسط. إلا أن هناك اختلاف كبير بين الاستراتيجيين ورجال السياسة في الدول المتوسطية حول مفهوم البحر المتوسط والمتوسطية، والدول التي يحق أن نطلق عليها اسم متوسطية حتى تستفيد من المزايا الموجودة في المنطقة.<sup>1</sup>



### خريطة توضيحية لحوض البحر المتوسط المصدر: محمد رفعت بك. التيارات السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط، مصر الجديدة: لجنة البيان العربي، 1949.

أيضاً الجغرافيا السكانية لمنطقة المتوسط والتي تُحدث الديناميكية السكانية في قلب التفاعلات البشرية التي تساهم في تشكيل ضغط جيوثقافي وآخر جيواقتصادي وكلاهما<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - نادية أمينة كاري، يونس مسعودي، مرجع سابق، ص. 134.

<sup>2</sup> - سفيان طبوش، "الهجرة كمحدد لأمن منطقة المتوسط: التحدي والاستجابة في ظل تعقد الظاهرة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية 02، المجلد 10، (2019): ص. 382.



يمسان بالاستقرار الاستراتيجي للخرائط السكانية وذلك من خلال مقياس تطابق الجغرافيا والانتماء الحضاري للسكان (شمال مسيحي وجنوب وشرق مسلم) ومقياس الجانب الديمغرافي المتعلق بالخصوبة خاصة في ظل عولمة السلوك بين المرأة المسلمة والأوروبية. وقد ضمت أوروبا إليها في الأول من ماي 2004 عشرة أعضاء جدد فازداد عدد سكان الاتحاد الأوروبي بنسبة 20% (من 378 مليون نسمة إلى 452 مليون نسمة).

حيث لم تعد أوروبا تؤمن تجدها السكاني وتعتبر اسبانيا أكثر من سواها بنسبة شيخوخة الأعلى في العالم، فالذين تزيد أعمارهم على الستين سوف يمثلون 34% من مجموع السكان في 2050. إن تأثير هذه التطورات في السكان النشطين حتى 2020 لن يكون قاسياً ولكن بعد ذلك سوف تشهد عملية تناقض منتظم للسكان.

وبالنسبة لجنوب المتوسط فالتباطؤ في النمو الديمغرافي يبدو أكبر مما توقعه المختصون فهناك اتجاه نحو العائلة الصغيرة الحجم، وذلك لانتشار أنماط الحياة الغربية بفعل المحاكاة فالعدد الإجمالي في البلدان العربية.

كما عدد الذين يدخلون سوق العمل سوف يواصل الازدياد على الأقل حتى 2020 لأن بنية الأعمار بقيت تتسم بالشبابية الواضحة فالأقل من 15 سنة مازالوا يمثلون 40% من السكان وي طرح ذلك تحدياً لزيادة فرص العمل بمعدل وسطي 4%<sup>1</sup>.

ولمنطقة المتوسط أهمية اقتصادية تكمن في كونه يستخدم بوصفه طريقاً بحرياً مهماً يربط أوروبا بالشرق الأوسط وآسيا حيث تستخدم السفن قناة السويس طريقاً بين البحرين المتوسط والاحمر كذلك يعتبر صيد السمك التجاري في الشواطئ الفرنسية والإيطالية والاسبانية والمغربية كمورد اقتصادي مهم ومصدر جيد لإطعام سكان المنطقة، ومن<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - سفيان طبوش، مرجع سابق، ص.382.

<sup>2</sup> - هاشم كاظم، "الأهمية الجيوستراتيجية للبحر المتوسط -دراسة في الجغرافية السياسية-"، مجلة أبحاث ميسان 12، المجلد 6 (2010): ص.198.

أهم تلك الأسماك هي (الروبيان، السردين التونة)، كما يستخرج من البحر المرجان والاسفنج.<sup>1</sup>

وتتمثل هذه الثروات خاصة في النفط والغاز اللذان تزخر بهما منطقة المغرب العربي (ليبيا الجزائر، تونس) والخليج العربي (العراق ودول مجلس التعاون الخليجي) وكذا منطقة بحر قزوين (إيران، أذربيجان، تركمنستان، وكزاخستان).

وهنا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن وحاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة مروراً عبر قناة السويس ومضيق جبل طارق، كونه قناة وصل بين المحيطات العالمية الثلاثة: **الأطلسي الهندي الهادي**. ومن ثم يمكن القول أن البحر الأبيض المتوسط هو بمثابة **"الشریان الحيوي للتجارة العالمية"**. فمنطقة بحر المتوسط تكتسي أهميتها الاقتصادية من كونها معبراً أساسياً وهاماً للسفن التجارية نحو الأسواق العالمية، فهي تنشط وتسهل في الآن نفسه عمليات التصدير والاستيراد وتصريف البضائع.

ونجد أن ما يقارب **42%** من الاحتياط العالمي للغاز الطبيعي، يتمركز بالضفة الجنوبية للمتوسط موزعة بين كل من الجزائر ليبيا، تونس إضافة إلى البترول، الحديد، والفوسفات ويعتبر الشريط البحري للمتوسط ممراً رئيسياً تنقل المحروقات إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حيث أن **65%** من واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر هذه الممرات ومع العلم أن احتياطي النفط والغاز في المنطقة العربية جنوب البحر المتوسط مقارنة مع الاحتياط العالمي كما قدره الإحصائيون سنة **1994** يبلغ نسبة **60%** بالنسبة للأولى و**20%** بالنسبة للثانية وتمثل نحو **25%** من إجمالي التجارة الخارجية لهذه البلاد على أن التجارة داخل الحوض المتوسط تخص الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي مقدمتها فرنسا وإيطاليا.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - هاشم كاظم، مرجع سابق، ص.198.

<sup>2</sup> - إيمان مختاري، مرجع سابق، ص.278-279.

وتتمثل المبادلات الأوروبية العربية نحو ثلث تجارة حوض المتوسط وتشمل المقام الأول النفط والغاز ومن جهة تعتبر دول الضفة الجنوبية للمتوسط سوقاً كبيراً سواء للسلع الاستهلاكية أو للخدمات بتعداد سكاني يقارب 187 مليون نسمة.

ومن ثم يمكن اعتبار المتوسط همزة وصل بين مناطق إنتاجية ومستهلكة خاصة بعد اكتشاف النفط في السنوات الأولى من القرن العشرين (20) في إيران والعراق ثم في الثلاثينيات (30) في شبه الجزيرة العربية، وأخيراً في شمال إفريقيا في الخمسينيات (50) تدافعت القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا) إلى المنطقة للتنقيب عن النفط وتكريره وتأمين نقله نحو بلدانها وكذلك ببيع بأسعار ملائمة لصالحها أي أن المتوسط أصبح مركزاً رئيسياً لنشاط أهم الشركات العالمية التي تقوم بإدارة السوق النفطية في داخل وخارج البحر الأبيض المتوسط.

كذلك نجد أن الثروات الاقتصادية والاستراتيجية التي تحتويها المنطقة مثل الجزائر التي تتوفر على 2.73% من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي وهو ما أعطى بعداً آخر للاهتمام بالمنطقة من حيث اعتبارها شريان اقتصادي للقوى الكبرى.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - إيمان مرزاق، مرجع سابق، ص ص. 278-280.

## الفصل الثاني

طبيعة التحولات الديمقراطية لأنظمة

المغرب العربي

## الفصل الثاني: طبيعة التحولات الديمقراطية لأنظمة المغرب العربي

منطقة المغرب العربي منطقة تزخر بمقومات كثيرة الجغرافية منها والسياسية وهذا ما يجعلها محط اهتمام الباحثين، وما طرأ عليها من تحولات سياسية في الفترة الاخيرة على مستوى الأنظمة التي تحكمها زاد الزخم في دراسة طبيعة تلك المتغيرات التي تحكمها والتي حركتها لاتجاهات كثيرة أحدثت لها تحولات جذرية تتسم بالديناميكية والحركية وتختلف نتائجها في كل مرة خاصة أنها أنظمة تجمعها رقعة جغرافية واحدة مما يجعل من الامر أكثر تعقيداً وأكثر تأثيراً.

### المبحث الأول: المقومات الجيوسياسية لدول المغرب العربي

كأي منطقة تزخر منطقة المغرب العربي بالعديد من المميزات تجعل لها أهمية للالتفاف حولها ودراستها، ومن بين تلك المميزات لدينا المميزات الجغرافية والحضارية والقيم التي تشترك فيها دول المنطقة دون إغفال طبعا طبيعة الأنظمة السياسية المغربية وكيف أثرت تلك المقومات الجغرافية والحضارية منها في تشكيل تلك الأنظمة وهذا ما سيتم معالجته من خلال هذا المبحث وايضاح المنطقة المغربية كمنطقة جيوسياسية تحمل العديد من المتغيرات التي تستوجب الدراسة.

### المطلب الأول: الأهمية الجغرافية للمنطقة المغربية

تمثل منطقة المغرب العربي موقعا جغرافياً استراتيجياً بوحده الخمسة وهو كتلة جغرافية متناسقة من حيث القرب الجغرافي والبنية الجيولوجية والطبوغرافية، وله وحدة بشرية متناغمة ومشاركة في الثقافة واللغة والأصل والدين والحضارة والتاريخ والطموح المستقبلي، كما يملك مقومات اقتصادية تجعل منه مشروع تكامل واندماج مؤهل لدخول التحدي والمنافسة فبمركزه الهام واطلالته على أحد أهم وأخطر الطرق الرئيسية في الملاحة الدولية وهما طريق البحر الأبيض المتوسط ومضيق جبل طارق.

تكتسي الدول المغربية قيمة استراتيجية يدركها رجال الاقتصاد والتجارة الدولية كما<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمد كسار، "المقومات الجيوسياسية لدول المغرب العربي"، مرصد ومدونات عمران، تم تصفح الموقع يوم 01 فيفري 2021 على الرابط التالي: <http://www.omron.org>.

يدركها أيضاً رجال الحرب والسياسة، فدول المغرب العربي هي دول المنطقة الغربية من العالم الإسلامي المقابلة للمشرق العربي فهي امتداد طبيعي للأمة العربية والإسلامية في إفريقيا تقع فلكياً بين دائرتي العرض 15 و 38 درجة شمالاً وخطي الطول 17 و 25 درجة شرقاً وتشكل الجزء الشمالي من القارة الأفريقية يحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط، غرباً المحيط الأطلسي وشرقاً مصر.

ومن الجنوب والجنوب الشرقي كل من السنغال ومالي والنيجر والتشاد والسودان بمساحة تقدر بـ 06 ملايين كلم<sup>2</sup> أي حوالي 20 % من مساحة إفريقيا ما يعادل خمس القارة و 43.3 % من مساحة الوطن العربي أي ما يعادل نصف المنطقة و 4.5 % من مساحة العالم وبذلك فهو يحتل المرتبة السابعة عالمياً بعد كل من روسيا وكندا والصين والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وأستراليا كما يبلغ طول الشريط الساحلي لمنطقة المغرب العربي حوالي 7000 كلم ما بين 4200 كلم على البحر الأبيض المتوسط و 2600 كلم على المحيط الأطلسي بأقصى اتساع وامتداد من الشمال إلى الجنوب بـ 2500 كلم ومن الشرق إلى الغرب بـ 4000 كلم، ولا يفصلها عن أوروبا سوى 14 كلم عبر مضيق جبل طارق و 140 كلم عبر مضيق الصقلية<sup>1</sup>.

هذا فيما يخص موقع المنطقة المغاربية أما بالنسبة للدول الثلاثة المكونة لهذه المنطقة وهي كل من الجزائر تونس والمغرب يتمثل موقعها كالتالي:

- **الجزائر:** حيث تقع في المنطقة الوسطى من شمال إفريقيا وتطل على البحر الأبيض المتوسط شمالاً بساحل يمتد طوله إلى 1200 كلم ويحدها كل من النيجر ومالي موريتانيا جنوباً، تونس وليبيا شرقاً والمغرب غرباً، كما تنقسم طبيعتها الجغرافية في السطح إلى ثلاث مناطق وهي منطقة التل المحاذاة للبحر الأبيض المتوسط والتي توجد السهول الساحلية وسلسلة جبال الأطلس وتليها منطقة السهوب ثم المنطقة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - محمد كسار، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - زهية كتاب، "الشراكة الأورومغاربية - أبعادها ورهاناتها -" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق تخصص القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، 2018-2019)، ص ص 40-41.

الصحراوية من الشمال نحو الجنوب.

- **تونس:** تقع في أقصى شمال إفريقيا على ساحل البحر المتوسط وتبعد عن مضيق صقلية بـ 140 كلم يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب الشرقي ليبيا حيث طول حدودها معها 480 كلم، ومن الغرب الجزائر بطول حدود 1050 كلم<sup>1</sup>، أما الوضع الجغرافي في تونس نجد الجزء الشمالي المحاذي للبحر الأبيض المتوسط به سهول رسوبية خصبة أما الجزء الجنوبي أين توجد منطقة المنخفضات وتوجد حولها واحات عديدة.

- **المغرب:** حيث يقع في الجزء الشمالي الغربي من القارة الإفريقية يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل يصل طوله 537 كلم، ومضيق جبل طارق ومن الغرب المحيط الأطلسي بطول 2446 كلم ومن الجنوب موريتانيا ومن الشرق الجزائر. وفي المغرب نجد الطبيعة الجغرافية تختلف من منطقة إلى أخرى فالمنطقة المطلة على البحر الأبيض التي توجد بها سهول ضيقة وتتخللها سلسلة الأطلس والمنطقة الرملية المحاذية للأطلس.

وتتميز تضاريس كل من الجزائر وتونس والمغرب في شمال الصحراء بوجود سلسلتين جبليتين هما الأطلس التلي في الشمال بارتفاع يتجاوز 4000م، في المغرب وتمتد في الجزائر بارتفاع 2300م في منطقة القبائل والأوراس وفي تونس حيث تنتهي بارتفاع 1554م في جبال شامي<sup>1</sup>. ويمثل الشريط البحري المتوسطي الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممراً رئيسياً لنقل المحروقات وهو بعد استراتيجي اقتصادي يعني الفرنسيين والأمريكيين على حد سواء، حيث أن 65% من واردات النفط والغاز الفرنسية تمر عبر البحر المتوسط، فيما يعبر هذه المياه 15% من مشتريات المحروقات<sup>3</sup>

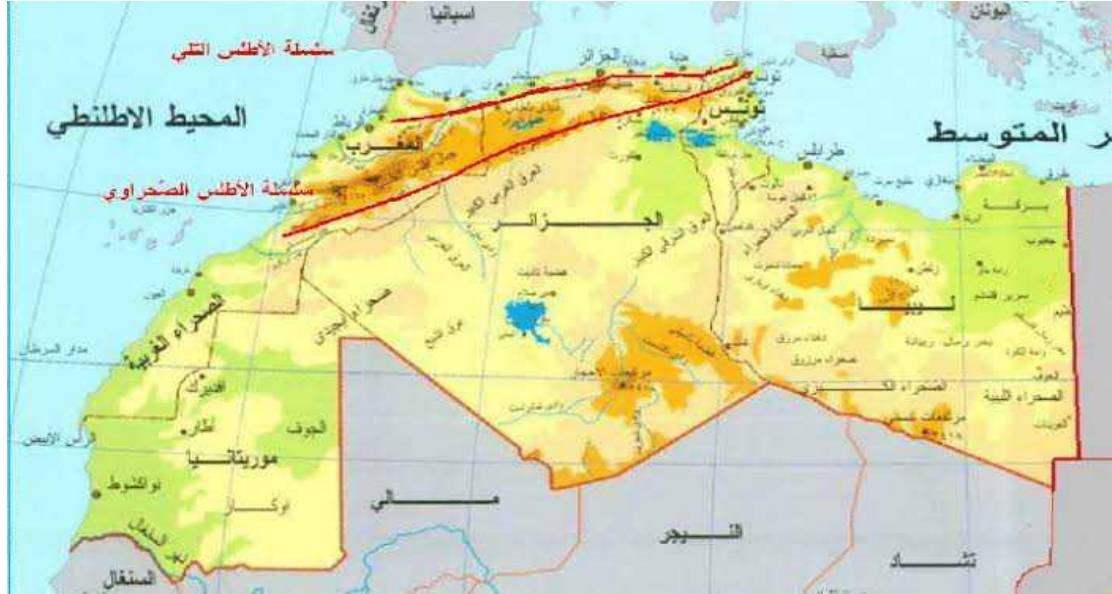
<sup>1</sup> - زهية كتاب، مرجع سابق، ص ص.40-41.

<sup>2</sup> - مراد حجاج، "التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، قسم العلوم السياسية والعلاقات، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2008)، ص.27.

<sup>3</sup> - .....، "شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني (2009-2010)"، ص ص.38-39.

الأمريكية من الخليج وإفريقيا الشمالية. فهذه الخصائص الاستراتيجية لموقع جغرافي متميز تجعل منطقة المغرب العربي في حالة تجانسها ككتلة إقليمية موحدة حزاماً متوسطياً هاماً، ويدعم هذا البعد المتوسطي منطقة المغرب العربي الممتدة بين الأطلسي غرباً والخليج شرقاً العمق الإفريقي للمنطقة التي تعتبر البوابة الرئيسية شمالاً نحو إفريقيا جنوب الصحراء إذ أن كل الدول المغاربية باستثناء تونس لها عمق استراتيجي إفريقي.

وهو ما يؤكدّه العديد من الكتاب نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر "محسن التومي" الذي يذكر في هذا الصدد بأن "المعطيات الجغرافية التي شكلت المغرب العربي ككيان متجانس وذلك من خلال دراسة التضاريس والمناخ والمحيط..." فالتجانس الجغرافي جعل المغرب العربي منفرداً عن بقية إفريقيا أي أن له شخصية متميزة.<sup>1</sup>



المصدر: خريطة توضيحية للموقع الجيوستراتيجي للمنطقة المغاربية [www.gawlah.com](http://www.gawlah.com)

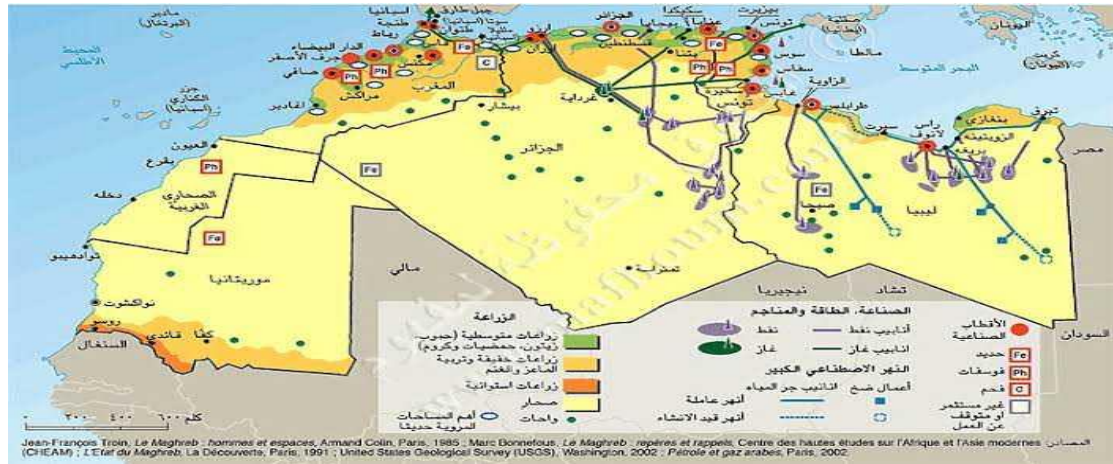
كما وتشكل منطقة المغرب العربي رهاناً اقتصادياً-استراتيجياً هاماً بالنسبة للدول الكبرى حيث توفر دول المنطقة سوقاً تجارية واقتصادية استهلاكية واستثمارية من<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - .....، "شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني (2009-2010)", مرجع سابق، ص ص.38-39.

<sup>2</sup> - مراد حجاج، مرجع سابق، ص ص.27-28.



حوالي 100 مليون نسمة فيما تعتبر كل من الجزائر وليبيا مصدرين هامين للطاقة في المنطقة باحتياطي من النفط يفوق حجمه 5 ملايين طن كاككتشافات مؤكدة و 5000 مليار متر مكعب من الغاز وتعتبر الجزائر خامس (5) منتج ورابع (4) مصدر عالمياً من الغاز الطبيعي.<sup>1</sup> فالمغرب العربي يتوفر على أغلب المواد الأولية التي تحتاج إليها الدول الصناعية وأهمها النفط والغاز الطبيعي، الحديد، الرصاص، الفوسفات، اليورانيوم وهي الموارد التي كانت ولا تزال تكتسي صيغة اقتصادية واستراتيجية بل وأساس النزاعات والحروب. كما تتميز الصناعة المغربية بتنوعها وتختلف في توزيعها بين الأقطار، إذ تتميز الجزائر وليبيا في الصناعات التجهيزية وتونس والمغرب الأقصى في الصناعات الاستهلاكية والميكانيكية.



**خريطة توضيحية للموارد الطبيعية للمنطقة المغربية/ المصدر: [www.histgeo.college.blogspot.com](http://www.histgeo.college.blogspot.com)**

وتساهم الصناعة المغربية في التشغيل بنسبة مئوية تتراوح بين 9% في موريتانيا و 29% في ليبيا بصفة عامة حوالي خُمس اليد العاملة النشيطة بالمغرب العربي كما تساهم في تكوين الناتج الخام الداخلي بنسبة مئوية تتراوح بين 15% بموريتانيا و 35% بالجزائر وبصفة عامة حوالي الربع في الناتج الداخلي للمغرب العربي. وتتركز هذه الصناعات بين المناطق الساحلية قرب الموانئ والطرق المعبدة وحيث تكثر اليد<sup>2</sup>

<sup>1</sup> -مراد حجاج، مرجع سابق، ص ص 27-28.  
<sup>2</sup> -إيمان مختاري، مرجع سابق، 28.

العاملة فنتج عن ذلك تفاوت اقتصادي بين المناطق وهجرة داخلية وكثرة البطالة.<sup>1</sup> وقد تعززت أهمية النظام الإقليمي المغربي بعد تحولات 11 سبتمبر 2011 من منطلق تحييد "الخطر" و "التهديد" بالنسبة للمصالح الغربية الأوروبية والأمريكية، مما ضاعف من الاهتمام الاستراتيجي بهذه المنطقة بزعمهم أنها بؤرة تهديد على الجبهة الشمالية المتوسطية والجنوبية الإفريقية في نفس الوقت.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: المقومات الحضارية والقيم المشتركة للمنطقة المغربية

هذا وتتميز المنطقة المغربية بمقومات حضارية وقيم مشتركة أهمها:

- **اللغة:** تكتسي اللغة العربية بعداً وطنياً وقومياً في منطقة المغرب العربي وقد كانت ولا تزال أداة الحفاظ على الهوية الوطنية والتجانس، وأصل اللغة العربية في المنطقة جاء نتيجة الفتوحات الإسلامية في المنطقة حيث استقر باستقرار الإسلام فيها، وهي بذلك تشكل إراثاً مشتركاً لكل الشعوب المغربية، وقد نصت على ذلك كل دساتير الدول المغربية على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية فيها.

فاللغة في نظر الباحثين والكتاب كمقوم رئيسي من مقومات شخصية وهوية أي أمة أو شعب من الشعوب وفي هذا الصدد يرى " يوهان كوتليب فيخته " **Johann Gottlieb Fichte** صاحب فلسفة الأنية أو الذاتية أن " اللغة هي رمز وجود الأمة وبقدر أصالة اللغة والمحافظة على اللغة الأصيلة تكون المجموعة البشرية أمةً وشعباً أصيلاً أو مجرد أشتات فحسب. إن اللغة تؤثر في الشعب المتكلم بها تأثيراً لا حد له يمتد إلى تفكيره وإرادته وعواطفه وتصوراته وإلى أعماقه وأن جميع تصرفاته تصبح مشروطة بهذا التأثير ومتكيفة به... " ومن ثم فإن اللغة العربية شكلت دائماً ومازالت تشكل أهم عنصر من عناصر المقومات والأسس المشتركة لبناء وحدة المغرب العربي باعتبارها عامل وأداة اتصال بين شعوب المغرب العربي إلى جانب بقية المقومات<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - إيمان مختاري، مرجع سابق، ص.28.

<sup>2</sup> - مراد حجاج، مرجع سابق، ص.27.

<sup>3</sup> - .....، "شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني (2009-2010)، مرجع سابق، ص ص.44-55.

الأخرى ومنها العامل الديني الذي يساهم بدوره في عملية التقارب كما سنوضحه في  
العنصر الآتي.<sup>1</sup>

- **الدين:** ونجد هنا الدول المغاربية تجسد التناغم والتلاحم الديني فالمنطقة المغاربية  
ليست موحدة دينياً بالإسلام السني فقط بل موحدة مذهبياً بالمذهب المالكي، كما أن  
الدول المغاربية بشكلها الحديث قامت على هذا الأساس إذ يعتبر الإسلام في دساتيرها  
من المبادئ التي لا تقبل التفاوض أو المزاحمة فيها.<sup>2</sup>

هذا وقد أكد الشيخ "عبد الحميد بن باديس" في إحدى كتبه حيث يقول في مقال له  
تحت عنوان "ما جمعته يد الله لا تفرقه يد الشيطان" "...إن أبناء يعرب وأبناء الأمازيغ  
قد جمع بينهم الإسلام منذ بضعة عشر قرناً ثم دأبت تلك القرون تمزج ما بينهم في  
الشدّة والرخاء وتؤلف بينهم في العسر واليسر وتوحدهم في السراء والضراء حتى كونت  
منهم خلال أحقاب بعيدة عنصراً مسلماً جزائرياً أمه الجزائر وأبوه الإسلام".<sup>3</sup>

- **الثقافة:** عززت الحضارة الإسلامية الوحدة الثقافية للمنطقة المغاربية وذلك بفعل  
الحركة الكبيرة التي شهدتها المنطقة وما نجم عنها من أثر طالها بالكامل، والذي عكسه  
طَبَعُ فضائها الثقافي بالثقافة العربية الإسلامية والذي منحته الثقافات المحلية طابعاً  
خاصاً حيث شكلت مصدر إثراء ثقافي متميز. وشكلت عمليات التطعيم الثقافي  
المستمر كذلك مصدر خصوبة وبسبب شمول تلك العمليات في أكثر الأحيان لأغلب  
المنطقة زادت هي الأخرى من الطابع الثقافي الموحد للمنطقة كما هي الحال مع  
الاستعمار الفرنسي الذي خضعت له أغلبية الدول المغاربية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - .....، "شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني (2009-2010)، مرجع  
سابق، ص ص 44-55.

<sup>2</sup> - ياسين سعدي، "التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم  
السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، 2015-2016)، ص  
ص 41-42.

\*لمزيد من المعلومات حول الاستعمار الأوروبي في الدول المغاربية أنظر كتاب الاستعمار الأوروبي لـ أحمد دياب.  
<sup>3</sup> - .....، "شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني (2009-2010)،" مرجع  
سابق، ص 56.

<sup>4</sup> - لدمار إبراهيم، "" ( )، ص ص 75-76.

وزدادت هذه الوحدة بعد حركة التوحيد في البرامج الدراسية بين الدول المغاربية خاصة بعد أن تخلصت هذه الأخيرة من الاستعمار الذي حاول طمس معالم الثقافة المغاربية، كما مكنت الوحدة الثقافية مجتمعات المنطقة من التواصل بل التعايش مع الإحساس بالترابط الشديد وهو الإحساس الذي تمت بلورته في بعض اللحظات التاريخية إلى واقع ملموس كما يكشف ذلك تاريخ المنطقة فإن الوحدة الثقافية تبقى أحد الأعمدة الأساسية التي يمكن أن يرتكز عليها العمل الوحدوي المغاربي.<sup>1</sup>

- **التاريخ:** يشكل تاريخ المغرب العربي كتلة موحدة في صناعة الإرث حيث شهد المغرب العربي لقاءات حضارية مختلفة تعامل معها وفق معادلة التحدي والاستجابة اغتناء وسلباً متأثراً وتأثيراً ومن بين هذه الحضارات الحضارة الفينيقية القرن 9 ق.م الحضارة الرومانية وصولاً إلى الحضارة الإسلامية التي شكلت تحولاً فارقاً في تطور البناء الحضاري للمنطقة ككل، بالإضافة إلى مقاومة الاستعمار الأوروبي خلال القرنين الماضيين إلى غاية تحقيق الاستقلال وبناء الدولة المغاربية الحديثة كل هذه الأحداث سمحت بتحديد وعاء الهوية التاريخية المشتركة كنتيجة للمسار الموحد للشعوب المغاربية.<sup>2</sup>

إن البلاد المغاربية تشترك في الحقيقة في تاريخ عصور طويلة فأحداثه الكبرى وصفحاته المشرقة وعهود سلمه وحروبها وانتصاراته ونكباته كلها مشتركة بين هذه البلاد وهذا التاريخ الطويل يؤكد عراققة شعوب المغرب العربي وأصالتها ويرد على الادعاءات الكاذبة والمغرضة التي حاول الاستعمار الفرنسي وأدواته ومفكره ومؤرخيه بثها ونشرها للإساءة للمجتمع المغاربي والخط من قيمته التاريخية والحضارية، فهذا الكاتب الفرنسي " **يوهان فولفغانغ فون غوته** " **Johann Wolfgang von Goethe** يقول في إحدى كتاباته "إن الدولة المغربية -يقصد البلدان المغاربية- هي مثل الفقاع<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - لدمار إبراهيم، "" ()، ص ص.75-76.

<sup>2</sup> - ياسين سعدي، مرجع سابق، ص ص. 41-42.

<sup>3</sup> - فاطمة حموتة، "البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2010-2011)، ص.36.

ينبت في ليلة ويتعفن في صبيحة". وهو ما ذهب إليه أحد أبناء جلدته العنصريين المؤرخ "شارل أندري جوليان" "Charles-André Gulien" عندما حاول طمس تاريخ البلدان المغاربية وأصولها الضاربة في عمق التاريخ حيث يقول "إن إفريقيا الشمالية الفرنسية التي تشمل المغرب الجزائر وتونس ليست لها حالة مدنية دقيقة". إن التاريخ لا يؤمن به المؤرخ الفرنسي "شارل أندري جوليان" هو نفسه الذي يفند هذه المقولة ويثبت بما لا يدع مجال للشك بأن الشعوب المغاربية لها أصول وجذور تاريخية تعود إلى فجر التاريخ وهي أكثر عراقية من الشعب الفرنسي نفسه.

**وبالمختصر تتلخص الخصوصيات الثقافية لمنطقة المغرب العربي فيما يلي:**

- **الإسلام:** شكل منعطفاً أساسياً في تاريخ الثقافة العربية بصفة عامة والثقافة المغاربية بصفة خاصة فقد مكنها من بناء حضارة متطورة، أين ظل فيها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة هي المرجعية المعرفية والسلوكية لهذه الثقافة على الأقل في فترة الخلافة الإسلامية، ومع التفاوت في التطبيق بين مرحلة وأخرى وبالتالي أصبحت التعاليم الإسلامية هي مرجعية منظومة المعايير والقيم السائدة في المجتمع وعلى أساسها تتحدد النظرة للذات والآخر (الهوية).

- **البنى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية:** حيث منها نشأت ثقافة بدوية رعوية وثقافة ريفية زراعية وثقافة حضرية تجارية، وأسهم التفاعل الداخلي بين هذه الثقافات في تكوين ثقافة مشتركة.

- **التاريخ المشترك واللغة المشتركة:** كان له دور في الحركات التحريرية في مقاومة الاستعمار الأجنبي فهي قد مثلت اسهام ثقافي وحركي من خلال محاولة السير على منهج واحد في الفكر والحركة ورص الصف وجمع الشمل تحت لوائها إلى مستوى أكبر من التجانس الفكري عن طريق اللغة العربية.

ومن خلال ما سبق تتبين أهمية المغرب العربي ثقافياً فالخصوصية العربية-الإسلامية على مر التاريخ العربي بصفة عامة، وفي عالم ما بعد الحرب الباردة بصفة<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - فاطمة حموتة، مرجع سابق، ص.36.

خاصة هي الشغل الشاغل للمفكرين والساسة الغربيين، وبالأحرى القوى السياسية الدولية الكبرى باعتبار أن الإسلام يمثل تهديداً للغرب فهو الأرضية الأساسية لأية خطوات وحدوية عربية فلا بد من مواجهته والتصدي له من طرف الغرب.

لأن تناميّه يقضي على الثقافة الغربية لاسيما مع موجات الهجرة العربية عموماً والمغربية خصوصاً إلى الغرب فهي عامل يهدد استقرار مجتمعاتهم حسب وجهة نظرهم والثقافة الإسلامية خطر عليهم بعدما زال الخطر الشيوعي بانزهاض الاتحاد السوفياتي.<sup>1</sup>

### **المبحث الثاني: مداخل تفكيك طبيعة الأنظمة السياسية المغربية**

من المتعارف عليه أن هناك أكثر من معيار لتصنيف أنظمة الحكم في الدول المغربية بشكل خاص إذ يمكن تصنيفها إلى أنظمة مالكية، وأنظمة جمهورية، وأنظمة تقديمية وأنظمة محافظة وأنظمة تأخذ بتعدد الأحزاب وأخرى تأخذ بالتنظيم الواحد، وأنظمة الأقطار النفطية وأنظمة الأقطار الغير نفطية. وإن تباينت الأنظمة السياسية المغربية من حيث الشكل السياسي فإنها تتقاسم عدة مواصفات من حيث المضمون والدور السياسي الذي تضطلع به الدولة في المغرب العربي.<sup>2</sup>

### **المطلب الأول: لمحة عن شكل الأنظمة السياسية المغربية**

منذ أوائل التسعينات من القرن المنصرم تسيطر حالة من عدم اليقين بشأن مستقبل النظام السياسي في المغرب العربي في ظل التحولات الدولية والإقليمية الجارية. والتي بدأت مع نهاية الحرب الباردة على المستوى الدولي، ونهاية حرب الخليج على المستوى العربي وظهور الحركات الإسلامية في المغرب العربي على المستوى الإقليمي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - فاطمة حموتة، مرجع سابق، ص.36.

<sup>2</sup> - عائشة عباس، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس" (مذكورة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008)، ص ص.86-89.

<sup>3</sup> - كفاح عباس رمضان، "مستقبل النظام في المغرب العربي، الجزائر أنموذجاً"، دراسات إقليمية 21، ص.1.

➤ هذا وتنقسم أنظم الحكم السياسية في دول المغرب العربي إلى نوعين أساسيين:

**1-النظم الملكية:** وتشمل النظام الملكي المغربي والملكية في المغرب مقترنة بالأسرة العلوية التي حكمت المغرب منذ عهد الدولة الإدريسية وهي وراثة تنتقل من الأب إلى الابن مقتصرة بذلك على الذكور حيث ومنذ عهد الملك محمد الخامس استقرت وراثة العرش على الابن البكر كوريث أو ولي للعهد مثلما هو سار حالياً بتولي الملك محمد السادس للحكم منذ 1999 وابنه الحسن المولود سنة 2003 كولي للعهد.<sup>1</sup>

**2-الأنظمة الجمهورية:** وهنا تعد الدول المغاربية حالياً نظماً جماهيرية على غرار تونس، ليبيا والجزائر البعض منها اتبعت الخيار الجمهوري منذ تأسيس الدولة في فترة ما بعد الاستقلال مثل الجمهورية الجزائرية والبعض الآخر اتبع الخيار الجمهوري بعد تخليه بعد الاستقلال عن النظام الملكي كتونس وليبيا. ويعتبر العديد من الدارسين أن النظام الجزائري بأخذه لآليات من النظام الرئاسي والنظام البرلماني في آن واحد متأثر بالنظام الفرنسي لدستور 1958م لذا يصفونه بالنظام البرلماني العقلاني أو المعتدل، ويسميه فقه آخر بالنظام الشبه الرئاسي في حين هناك اتجاه آخر يرى في النظام الجزائري نظاماً رئاسياً مشدداً وهذا رأي "الأمين شريط". أما النظام التونسي لا شك أن الإصلاحات الأخيرة جنحت به نحو النظام البرلماني والأمر ذاته بالنسبة للمملكة المغربية في ظل ملكية عريقة تضيفي على البلد والنظم خصوصيتها الفريدة.<sup>2</sup>

ويمكن القول إن أهم ما يميز أنظمة الحكم المغاربية ما يلي:

- انعدام التداول على السلطة: إذ تتميز الأنظمة السياسية المغاربية باحتكار السلطة من قبل أشخاص أو فئات معينة لازمت أعلى الهرم السلطوي منذ فترات طويلة على رغم ما تنص عليه الدساتير المغاربية بضرورة التداول السلمي على السلطة، والحديث هنا لا يقتصر فقط على الأنظمة الملكية وإنما حتى الجمهورية حيث أبقت العديد من<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - فاطمة حموته، مرجع سابق، ص.36.

<sup>2</sup> - حليمة بروك، مرجع سابق، ص.143.

<sup>3</sup> - عائشة عابش، مرجع سابق، ص ص.86-87.

الحكام لفترات طويلة في الحكم وصلت في بعض النماذج إلى ما يتجاوز الثلاثين سنة (30)، فلا فرق بين الأنظمة الملكية ولا الجمهورية.

حيث قال في هذا الصدد "يحي الجمل" "... يبدو أن الفارق الوحيد بين الملكيات والجمهوريات في الأقطار العربية هو أن احتمالات وراثته المنصب في الملكيات موجودة ذلك على حين أن هذا الاحتمال غير موجود بالنسبة للجمهوريات وما عدا ذلك فإن رئاسة الدولة في الأغلب الأعم تكون مدى الحياة ولا يغيرها إلا الموت أو الانقلاب".

- التضييق على المعارضة: أصبحت الأحزاب السياسية في الدول المغاربية وسيلة فقط لاكتساب الشرعية من خلال فتح التعددية مقابل تهميش أحزاب المعارضة ومنه أصبحت الأحزاب السياسية المغاربية مؤسسة للحكم أكثر منه مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني.

هذا الأخير الذي شهد نمواً ملحوظاً من حيث تعدد فواعله وقوة تأثيره خصوصاً في ظل العولمة السياسية والثورة التكنولوجية حيث ظهرت العديد من التنظيمات السياسية والاجتماعية في الفئات الشبابية منذ إقرار التعددية في العديد من الأنظمة المغاربية نهاية الثمانينيات (80).

والدور المهم الذي تلعبه في مراقبة أنظمة الحكم وإيصال مطالب الشعب وحشده تجاه قضية من القضايا السياسية كقضية إسقاط الأنظمة الحاكمة لفترات طويلة وعدم العمل وفق ما ينص عليه الدستور.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: النظام السياسي المغربي ومراحل تطوره

يمز الباحثين والدارسين بين مرحلتين مرت بهما الدول المغاربية بعد الاستقلال وتتمثل فيما يلي:

<sup>1</sup> - عائشة عابش، مرجع سابق، ص ص 86-87.



1- **مرحلة بناء الدولة:** تميزت هذه المرحلة بأن شرعية الدولة كانت مبنية بفعل الدور المزدوج دور المرشد للرابطة القوية والتي تدعمت بعناية بين الدولة ورعاياها ودور المركز الفريد للدولة بصفتها الوسيط للرعاية الاقتصادية. وفي سعي الدول المغربية لتحقيق ذلك فقد عملت على **دولنة المجتمع** وجعل مشروع الدولة هذا يتأثر بطبيعة الهيكل المؤسسي القائم في كل دولة.

ففي الأنظمة المالكية **كالمغرب** مثلاً ظلت فيها العائلة المالكة محتفظة بزمام تسيير الدولة وفي كل من **تونس والجزائر** مثلاً فإن **الحزب الدستوري الاشتراكي وحزب جبهة التحرير الوطني** كانا يهيمنان على الحياة السياسية<sup>1</sup>.

وتاريخياً نجد أن الدولة بالمغرب العربي تأثرت بوجود عاملين أساسيين ارتبط العامل الأول بالخصوصية التاريخية للمجتمعات المغربية التي لعبت التركيبة القبلية والعقلية المخزنية\* دوراً أساسياً في تشكيلها هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك **العامل الثاني** الذي يرتبط بالآثار الذي خلفها الاستعمار الغربي والتي كانت انعكاسات بالغة الأهمية على شكل الدولة في المنطقة وبذلك كانت الدولة حصيلة تداخل هذين العاملين<sup>2</sup>.

ولا يمكن إغفال تجربة الاستعمار الأوروبي المُستدمر التي عايشتها المجتمعات المغربية كانت لها انعكاسات أيضاً على تصور الفرد المغربي على مكانة الدولة المغربية واختلافها جوهرياً عن منطقة الشرق الأوسط أو المشرق العربي. فإذا كان الفرد العربي المشرقي ينظر إلى الدولة على أنها كياناً مصطنعاً ساهم في تعثر حركة<sup>3</sup>

---

\* المخزن هو مصطلح له دلالة في اللغة الدارجة المغربية ويُصطلح به النخبة الحاكمة في المغرب التي تتمحور حول الملك أو السلطان سابقاً. ولمزيد من المعلومات حول المخزن يمكن الاطلاع على مقال "المخزن المغرب" على موقع مكتبة نور على الرابط التالي:

1- عائشة عباس، مرجع سابق، ص ص. 86-87.

2- فريالي منافي، "إشكالية بناء الدولة في منطقة المغرب العربي: بين المتغيرات الداخلية وتأثير البيئة الخارجية - مع التركيز على فترة الحراك العربي-" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018-2019). ص. 115.

3- المرجع نفسه، ص. 120.

البناء القومي في إطار الأمة العربية موحدة فإن مكانة الدولة في المغرب العربي كان ينظر إليها على أنها مكسباً ايجابياً كافحت من أجله الأجيال وارتبطت به طموحات الشعوب المغربية.<sup>1</sup>

**2-مرحلة الانفتاح والتجديد في شكل المؤسسات:** وأهم ما ميز هذه المرحلة هو انهيار العقد الاجتماعي \* الوطني القائم بين الدولة والمجتمع في المغرب العربي وهذا نتيجة لضعف مردودية المشروع التنموي الوطني مما أدى إلى الانفتاح الاقتصادي إضافة إلى تحديات العولمة التي فرضها النظام العالمي. كل هذه الظروف جعلت الدولة لم تعد قادرة أن تلعب دور المحرك والمسيطر وبالتالي كانت مضطرة لإيجاد صياغة جديدة لمهامها والبحث عن البدائل لحل أزمة الشرعية للدول المغربية.

ففي الجزائر على سبيل المثال تم إصلاح جبهة التحرير الوطني والحزب الدستوري في تونس وخلق أشكال التعددية السياسية، وفي المغرب فعلى الرغم من أن الدستور يشرع بالتعددية الحزبية إلا أنه يبقى الملك هو محرك الحياة السياسية، وفي موريتانيا مثلاً فقد أخذت مظاهر فشل الدولة الوطنية في تحقيق مشروعها الأصلي الذي يركز على إنشاء دولة تستمد شرعيتها من تحقيق وتوحيد القوى السياسية وبذلك لم تجد سبيلاً للتغيير إلا عن طريق الانقلاب العسكري.<sup>2</sup>

يمكن القول إن الدول المغربية تشترك في الخصائص الجوهرية المميزة لشرعية نظمها السياسية فقد تكاملت بشكل كبير في مصادر بناء الشرعية ومسار ومآل تطورها على الرغم من بعض التفاصيل التي ميزت كل قطر عن الآخر. إذ يقوم نظام على الشرعية الدينية مثل النظام المغربي في الوقت عينه الذي يشكل الشرعية الدستورية الحديثة بعض مصادر شرعيته وقد يقوم نظام على الشرعية الثورية فيما هو ينهل من<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - فريالي منافي، مرجع سابق، ص. 120.

\* لمزيد من المعلومات حول العقد الاجتماعي أنظر كتاب **العقد الاجتماعي لـ "جان جاك روسو" Jean Jacques Rousseau** الطبعة الأولى لسنة 1762.

<sup>2</sup> - عائشة عباس، مرجع سابق، ص ص. 87-89.

<sup>3</sup> - عبد الدين بن عمراوي، "أسس شرعية الأنظمة السياسية المغربية"، المجلة الجزائرية للسياسة العامة 9 (فيفري): 136-135 (2016).

الشرعية التقليدية ذات الإيديولوجية التقليدية المغلفة فقط بالشرعية الحديثة مثل النظامين الجزائري والتونسي. ونجد أن الأنظمة السياسية المغاربية شرعيتها التقليدية خاصة في مرحلة ما بعد التوجهات الجديدة تعرضت للتآكل وما زاد ذلك التآكل هو عدم امتلاكها لمقومات تعزيز أنماط الشرعيات الدعائية والاسنادية لها سواء كان ذلك نتيجة الاعتماد على نمط معين من الشرعية والتي انقضت مع فروض واكراهات الزمن والمتغيرات المجتمعية، وأخرى قامت على نسق من الشرعيات دون العمل على تجديد مضامينها مما آل إلى نشوء قطائع بينها وبين المجتمع حيث برز التناقض مما نتج عنه استبدالها عن طريق استعمال القوة أو الطرق والآليات السلمية أو الأدوات الديمقراطية قصد إضفاء الشرعية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: أنماط المشاركة السياسية المغاربية والأنظمة السياسية فيها

يمكن القول هنا أن النخب السياسية في كل من الجزائر موريتانيا المغرب هي نفسها التي وجدت في كل قطر على مدى عقود، ولها تاريخ في هذا الشأن وفي كل من هذه الأقطار أحزاب سياسية وقيادات عسكرية وبيروقراطيين ومثقفين وهي الفئات الأهم التي تنحدر منها النخب السياسية.<sup>2</sup> فقد تكونت النخبة السياسية في عهد "القذافي" من مجموعة دوائر تحيط بالمركز الذي يحتله وحده ولا ينازعه أو يشاركه أقرب الناس إليه وتضم الدائرة الأولى المحيطة بالقذافي عناصر تميزت بقوة ولائها له قسم كبير من أبناء قبيلته إلى جانب بعض الذين فازوا بثقته من العاملين معه لفترة طويلة.

**فالنظام الليبي مبني على الولاء والقرباة القبلية وأعضاء هذه الدوائر هم من العسكريين وأبناء العقيد وأصدقائهم وأقربائهم وزعماء اللجان الثورية، وأخيراً فئة البيروقراطيين الذين تولّوا مناصب تنفيذية عالية.<sup>3</sup>**

<sup>1</sup> - عبد الدين بن عمراوي، "أسس شرعية الأنظمة السياسية المغاربية"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة 9 (فيفري): 136-135. (2016).

<sup>2</sup> - عبد الاله بلقزيز، المغرب العربي: نقل الموارث ونداء المستقبل. ط. 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص ص. 92.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص ص. 97-98.

ولا بد من الاعتراف بأن الأقطار المغاربية تختلف عن بعضها البعض من حيث علاقاتها بمؤسسات المجتمع المدني كنخب، فمع تقلبات التي شهدتها كل من الجزائر وموريتانيا يمكن القول إن بعض مظاهر المجتمع المدني ترسّخت في البلدين وخصوصاً فيما يتعلق بوجود الأحزاب السياسية والصحافة التي تتمتع بشيء من الاستقلال ووجود جمعيات لا تخضع مباشرة لسلطة الدولة.

ومع تضيق النظام التونسي في زمن رئيسه السابقين على جميع مظاهر الاختلاف والاستقلال والعمل بكل جدّ لتكون جميع الأنشطة الاجتماعية متوافقة مع سياسة الحزب الحاكم فإن<sup>1</sup> النشاط النقابي وخصوصاً اتحاد العمال له تاريخ طويل، كما جرت أكثر محاولات لإشهار جماعات تهتم بالنشاط السياسي حتى لو لم تأخذ اسم الحزب، وأعلنت السلطة في أكثر من مناسبة عن نيّتها فتح الباب أمام تشكيل أحزاب إلى جانب الحزب الحاكم المسيطر لكنها لم تتجاوز مستوى الوعود.

إن الأحزاب السياسية\* في جميع أقطار المغرب العربي تنتشر لكن النظام الرئاسي الموجود في كل من الجزائر وموريتانيا على سبيل المثال لا الحصر يضع قيوداً كثيرة أمام الحركة الحرّة للأحزاب السياسية بحيث تتحكم السلطة المركزية في الدور الذي يمكن أن يعطي للحزب السياسي فالأحزاب المغاربية ليست كمثلياتها في الغرب، فالوضع في كل من تونس وليبيا لا يزال تحت التشكّل.

أما الوضع الليبي فهو عبارة عن فوضى تتداخل فيه جميع المتناقضات فالطبقة السياسية هي المسيطرة على المشهد السياسي. إن المغرب على سبيل الذكر لا الحصر دستورها أعطى سلطات واسعة للملك مقابل واجبات والتزامات للنواب، فالأحزاب والبرلمان والحكومة لهم هامش صغير والمؤسسات عبارة عن قنوات لتمير الإدارة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عبد الاله بلقزيز، مرجع سابق، ص ص.97-98.

<sup>2</sup> - أحلام عابد، "دور مؤسسات الدولة في بناء ثقافة المشاركة السياسية في البلدان المغاربية: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس لفترة ما بعد 1991" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1-الحاج لخضر (2019-2020)، ص ص.54-56.

الملكية ولا يمكنها أن تصبح مراكز قرار أو مبادرات ناهيك عن أنها أصبحت مراكز معارضة للسياسة المركزية. والملك لم يكن في البداية قادر على أن يلعب دور الحكم وإنما أصبح كذلك بعد أن نجح في تشتيت القوى السياسية وتشكيل قوى مناهضة، حتى استطاع في آخر الامر أن يضع نفسه فوق كل النزاعات ثم تجسد هذا المفهوم في الفصل الثالث من الدستور وجاء كمايلي "...الأحزاب السياسية تساهم في تمثيل المواطنين... ونظام الحزب الوحيد ممنوع في المغرب".

أما القيادة السياسية الجزائرية دائماً واعية بأنها تقوم بدور ثوري ويمكن القول إنها تقوم بهذا الدور انطلاقاً من القمة أو "الفوق" بإسم المجموعة الوطنية ومصالحة الشعب. ولهذا فإن التصور السائد للمشاركة يكون أقرب إلى مفهوم "التعبئة" منه إلى المشاركة كمبدأ سياسي وكإجراء تنظيمي وكجوهر للمفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية.

### **المبحث الثالث: الدول المغاربية: إشكالية التفكك والبناء قبل وبعد حراك 2011**

عملية بناء الدولة في المغرب العربي عرفت العديد من المراحل والتحديات تأثر في كل مرة في الهيكل الدولاتي وما أثر عليها بشكل أكبر وأعمق ما يسمى بحراك 2011 والذي جاء ليغير كل الديناميكيات التي كانت تحكم في السابق في شكل الدولة وطبيعتها وفرض متغيرات جديدة تختلف تمام عن مرحلة ما قبل حراك 2011 ومن خلال هذا المبحث سيتم معالجة شكل الدولة قبل الحراك كيف كانت وبعده والميكانيزمات التي كانت تحكم من قبل ومن بعد وتوضيحها ودراستها أكثر من خلال مختلف طروحات الباحثين والدارسين.

### **المطلب الأول: إشكالية بناء الدولة في المحيط المغاربي**

قضية وحدة المغرب العربي مثلت أثناء نضال الحركات الوطنية ضد الاستعمار في الخطاب الوطني المناضل والتنسيق السياسي بين الأحزاب الذي كان دائماً لتعزيز النضال القطري حيث كان الهدف المباشر للاستقلال هو استرجاع الدولة وإعادة بنائها على قاعدة قطرية. لكن مس ذلك تنوع في التوجه البنائي الذي عبر عن وجود تناقض<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - أحلام عابد، مرجع سابق، ص ص. 54-56.

إيديولوجي وسياسي عميقة بين أنظمة المغرب العربي جراء خيار كل نظام لاختيارات اقتصادية اجتماعية، فمسار البناء السياسي لأنظمة المغرب العربي باستثناء ليبيا انصب بشكل كبير على بناء الدولة القطرية في اختلاف مع التوجه القومي والوحدة العربية.

وهناك بعض الأسباب التي ساهمت في ترسيخ التوجه القطري تتمثل فيما يلي:

- طبيعة سلوك النخب السياسية المغاربية الحاكمة التي تتميز بـ:

- ✓ التشبث بالدولة الوطنية
- ✓ اتخاذ وعيها القومي العربي من معناه الكامل في الوعي الوطني الخاص
- ✓ غياب الإرادة السياسية للتوجه المغاربي لدى النخب المغاربية
- ✓ وجود صراع الزعامة بين القيادات التاريخية المغاربية
- ✓ اختلاف مسارات بلدان المغرب العربي حيث اتجهت بعض البلدان شرقاً إلى الاتحاد السوفياتي مثل ليبيا والجزائر واتجهت بلدان أخرى غرباً مثل تونس والمغرب.<sup>1</sup>

لكن المبرر الرئيسي لتبني الدولة القطرية هو الحاجة التي تدعو إلى بناء الدولة والسعي بسرعة إلى اللحاق بركب البلدان المتقدمة، ولكي تتحقق هذه الأهداف الكبيرة لابد من التشديد على وحدة الصف وتترجم وحدة الصف هذه بحسب رأي القادة بإلغاء جميع أوجه الاختلاف وأهمها الاختلاف في الرأي وفي أسلوب العمل ولهذا يجب أن تتولى الحكومة تسيير جميع الأعمال وتنظيم جميع الأنشطة وهذا هو السبيل الوحيد للوصول إلى هذا الهدف الذي تولت أجهزة الاعلام الحكومية تلميعه ثم ترسيخه في الازهان لذلك ألغت مكانة المجتمع المدني التي يمكن أن تعرقل المسيرة وفي مقدمها التنظيمات المعارضة، والنقابات والاتحادات الحرّة ووسائل الاتصال غير التابعة للسلطة الرسمية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - أحلام عابد، مرجع سابق، ص ص 54-56.

<sup>2</sup> - عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص ص 99-100.

ويرى العديد من الباحثين أمثال "كريم إسكلا" \* أن مجمل الدول المغاربية والمشرقية أنظمة أمنية استخباراتية عسكرية لم تصل إلى السلطة نتيجة شرعية تؤهلها للحكم، وإنما انتزعت شرعيتها بعد سيطرتها على مقاليد الحكم موظفة كل السبل الشرعية وغير الشرعية لإقناع المهيم عليهم بشرعيتهم وهذا لا يعني أن جل الشعوب رافضة للأنظمة، فالعديد منها قبلت ولا تزال تقبل بتلك الأنظمة لمدة زمنية طويلة وذلك لعدة أسباب منها:

- اقتناعاً وفرحاً بتحقيق انتصارات ما على الأعداء/غياب الرؤية والبديل/ الأمل في تحسن الأوضاع المعيشية.<sup>1</sup>

فعلى سبيل المثال حالت عوامل داخلية وخارجية في عملية بناء الدولة الليبية ما بعد القذافي ومن بين العوامل الداخلية:

-اقتصاد النفط الريعي

- محدودية فعالية المجتمع المدني

- المعطى القبلي وهذا الأخير يتمثل في عملية الانتقال السياسي بشكل أوضح من خلال إشكالية المحاصصة السياسية والمناطقية، التي برزت في نص اتفاق الصخيرات حيث تم بناء المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني وفقاً لمحاصصة سياسية ومناطقية بغرض توفير دعم أكبر للتسوية فبخلاف رئيسه "فايز السراج" ضم المجلس خمسة نواب وثلاثة وزراء من المناطق الثلاث: الغرب والشرق والجنوب وتكمن خطورة منطوق المحاصصة في وضع انفاذ التسوية رهناً لحسابات الأطراف المشاركة في المحاصصة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عبد الدين بن عمراوي، "تعثر الإصلاح السياسي وعسر الانتقال إلى الدولة الحديثة في تجارب ما بعد الحراك: الدول المغاربية (تونس-الجزائر-المغرب) أنموذجاً"، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية 01، (2019): ص.199.

<sup>2</sup> - أسماء رسولي، "إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني 01، (2021): ص ص.287-288.

وذلك بدوره انعكس سلباً على المساعي المختلفة المحلية والدولة منها الرامية إلى تحقيق المصالحة وتجسيد الوحدة الوطنية في ظل سمو الهويات الفرعية التي تمثلها القبيلة في المجتمع الليبي عن الهوية الوطنية المطلوبة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك عوامل خارجية تمثلت في التدخل الغير مباشر لفرنسا مثلاً لا تخفي مسانقتها لقوات حفتر، حيث اعترف هذا الأخير بحصول جيشه على دعم فرنسي لوجسكي واعترفت باريس بوجود من أطلق عليهم خبراء في المناطق التي يسيطر عليها حفتر. أما الدور الأمريكي فقد تراجع مع مجيء الرئيس "دونالد ترامب" غير أن العديد من المتتبعين يرون أن هناك عامل مهم قاد أمريكا إلى التدخل من جديد خوفاً من تنامي الدور الروسي في المنطقة الجنوب متوسطة.

ولا يمكن لأحد نفي أن التدخل الخارجي انقلب على مكتسبات الثورة الليبية بطريقة غير مباشرة عن طريق تأجيج الخلافات بين كافة أطراف المجتمع الليبي وزيادة حدة الانقسامات القبلية والجهوية فتحولت ليبيا إلى منطقة لممارسة النفوذ الأجنبي بأياد داخلية عربية (قطر، مصر السعودية، الامارات) مما عرقل بناء الدولة الليبية (وتعثر المسار الديمقراطي).<sup>1</sup>

ومما سبق ذكره فقد ساهم هذا الواقع في تأسيس فكرة لدى الفرد الليبي الولاء العشائري قبل الولاء للدولة وهو ما انعكس في سيطرة القبائل الموالية له على الأجهزة السيادية كضمان لأمنهم ومصالحهم وفي المقابل تم اعتماد المؤتمرات واللجان الشعبية كأجهزة سياسية للدولة في أبسط تجسيد لقبلية الدولة. وساهم اقتصاد الريع في تثبيت معالم هذا النظام باعتبار ليبيا أحد أكبر الدول النفطية من خلال توزيع العوائد النفطية بشكل مباشر على السكان رغم الغياب التام لكل مظاهر الحياة السياسية وحرية التعبير في تجسيد واضح لاستراتيجية شراء السلم.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - أسماء رسولي، مرجع سابق، ص ص. 287-288.

<sup>2</sup> - سامي محمد بونيف، "الفشل الدولاتي في المنطقة المغاربية وأثره على التوازنات الأمنية: دراسة حالة ليبيا ما بعد 2011"، دفتنر السياسة والقانون 01، (2020): ص. 248.



إلا أن عامل الفساد وغياب المأسسة أدى لوجود حالة من التهميش السياسي والاقتصادي والحرمان الاجتماعي ما ساهم في بلورة حالة من النعمة والعداء بين القبائل.

ولتصبح ليبيا بعدها ساحة صراع للقوى الدولية بالتوازي مع تنامي الصراع الداخلي وهو ما كان له الأثر البالغ على نطاقات واسعة بحيث أن الترابط الأمني الإقليمي يزيد من احتمالية تصعيد النزاعات المحلية وكما وصف الباحث في الشؤون الليبية "البشير الجويني" الوضع بالشبكة المتقاطعة حيث أن استقرار المنطقة المغاربية من استقرار ليبيا.<sup>1</sup>

ولا يمكن إغفال هنا العوامل الدولية التي كان لها الأثر في تشكيل دول المغرب العربي فالتغيير في المجال السياسي بشكل خاص في أي مجتمع يكون عادة نتيجة لتداخل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، والتي تلعب دور المساعد والمحفز فالدور الخارجي مهم ومكمل للبيئة الداخلية التي دون نضجها لا يكون للبعد الخارجي أي تأثير لكن دور البيئة الخارجية تغير وأصبح أكثر تأثيراً في التحولات السياسية.

فقد ساهمت العولمة مثلاً بإضافة مكونات جديدة تمتد تأثيراتها إلى الواقع الداخلي كذلك اتساع مساحة الديمقراطية على الصعيد الدولي وتحول نظم غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية من شأنها ان تخلق ضغوطاً قوية على الأنظمة غير الديمقراطية.

هذا ما شكل تحدياً في وجه استمرار النظم المغاربية على حالها ما دفعها إلى الانفتاح السياسي. كما كان لهذا التحدي تأثيراته الملموسة من عدة أوجه فمن ناحية مَنَلَّ التحول نحو الديمقراطية عاملاً محفزاً للقوى الاجتماعية المطالبة بالإصلاح السياسي للدفع في سبيل الانفتاح ومن ناحية أخرى فقد وجدت النظم الحاكمة نفسها في موقع يفرض عليها تجديد روافد شرعيتها بمصادر ديمقراطية بعد أن أصبح التحول إلى الديمقراطية السمة الأكثر بروزاً على الصعيد الدولي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - سامي محمد بونيف، مرجع سابق، ص ص. 248-254.

<sup>2</sup> - .....، إشكالية بناء الدولية في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار. ط.1 (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص ص. 199-201.

إن نهاية الحرب الباردة أنتجت تحول قيمي ميز العلاقات الدولية وهي شيوع قيمتين قيمة حقوق الانسان والديمقراطية فقد أصبحت القيمتين عالمية ويتم التعامل مع الدول وتصنيفها وفقاً لمدى احترامها لحقوق الانسان ومدى ديمقراطية أنظمتها.

وهذا ما يفسر حرص الدول المغاربية خلال هذه الفترة على منح مواطنيها مساحة أكبر من الحقوق والحريات الأساسية فقد حاولت أن تبدو أكثر التزاماً باحترام حقوق الانسان وحتى وان استمرت بعض مظاهر انتهاكاتها لبعض الحقوق السياسية هذا من جهة، ومن جهة أخرى التعثر الاقتصادي الداخلي للدول المغاربية التي شهدت ارتفاعاً مذهلاً في حجم المديونية وخدمة الدين الخارجي.

إلى جانب الاختناقات القائمة لأسباب بنيوية مما دفعها إلى تبني خيار الإصلاح الهيكلي القائم على اقتصاد السوق والخصوصية، وقد ساهم في تنشيط هذا الاتجاه فشل النظم الاشتراكية المغاربية إلى جانب سياسة الضغوط والحوافز الفعالة التي تمارسها أجهزة المساعدات الاقتصادية الدولية.<sup>1</sup>

### **المطلب الثاني: العلاقات المدنية العسكرية في المغرب العربي**

إن هدف موضوع العلاقات المدنية-العسكرية كأحد الفروع المعرفية ضمن علم السياسة وعلم الاجتماع العسكري هو التوصل إلى صيغة متوازنة في أدوار القوات المسلحة من جانب والنخب والسلطة المدنية من جانب آخر، من شأنها أن تضمن توفير الأوضاع التي تتيح للأولى الاضطلاع بالدور الدفاعي المنوط بها على الوجه الأكمل وبمراقبة السلطة المنتخبة لترسيخ دعائم الدولة المدنية الديمقراطية.<sup>2</sup>

لأن أي تدخل عسكري في الحياة السياسية هو زرع لديمقراطية الدولة وهنا تعتبر أدبيات التحول الديمقراطي أن تدخل العسكر في الحياة السياسية معوّق لعملية التحول الديمقراطي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - فريالي منافي، مرجع سابق، ص ص. 138-139.

<sup>2</sup> - هاني سليمان، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص ص. 19-20.

<sup>3</sup> - مرجع نفسه، ص ص. 23-24.

وتعدّ الديمقراطيات الغربية مثلاً فيما يجب أن تقوم به دول التحول الديمقراطي فيما يتعلق بإعادة هيكلة العلاقات المدنية-العسكرية، إذ تقوم هذه العلاقات في الدول الديمقراطية الراسخة على ركيزتين الركيزة الأولى تتمثل في الفصل بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية. الثانية تتمثل في خضوع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية.<sup>1</sup>

يقول في هذا الصدد "بيتر فيفر" "Peter Feaver":

"إن المشكلة المدنية العسكرية... تدور حول تفويض المسؤولية من المدنيين النظريين إلى الجيش العسكري إنها تتعلق بزيادة أو تقليص نطاق التفويض ومراقبة سلوك الجيش في سياق مثل هذا التفويض. كما أن الأمر يتعلق بالرد العسكري على التفويض والرغبة في المزيد منه، بل وحتى الاستلاء العرضي على السلطة أكبر من المدنيين المقصودين، هنا يجب أن تتناول النظرية الخاضعة للرقابة المدنية الظروف التي يحدث فيها التفويض وتحديد الفروض حول العوامل التي تشكل التفويض بطرق يمكن ملاحظتها".<sup>2</sup>

فإذا جئنا للمغرب العربي فشكل العلاقات المدنية العسكرية تختلف في محطات تاريخية وتتشابه من حيث الدور الكبير التي كانت تلعبه أحيانا المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ففي الجزائر مثلاً كان من الواضح أن انقلاب 1965 جاء امتداد لسلسلة من الصراعات التي شهدتها جبهة التحرير الوطني التي قادت حرب التحرير ضد فرنسا قبل الاستقلال وأثنائها وبعدها سواء بين قيادات الداخل والخارج أو بين قيادات الداخل فقط الجناح المدني والجناح العسكري والتي استمرت حتى بعد استلام العقيد "هواري"<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - هاني سليمان، مرجع سابق، ص ص. 23-24.

<sup>2</sup> - رابح زاوي، فارس لونيس، "فهم صيرورة العلاقات المدنية العسكرية من خلال مدخل نظرية التوافق"، مجلة الناقد للدراسات السياسية 01، (2020): ص. 127.

<sup>3</sup> - حنان علي إبراهيم الطائي، فؤاد علي وهاب، قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي (المغرب-الجزائر-تونس-ليبيا-موريتانيا). ط. 1 (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)، ص.

بومدين" للسلطة ولحين وفاته في 1978 واستلام العقيد "شاذلي بن جديد" للحكم ومن المعروف أن استلام هذا الأخير للحكم جاء حلاً وسطاً وبضغط من المؤسسة العسكرية. وتوالت بعدها صراعات واضطرابات واغتيالات وأزمات اقتصادية وصراع بين الرؤساء والمؤسسة العسكرية ومع الجماعات الإسلامية وتطرفها الديني وفشلها في إيجاد حل لمشاكل البلد الاجتماعية والثقافية لاسيما تفشي البطالة في ذلك الوقت في صفوف الشباب الجزائري والذي كان يشكل 80% من الشعب.

أما في ليبيا وبعد انقلاب 1969 من القرن الماضي الذي أثمر على تشكيل وزارة تولى مجلس القيادة الثورة السلطتين التنفيذية والتشريعية وأصبح معمر القذافي على رأس تلك السلطة ومع بروز حركات وتجمعات وأحزاب معارضة للنظام بشكل واضح في عقد الثمانينات (80) ومعارضة خارجية حيث اتخذت هذه الأخيرة من القاهرة وبغداد والمغرب ولندن وسويسرا وأمريكا واليونان قاعدة لعملها ونشاطها ومن بينها التجمع الوطني الليبي، الحركة الديمقراطية الليبية، جبهة الإنقاذ.

لكن المعارضة الليبية بكل تجمعاتها وحركاتها لم تستطع بناء أية قاعدة شعبية أو جماهيرية لها وخاصة في الداخل الليبي لقلة الحجم العددي لها، لكن لا يمكن الإنكار في المقابل أساليب القمع التي استعملها النظام الليبي وقيامه بحملة اغتيالات واسعة ضد المعارضين في الداخل والخارج وبموجب هذه السياسة التي اتبعها النظام الليبي شُلت حركة المعارضة وضعف نشاطها وهو ما عاد سلباً على أي مشاريع أو تنظيمات تقودها الحركات المعارضة.

مع عدم نفي تورط بعض الأطراف المعارضة بعلاقات مشبوهة مع قوى خارجية وخاصة الدوائر الأمريكية وهو ما ثبت تأكيده من خلال علاقات أحد رموز المعارضة الذي كان يُمول الجبهة مادياً وهو "مصطفى بن حليم" وهو من رجالات العهد الملكي الأثرياء وعرف بعلاقاته الواسعة بأوساط غربية وأجنبية معروفة لدى الشارع الليبي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - هيفاء احمد محمد، "موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني"، دراسات دولية 42، ص.43.

وفي موريتانيا نجد أنها عانت من تدخل العسكر هي الأخرى في الحياة السياسية بصورة مستمرة ولحقبة طويلة من حقبة الاستقلال وهم لا يزالون يستولون على السلطة حتى اليوم.

إن طبيعة نظام الحكم في موريتانيا تراوحت بين الحكم المدني وحكم العسكر وفي حين عرفت موريتانيا الحكم المدني لحقتين الأولى دامت 18 عاماً والثانية لم تدم إلا ستة عشر شهراً (16) وخلال المتبقي من عمر دولة الاستقلال تعاقب على السلطة عدد من الشخصيات العسكرية التي استولت على السلطة عقب انقلابات عسكرية وهذه الحقب دامت كالاتي الحقبة الأولى بين 1978-1984 تعاقب فيها عدد من الشخصيات العسكرية، والحقبة الثانية تولى السلطة فيها معاوية ولد سيدي الطابع بين 1983-2005، والحقبة الثالثة كانت مرحلة انتقالية لإعادة الحكم المدني بين 2005-2008 أجريت خلالها انتخابات رئاسية وتشريعية وأرجعت السلطة للمدنيين إلا أن هذا الحكم لم يدم طويلاً وعاد العسكر للاستلاء على السلطة مجدداً نتيجة عدم قدرة الحكم المدني على تطوير أدواته ومؤسساته.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: القضية الهوياتية بين المطالب الاجتماعية والاستغلال السياسي

تختلف الظاهرة الاستعمارية في البلدان المغاربية عن نظيرتها في المشرق باستهداف الهوية وما يرمز من دين، قيم، لغة، تعليم، وليس تجزئة الأرض وتقسيمها كما حصل في المشرق كل هذا أدى إلى إضعاف لحمة المجتمعات المغاربية واندماجهم في منظومة قيمية وثقافية واحدة وبالتالي ظهور إشكالية البناء الوطني الامر الذي أثر على بناء الدولة في المنطقة.

ففي الجزائر مثلاً اجتهدت السياسات الاستعمارية على امتداد قرناً وأكثر من ثلاثين سنة (30) (1830-1962) لتقطيع أواصر المجتمع وإزالة كل الوسائط المتمثلة في المؤسسات المجتمعية التي تدمج الدولة بالمجتمع من جمعيات، زوايا، مراكز النفوذ<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - هيفاء احمد محمد، مرجع سابق، ص.43.

<sup>2</sup> - أحلام عابد، مرجع سابق، ص.57.

الرمزي التي شكلت طاقات مهمة من الأرصدة التقليدية للمجتمع الجزائري مولدة بذلك فجوة عميقة بين الدولة والمجتمع.<sup>1</sup> ولا تزال الهوية العربية الإسلامية تجمع مكونات المجتمعات المغاربية إلا أن عملية التجاهل للعناصر الأخرى من طرف السلطات التي تعاقبت على دول المغرب العربي ساهمت في تزايد الاحتقان الداخلي.

وقد وُلد هذا عدة احتجاجات، ما يعرف بالربيع الأمازيغي في الجزائر في ثمانينات (80) القرن الماضي والمغرب الأقصى، وقد تم تدويل المسألة الهوياتية القرن العشرين (20) بتأسيس المؤتمر العالمي الأمازيغي والتي طالبت بالاعتراف بالثقافة الأمازيغية وقد تعاملت الطبقة السياسية بالبراغماتية إذ انتهجت سياسة التنازل الجزئي وشراء السلم الاجتماعي. ويعتبر الحراك العربي 2011 الحدث الذي حمل تغيرات هامة حيث أن دول المغرب العربي أحست بالخطر مما أدى إلى التنازل في هذا الصدد اعترفت الجزائر باللغة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية والعمل على ترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني وهذا بموجب المادة الرابعة (4) من دستور عام 2016.<sup>2</sup>

وفي المغرب مثلاً يمكن تصنيف طبيعة المطالب الهوياتية للحركات الاحتجاجية في المغرب إلى صنفين أساسيين هما **الحركات الاحتجاجية ذات الخلفية السياسية والحركات المدنية**. فمثلاً الحركات الاحتجاجية ذات الخلفية السياسية تعد حركات التيوآن كانت مستقلة تنتمي من الناحية التنظيمية إلى المجتمع المدني فإنها قد ترتبط إما مذهبياً أو بشرياً بالأحزاب السياسية ذات الهوية السياسية المعارضة للنظام السياسي أو للسياسات العمومية الرسمية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - أحلام عابد، مرجع سابق، ص. 57.

<sup>2</sup> - محمد سامي بونيف، عبد الكريم سبع، "البعد الهوياتي في بناء الدولة الوطنية في الدول المغاربية-الجزائر أنموذجاً"، مجلة الناقد للدراسات السياسية 1 (أفريل 2019): 216-217.

<sup>3</sup> - عبد المجيد بن خطاب، "إشكالية العنف الهوياتي على ضوء الحراك الاجتماعي في المنطقة العربية: نموذج المغرب"، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، تم تصفح الموقع يوم 19 جانفي 2021 على الرابط <<http://www.cerss.org>>.

ولعل ما يميز الفعل الاحتجاجي لهذا الصنف من الحركات الاحتجاجية هو طابعه السياسي الواضح أو المستتير المرتبط بمطلب المشاركة في السلطة السياسية أو التأثير فيها من جهة ثم طابعه السلمي الذي اكتسبه بفعل صيرورة من الاحتجاج والقمع والمفاوضات والصراعات الداخلية ولعل هذا ما يفسر بشكل جلي الحذر الاستراتيجي الذي تعاملت به هذه الحركات (شبيبة حزب الاتحاد الاشتراكي والاستقلال والتقدم والاشتراكية) مع حركة 20 فيفري 2011 إذ عبرت بعض الأحزاب الكبيرة منذ البداية عن تحفظها تجاه هذه الحركة خصوصاً وأن دعوتها تعد شكلاً جديداً للاحتجاج لا يدخل ضمن السجل الاحتجاجي التقليدي لهذه الأحزاب.

لا يجب أن يحجب الطفرة النوعية التي أحدثتها هذه الحركات على مفهوم الاحتجاج في المغرب إذ استطاعت أن تحدث تغييراً جذرياً في باراديم **Paradigm** الهويات السياسية الجماعية على مستويين أساسيين: مستوى الفرد كجسد وكفكر حيث أصبح أكثر من أي وقت مضى المتغير الأساسي لكل فعل سياسي واجتماعي.

ثم الفضاء العمومي الذي لم يعد محتكراً من طرف السلطة العمومية فقط، بل أصبح فضاءً مشتركاً للصراع والتفاوض. حيث أن احتلال هذا الفضاء قد أصبح رمزاً للاعتراف بالهويات السياسية والجماعية والفردية في المغرب بعد الحراك<sup>1</sup>.

ومن ثم فهي تحمل في طياتها مخاطرًا حقيقية على السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في ظل الغموض الذي يلف هوية منظميها وأهدافهم السياسية، وهي التحفظات التي تأكدت بعد انزلاق بعض المظاهرات في العديد من المدن المغربية نحو العنف مثل العرائش وطنجة والحسيمة ومراكش. أما بالنسبة للحركات المدنية وهي كل الحركات والتنظيمات المنظمة أو العفوية المستقلة عن المجتمع السياسي وعن المجال الاقتصادي أي تلك التنظيمات الطوعية المنتمية إلى المجتمع المدني التي لا تضع ضمن أهدافها الوصول إلى السلطة السياسية أو تحقيق الربح المادي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - عبد المجيد بن خطاب، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - عبير شليغم، "آليات المواجهة: الامازيغية والعنف الهوياتي في الجزائر"، المركز العربي للبحوث والدراسات، تم تصفح الموقع يوم 19 جانفي 2021 على الرابط التالي: <http://www.acrseg.org>.

ويمكن القول إن الصنف الأول من التنظيمات يعد أقل شمولية واتساعاً من الصنف الثاني وتشمل هذه الهيئات أزيد من مائة ألف منظمة تشتغل في جميع القطاعات على جميع المستويات الترابية انطلاقاً من وضعيتها الاعتبارية المستقلة عن الدولة ومؤسساتها.

وتعمل هذه المنظمات وفقاً لمبدأ الترافع والتشاور والحوار مع السلطات العمومية قصد الضغط عليها لتلبية متطلبات زبائنها بما يجعلها في الكثير من الأحيان فاعلاً أساسياً في بلورة وتنفيذ وتقييم مجمل السياسات العمومية وفقاً لمقتضيات الدستور المغربي الجديد الذي نص في فصله 12 على مساهمتها الفعلية في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية.

إن المسألة الأمازيغية مثلاً وهي تعتبر في مطلع القضايا الهوياتية في المغرب العربي ويرجعها البعض أمثال "عبير شليغم" في مقالها "آليات المواجهة: الأمازيغية والعنف الهوياتي في الجزائر" نتاج التسلطية السياسية والهوياتية في البلدان المغاربية ولو أن الأنظمة الحاكمة اعترفت غداة الاستقلال بالأمازيغية كأحد مقومات هوية شعوبها لما أخذت المسألة الحجم الحالي ثم إن رفضها للمطلب الأمازيغي بالتعبير عن نفسه جعله ينتقل إلى المهجر حيث تشكل فرنسا بحكم التاريخ مركز ثقل هذه المسألة.<sup>1</sup>

ويمكن تأصيل القضية الأمازيغية في المغرب العربي وفق ثلاثة (3) محطات تاريخية رئيسية المحطة الأولى المركزية تعود إلى لحظة الاستقلال وما صاحبها من انسياب لأسئلة الهوية سؤال الهوية الذي طُرح بقوة بعد خروج المحتل الفرنسي أو الإيطالي (بالنسبة لليبيا) كان سؤالاً يفتح على الأبعاد الدينية واللغوية والحضارية وكان مؤدياً أيضاً إلى بحث سبل بناء الدولة الوطنية الجديدة. وفي هذا السياق ولدت القضية الأمازيغية وكانت بمثابة ردة فعل على الخطاب الهوياتي المتبنى من قبل الفاعل<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عبير شليغم، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - عبد الجليل معالي، "المسألة الأمازيغية في المغرب العربي... حقوق لغوية أو دعوات انفصال"، العرب، تم تصفح الموقع يوم 19 جانفي 2021 على الرابط التالي:

<http://www.abrab.co.uk>.



السياسي في دول الاستقلال، والذي كان يطرح في مختلف أقطار المغرب العربي تصورات وطنية عروبية إسلامية عُدت من قبل الناطقين باللغة الأمازيغية إقصاء أو نكراناً لدورهم ولحضورهم. والتحدي الثاني كان في البدء جزائرياً.

فمثلاً في الجزائر عرفت القضية الأمازيغية (البربرية) العديد من المحطات وشهدت الكثير من التجاذبات وانتهت إلى دسترة الأمازيغية كلغة وطنية فأعيد بذلك للهوية الأمازيغية بعدها الوطني في الدستور، مما ساهم بشكل كبير في نزع فتيل تأزيم المطلب من جهة وتطبيع الأوضاع وانعتاق المنطقة من رواسب الماضي ودخولها من جهة أخرى تقويم التنمية الجديد والتسابق نحو المستقبل على غرار باقي ولايات الوطن.

أما التحدي الثالث تمثل في أحداث الربيع العربي وما أتاحتها من حرية تعبير وتظاهر وتنظيم وفرت للحركات والتنظيمات الأمازيغية إمكانية البروز الإعلامي والمدني وحتى السياسي انطلاقاً من مواقع التواصل الاجتماعي، ويجب التنويه هنا أن المطالب الأمازيغية أصبحت واضحة ومحددة فخلافاً للعقود السابقة حيث كان مطلب "ترقية اللغة الأمازيغية" مهيمناً على كل التحركات فأصبحت المطالب محددة بالاعتراف السياسي بالقضية، ودسترة اللغة والثقافة الأمازيغيتين ضمن دستور مدني ديمقراطي.<sup>1</sup>

ولا يمكن حصر فقط تفكك مشروع الأمة في المغرب العربي حول الأمازيغية فقط بل حتى في إشكالية اللغة بين الفرانكفونية والتعريب حيث تعد اللغة أحد أهم المقومات والأسس الضرورية في تكوين الوحدة القومية لأي دولة كانت، والجزائر بالإضافة إلى الناطقين باللغة العربية تضم 5 ملايين ناطق باللغة الأمازيغية (أي ما يوازي 14% من نسبة السكان). فالأمازيغ ورغم أن أغلبهم مسلمون لكنهم لطالما كانوا متحفظين من التعريب ولا سيما في منطقة القبائل. فعلى سبيل المثال عندما صدر القانون الرقم 05-91 سنة 1991 حول تعميم استعمال اللغة العربية اعتبروه شكلاً من أشكال العنصرية وهجوماً على تنوع النسيج الثقافي في الجزائر كما نظروا إليه كقانون موجه<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عبد الجليل معالي، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص ص. 257-259.

ضد حقوق المواطنين للتعبير عن أنفسهم باللغة التي يختارونها وبالأسلوب الذي يفضلونه.

إن ما تعيشه الجزائر اليوم في ظل غياب مشروع مجتمعي الذي يحدد القيم الأساسية والعناصر المحورية بين مختلف النخب والفاعليات ويجسد بذلك الانسجام والتوافق بين الحاكم والمحكوم فقد كان من المفترض لبناء الدولة الجزائرية أن يتم الفصل في المسألة الهوياتية للمجتمع الجزائري ضمن البرامج التنموية والمشاريع الثقافية، لأن ذلك يمثل رأس المال الرمزي للمجتمع حسب تعبير "بيير بورديو" (Pierre Bordieu).

ففي ظل اتساع الهوة بين المجتمع والدولة بسبب غياب المشروع المجتمعي في الجزائر أدت القطيعة الحاصلة بين المجتمع والدولة إلى اغتراب أفراد المجتمع الجزائري بسبب غياب الثقة بالعمل السياسي وفقدان الأمل بصلاح النخب الحاكمة والعامّة.

ومن بين الإشكاليات أيضاً التي ظلت عالقة ضمن الحالة الجزائرية تلك التي تتمحور حول علاقة الإسلام بالسلطة السياسية الحاكمة والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني ومدى القدرة على تكريسه في الواقع الاجتماعي.

فقد اتسمت المناداة بالإسلام في الخطاب السياسي الجزائري بالشعبوية والاستخدام المذهبي الأمر الذي أدى إلى بروز ظاهرة الاختلاف الأيديولوجي عند التعاطي مع القضية الدينية وذلك بين العلمانيين والإسلاميين، أو بين دعاة الحداثة والاصالة.

إن هذا الاختلاف أدى إلى انتشار بعض الأفكار المناهضة للقيم الروحية الإسلامية، ومنها الأصوات التي ظلت تنادي بضرورة إلغاء قانون الاسرة المنبثق من أحكام الشريعة الإسلامية. وفي ظل هذا التشوش الذي صاحب طريقة التعاطي مع الهوية الإسلامية وكذلك في ظل ترهل شرعية النخبة السياسية الحاكمة في الجزائر برزت العديد من المفارقات والجدل بين الدين والسياسة وكان من أبرز تبعات هذا الجدل أزمة ثقة بين الدين والسياسة، ولا سيما إذا أخذنا في الحسبان استعمال الحركات الإسلامية في الجزائر للإسلام كوسيلة للوصول إلى السلطة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص ص. 257-259.

إن الجزائر لم تؤسس بعد وبشكل فعلي وجدّي لمجتمع عصري يقوم على التعدد والتنوع وفي الوقت نفسه إخضاع هذا التنوع لقواعد تحظى باتفاق ولو نسبي من بين الفئات والشرائح والتنظيمات المتنافسة في المجتمع، بما يحدد دورها ومكانتها في إطار النسق العام الذي تحدد في إطاره أساليب الارتقاء والحراك الاجتماعي.<sup>1</sup>

ولعل من الآثار المترتبة عن أزمة الهوية في المغرب العربي ككل تفكك وهشاشة ثقافة الدولة والمجتمع بظهور نزاعات فكرية، واتجاهات وحركات اجتماعية تدعو إلى التعصب للغة معينة أو عقيدة معينة أو حتى إلى عرق معين بالإضافة إلى وجود ظاهرة الاغتراب الثقافي والاجتماعي والذي ولد حالة من فقدان الشعور بالانتماء إلى المجتمع ومن ثمة عدم الالتزام بمعاييره وقيمه ومعتقداته فتظهر حالة من الفوبيا المجتمعية ويصبح الفرد لا يحس بقيمته في المجتمع فيزداد شعوره بالتهميش.<sup>2</sup>

وما يمكن قوله في الأخير أن قيم المواطنة تشكل الحل الأمثل للمجتمعات التي تعاني من التنوع الهوياتي فهذه الأخيرة تشكل علاقة قانونية وأخلاقية تربط الأفراد بالسلطة القائمة تمثل معياراً ومؤشراً لمدى الانتماء والولاء الذاتي، وينعكس تطبيق هذه القيم في الأنظمة السياسية في مدى إحساس المجتمعات بها بما أنها المكون الأساسي لهذه الأنظمة ولعل مستوى الثقافة السياسية أثر في مدى الاندماج الاجتماعي في مجتمعات المغرب العربي مما أثر في بناء الدولة الوطنية.<sup>3</sup>

#### **المبحث الرابع: عتبات التحول الديمقراطي المغربي (الجزائر، تونس، ليبيا)**

طرأت ظاهرة التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي وأحدثت تغيرات في طبيعة أنظمة تلك الدول وجاءت في شكل تحولات جذرية فرضتها طبيعة الظاهرة وقولبت معالمها فوجدت تلك الدول نفسها أمام واقع لا بد من التحرك بنفس ديناميكيته وكانت تلك التحركات في شكل قرارات سياسية تارة وفي شكل قرارات وتحركات عسكرية تارة

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص ص 260-261.

<sup>2</sup> - زيدان جمال، "إشكالية بناء الدولة وتنمية المجتمع في الجزائر دراسة مقارباتية بين مظاهر الدولة الفاشلة ومقومات الدولة الذكية"، مجلة البحوث القانونية والسياسية 6، (2016): ص 345.

<sup>3</sup> - محمد سامي بونيف، عبد الكريم سبع، مرجع سابق، ص 226.

أخرى. ومن خلال المطالب التي تتدرج في إطار هذا المبحث سيتم أخذ نماذج من دول المغرب العربي وكيف أثرت فيها بؤادر التحول الديمقراطي وما هي الطرق التي انتهجتها من أجل التحكم أكثر في المتغيرات الجديدة.

### المطلب الأول: نموذج البنية في دراسة نزاعات التحول الديمقراطي

تتعلق مسلمات نموذج البنية من الحوار أي مدى إمكانية اعتبار نزاعات التحول الديمقراطي التي حدثت فيما يسمى بالربيع العربي هو انعكاس لبنية النظام السياسي. وهنا نجد نموذج عدم الانسجام البنيوي كسبب لنزاع التحول الديمقراطي حيث يحصر المتغيرات المفسرة للنزاع على مستوى ثلاث بنى: البنية السياسية والتي تضم العامل الأنوقراطي\* ANOCRATIC، البنية الاقتصادية والتي تتضمن عامل الربيع، والبنية الثقافية للديمقراطية والتي نحدد فيها العامل الهوياتي. ويقوم مفهوم عدم الانسجام البنيوي على ذات الدلالة التي أعطاها له صاحب المفهوم "كلود ليفي ستروس" **Claude Lévi Strauss**، ومن خلال تحليل مصادر النزاع في البنى الفرعية الثلاثة التي يحددها نموذج عدم الانسجام البنيوي: أي البنية الفرعية السياسية، البنية الاقتصادية والبنية الثقافية.

**1- مصادر النزاع في البنية السياسية:** يختبر النموذج في هذه البنية افتراضاً مفاده أن النزاع ينجم عن اختلال في التحول الديمقراطي بين المجتمع المدني وجهاز صناعة القرار ولهذا الافتراض جذور في دراسة "صاموئيل هانتغتون" **Huntington**، ويمكن شرحه من خلال عرض العناصر الأولية للبنية السياسية أي: المجتمع المدني، جهاز صناعة القرار، والاتصال السياسي بينهما. فالتناقض التي تضمنه العديد من حالات التحول الديمقراطي هو السماح بإنشاء مجتمعاً مدنياً نشطاً في ذات الوقت الذي تبقى فيه مؤسسات النظام مغلقة، أما التداول على السلطة فالتناقض في الأنظمة<sup>1</sup>

\*الانوقراطية هي نظام للحكم لا يتم فيه منح السلطة للمؤسسات العامة بل توزع للنخب المنافسة دائماً على السلطة  
1- عز الدين حمايدي، "نموذج البنية في تفسير نزاعات التحول الديمقراطي في الدول العربية (دراسة مقارنة)"، ص ص. 3-5.

الأنوقراطية يكمن في حدوث اختلال فادح في التحول بين المجتمع المدني وجهاز صناعة القرار.

وفي دراسة إمبريقية قام بها "جيف فيشر" "Jeff Fischer" أحصى 19 دولة عرفت عنف ما بعد الانتخابات، في كل هذه الحالات نجح النظام الأنوقراطي في وضع مجتمعات مدنية ولكن بقيت أجهزة صناعة القرار مغلقة. بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات قام حراس النظام باختيار بديل إدخال الدولة في نزاع بدلاً من تسليم السلطة.

إن دخول المجتمع المدني في صراع مع جهاز صناعة القرار الرفض لمبدأ التداول على السلطة يفقد أساليب وآليات التفاعل السياسي التي كانت تضبط سلوكه اتجاه جهاز صناعة القرار. هذا الأخير الذي قد يجند كل وسائل القوة القهرية والقمع لفرض الوضع الراهن ومنع التغيير النتيجة هي تحول طبيعة المجتمع المدني الذي قد يخلق بدوره مجتمعاً مدنياً موازياً قادراً على تجاوز القيود الدستورية والقانونية، واستعمال العنف والقوة المسلحة.

**2- مصادر النزاع في البنية الاقتصادية:** يقوم النموذج الاجرائي في هذا الإطار على افتراض أن غياب التحول في البنية الاقتصادية للنظام السياسي، يكرس اقتصاد ريعي يضعف قدرته التحويلية ولهذه الفرضية أصول نظرية في دراسة لـ "ساموئيل هانتغتون" "Huntington" وهي ذات النتائج التي توصل إليها "وليام كونث" "Quandt" و"فيرون وليتين" "Ragnar & Fearon & Laitin Slje"<sup>1</sup>. تكمن العلاقة بين متغير الاقتصاد الريعي والنزاع في إفلاس الخزينة كمتغير وسيط فالأنظمة الأنوقراطية تعتمد التوزيع العمودي للثورة، والتي مصدرها الريع الاقتصادي الذي يتجمع في خزينة الدولة ثم يوزع على شتى مجالات الانفاق العمومي لذلك إذا تعرض المصدر الريعي لخزينة الدولة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عز الدين حمايدي، "نموذج البنية في تفسير نزاعات التحول الديمقراطي في الدول العربية (دراسة مقارنة)"، ص ص. 3-7.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص ص. 5-7.

إلى أزمة اقتصادية سواء داخلية أو دولية، فإن النظام السياسي سيواجه عجزاً حاداً في معالجة الطلبات البيولوجية لبيئته. كما أنه سيتحمل مسؤولية الأزمة وحيداً ونتيجة ذلك مظاهرات، إضرابات واحتجاجات تكتسح الشوارع.

وفي دراسة إمبريقية قام بها "أدام برزورسكي" **Adam Perzeworski** و"فرناندو ليمونجي" **Fernando Limongi** لدول جنوب أمريكا اللاتينية بين 1945-1988 توصلوا إلى أن نسبة مقاومة النظام غير الديمقراطي للأزمة الاقتصادية هي 30%، في حين أن النسبة ترتفع إلى 70% في حالة النظام الديمقراطي.

**3- مصادر النزاع في البنية الثقافية:** وهنا قدم "ماكس فيبر" **Max Weber** دراسة مفصلة حول تأثير الثقافة على طبيعة النظام الاقتصادي القائم في الدولة، ربط فيها بين القيم البروتستانتية كمتغير مستقل، والرأسمالية كمتغير تابع كما جعل "تلكوت بارسونز" **Parsons Talcott** من القيم أساس السلوك الاجتماعي عامة في كل المجالات، هي ذات المسلمة التي أكدها في المجال السياسي كل من "ستيبان ولينز" **Stepan & Linz**.

ترتبط مشكلة الهوية السياسية للدولة أساساً بمتغير غياب إجماع **Consensus** بين الفواعل السياسية الرئيسية حول الثوابت السياسية، التي تقوم عليها هوية الدولة فبهذا الاجماع تتفق الفواعل على قواعد بناء البرامج والوسائل المقبولة في التنافس السياسي على السلطة دون أن تصل إلى مستوى المعارضة المسلحة فعند حضور هذا المتغيران يصبح التداول على السلطة خطراً على مؤسسات الدولة وهويتها مهما كانت المرجعية الأيديولوجية للحزب السياسي أو للرئيس المنتخب. فغياب متغير الاجماع يؤدي إلى بروز أحزاب اصطلحوا عليها بأحزاب-دولة **Party-State** أي: أحزاب تحمل برنامج تأسيس دولة جديدة بمؤسساتها، أيديولوجيتها تختلف في بعض الحالات جذرياً وأخرى بنسبة معتبرة عن النمط القائم لثوابت الدولة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عز الدين حمايدي، مرجع سابق، ص ص 5-10.

يقابل هذا النمط الراديكالي من الأحزاب نمط آخر يمكن الاصطلاح عليه بأحزاب- حكومة **Party-Gouvernement** وهي أحزاب تحمل مشروع حكومة وليس مشروع دولة لذلك هي لا تمثل تهديداً للهوية السياسية للدولة.

إن غياب إجماع حول هوية الدولة ومؤسساتها يسمح بظهور فواعل سياسية تحمل مشروع دولة مختلفة بقيمتها ومؤسساتها، فتكون المرحلة الأولى التي تمهد لبروز المعارضة المسلحة والتي تُدخل الدولة في نزاع داخلي فغياب الاجماع حول الثوابت السياسية وقواعد التفاعل وممارسة السلطة والتداول عليها يفتح المجال لاقتراح بدائل إيديولوجية موازية للديمقراطية ومؤسساتها في إدارة شؤون الدولة وتسييرها.<sup>1</sup>

### **المطلب الثاني: نقاش أسباب التحول الديمقراطي المغربي**

يعدّ الانتقال من اللاديمقراطية إلى الحكم الديمقراطي سيرورة معقدة تنطوي على مراحل عدة على الرغم من صعوبة التثبيت من نقطة بدء مرحلة ما وانتهاء أخرى، وفي الحالة النموذجية المعاصرة تتسم بداية السيرورة بحدوث أزمة داخل النظام اللاديمقراطي يتبعها الانهيار تدريجياً. وإن بدأ الانتقال إلى الديمقراطية بنوع من الأزمة في الحكم التسلسلي والتي تقنع الحكام بترك مناصبهم فإن هذه المرحلة تنتهي بتتصيب حكومة جديدة بناء على انتخابات حرة.

لكن السيرورة الناجحة للانتقال الديمقراطي لا تنتهي عند هذا الحد فالنظام الجديد سيكون على الأغلب ديمقراطية مقيدة (**restricted democracy**)، أي نظاماً أكثر ديمقراطية من سابقه لكنه ليس ديمقراطياً بالكامل. وقد يكون من الضروري المرور بمراحل عديدة من "تعميق الديمقراطية" قبل الوصول إلى تلك المرحلة. من جانب آخر لابد من ترسيخ النظام الجديد وفي رأي كثيرين لا يتحقق هذا إلا عندما تنظر جميع<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عز الدين حمايدي، مرجع سابق، ص ص 7-10.

<sup>2</sup> - عفاف البطاينة، مترجماً، الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير. ط. 1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 76.

الأطراف السياسية الفاعلة الرئيسة إلى الديمقراطية بوصفها الخيار الوحيد المتاح أمامها وغالباً ما نجد تداخلاً كبيراً بين هذه المراحل.<sup>1</sup> إن الثورات لا تعني بالضرورة أنّ هذه المجتمعات في مواجهة مع النظم السياسية الاستبدادية فقط وإنما في مواجهة مع ما يسمّى بحاجز الخوف القائم بالضرورة على معطيات نفسية ومادية تقع في مستوى الفرد فلطالما شكّل حاجز الخوف من هذه الأنظمة ظاهرة اجتماعية بإمتياز وهي ظاهرة تتعدى مجرد المشاعر الفردية التي تمثل قمة مخرجات الاستبداد، إلى مضامين ومحتويات تقع في مستوى بنية منظومة الهيمنة الدولية والاستبداد المحلي في علاقاتهما بالمجتمع.

وهذا الأمر يشرح ضرورة التمييز بين ثلاثة شعارات مركزية تمثل أسس هذا الحاجز وتعكس في الوقت ذاته المراحل التي ستمرّ بها الثورات وهي مرحلة "أرحل" ومرحلة "إسقاط النظام" ومرحلة "إسقاط الهيمنة". شهدت الجزائر مطلع عام 2011 موجة احتجاجات عنيفة قام بها مواطنون في عدة مناطق من شمال البلاد احتجاجاً على ارتفاع أسعار مواد غذائية مثل السكر والزيت بالإضافة إلى مواد أخرى ذات استهلاك واسع ومرد مثل هذه الازمات ظرفية إلى الأزمة البنائية الكبرى التي يعانها النظام الجزائري حيث تعود جذورها إلى ثلاثة عوامل أساسية:<sup>2</sup>

- العامل الأول: هو ظروف نشأة الدولة القطرية في الجزائر عام 1962
- العامل الثاني: هو طبيعة النخب التي تقلدت السلطة مباشرة بعد الاستقلال
- العامل الثالث: هو خصوصية المجتمع الجزائري وطبيعة التطورات العالمية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عفاف البطاينة، مترجماً، مرجع سابق، ص.76.

<sup>2</sup> - نبيلة بودي، "الانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية، قراءة في الخلفيات، السياقات والنتائج"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية 8، (2017): ص.30-31.

<sup>3</sup> - عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص.220-221.



لقد أبانت هذه الاحتجاجات عن ضعف وهشاشة المؤسسات الرسمية أو ما يُعرف بعدم اكتمال البناء المؤسسي للدولة الجزائرية، وقدرتها المحدودة على مواجهة المشكلات والتحديات خاصة أن هذه المؤسسات تتسم بالترهل والتضخم فضلاً عن غلبة البعد التسلطي على الدولة القطرية في الجزائر وميلها إلى السيطرة على المجتمع وانتشار الفساد السياسي والإداري في أجهزتها ومؤسساتها بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة وتبعيتها الهيكلية للخارج.

إن الوضع الذي آلت إليه الجزائر على كافة الأصعدة مردّه بالدرجة الأولى إلى أن عملية اختيار الموظفين المدنيين من السياسيين والاداريين يتم وفقاً لمعيار الولاء بدلاً من الكفاءة وهو ما يتعارض مع دولة القانون حيث تعتبر هذه القاعدة أحد الأسس التي تقوم عليها سوسيولوجيا السياسة الجزائرية.

وتأسيساً على ذلك يحظر النظام الجزائري ممارسة السياسة ونعني بها اختيار الشعب لممثليه في مؤسسات الحكم مع إمكانية محاسبتهم إذا اقتضى الأمر. وفي الوقت الذي يتوق فيه الجزائريون إلى التغيير الديمقراطي السلمي، توقفت التحولات السياسية التي شهدتها دول عربية مجاورة على أعتاب الجزائر فأحدثت نوعاً من الارتباك لدى دوائر الحكم في هذا البلد.<sup>1</sup> ولم يتوقف الأمر على ذلك فاستمرار نظام الحكم بنفس وتيرة الممارسة مع تغييرات طفيفة لا ترقى لطموحات المطالب الشعبية، مما نتج عنه حراك ثاني ولكن بقوة أكبر وهو ما يسمى بحراك 22 فيفري 2019 الذي تمكن من إخراج الصراع الغير المعلن بين كل من الرئاسة، قيادة أركان الجيش<sup>2</sup>، وجهاز المخابرات حول مسألة استخلاف الرئيس المريض إلى العلن كما أعطى مبرراً لكل طرف من<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص ص. 220-221.

<sup>2</sup> - .....، تقرير حول الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص.3.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.24.

الأطراف الثلاثة للسعي لإنهاء صراع الهيمنة وحسم ميزان القوى لصالحه. وكانت مؤسسة الجيش في واقع الحال الأقوى نفوذاً والأقدر على ذلك.

جاءت بعد الحراك الذي أثبت فشله أو عدم رغبته في تقديم ممثلين له للتفاوض مع "السلطة الفعلية" حول شروط انتقال ديمقراطي حقيقي، فضلاً عن عدم تقديم مرشحين يحظون بالتوافق الشعبي ويخوضون الانتخابات الرئاسية في مواجهة المرشحين الذين كانوا يُعدّون شعبياً بقايا ورموزاً لنظام الرئيس بوتفليقة. جاءت انتخابات 12 ديسمبر 2019 الرئاسية في سياق يتسم باستقطاب حاد في الرأي العام الجزائري بين مؤيدي دعوة المؤسسة العسكرية للذهاب إلى الانتخابات الرئاسية بوصفها الحل الأمثل للأزمة السياسية الراهنة ومعارضيهما بحجة أنّ الظروف التي سبقت تنظيمها لا تسمح بتنظيم انتخابات نزيهة وشفافة.

ووصلت نسبة المشاركة في الانتخابات داخل الجزائر 41.13% (9747804 ناخبين) وباحتساب نسبة التصويت خارج الجزائر التي بلغت 8.69% تكون نسبة المشاركة الإجمالية 39.83% وحصل فيها الرئيس الحالي عبد المجيد تبون على نسبة 58.15% (4945116 صوتاً).

بعد نحو أسبوع من تسمية الرئيس المنتخب لعبد العزيز جراد وزيراً أول تشكلت الحكومة الجديدة بتسعة وثلاثين عضواً (39). وفيما يتعلق بالدستور فعلى سبيل الذكر لا الحصر كان تبون قد وعد في خطاب تنصيبه رئيساً للجمهورية بتعديل جذري للدستور من شأنه أن يقلص صلاحيات رئيس الجمهورية ويحصن البلاد من السقوط في الاستبداد مجدداً، وينزع الحصانة عن المتورطين في الفساد من أجل ملاحقتهم قضائياً ويمنح الرئيس ولاية قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

يمكن القول إن صعوبات بيئة عمل الحكومة الجديدة تتصل باستمرار الحراك الشعبي منذ أكثر من عام والذي يرفع في وجه الحكومة رهان المشروعية ويطرح الاتجاه الأول<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - .....، تقرير حول الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات، مرجع سابق، ص ص 24-28.

مسألة الحوار بين الحراك والسلطة والثاني يحيل إلى وحدة الحراك الشعبي واتساق شعاراته. وتندرج في ذلك خطوة النظام التي اتخذها في اتجاه إطلاق سراح معتقلي الرأي السياسي بينما كشفت تظاهرات الجمعيتين الخامسة والسادسة والأربعين (45-46) من الحراك عن استمرار مطلب التغيير، وواقع الأمر يترابط الخطان في اتجاه احتمال التوجه إلى مسار تفاوضي قد يجمع الحراك ومؤسسة الرئاسة إذ يقوم افتراض التحول في مطلب التغيير اليوم على متغيرات عدة على رأسها وجود مؤسسة الرئاسة نفسها بغض النظر عن رأي الحراك الشعبي في طبيعة الانتخابات الرئاسية فضلاً عن ذهاب شخصيات وصمها الحراك وطالب بتتحيها من المشهد.<sup>1</sup>

كذلك شهدت تونس احتجاجات مطلع 14 جانفي 2011 ويعتبر بدايات انطلاق الثورات العربية من تونس بعدما أحرق شاب تونسي نفسه نتيجة سوء معاملة السلطات المحلية له... بعدها مباشرة خرج الشعب التونسي للشارع مندداً بضرورة تنحي "الحبيب بورقيبة" الرئيس السابق والذي هرب بعد حكم للبلاد دام 23 سنة.

في 14 جانفي من عام 2011 نجحت الثورة التونسية بعد إنهاء حكم ديكتاتور وقد انتقل إلى النخبة السياسية للتداول في شأن الترتيبات للمرحلة الانتقالية، فهي في طريقها إلى تحقيق سبق عربي في ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي. حيث ساد انطباع عام لدى المتابعين للانتخابات التونسية في أكتوبر 2011 أن التونسيين أقبوا بتدافع وبكثافة على صناديق الاقتراع وهو أمر صحيح ظاهرياً خاصة إذا قورن بالانتخابات التي جرت سابقاً، فبعد نجاح الثورة كان التونسيون متعطشون للمشاركة السياسية والتعددية الحزبية وكان المواطن التونسي واثق من أن صوته لن يُزور في ظل انتخابات تتمتع بالشفافية والشرعية. وفي انتخابات المجلس التأسيسي الذي اتسمت بالنزاهة والشفافية<sup>2</sup>

<sup>1</sup> -.....، تقرير حول الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات، مرجع سابق، ص ص 24-28.

<sup>2</sup> - سوسن زغلول السيد على مصطفى، "دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس 2011-2016"،

المركز الديمقراطي العربي، تم تصفح الموقع يوم 25 مارس 2021 على الرابط التالي:

<<http://www.democrat.de>>.

تلتها الانتخابات التشريعية 2014 والتي تعد نهاية الانتقال الديمقراطي الذي بدأ عقب ثورة تونس في أكتوبر 2010، حيث رسخت هذه الانتخابات تجربة التعددية الحزبية ولوحظ في هذه الانتخابات الحضور المكثف للمرأة التونسية ترشحاً وتصويتاً.

وتخطت نسبة المشاركة حاجز 60% وتعكس هنا درجة التشبع باليقين الديمقراطي حل وحيد لتجاوز المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن أبرز ردود الفعل الدولية تهنئة البيت الأبيض التونسيين بالاقتراع حيث كان فيه احترام كل أطراف المعادلة السياسية وإقرار النهضة بهزيمتها وتهنئتها حركة "نداء تونس" والذي عبر عن فهم والالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية الحديثة.

أما المؤسسة الأمنية فاقترص دورها في تأمين العملية الانتخابية بعيداً عن التجاذبات السياسية واعتبرت الانتخابات الرئاسية الخطوة الأخيرة في عملية انتقال تونس إلى الديمقراطية بعد ثورة عام 2011 حيث تم فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية يوم 8 سبتمبر 2014، وبلغت نسبة المشاركة في الاقتراع 60.11% من إجمالي الناخبين الذين يحق لهم التصويت وقد فاز "الباجي قائد السبسي" مرشح حزب "نداء تونس" وأصبح رئيساً للجمهورية طبقاً لما أعلنته الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس فقد حسم السبسي السباق ضد منافسيه "منصف المرزوقي" الرئيس المؤقت المنتهية ولايته بحصوله على نسبة 55.68% من الأصوات مقابل 44.32% للمرزوقي.

أما بالنسبة للوضع الاقتصادي التونسي بعد هذا المسار السياسي الذي شوهه له بالمسار الديمقراطي كانت له مأخذ التي يمكن توجيهها للطبقة السياسية الحاكمة بعد الثورة هو تجاهل المخاطر الناجمة عن الخضوع للضغوط والمصالح الخارجية في تحديد الخيارات الاقتصادية الكبرى وما يتصل بها من توجهات على الصعيد الدبلوماسي وخضوع الاقتصاد التونسي بعد الثورة إلى البرامج الإصلاحية لصندوق<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - سوسن زغلول السيد على مصطفى، مرجع سابق.

النقد الدولي، وفي ظل كل هذا تفاقمت المشاكل ولم يتم إيجاد مواطن شغل جديدة مع غلق عديد المصانع والمؤسسات المنتجة.

وتأثر قطاع السياحة بعدم استتباب الأمن وانخفاض التقييم السياسي بثلاث درجات وتراجعت نسبة النمو الاقتصادي إلى أدنى مستوياتها فبلغت 0.5% في 2015، مع ارتفاع معدلات البطالة وتفاقم المديونية والعجز التجاري.<sup>1</sup>

لا يمكن إنكار النجاح في تحقيق الانتقال السياسي الديمقراطي في تونس قياساً إلى بلدان عربية ومغربية بالخصوص لكن ساهمت التجاذبات السياسية الأخيرة وضعف إرادة النخب في معالجة الملفات الاقتصادية والاجتماعية خلال العقد الأخير. وفي الأحداث الأخيرة منذ منتصف شهر جانفي 2021 والتي كانت في شكل احتجاجات ليلية جديدة تميزت بمستوى عال من العنف فقد عمد المحتجون إلى قطع الطرقات مستخدمين إطارات السيارات المشتعلة واقتحموا المراكز التجارية ومراكز البريد ونهبوا محتوياتها ودخلوا في صدامات عنيفة مع القوى الأمنية استخدموا فيها الحجارة والزجاجات الحارقة.

في اليوم الثالث لاندلاع الاحداث توجه الرئيس "قيس سعيد" إلى حي المنيهلة الشعبي الذي شهد صدامات عنيفة في الليالي السابقة، وأبدى تفهمه لمطالب المتظاهرين متهماً جهات لم يحددها بـ "المتاجرة بآلام الناس". على الرغم من عقد من الثورة وما رافقها من آمال عريضة بعضها واقعي ظلت الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي مثلت أحد أسباب الثورة عام 2011. تلقي بظلالها على المشهد وتنعكس تأثيراتها سلباً على المزاج العام وعلى الثقة بالمستقبل وتُترجم مخرجاتها في ظواهر سلوكية واجتماعية<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - سوسن زغلول السيد على مصطفى، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - .....، تقرير حول احتجاجات تونس الليلية: دوافعها وتداعياتها (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص ص. 2-4.

كاستهلاك المخدرات وترويجها والسطو والسلب، وفي خيارات الهجرة أو الانخراط في الجريمة المنظمة والإرهاب.<sup>1</sup>

نأتي إلى الحالة الليبية والتي شهدت بدورها احتجاجات شعبية بدأ زخمها في 17 فيفري 2011 طالبوا فيها بضرورة تنحي "القذافي" عن سدة الحكم لكن لم تصل الشعوب إلى مبتغها وسارت الأمور بطريقة عكسية حيث شهدت ليبيا انفلات أمني شديد خاصة بعد مقتل القذافي في أكتوبر 2011 حيث أصبحت ليبيا مطمح للجهات الخارجية لما تزخر به ليبيا من ثروات طبيعية مما زاد تعقيد أعمق للأزمة الليبية مع تدخلات الأطراف الخارجية بصفة مباشرة وغير مباشرة كتركيا وقطر ومصر والامارات.

وبعد حروب وتفتت القطاع الأمني وتناحرات حول من يحكم في ليبيا بين المؤسسات الحكومية وفترة انتقال لنظام حكم حر دام لأكثر من سبع سنوات (7) وعقد لاتفاقيات وقف إطلاق النار بين الطرفين تعمل ليبيا حالياً وفق جهود من دول مجاورة وعلى رأسهم الجزائر التي دعت إلى ضرورة الحوار السياسي والجلوس على طاولة التفاوض بغية إعادة الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا. وقد شهدت الأزمة الليبية العديد من المبادرات والجهود المهمة التي توصلت إلى مجموعة من التفاهات والأسس التي يمكن البناء عليها للتوصل إلى تسوية سلمية ومن أبرزها:

- **مؤتمر باليرمو:** والذي عقد يومي 12-13 نوفمبر 2018 في إيطاليا وشهد المؤتمر على رفض الحل العسكري في ليبيا واعتماد الاتفاق السياسي الليبي المتفق عليه (اتفاق الصخيرات) كإطار وحيد قابل للتطبيق من أجل مسار دائم نحو الاستقرار في ليبيا.

- **مؤتمر برلين:** والذي انعقد في 19 جانفي 2020 بمشاركة 11 دولة معنية بالأزمة الليبية بعد إخفاق محاولة موسكو وأنقرة تثبيت اتفاق لوقف القتال، ورغم أن المؤتمر<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - .....، تقرير حول احتجاجات تونس الليبية: دوافعها وتداعياتها، مرجع سابق، ص ص 2-4.

<sup>2</sup> - محمد خلفان الصولفي، "الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع وتطورات ومساراته المستقبلية"، لتريندر للبحوث والاستشارات، تم تصفح الموقع يوم 25 مارس 2021 على الرابط التالي:

<<http://www.trendsresearch.org>>.

انعقد على خلفية التصعيد العسكري التركي وتصريحات أنقرة بإرسال قوات تركية إلى ليبيا إلا أن مخرجاته مثلت نقلة في اتجاه التسوية على خلاف ما سبقه من لقاءات واجتماعات سواء دولية أو إقليمية.

وبموجب مقررات مؤتمر برلين تم تشكيل لجان منفصلة للتفاوض في كل ملف أهمها اللجنة الأمنية والعسكرية التي عقدت بالفعل اجتماعين في شهر فيفري 2020، ثم تعطلت الاجتماعات بسبب عدم توقف القتال واستمرار العمليات العسكرية. كما اتفق المشاركين في المؤتمر أن "لا حل عسكرياً للنزاع" وتعهدوا باحترام حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة عام 2011 على ليبيا.

- **إعلان القاهرة:** والذي جاء في أعقاب التحول الذي طرأ على موازين القوى على الأرض واستعادة قوات "الوفاق الوطني" السيطرة على مناطق غرب ليبيا، جعل مصر تبادر إلى استضافة لقاء جمع المشير "خليفة حفتر" والمستشار "عقيلة صالح" رئيس البرلمان الليبي. وقد مثل اللقاء محطة مهمة في التنسيق والتفاهم بين الطرفين الأساسيين في شرق ليبيا (البرلمان والجيش الوطني).

وأسفر اللقاء عن إصدار بيان تحت عنوان "إعلان القاهرة" يدعو إلى وقف القتال ويرسم خارطة طريق لحل سياسي شامل لكل القوى والمكونات الليبية، ورغم أن مبادرة مصر تضمنت تفاصيل كاملة وإجرائية للحل السياسي ولقيت تأييد عربي واسع وترحيب بعض القوى الخارجية خصوصاً روسيا وفرنسا إلا أن دولاً أخرى منها الولايات المتحدة مالت إلى إحياء مسار برلين كأساس لاستئناف التفاوض.

إن الأزمة الليبية وصلت لمستويات خطيرة من التعقيد وأصبحت تنذر بصراع إقليمي ودولي جديد ومفتوح على الأراضي العربية، وما لم يتم تدخل الأطراف الدولية الفاعلة ولا سيما الولايات المتحدة والأمم المتحدة لوضع حد لهذا الصراع فإن عواقبه<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمد خلفان الصولفي، مرجع سابق.

ستكون خطيرة على جميع القوى ومدمرة على أبناء الشعب الليبي.

وملامح هذه التسوية معروفة وهي ترك الأمور للشعب الليبي لاختيار من يريد أن يحكمه بعملية انتخابية نزيهة، وإخراج جميع القوات والميلشيات المرتزقة من ليبيا وكذلك الجماعات المتطرفة التي تشكل خطر على الشرق الأوسط والمغرب العربي بصفة خاصة وعلى أوروبا بصفة عامة.<sup>1</sup>

### **المطلب الثالث: أهم الإصلاحات السياسية للدول المغاربية ما بعد حراك 2011**

بالرغم من تشكل ذلك الاجماع في أوساط النخبة السياسية للمنطقة العربية بشكل عام والمنطقة المغاربية بشكل خاص وهو موضوع دراستنا حول ضرورات الإصلاح، لم يكن هناك في المقابل اتفاق حول مفهوم أو ما يعنيه هذا الإصلاح السياسي وبدلاً من ذلك أصبح المصطلح يُستخدم على نطاق واسع يغطي وجهات نظر مختلفة ومتباينة جداً يمكن الإشارة إليها ضمن إطار المنظورات المتعددة للإصلاح السياسي كما يلي:

- يكمن أحد هذه المنظورات في رؤية الديمقراطية الليبرالية **The Liberal Democratic Outlook** التي تعرف الإصلاح السياسي كعملية تحتاج إلى تأسيس للعلمانية **To Establish Secularism** على نمط الجمهوريات الديمقراطية الغربية أو الملكيات الدستورية. ويقوم المنظور الليبرالي على دعوة الحكام العرب إلى تبني الدستورية وذلك بفرض قيود على سلطاتهم والتعبير عن الإرادة الشعبية من خلال انتخابات حرّة ونزيهة ومنتظمة وتحديد مدّة الولاية.<sup>2</sup>

كما تدعو هذه المقاربة أيضاً إلى إلغاء قوانين الطوارئ والمحاكم العسكرية وإلى التوسع في مجال حقوق الانسان وحقوق المرأة خاصة وإلى إنهاء سيطرة الدولة على وسائل الاعلام ورفع القيود المفروضة على الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية، والتأسيس لقضاء مستقلّ واحترام سيادة القانون. وفي نفس السياق مثّل المنظور الثاني<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - محمد خلفان الصولفي، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، 185-186.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 186-188.



للإصلاح الإسلاميون المعتدلون **The Moderate Islamists** وإن كانوا أقلية فهم يعبرون عن معسكر مهم داخل الحركة الإسلامية حيث ردّ هؤلاء بعض المطالب الأساسية للإصلاح وفق المنظور الليبرالي، مثل إجراء انتخابات حرّة ومصطلح الحدود **Term Limits** وتمكين المؤسسات المنتخبة لكنهم يصرّون على أنّ الإصلاح السياسي يجب أن يتفق مع الشريعة الإسلامية والعادات **Islamic Law and Customs**.

لكن يشكل هؤلاء قلقاً بالنسبة إلى مؤيدي الديمقراطية الليبرالية من حيث إنّ هذا الشكل من الأطروحات داخل الحركة الإسلامية يتصور الإصلاح السياسي كمسار لإنشاء الدولة الإسلامية الأصلية **Authentic** التي يحكمها القانون الديني وليس على نمط الديمقراطيات الغربية التي تحكمها القوانين العلمانية.

أما مقارنة التحديث **The Modernization Approach** التي تمثّل المنظور الثالث فتضم أجندتها إصلاحات الحكم الراشد مثل رفع مستوى القضاء، تبسيط الإجراءات البيروقراطية ومكافحة الفساد كما تدعو أيضاً إلى زيادة المشاركة السياسية ولا سيما في صفوف النساء والشباب وتفعيل **Activating** المجتمع المدني (تطوير معنى منظمات الرعاية الاجتماعية، وليس مجموعات التوجه السياسي). ويتذرع أنصار التحديث بكلمة "الديمقراطية" لكنهم يصرّون على أنّها نظام موجود بالفعل في الوطن العربي ولا تحتاج إلا إلى بعض الإجراءات والتحسينات وزيادة في ضخ المشاركة الشعبية لتعمل بشكل صحيح.

وعلى هذا الأساس عبّر "عزمي بشارة" عن استيائه جراء الغموض النظري لنقاش الإصلاح **Reform Debat** وفي مقاله "الإصلاح المعبود" **The Idol or Fetishism of Reform** حيث ناقش أهمية المجتمع المدني ودوره في عملية الإصلاح السياسي داخل المنطقة. كذلك نجد مقال لـ "حسن مونييمان" بعنوان "أربع سنوات إضافية"<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عبد الاله بلقزيز، مرجع سابق، ص ص 186-188.

**لبوش: أي خطة للعمل العربي؟** اعتبر فيه أن المجتمع المدني هو المسؤول في المقام الأول عن بدء مشروع شامل لعملية الإصلاح وتحديد أهدافها.<sup>1</sup>

لقد كان للمتغيرات الإقليمية والداخلية دوراً في دفع صانع القرار في الجزائر للقيام بالإصلاحات السياسية في إطار التفاعل الإيجابي مع الأحداث التي شهدتها الجزائر عام 2011، إذ بدأ ما أطلق عليه كل من الباحثين "يحي الزويير وأحمد أوغريت" "بقطار الإصلاحات السياسية" على غرار وقف حالة الطوارئ والقوانين العضوية الست (6) الشهيرة والعمليات الانتخابية (تشريعات 2012/ رئاسيات 2014) وأخيراً التعديل الدستوري 2016.<sup>2</sup>

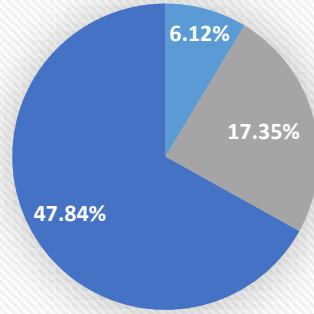
ورغم ذلك فمخرجات العملية الانتخابية التي راهنت عليها السلطة الحاكمة باعتبارها المرحلة الأولى في تطبيق أجندة الإصلاح السياسي لعام 2011، والتي جاءت على عكس التوقعات وذلك من منطلق ضعف نسبة المشاركة التي قدرت بـ 36.51% رغم ارتفاع الهيئة الناخبة وتوسيع قائمة الأحزاب المشاركة من 27 إلى 44 حزباً وعشرات القوائم الحرة وكذا دخول أحزاب مقاطعة مثل حزب جبهة القوى الاشتراكية (FFS). لكن في الأخير تصدرت أحزاب السلطة كالعادة نتيجة عدم ثقة المواطنين بالأحزاب الجديدة أو الموسمية التي لا يشاهدها الناخب الجزائري إلا في المناسبات الانتخابية وكما هو موضح في الرسم البياني التالي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص ص 186-188.

<sup>2</sup> - عمراني كربول، سهام زروال، "الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد 2011م"، مجلة المعيار 49، (2020): ص. 696.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص ص 701-702.

### جبهة التحرير الوطني في الانتخابات التشريعية لعام 2012



■ 47,84% نسبة المقاعد ■ 17,35% نسبة الأصوات ■ 6,12% نسبة الناخبين

**المصدر:** عمراني كربوسة، وسهام زروال. "الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد 2011م"،  
مجلة المعيار 49 (2020): ص.710

كما وكشفت هذه الانتخابات على خسارة فادحة للأحزاب الإسلامية المتحالفة في قائمة "الجزائر الخضراء" ممثلة في حركة مجتمع السلم-حركة النهضة-حركة الإصلاح الوطني حيث حصلت فقط على 48 مقعداً وهي أقل ما حصلت عليه في انتخابات 2007 وهذا على عكس ما شهدته الأحزاب الإسلامية في كل من مصر، المغرب وتونس بحصولها على أغلبية المقاعد في البرلمان بعد الحراك الثوري والاحتجاجي. أما بالنسبة للانتخابات الرئاسية التي كانت في أبريل 2014 فقد جاءت هذه الأخيرة في سياق منطلق الاستمرارية السياسية لا التغيير، وهو ما أكدته إعادة انتخاب الرئيس السابق بوتفليقة لعهد رابعة بحصوله على 82% من الأصوات المعبر عنها على الرغم من تدهور حالته الصحية حيث قام بحملته مسؤولون آخرون نيابة عنه.<sup>1</sup>

لكن حالته الصحية أفرزت مرحلة جديدة وهي مرحلة حراك 22 فيفري عام 2019 الراض للعهد الخامسة لرئيس صحته متدهورة، على الرغم من التخويف الذي يروج لأطروحة الحفاظ على نعمة الاستقرار وخطورة التغيير والاستشهاد بما حدث في مصر<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عمراني كربوسة، مرجع سابق، ص.702.

<sup>2</sup> - Dvid Keene. " what algeria can teach about coping with an economic crisis" the washigntontimes, the wibsite is :  
<<http://www.washigntontimes.com>>.

تونس، وسوريا من فوضى وإضطراب. وأنتج هذا الحراك انتخاب لرئيس جديد للجزائر "عبد المجيد تبون" في 12 ديسمبر 2019 هذا الأخير الذي أحدث بدوره إصلاحات سياسية وإقتصادية خاصة مع تبعات جائحة كورونا covid19 الذي طرأت على الجزائر. وفي هذا الصدد عرضت واشنطن تايمز تحليلاً "لدايفيد كين" "David Keene" وهو محرراً فيها الذي طرح فيه قائلاً "...أنه على الرغم من أن المنتقدين توقعوا أن الانتخابات الرئاسية المؤجلة في البلاد سوف تكون فوضوية ولم تحل سوى القليل، إلا أنهم كانوا مخطئين. انتخب "عبد المجيد تبون" بنسبة 54% من الأصوات فيما اتفق المراقبون على أنها انتخابات حرة ونزيهة شملت واحداً على الأقل من أشد منتقدي الحكومة.

واليوم مثل معظم العالم تعاني الجزائر من تحديات غير مسبقة ناجمة عن وباء الفيروس التاجي والأزمة الاقتصادية الناجمة عن هذا الوباء خطيرة بوجه خاص في بلد يعتمد إلى حد كبير على إنتاج النفط والغاز. ويقول محللون مستقلون إن ميزانية الجزائر المتوقعة قبل انهيار الفيروس يفترض أن النفط سيبيع بنحو 50 دولاراً للبرميل. يمكن للمرء أن يتصور فقط الرعب كما انخفض السعر إلى أقل من 20 دولاراً...<sup>1</sup>.

واعتبر في تحليله أن الإصلاحات الاقتصادية والدستورية "الشجاعة" (في ظل أزمة صحية عالمية) التي باشرها الرئيس عبد المجيد تبون من شأنها مساعدة الجزائر على تجاوز الأزمة الاقتصادية والخروج منها أقوى من أي وقت مضى.

وكتب صاحب التحليل "دايفد كين" "David Keene" "...يبدو أن الرئيس تبون عازم على إتباع السبيل الذي يجعل الجزائر قدوة حديثة يقتدي بها في كيفية تجاوز الأزمة والخروج منها قوية أكثر مما كانت عليه في بداية الأمر.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - Dvid Keene. Op cit.

<sup>2</sup> - واشنطن تايمز، "الجزائر ستخرج قوية أكثر من الأزمة بفضل الإصلاحات" الشجاعة للرئيس تبون"، الإذاعة الجزائرية، تم تصفح الموقع يوم 22 جانفي 2021 على الرابط التالي:

<<http://www.vadioalgerie.dz>>.

وحسب واشنطن تايمز فقد رفض السيد تبون اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لتفادي عبء الدين على الأجيال المستقبلية مضيفاً أن رئيس الجمهورية قرر في هذا السياق تقليص ميزانية الحكومة إلى النصف لتفادي "رهن مستقبل الأمة" لدى بلدان أخرى.

وتساءل "دافيد كين" "David Keene" عن عدد القادة الوطنيين الذين لديهم شجاعة الرئيس تبون لتحمل الانتقادات على المدى القصير لأجل ضمان بلاده من عدم الوقوع في وضعية صعبة في نهاية الوباء، ويضيف دافيد كين "... القليل من القادة الذين يخشون ضغط المصالح الخاصة مستعدون لإجراء تخفيضات في الميزانية في الوقت الذي تكون هذه الأخيرة ضرورية فالأمثلة كثيرة، سواء في الولايات المتحدة أو في بلدان أخرى متطورة مع جدارة ائتمان جيدة، حيث فضل القادة والمنتخبون اللجوء إلى الاستدانة وجعل عبء الدين على عاتق من يخلفهم".

وبالموازاة مع هذه الإصلاحات الاقتصادية اقترحت الجزائر سلسلة من الإصلاحات المؤسساتية التي تحدد عهدات الرئيس وكذا عهدات المنتخبين في البرلمان إلى عهدين وفي ذات الوقت تعزز استقلالية السلطة القضائية، وذكر صاحب التحليل أن الحكومة تلعب دوراً أكثر في إقرار السلم في المنطقة.<sup>1</sup>

أما تونس كدولة هي الأخرى من دول المغرب العربي شهدت بعد أحداث 2011 سلسلة متتابعة من التحولات السياسية والاقتصادية كان عاملها الأساسي نقشي ظاهرة الفساد التي انتشرت في بناء الدولة مما شكل حافزاً للحكومات اللاحقة، التي عمدت بالمبادرة إلى تضمين الحكامة الجيدة والفاعلة على معظم السياسات العامة، ومنه مباشرة تحول مؤسساتي هيكلي مبني على تطوير دعائم الحوكمة الراشدة ومكافحة الفساد.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - .....، "واشنطن تايمز"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - نريمان بطيب، عبد اللطيف بوروي، "حوكمة الإصلاحات السياسية: دراسة حالة تونس بعد 2011"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 19، (2020): ص.275.

وعدم الاستقرار الحكومي ساهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار الاجتماعي فقد شهدت اعتصامات عشوائية وفوضى في أحياء الطبقة العاملة وكان للاتحاد العام للشغل دور في تراكم الاضطرابات وتعطيل إنتاج الفوسفات وإنتاج الملح. وبعد سنوات من الثورة الاجتماعية بالإضافة إلى العمليات الإرهابية التي استهدفت الأجانب وشلت تماماً السياحة وأثرت سلباً على الدخل المالي للبنك المركزي التونسي حتى نهاية عام 2015 حيث كانت النتائج كارثية بالنسبة لصرف الدينار التونسي مقابل سلة العملات الأجنبية وخاصة اليورو والدولار.

وفي بداية عام 2014 انتهت الفترة الانتقالية بعد الانتخابات الوطنية 2015 وتم الاعتماد بعدها على برامج تنموية جديدة وسياسات اقتصادية جديدة قائمة بشكل رئيسي على التحرير والانفتاح مع تعزيز القطاع الخاص في الاقتصاد التونسي. ومع ذلك وصل معدل النمو الاقتصادي بمعدل 1.1% في عامي 2015 و2016 أدى إلى خفض إنشاء فرص عمل جديدة ومالية وتراكم عجز إضافي خلال السنوات القليلة الماضية.<sup>1</sup>

وقد طرحت تونس خطة تنمية 2016-2020 من خلال المؤتمر الدولي للاستثمار لدعم الاقتصاد ولضمان الاستقرار والازدهار التونسي، وركز هذا المؤتمر على خمسة محاور ولا سيما تحقيق التنمية العالمية مثل تطوير البنية التحتية للطرق والمعدات العامة للاستثمار وتحرير التجارة وخفض العجز في الميزان التجاري والحكم الرشيد والمزيد من الإصلاح في الإدارة ومحاربة الفساد المالي مروراً باقتصاد منخفض التكلفة لقطب اقتصادي مع زيادة القدرة التنافسية على الأسواق المحلية والعالمية والتنمية البشرية والتضامن الاجتماعي والحد من البطالة واعتماد الاقتصاد الأخضر وهو يعتبر ركيزة التنمية العالمية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Foued Sabbagh, " les situations économiques tunisiennes après la révolution du printemps arabe 2011," *revue des recherches managériales et économiques*. Pp. 116-118.

<sup>2</sup> Ipid, P.121.

وقد اتخذت الدولة التونسية في سبيل ذلك جملة من التدابير والبرامج التي تستهدف موجة التحولات التي طالتها بعد احداث 2011 تتضح فيما يلي:

- احترام حقوق الانسان "تضمن آلية العدالة الانتقالية" حيث صوت المجلس التأسيسي في ديسمبر 2013 بالموافقة بالإجماع تقريباً على قانون العدالة الانتقالية، مما يعد تطوراً تاريخياً في المنطقة.

- محاربة الفساد حيث تضمن الدستور التونسي المصادق عليه في 27 جانفي 2014 أحكاماً متفرقة تتعلق بمفاهيم الحوكمة الرشيدة والشفافية والنفاز للمعلومة والحوكمة المفتوحة والنزاهة ومكافحة الفساد.

- النفاذ إلى المعلومة ويندرج هذا الحق في النفاذ إلى المعلومة ضمن أهم الركائز التي ضمنها الدستور التونسي 2014 في إطار الفصل 32 منه الذي ينص على أن "الدولة تضمن الحق في الاعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة".

- تكريس اللامركزية حيث تضمن دستور 2014 التزامات واضحة بتكريس اللامركزية برؤية تتمتع فيها دوائر الحكم المحلي بسلطات واسعة، مع تحملها مسؤولية توفير الخدمات المحلية على أساس مبادئ الشفافية ومشاركة المواطنين والخضوع للمساءلة أمامهم.

إذا الملاحظ لما سبق يجد أن حيثيات الاصلاح السياسي المتبع في الدولة التونسية عقب التحول السياسي بعد 2011 وميكانيزماته التدرج في عملية التغييرات المؤسساتية، حيث ضمنت الحوكمة داخل تلك الحركيات، من خلال تكريس منطلقاتها بصفة تطبيقية تراعى فيها الأبعاد الهيكلية والتنظيمية والتي غالباً ما اقرتها القوانين والتشريعات المعالجة لقضايا التعديل الدستوري وغيرها فهذه الإصلاح السياسي في تونس هو<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - نريمان بطيب، عبد اللطيف بوروبي، مرجع سابق، ص ص. 275-278.

الديمقراطية والحوكمة تستدعي وجود دولة فعالة ونزيهة تعتمد الشفافية والمحاسبة والمشاركة في صنع القرار.<sup>1</sup>

في مقابل ذلك نجد ليبيا وما طرأ عليها من تبعات ما يسمى بالربيع العربي 2011 فبعد حروب وتدخلات خارجية غدت بدورها استمرار تزعزع أمن الدولة الذي هدد أمن الدول المجاورة لها كالدولة الجزائرية مثلاً وساهم في انهيارها وتحاول اليوم ليبيا استعادة كيانها عبر جهود إصلاحية مستمرة تمثلت في إعلان حكومة الوفاق الوطني عن حزمة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية لتخفيض الأسعار بالسوق الليبي رغم الحرب التي تشهدها العاصمة طرابلس.

نص قرار المجلس الرئاسي بحكومة الوفاق الذي صدر الثلاثاء على تعديل قيمة الرسم المفروض على مبيعات النقد الأجنبي من 183% إلى 163% مما سيخفض سعر الصرف في المصارف التجارية من 3.9 دينار للدولار الواحد إلى 3.6 دينار، من جهته أعلن مصرف ليبيا المركزي بدء صرف مخصصات أرباب الأسر في الربع الأخير من أغسطس بقيمة 500 دولار للفرد المخصصة من قبل حكومة الوفاق مما انعكس سريعاً على سعر الدولار في السوق السوداء حيث انخفض سعر صرف الدولار إلى نحو نصف دينار بعد هذه القرارات. واعتبر المحلل الاقتصادي "وحيد الجبو" أن برنامج الإصلاحات الاقتصادية كبير ولا يمكن أن يتوقف فقط على تحسين سعر صرف الدولار في السوق.<sup>2</sup>

إن الصراعات في ليبيا سوف تظل قائمة فقط نهج جديد يمكنه إصلاح الخلل ومن أجل تحقيق ذلك يتعين على الجهات الدولية الفاعلة تيسير ودعم إنشاء لجنة مالية دولية بقيادة ليبية بناءً على طلب ليبي ومنحها السلطات الضرورية لاعادة هيكلة<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - نريمان بطيب، عبد اللطيف بوروبي، مرجع سابق، ص. 279.

<sup>2</sup> - "حزمة إصلاحات إقتصادية في ليبيا.. هل تتجح أمام الحرب؟"، تم تصفح الموقع يوم: 27 مارس 2021.

على الرابط التالي: <<http://www.maghrebvoices.com>>.

<sup>3</sup> - janson pack, " An international financial commission is Libya's last hope", Midle east institute, March 27 2021, the wibe site : <<http://www.mei.edu>>.



الاقتصاد بالكامل. ومن الجدير بالذكر أن عمليات الوساطة السياسية وحركة دوران الموظفين رفيعي المستوى ومراجعة ديلويت Deloitte للبنك المركزي بتفويض من الأمم المتحدة جميعها قيد التنفيذ توفر فرصة مثالية لصياغة انتقال أنيق لتلك المرحلة التالية من الوساطة في النزاع حيث تأخذ اللجنة المالية الدولية زمام تبني نهج أكثر إيجابية لصنع السلام في ليبيا. هذا وقد شدد رئيس الحكومة الليبية الحالي "عبد الحميد ديبية" يوم الثلاثاء 16 مارس 2021 أن حكومته عازمة على الإصلاحات وذلك من خلال<sup>1</sup> تسلمه مهام منصبه رسمياً عازماً على إكمال ما تم بدءه في هذه المرحلة الصعبة من حياة الليبيين. وكان رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية "عبد الحميد ديبية" تسلم ديوان مجلس الوزراء بطرابلس حيث عقد مجموعة من الاجتماعات داخله وبحسب بيان للمكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء فإن ديبية عقد اجتماعاً مع مديري الإدارات والمكاتب بالديوان لوضع خطة عمل للتنسيق بين وزراء حكومة الوحدة الوطنية. ويعتبر تقرير المحاسبة لعام 2019 والذي كشف عن حجم الفساد لمستشاري ليبيا كان قد ألقى الضوء على أحد أبرز التحديات التي ستواجه السلطة التنفيذية الجديدة.<sup>2</sup>

إن في ظل التغيرات السياسية التي عمت على إقليم المغرب العربي فإن ثمة تحديات جمة قد تعوق الإصلاحات المرجوة بهذه الدول، ويأتي على رأسها المشكلات الاقتصادية وتساعد التهديدات الجهادية بشكل أكبر من ذي قبل، لذلك تتطلب الدول المغاربية التركيز المتواصل على إصلاح المؤسسات وتحسين نوعية الحكم في الأمن والاقتصاد والخدمات العامة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - janson pack, Opcit.

<sup>2</sup> - محمد على حسن، "بعد تسلمه السلطة رسمياً.. رئيس الحكومة الليبية: "عازمون على الإصلاحات"، الوطن 16 (مارس 2021).

<sup>3</sup> - أحمد عبد العليم، "تقرير حول الإصلاحات المنشودة: تحديات الاستقرار في دول المغرب العربي"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة)، تم تصفح الموقع يوم 27 مارس 2021 على الرابط التالي:

<http://www.Futureuae.com>.

ونظراً لأنه من الصعب إحراز تقدم ملموس في المجالات كافة (الاقتصادية والأمنية بالخصوص) في ذات الوقت فإنه يتعين أن تكون هناك نظرة حكومية ثابتة قادرة على تحقيق الإصلاحات المنشودة والتي تتناسب مع الاحتياجات الشعبية القائمة والأولويات الخاصة بالمواطنين دون إغفال المطالب الأخرى تماماً.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - أحمد عبد العليم، مرجع سابق.

**الفصل الثالث: تهديدات البيئة  
الأمنية كانعكاس لمحدودية  
الديمقراطية في دول المغرب العربي**

## الفصل الثالث: تهديدات البيئة الأمنية كانعكاس لمحدودية الديمقراطية في دول المغرب العربي

تنشط التهديدات الأمنية في بيئة يمكن القول عنها أنها خالية من المبادئ الديمقراطية حيث تجد فيها المساحة الكافية لضرب استقرار الدول وتدمير بناها التحتية والتي عادة ما تكون لأغراض سياسية. لذلك يجد البعض في أن المزيد من الديمقراطية يعني المزيد من الأمن وغيابها يعني غياب للأمن.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى أبعاد العلاقة بين الأمن والديمقراطية من خلال إبراز البعد الوظيفي والبعد القانوني والبعد التقني المهني للعلاقة، وكذلك من خلال إبراز غياب الديمقراطية وفشل الدولة في تجسيدها وما ينجر عنه من انزلاقات أمنية تمس الدول المجاورة لها أيضا كالنموذج الليبي الذي سنتطرق له ولتبعاته الأمنية على المناطق المغاربية ككل. كما وسيتم التطرق إلى التهديدات الأمنية التي أصبحت تستخدم كسلاح لتغطية الغياب الديمقراطي والتي عادة ما تلجأ إليه الدول كالدولة الجزائرية.

### المبحث الأول: إشكالية الأمن والديمقراطية في المغرب العربي

لطالما طرح الباحثين والمفكرين إشكالية الأمن والديمقراطية وكيف يتوفر بتوفر الديمقراطية التي تمده بقوة مبادئها التي تجعل من الدولة دولة مؤسسات قوية بما فيها المؤسسات الأمنية العسكرية وكيف تساهم في جعل المواطن يشعر بما يسمى بالمواطنة فلا يلجأ على سبيل المثال إلى تنظيمات إرهابية التي تستغل الغياب الديمقراطي لجذب المزيد من الشباب للانضمام في عملياتها الإرهابية والغير مشروعة

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى طبيعة العلاقات بين الأمن والديمقراطية وما يحكمها من أبعاد وكذلك التطرق إلى الحالة الليبية كحالة تجسد ما يسمى بالفشل الدولاتي<sup>1</sup>، الذي يؤدي بالضرورة إلى غياب الأمن وضور تهديدات أمنية لا يمكن السيطرة عليها.

<sup>1</sup> - كاظم مهدي سؤدد، "العراق بين الديمقراطية والأمن"، دراسات وبحوث الوطن العربي 17، ص.78.

## المطلب الأول: أبعاد العلاقة بين الأمن والديمقراطية

إن إشكالية العلاقة بين الأمن والديمقراطية هي إشكالية تعرفها جل المجتمعات المعاصرة ومن أهمها عملية المواءمة بين الممارسة الديمقراطية وحماية حقوق وحرّيات المواطنين والمواطنات من جهة وبين متطلبات تحقيق الأمن والحفاظ على النظام العام داخل المجتمع من جهة أخرى. وهناك من يرى أن اعتبارات الأمن تتصادم مع متطلبات الديمقراطية ومن الصعب المواءمة بينهما حتى في الدول ذات الديمقراطيات الراسخة خاصة في أوقات الأزمات، ومنهم من يرى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين مفهومي الأمن والديمقراطية وأن تحقيق الأمن ضروري للحياة الديمقراطية وأن الديمقراطية تؤدي لتعزيز الأمن.

ويركز البعض على أن توفير الأمن والاستقرار أمر ضروري قبل ممارسة الديمقراطية لأن الأمن وفي أحياناً كثيراً يعصف بقواعد الديمقراطية من أجل أن يحقق على المستوى الوطني التزاماته أما البعض الآخر فيرى أن النهج الديمقراطي هو المطلوب أولاً بحكم أن توفره سيوفر بالضرورة الأمن للجميع ويحقق الاستقرار المطلوب، وفي هذه الحالة يصبح الإلزام على السلوك الديمقراطي دون ضوابط معينة نوعاً من التسبب والاخلال في أسس المجتمع.<sup>1</sup>

فالدولة الديمقراطية تهدف دائماً إلى حماية الأفراد من كل ما من شأنه المساس بحقوقهم وحرّياتهم لكن عندما ترى أن هناك خطر يهددها أو يقع توتر بين مبادئ الديمقراطية وأمن الدولة هنا يصبح لها الحق في الدفاع عن نفسها باتخاذ إجراءات استثنائية ولو تطلب الأمر المساس بالحقوق والحرّيات العامة، وذلك من أجل استمرار النظام الديمقراطي في الدولة كما شهدت ذلك بريطانيا وفرنسا في مناسبات عدة عندما تعرضت لأعمال شغب خطيرة هددت كيان الدولة فلجأت في آخر المطاف إلى إجراءات تتعارض بشدة مع حقوق الإنسان المتعارف عليها عالمياً والمنصوص عليها<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - كاظم مهدي سؤدد، "العراق بين الديمقراطية والأمن"، دراسات وبحوث الوطن العربي 17، ص.78.

<sup>2</sup> - حميد ملاح، "الأمن والديمقراطية: أية علاقة؟"، مجلة القانون والاعمال الدولية، تم تصفح الموقع يوم: 21-08-2021 على الرابط التالي:

<<http://www.droitentreprise.com>>.

في قوانين البلاد.<sup>1</sup> ومن خلال ما سبق يمكن تناول إشكالية الأمن والديمقراطية من خلال أهم الأبعاد التي طرحها "محمد سعد أبو عامود":

**1- البعد الدستوري والقانوني:** إن دساتير النظم السياسية الديمقراطية تتضمن تحديداً واضحاً للعلاقة بين السلطات وكذلك للأسس التي تقوم عليها وظائفها وأدائها لهذه الوظائف. ويدخل في هذا الإطار الوظيفة الأمنية كما يوضح القانون على وجه التفصيل الأجهزة المكلفة بالقيام بالوظيفة الأمنية وأسلوب تشكيلها ووظائفها، والقواعد القانونية المنظمة لقيامها بوظائفها وطبيعة علاقاتها بمؤسسات النظام السياسي الأخرى علماً بأن هذه الأجهزة تدخل عادة في نطاق أجهزة السلطة التنفيذية.

وتجدر الإشارة إلى أن وضع الأطر القانونية المتعلقة بالأجهزة الأمنية يتم من خلال السلطة التشريعية كما أن هذه الأجهزة مسؤولة أمام البرلمان، بحكم ما يتمتع به من مهام رقابية على السلطة التنفيذية وأجهزتها المختلفة بما فيها هذه الأجهزة. ومن ثم فكلما التزمت هذه الأجهزة في أدائها لأعمالها بالقواعد المنظمة لعملها على النحو المبين بالقانون كانت أقرب إلى نقطة التوازن المطلوبة لتحقيق متطلبات الأمن والديمقراطية.

**2- البعد السياسي الوظيفي:** ويتمثل هذا البعد في أن الوظيفة الأمنية هي إحدى الوظائف الهامة للنظام السياسي الديمقراطي وهي وظيفة حاكمة بمعنى أنها ترتبط ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بالوظائف الأخرى للنظام السياسي. من ناحية أخرى وعلى المستوى العملي تحتاج مؤسسات النظام الديمقراطي الرسمية وغير الرسمية كالأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني إلى بيئة آمنة ومستقرة لكي تستطيع القيام بمهامها ووظائفها. هذا فضلاً عن حاجتها لتأمين مقراتها والأنشطة التي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - حميد ملاح، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - محمد سعد أبو عامود، "أبعاد العلاقة بين الأمن والديمقراطية"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تم تصفح الموقع يوم: 21-08-2021 على الرابط التالي:

<<http://www.rawabetcenter.com>>

تقوم بها سواء كانت أنشطة عادية أو أنشطة تأييد أو أنشطة احتجاج ومعارضة وهذا كله ما يدخل في نطاق الوظيفة الأمنية. وفي إطار هذا البعد من أبعاد العلاقة بين الأمن والديمقراطية تبرز إحدى الإشكاليات الهامة لهذه العلاقة وذلك بحكم ما تفرضه الوظيفة الأمنية على أجهزة الأمن من ضرورة التدخل عندما يحدث أي نوع من التجاوز من جانب أي قوة سياسية للإطار الدستوري والقانوني المنظم للممارسة الديمقراطية يمثل تهديداً للأمن والاستقرار خاصة في السنوات الأخيرة والتي ظهر فيها ما يعرف بحروب الجيل الرابع (4G).

3- البعد المهني والتقني: إن القيام بالمهام المرتبطة بالوظيفة الأمنية في الواقع المعاصر يتطلب مستوى مرتفع من المهنية والاحترافية والتقنية وهو ما يجب أن تدركه مؤسسات النظام السياسي الأخرى وجميع القوى السياسية الشرعية، بل ويجب أن تسعى إلى توفير جميع الموارد المالية والفنية والبشرية اللازمة للوصول إلى هذا المستوى. ويتربط على ذلك اتساع نطاق مسئولية الأجهزة الأمنية وضرورة تمتعها بمستوى مرتفع من حيث الكفاءة والفعالية في الأداء خاصة إذا ما تم توفير الإمكانيات المطلوبة واللازمة لقيامها بمهامها، وفقاً لآليات النظام السياسي الديمقراطي.

ويرتبط كذلك البعد المهني للعلاقة بين الأمن والديمقراطية بتأثير التطور التكنولوجي المعاصر على الأمن والديمقراطية وعلى علاقات الارتباط القائمة بينهما، فالفضاء الإلكتروني صار يعنى الكثير في القرن الحادي والعشرين (21)، فالكامبيوتر بات يلعب دوراً مركزياً في الحياة على صعيد الاتصالات، والأعمال، والدراسة والأعمال الحكومية، ومسائل الدفاع، بل وصار أداة بالغة الأهمية لصياغة العالم ومن هنا ازدادت الأهمية النسبية لقضايا الأمن الإلكتروني الذي صار يمثل تحدياً لا يستهان به في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية الأمر الذي تطلب بذل الجهود في البحث عن سبل الوقاية من الإرهاب الإلكتروني<sup>1</sup>.

\* لمزيد من المعلومات حول حروب الجيل الرابع (4G) أنظر كتاب لـ شريف عبد الرحمان، حروب الجيل الرابع.

<sup>1</sup> - محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق.

وهناك لهذا البعد المهني التقني جانب آخر يربط بين الأجهزة الأمنية والنظم الديمقراطية المعاصرة ذلك لأن أحد المعايير الدولية الأساسية لتقييم أداء هذه النظم يتمثل في مدى كفاءة وفعالية الأجهزة الأمنية التابعة لهذه النظم في أدائها لمهامها ووظائفها، وفقاً للمعايير الدولية المهنية، والتقنية، والحقوقية وبالتالي: فهذا البعد لم يعد يقيم بمعزل عن المنظومة المتكاملة لأداء النظم السياسية الديمقراطية المعاصرة<sup>1</sup>.

إن طبيعة العلاقة بين الأمن والديمقراطية في غالبيتها علاقة طردية، حيث كلما زادت الديمقراطية تزايد الأمن داخل المجتمع بذات القوة والاتجاه، والعكس صحيح فكلما قلت درجة الديمقراطية يختل أداء الجهاز الأمني وتنتشر الفوضى داخل المجتمع وتتهار الحقوق والحريات. فالأمن هو أحد المقومات الرئيسية لقيام الديمقراطية والشعور بها والنظم الديمقراطية أيضاً هي أساس قيام الجهاز الأمني ولذلك يرى الفقهاء أنه لا توجد ديمقراطية بغير أمن ولا أمن بغير ديمقراطية<sup>2</sup>.

فالأمن لا يتحقق بمفهومه الشامل إلا في ظل بيئة ديمقراطية يلتزم فيها جميع أفراد المجتمع حكماً ومحكومين بأحكام الدستور والقانون، كما أن تطبيق الديمقراطية يتطلب وجود نظام أمني ذو كفاءة مهنية واحترافية وتقنية يعمل في ظل الشرعية الدستورية والقانونية أيضاً. فإذا كانت الديمقراطية هي الهدف فإن تحقيق الأمن بمفهومه الشامل داخل المجتمع يُعد أحد أهم الوسائل المشروعة لتحقيق هذا الهدف.

كما أن النظام الديمقراطي هو الذي يحدد مجالات واختصاصات الجهاز الأمني من خلال النصوص الدستورية والقانونية ويتم الرقابة على جميع إجراءاته وتصرفاته أثناء<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - سارة محمد، "الأمن هو أحد المقومات الرئيسية لقيام الديمقراطية والشعور بها"، الأيام 8812، تم تصفح الموقع يوم 21-08-2021: <<http://www.alayam.com>>.

<sup>3</sup> - سارة محمد، مرجع سابق.



تنفيذه للمهام الموكلة إليه من خلال البرلمانات الديمقراطية المنتخبة من قبل الشعب ومن ناحية أخرى يحتاج النظام الديمقراطي إلى بيئة آمنة ومستقرة وذلك في إطار مبدأ الفصل المرن بين السلطات "التشريعية والتنفيذية والقضائية" مع التعاون بينها لتحقيق مصلحة المجتمع<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: الفشل الدولاتي في المنطقة المغربية وتأثيراته الأمنية (ليبيا نموذجاً)

إن المغرب العربي يعد حسب "باري بوزان" Barry Buzan "مركباً أمنياً فرعياً عن المركب الأمني الشرق الأوسطي والذي أدرج في داخله إلى جانب المغرب العربي مركبات أمن فرعية تتمثل في مركب أمن الخليج، الشرق الأوسط، القرن الأفريقي. وهذا ما يبرر مزيداً من التدخلات والتفاعلات ضمن المنطقة ويجعلها نطاق جغرافي واسع يحتوي على العديد من التدخلات والتفاعلات ضمن المنطقة من جهة والترتيبات من جهة أخرى هذا ما يجعله مميزاً عن المركبات الأمنية الأخرى

وتتمثل المتغيرات الخمسة المتحركة في ديناميكيات التفاعل في مركبات الأمن الإقليمية كما يلي: متغير الصداقة-العداوة، متغير التخوفية، متغير الاعتماد الأمني المتبادل، متغير الاختراق<sup>2</sup> متغير القوة. فنجد متغير العداوة والصداقة Amity/Enmity على بنية المركب الأمني في المغرب العربي.<sup>3</sup> إن العلاقات الأمنية بين الدول المغربية من العلاقات<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - سارة محمد، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - وسيلة بومدين، "الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغربية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية 3، (أكتوبر 2018): ص ص. 225-226.

<sup>3</sup> - وسيلة بومدين، مرجع سابق، ص ص. 225-226.

<sup>4</sup> - Anouar Boukhars, " Reassessing The Power Of Regional Security Providers : The Case Of Algeria And Morocco," Middle Eastern Studies 55 (2019) : P.2.

التي لطالما شهدت نوعاً من الضبابية أسست لحالة من غياب الهيكلية بغض النظر عن التطورات الأخيرة الناتجة عن الأوضاع السياسية ما بعد 2011 فالواقع المغربي يكاد يكون غائباً عن الشأن الأمني في المنطقة بالتوازي مع حضور دولي واسع رغم أن هذه الدول هي المتأثر الأول بتداعيات الأزمات الأمنية في المنطقة.

وعندما نتحدث هنا عن الفشل الدولاتي أو ما يسمى بالدولة الفاشلة كشكل من أشكال الانهيار الأمني للدولة فلا يمكن إلا أن نربطها بالمحيط الإقليمي المتواجدة فيه ومدى تأثيرها فيه أي الأمن الإقليمي للمنطقة ككل وكيف تُعد إشكالية الدولة الفاشلة كتهديد له. وبعد أكثر من نصف عقد من انهيار الدولة الليبية وزعزعة الاستقرار لا يزال صانعي السياسات يبحثون عن المبادئ والانماط المناسبة لإدارة يمكن أن تعزز قدرات من الاستقرار في الهيكل الأمني الإقليمي.<sup>1</sup>

وهنا نجد على سبيل الذكر لا الحصر كل من "Zarbab Iqbal" من جامعة بنسيلفانيا و"هيلافي ستار" "Hallavi Star" من جامعة جنوب كارولينا أن الدولة الفاشلة بمثابة "الجار السيء" في مقالهما الصادر عن مركز إدارة الصراعات وعلوم السلام في ديسمبر 2008 بعنوان "الجار السيء: الدولة الفاشلة وعواقبها" "Bad Neighbors : failed states and their consequences" حيث تمت الإشارة لها على أنها تلك البيئة العاكسة لمجموعة من الآثار السلبية خاصة فيما يتعلق بالانتشار المكاني لهذه العواقب فالاستقرار والانهيار لا يقتصر فقط على الحالة المنهارة بل تتعداه للوحدات التي تقع في مسافة قريبة من الحالة الفاشلة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- Anouar Boukhars, opcit, P.2.

<sup>2</sup>- سامي محمد بونيف، مرجع سابق، ص ص 254-256.

فآثار الفشل الداخلي للدولة ينعكس بشكل مباشر على تعطيل السير الطبيعي خارج الحدود فعلى سبيل المثال لا الحصر توجد عدة آثار غير مباشرة متمثلة في كل من الفقر والمرض والعنف وتدفق اللاجئين تصبح تهديداً خارجياً، يضاف لذلك مجموعة الآثار المباشرة مثل تنامي حركات التمرد والإرهاب والتخريب بكل أشكاله وقد تؤدي لانتقال الجريمة العادية لمستويات الجرائم المنظمة،<sup>1</sup> بعد الاستفادة من انتشار الأسلحة على نطاق واسع في ظل فشل السلطة في احتكار وسائل القوة وكل هذه العوامل قد تؤدي لحالة عدم استقرار إقليمي واسع النطاق بالتالي فإن التهديدات لا تتعدى الأشخاص المتضررين فقط بل عدد الجهات الفاعلة.<sup>2</sup>

وتعد ليبيا من أبرز الصور الحالية لظاهرة الدولة الفاشلة المرتبطة بمحاولات ما يسمى بالتحول الديمقراطي " وما عانته بعد ذلك من دموية واقتتالاً ما خلف أعداد هائلة من القتلى ناهيك عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية المزرية التي أصبح يعيشها الشعب الليبي أو المتعلقة بالعوامل الخارجية التي جسدت في التدخلات الخارجية كطرف في الصراع داخل ليبيا. إن التبعات التي شهدتها ليبيا وتفاقم حالة الفوضى الأمنية داخلها جعلها بيئة مصدرة للعديد من التهديدات الأمنية التي أصبحت تهدد الأمن على المستوى الداخلي والخارجي، حيث أصبحت ليبيا بمثابة بيئة تتفاقم فيها العديد من المخاطر والأزمات المهددة للأمن في المنطقة.<sup>3</sup> ومن هنا يمكن التعامل مع تداعيات الفشل الدولاتي في ليبيا وتبعاته على دول الجوار الإقليمي على أن هذه الأخيرة مركب أممي واحد لا يمكن فهم ودراسة تكلفة عملية الفشل هذه بمعزل عن الدول<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - سامي محمد بونيف، مرجع سابق، ص ص. 254-256.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 246.

<sup>3</sup> - إبراهيم حادي، "الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري"، المعيار 04 (ديسمبر 2018): ص. 59.

<sup>4</sup> - أميرة برحاييل بودودة، "التحول الديمقراطي في ليبيا وتداعياته على دول الجوار الإقليمي"، ص. 96.

المجاورة مما يخلق مأزقاً أمنياً يطرح طبعاً تحديات أمنية حقيقية ولعل من أهمها وأبرزها:

**1- انتشار السلاح الليبي ومأزق الجماعات الإرهابية المسلحة:** وتعتبر من بين التعقيدات الأمنية التي تواجه إعادة بناء الدولة الليبية حيث يُقدر البعض هذه المخازن بنحو 87 مخزن دُمر منها 21 مخزن أثناء التحول لتصبح المخازن الباقية مورد هام من موارد تسليح التنظيمات. ونتيجة ذلك عرفت الدول المجاورة تحديات أمنية نتيجة لتدفق السلاح وغزت مخازن الميليشيات والمجموعات الإرهابية بشكل يجعل من خطر تمدد تنظيمي ما يسمى بـ "الدولة الإسلامية والقاعدة" إلى دول الجوار خاصة الجزائر مصر، تونس ومالي الذي يتضاعف يوماً بعد يوم.

وأشار التقرير السنوي حول الإرهاب لعام 2011 والذي قدمه "دانيال بنجامين" "Daniel Benjamin" منسق مكافحة<sup>1</sup> الإرهاب لدى وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن المحاولات المتكررة لتنظيم القاعدة في المغرب العربي بنقل الأسلحة من ليبيا نحو شمال مالي وجنوب الجزائر قد فشلت جزئياً بسبب تأمين الحدود بين الجزائر والنيجر.

### ومن أنواع الأسلحة المنتشرة حالياً في المنطقة كالتالي:

- الأسلحة الروسية الخفيفة إذ توجد العديد من الأنواع على رأسها أسلحة الكلاشينكوف KLASHINKOV والرشاشات FM<sup>2</sup>, Pk

<sup>1</sup> - أميرة برحاييل بودودة، مرجع سابق، ص.96.

<sup>2</sup> - فاطمة زمام، "فوضى السلاح في ليبيا وانتشارها نحو دول الساحل"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية 11 (ديسمبر 2018): ص.81.

- الأسلحة الصينية خفيفة الاستعمال إذ نجد الأسلحة الجديدة التي دخلت أسواق التهريب كرشاشات نورينكو طراز NORINKO56 ونورينكو طراز NORINKO80

وقد أشار تقرير الأمم المتحدة الذي نشر في جانفي 2012 إلى الكميات الضخمة من الأسلحة الثقيلة والخفيفة التي تم تهريبها إلى شمال مالي التي وقع أغلبها في أيادي الجماعات الإرهابية المسلحة في منطقة الساحل من بينها قاذفات القنابل، الرشاشات والأسلحة المضادة للطائرات بنادق أوتوماتيكية، الذخيرة، قنابل، متفجرات، بالإضافة إلى الأسلحة الخفيفة المضادة للطائرات التي يمكن حملها فوق السيارات والعربات الخفيفة، وتشير الاحصائيات إلى وجود حوالي 800 ألف إلى مليون قطعة سلاح في المنطقة منها 80 ألف كلاشينكوف الذي يبلغ سعره في أسواق الساحل حوالي 200 دولار.<sup>1</sup>

وأضحى النداء الان في ظل هذا الوضع الأمني المتأزم في ليبيا والذي امتدت تأثيراتها إلى الجوار الإقليمي إلى ضرورة تعزيز مراقبة الحدود وتنسيق العمل المشترك بين الدول المجاورة من أجل تشكيل منصة رصد لمستويات انتشار السلاح الليبي بغية الحد من تهريبه إلى الخارج.<sup>2</sup>

**2- ضعف السلطة المركزية في بسط نفوذها:** حيث تفتقر السلطة المركزية النفوذ على الجماعات المسلحة وعلى مراقبة الحدود نتيجة افتقار الحكومة إلى التنسيق الأمني<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - فاطمة زمام، "فوضى السلاح في ليبيا وانتشارها نحو دول الساحل"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية 11 (ديسمبر 2018): ص.81.

<sup>2</sup> - حنان دريسي، "الانعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على دول الجوار: تجارة السلاح انموذجا"، مجلة البحوث السياسية والإدارية 10، ص.139.

<sup>3</sup> - مصطفى صايح، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة 3، (فيفري 2014): ص.34.

مما نتج عنه فراغ أمني يتيح للجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة من استغلالها لخلق بيئة مواتية لنشاطاتها بعيداً عن الرقابة. فالدولة الفاشلة تغيب فيها مظاهر السلطة وأشكال التنظيم السياسي كما تمتاز قواتها الأمنية والعسكرية بالضعف مع انتشار الفساد مما يعيق قدرتها على مكافحة أشكال الجريمة والإرهاب الدولي ويسهل تنقلها وانتشارها.

وهذا التحدي لازال لغاية اليوم رغم محاولات الحكومة الليبية إشراك الدول المجاورة لإيجاد آليات لأمن الحدود ومنع تسريب السلاح ومحاربة المخدرات والتصدي لبقايا نظام القذافي ومن بين تلك الآليات محاولة غلق الحدود البرية مع الجزائر، تشاد السودان والنيجر خاصة أن المناطق الليبية الجنوبية مناطق عسكرية مغلقة، وذلك بسبب ما فسره تقارير الأمم المتحدة الميدانية: "إلى افتقار الحكومة الليبية إلى آليات لمراقبة الحدود السهلة الاختراق".<sup>1</sup>

لكن فشل المجلس الانتقالي الليبي في ضبط الوضع الأمني وفوضى السلاح ووقف العمليات الانتقامية ضد أنصار النظام السابق، كما غرق في انقسامات حادة وسط صفوفه والتأثير الكبير للميليشيات القبلية والجهوية المسلحة والخارجة عن نطاق سيطرتها، وميل الخارطة السياسية الجديدة في ليبيا لصالح الجماعات الإسلامية المتشددة. فالمؤسسات الليبية حالياً تعاني من أزمة الشرعية والمشروعية رغم تمخضها عن انتخابات ديمقراطية كما فشلت حكومة المؤتمر الوطني العام من بسط سيادة القانون على كامل التراب الليبي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - مصطفى صايح، مرجع سابق، ص.34.

<sup>2</sup> - فريدة حموم، "التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية تيزي وزو 2 (2019): ص.165.

**3- أزمة ضبط الحدود في ليبيا وأثرها على المنطقة المغاربية:** وتعتبر هذه الأخيرة من أهم مظاهر اللأمن التي تعاني منها المنطقة المغاربية نتيجة الأوضاع الأمنية في ليبيا والتي امتد تداعياتها على اقتصاديات دول الجوار، فغياب استراتيجيات واضحة للتنمية في الدول المغاربية وارتباط أغلب اقتصاداتها بتصدير المواد الطاقوية هذا الامر يشكل عبئاً في ظل التعقيدات الأمنية في المنطقة هذا من جهة. ومن جهة أخرى غياب التنسيق الأمني في ظل بيئة صحراوية واسعة يسهل فيها الرواج لنشاطات التهريب في المنطقة.<sup>1</sup>

دون تناسي التنامي المتزايد لظاهرة الهجرة غير الشرعية بكل أنواعها بحيث أن مسألة العبور لأوروبا أصبحت تعد طريقاً سالكاً للمهاجرين وما يميز ليبيا أنها تتوسط أربعة أقاليم تتميز بعدم الاستقرار وتعد من بين المناطق الطاردة للسكان (منطقة القرن الافريقي والساحل الافريقي والشرق الأوسط والمغرب العربي).

وتعتبر هذه الظاهرة مهدد اقتصادي آخر لا يقل أهمية عن التهريب فالتدفق العالي للمهاجرين غير الشرعيين واللاجئين من مناطق النزاعات لا يهدد التركيبة الاجتماعية فقط بل يتعدها لجوانب اقتصادية حيث أن طبيعة الاقتصاديات المغاربية تعتمد على توزيع الثروة لا خلقها بالتالي لا يمكنها استيعاب المهاجرين واللاجئين في ظل وجود نسبة بطالة عالية من الأساس ولعل الواقع الليبي يعكس حالة الفشل الأمني والاقتصادي مما أدى لطرده العمالة الأجنبية في صورة العاملين المغاربة.

وفي هذا الإطار تحدث "خالد جنفي علي" في مقالته "الجوار القلق، تأثيرات الثورة"<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - محمد بونيف، مرجع سابق، ص ص. 256-258.

<sup>2</sup> - وسيلة بومدين، مرجع سابق، ص. 227.

في علاقات ليبيا الإقليمية" على وجود ثلاثة مستويات متوقعة من تأثير الداخل في ليبيا على دول الجوار الإقليمي وهي متدرجة من حيث الحدة والشروط هنالك تأثيرات حادة "التفجير" فتأثيرات ثانوية "الانكفاء" فتأثيرات متوسطة "الاشتباك"، وهو ما يتعلق بتأثيرات للداخل في الجوار الإقليمي فيما يخص قضايا محددة كما ذكرنا سابقاً انتشار السلاح واللاجئين والهجرة غير الشرعية كما توجد أخطار في الداخل ولكن لم تصل إلى حد تفجير العلاقات مع الجوار.

ومثل هذا النموذج هو أقرب إلى الحالة الليبية الراهنة ومثل هذه التأثيرات يمكن مواجهتها عبر التنسيق خاصة مع وجود مصلحة لكل الأطراف في تخفيض حدة التهديدات، وهو ما بدا واضحاً في الآونة الأخيرة من سعي مشترك بين ليبيا ودول الجوار لمناقشة تداعيات الوضع الأمني على

الحدود خلال مؤتمر مشترك ضم وزراء مصر، ليبيا، الجزائر، تونس، النيجر، تشاد، المغرب مالي موريتانيا. إن تأثيرات الداخل الليبي على دول الجوار سترتبط مساراتها المحتملة بمدى قدرة الليبيين على بناء نظام سياسي ديمقراطي يجمع الأطياف المختلفة للمجتمع، وتأسيس أجهزة أمن مركزية تستطيع نزع سلاح الميليشيات وتكريس سلطة الدولة وتوزيع عادل للثروات وصياغة توجهات خارجية قائمة على المصالح المشتركة.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: الجزائر بين التأجيل الديمقراطي والمخاطر الأمنية

إن النظم التسلطية لا تتقبل فكرة الانتقال نحو الديمقراطية لذلك تسعى فقط لشرعنة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - وسيلة بومدين، مرجع سابق، ص.227.

<sup>2</sup> - سميرة شرايطية، "أثر العامل التنموي على البيئة الأمنية للدول الفاشلة: دراسة عبر إقليمية" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة باتنة-1، ص.132).



بقاءها في السلطة بتمرير طبقة من الطلاء الديمقراطي يظهر في شكل السماح بالتعددية السياسية مع تحديد هامش الفعل لأطراف اللعبة السياسية، يتم فيها تجنيد مختلف المؤسسات بما فيها أجهزة الأمن العسكري والاستخباراتي كنوع من الضغط على الرأي العام.<sup>1</sup>

إن التحدث عن الأمن القومي الجزائري حالياً يوجهنا إلى المخاطر الأمنية الناتجة عن التحولات الأخيرة (ما يسمى بالربيع العربي) التي مست الدول العربية والدول المغاربية على وجه التحديد والمقوم الهام في سياسات النظام السياسي الجزائري الالتجاء دوماً إلى عذر من الأعذار أو افتعال الأعذار لتأجيل السير نحو الديمقراطية ولعله يكون قد وجد في المخاطر الأمنية عذراً إضافياً لتبرير تأجيل السير نحو الديمقراطية.

فطبيعة الأنظمة السياسية العربية بصفة عامة والمغاربية بصفة خاصة تلتجئ إلى الأعذار من شتى الأنواع لتبرير تأجيل إحلال الديمقراطية والتداول على السلطة، فتارة وجدت ذلك في الأعذار الأكاديمية الغربية التي وضعت مانعين كبيرين لتطبيق الديمقراطية وهما الريع النفطي بالإضافة إلى المرجعية الفكرية العربية الإسلامية وتارة أخرى تلجأ إلى المخاطر الأمنية التي تضخم من حجمها تحقيقاً لهدفين أساسيين:<sup>2</sup>

**الأول:** مقايضة الاستقرار والأمن مقابل قبول الغرب بتجاوزات في ملفات الحكم وحقوق الانسان.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - سميرة شرايطية، مرجع سابق، ص. 132.

<sup>2</sup> - محمد سي بشير، "الجزائر والربيع العربي مخاطر على الأمن القومي وتأجيل للديمقراطية؟"، المجلة النقدية، ص ص. 346-347.

<sup>3</sup> - زيدان جمال، "إشكالية بناء الدولة وتنمية المجتمع في الجزائر «دراسة مقارنة بين مظاهر الدولة الفاشلة ومقومات الدولة الذكية»، مجلة البحوث القانونية والسياسية 6، (جوان 2016): ص. 341.

**الثاني:** تأجيل السير نحو الديمقراطية بعذر المخاطر الخارجية على الوحدة الوطنية.

وبالعودة إلى الجزائر فالسلوك السياسي في الجزائر تميز بالترويج الشكلي لتبني قيم الديمقراطية وهو ما تضمنه الخطاب الرسمي للسلطة الحاكمة والنصوص الدستورية لكن في الأصل ما هي إلا محاكاة إجرائية زائفة مما يؤكد أزمة تحول ديمقراطي حقيقي.<sup>1</sup> إن الجزائر وجدت في المخاطر الأمنية في المنطقة المغاربية وفي الساحل الإفريقي ما تبرر به مجدداً الانفتاح التدريجي البطئ على الديمقراطية.<sup>2</sup>

ولعل ما يقوم به الرئيس الحالي **عبد المجيد تبون** والذي أطلق عليه البعض بـ "كثير من التنمية قليل من الديمقراطية؟" هو نفس العنوان الذي أطلق في فترة حكم بومدين. فهناك من يرى أن الرئيس تبون يتبنى خيار "كثير من التنمية قليل من الديمقراطية" مع التركيز على معتقد الأيدي الخارجية المهددة لأمن واستقرار الجزائر.<sup>3</sup>

لكن من وجهة نظر أخرى وفي ندوة نقاش نظمتها الإذاعة الجزائرية تحت عنوان "الأمن، الديمقراطية والتنمية" أكد أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية **مصطفى صايح** على توفير الإرادة السياسية لتحقيق تنمية شاملة خاصة في مناطق الظل وفق السياسة التي اعتمدها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بهدف ترسيخ الأمن القومي. وأبرز الخبير في الشؤون الاستراتيجية والأمنية الدكتور **محمّد برقوق** أن الأمن لم يعد يتعلق فقط بالحفاظ على السيادة ورموزها بل يعني أيضاً تعزيز مختلف مسارات استقرار المؤسسات والحفاظ على الرموز والقناعات المشتركة للمجتمع فهو يجمع مختلف النشاطات الإنسانية من ثقافة واقتصاد ودين وسياسة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - زيدان جمال، "إشكالية بناء الدولة وتنمية المجتمع في الجزائر «دراسة مقارنة بين مظاهر الدولة الفاشلة ومقومات الدولة الذكية»، مجلة البحوث القانونية والسياسية 6، (جوان 2016): ص.341.

<sup>2</sup> - محمد سي بشير، مرجع سابق، ص ص.346-347.

<sup>3</sup> - عثمان لحياني، "الجزائر... كثير من التنمية قليل من الديمقراطية"، العربي الجديد، تم تصفح الموقع يوم 05-09-2021: <<http://www.alaraby.co.uk>>

<sup>4</sup> - مقابلة مع صايح مصطفى وآخرون، الإذاعة الجزائرية، الجزائر، 18 فيفري 2021.

إن الذاكرة الجماعية الجزائرية تُعد متعامل حذر مع التجارب الديمقراطية في المغرب العربي على خلفية التجربة الديمقراطية الفاشلة التي عرفتها البلاد والتي انتهت بعشرية سوداء، ولا تريد الجزائر أن تجدد عبر التغيير غير المكتمل الذي شهدته دول جارة تونس، ليبيا. فالتغيير الذي عرفته كل من تونس وليبيا جاء بآثار سلبية، إذ أن نهاية النظم التسلطية أعقبته بداية حقبة جديدة من ضعف السلطة المركزية قد تتيح الفرصة للمحاولات الانفصالية (مثل ما يحدث في ليبيا) أو لتصاعد التمرد وأعمال الشغب بوتيرة تسرع من فشل النظام السياسي في أداء وظائفه بكفاءة.<sup>1</sup>

### **المبحث الثاني: أهم التحديات الأمنية الجديدة بعد التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**

عانت دول المغرب العربي من تحديات أمنية طالتها بعد أحداث ما يسمى بالتحول الديمقراطي والذي اتخذ مسار غير المسار المتوقع منه، فوجدت هذه الدول نفسها في مواجهة مع هذه التحديات بطرق ووسائل واستراتيجيات مختلفة.

هذا وسيتم التطرق في هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب لأهم التحديات الأمنية التي تعاني منها المنطقة المغاربية، والمتمثلة في الظاهرة الإرهابية وظاهرة الهجرة الغير شرعية وطبيعة تداعياتها الأمنية، كما وسيتم التطرق لظاهرة الجريمة المنظمة وكيف أصبحت متشعبة المخاطر من تجارة للمخدرات وغسل الأموال والتهريب.

#### **المطلب الأول: الظاهرة الإرهابية وتعقيداتها الأمنية**

تتميز الظاهرة الإرهابية بقدر كبير من التداخل والترابط بين دول المغرب العربي خاصة بين كل من الجزائر ليبيا والمغرب، حيث تشترك الكثير من الجماعات المتطرفة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - محمد سي بشير، مرجع سابق، ص.348.

<sup>2</sup> - هشام صاغور، أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغربية دراسة في ضوء مقاربتين الأمن التقليدي والأمن الإنساني" (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2017-2018)، ص.162.

في تلك المنطقة من حيث الأهداف العضوية والنشاط بل إن الجماعات المتطرفة الأسماء ذاتها في بعض هذه الدول مثل "الجماعة الإسلامية المقاتلة" الذي يعتبر اسماً تتبناه الكثير من الجماعات الإرهابية في بلدان المغرب العربي مثل الجماعة المغربية المقاتلة، الجماعة الإسلامية التونسية، والجماعة الليبية المقاتلة.<sup>1</sup>

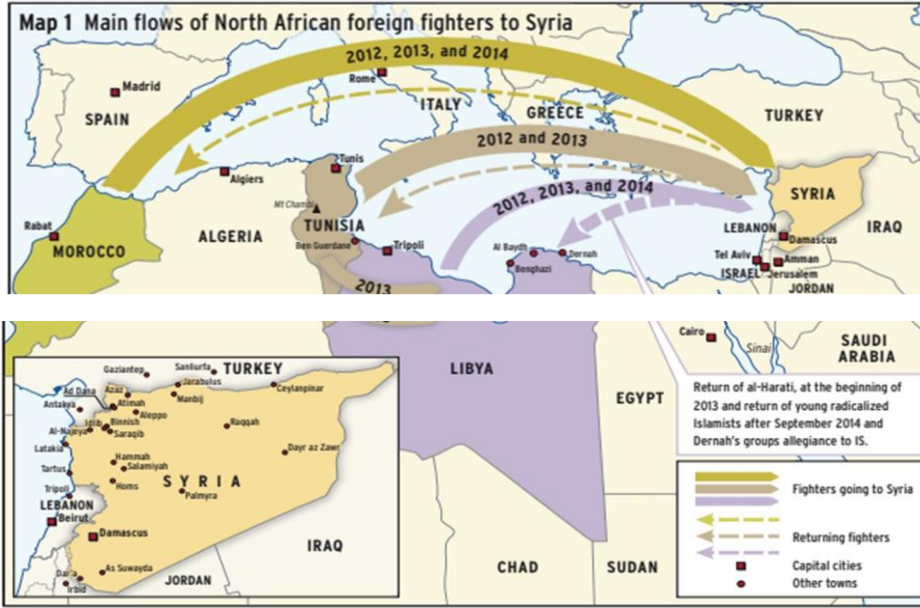
التطرف العنيف في المنطقة المغاربية خاصة بعد ما يسمى بالثورات العربية 2011 أصبح يشكل تهديداً خطيراً خاصة من خلال تمكن تنظيم "داعش" من استقطاب وتجنيد العديد من شباب دول تلك المنطقة في ظل الامتدادات التوسعية للتنظيم الإرهابي المتطرف إلى الأراضي المغاربية ما أسهم في انتقال تلك الأفكار المتطرفة بشكل واسع خاصة بعودة المقاتلين من "داعش" الذين كانوا في التنظيم بمنطقة العراق والشام.

وهو ما ألقى بضلاله على الأمن الوطني لدول المغرب العربي حيث أصبحت ليبيا جاذبة لعناصر تنظيم داعش مستغلاً هذا الأخير الفوضى والانفلات الأمني في أرجاء ليبيا بعد تفاقم الصراعات المسلحة التي أعقبت انطلاق عملية الكرامة العسكرية بقيادة اللواء المتقاعد "خليفة حفتر" سنة 2014 وفي نهاية 2014 أصبحت سرت أهم معقل التنظيم ليس في ليبيا فحسب بل في كل شمال أفريقيا.

وتمثل الخريطة التالية شكلاً توضيحياً لاتجاه التدفقات الرئيسية للمقاتلين الأجانب من تنظيم داعش نحو المنطقة المغاربية من سوريا في سنوات 2012 و 2013 و 2014:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - هشام صاغور، مرجع سابق، ص. 162.

<sup>2</sup> - شريفة كلاع، "الدوافع المحفزة على التطرف العنيف في المنطقة المغاربية وآليات التدبير والتنسيق لمكافحته"، مجلة آفاق للعلوم 03 (2020): ص. 331-332.



المصدر: شريفة كلاع، "الدوافع المحفزة على التطرف العنيف في المنطقة المغاربية وآليات التدبير والتنسيق لمكافحته، مجلة آفاق للعلوم 3 (2020)، ص.332.

ويمكن القول إن من أهم الانعكاسات الأمنية للظاهرة الإرهابية هو ظهور حركات إسلامية مقاتلة في منطقة الساحل والصحراء والتي أرهقت دول المغرب العربي خاصة الجزائر نتيجة لجهودها في تأمين حدودها المشتركة مع المناطق التي شهدت ميلاد هذه الحركات.

هذه الأخيرة التي قامت بالعديد من الاعمال الإرهابية أبرزها ما قامت به "حركة التوحيد والجهاد" حينما قامت باختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في دولة مالي والتهديد بتصفيتهم إذا لم تستجب السلطات الجزائرية لإطلاق سراح عدة قيادات في هذه الحركة ودفع فدية بقيمة 15 مليون أورو.

وكذلك حادثة الاعتداء على محطة "تيقنتورين" بالجنوب الشرقي الجزائري والذي تصدت له القوات الجزائرية باقتدار ونجحت في تحرير الرهائن والقضاء على جميع الإرهابيين بأخف الأضرار.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - دريس باخوية، "جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي تونس، الجزائر، والمغرب أنموذجاً"، دفاتر السياسة والقانون 11 (جوان 2014): ص.104.

ومن بين أهم التيارات الإرهابية كذلك التي تعاني منها دول المغرب العربي خاصة التحولات التي شهدتها المنطقة، ما يسمى "بتنظيم القاعدة" في منطقة المغرب الإسلامي الذي استجمع قواه بفعل عوامل متعددة منها تمكنه من الحصول على موارد مالية مهمة قدرت بحوالي 70 مليون دولار جراء الفدية التي كانت تعرضها على الدول التي ينتمي لها الرهائن.

يضاف إلى ذلك حصولها على أسلحة متطورة عبارة عن صواريخ بإمكانها إسقاط طائرات على ارتفاع 11000 كلم<sup>2</sup> تحصلت عليها بفعل الأزمة الليبية التي مكنت من تدفق كبير للسلاح ووصوله إلى يد هذه التنظيمات الإرهابية وازداد هذا التنظيم قوة بتدعمه بـ 600 إرهابي فروا من أفغانستان بعد اشتداد الضربات والضغط عليهم وفروا إلى الصحراء الإفريقية وتمكن التنظيم من تجنيدهم.

هناك أيضاً تنظيمات تصنف في خانة التنظيمات الأقل تطرفاً وهو "تنظيم أنصار الدين" تحت زعامة "إياد آغ" وهو من أقدم وأبرز زعماء المتمردين الطوارق، وبالرغم من كونه أقل تطرفاً إلا أنه يساهم في تسريع الحل العسكري إذ في الوقت الذي استضافت الجزائر قاداته وتمكنت من إيجاد أرضية توافق بينه وبين تيارات أخرى من بينها "حركة الازواد"، فاجأ الرأي العام بإعلانه عدم الاعتراف بالاتفاقية وشرع في مهاجمة المدن الداخلية.<sup>1</sup>

وهناك من يرى أن ما يتمثل في داعش وهي جماعة إرهابية أخذت تسميتها مما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام سابقاً، الأكثر خطورة في الوقت الراهن نتيجة تمددها المستمر وقدرتها على التجنيد والتحريك، حيث تحظى بولاء كبير من بعض<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - مراد حجاج، "التحديات الجديدة للأمن المغاربي: نحو مقارنة أمنية أقليمية مشتركة"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، تم تصفح الموقع يوم 18-09-2021 على الرابط التالي:

<http://www.politics-dz.com>.

<sup>2</sup> - بسمة مطالي، "طبيعة التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية"، مجلة السياسة العالمية 1 (2021): ص.143.

الجماعات الإرهابية والتي أعلنت عن بيعتها لزعيمها أبو بكر البغدادي. ففي الجزائر أعلن منشقون عن القاعدة من "كتيبة الهدى" عن إنشاء فرع "جند الخلافة" التابع للدولة الإسلامية وعبروا عن بيعتهم لأبي بكر البغدادي وفي ليبيا أعلنت جماعة ناشطة في شرق مدينة درنة عن قيام إمارة إسلامية تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية أما في تونس فقد أعلنت كتيبة "عقبة بن نافع" عن انضمامها إلى تنظيم الدولة الإسلامية ومبايعتها لزعيمها.

إن الجماعات الإرهابية التي تعاني منها المنطقة المغاربية لها من المميزات ما سمح لها بالتوسع والتأثير لهذا الحد فهي تتميز بالمرونة والقدرة على التكيف والاحترافية وعادة ما تستخدم طرق تقليدية ويتعدى ذلك إلى طرق جديدة وهجينة لتنفيذ هجماتهم كاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية والشيفرة والقرصنة والمواد الكيميائية والبيولوجية والاشعاعية وهو ما يزيد في عمليات الفتك والقتل.

وإذا استثنينا الجزائر التي تزخر بتجربة طويلة في مكافحة الإرهاب فإن باقي دول المنطقة المغاربية اليوم تعاني من ضعف وهشاشة بناها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى العسكرية وعلى رأسهم طبعاً ليبيا الأمر الذي سهل على هذه التنظيمات الإرهابية الخطيرة اختراق هذه الدول واستغلال الفوضى التي نتجت عنها بعد 2011 وإضعافها أكثر واستنفاد قواتها.<sup>1</sup>

### **المطلب الثاني: الهجرة غير شرعية كتهديد أمني**

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تطورت كثيراً في المنطقة فلا هي نفسها في تسعينات القرن العشرين ولا هي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ومحاولات أمننتها والتفسير لهذه الظاهرة متعدد فهناك من يربطها بمفهوم الفوضى الخلاقة هذه الأخيرة التي هي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - بسمة مطالي، "طبيعة التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية"، مجلة السياسة العالمية 1 (2021): ص.143.

<sup>2</sup> - "....."، الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعية في بلدان القارة الأفريقية، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية 2 (2014): ص.13-14.

عبارة عن فجوة وفراغ ينعكس عن استقرار المجتمع وتماسكه، وهو نتيجة رغبة في التغيير أملتها تطلعات الفاعلين إلى تحقيق الحراك والتغير في شتى المستويات والتي غالباً ما يتم تمويلها من الخارج للمزيد من التعثر الديمقراطي في تلك الدول.<sup>1</sup>

والفوضى الخلاقة على حد تعبير "صموئيل هنتنجتون" **"Samuel Huntington"** "الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون" ومن هنا وجدت العلاقة بين الفوضى الخلاقة والهجرة غير الشرعية فنجد هنا أنصار الاتجاه الماركسي يوضحون حسب طرحهم عن هذه العلاقة من خلال اعتبار الهجرة غير شرعية تحدث نتيجة التوزيع غير العادل للثروة في المجتمع، مما يحدث الصراع الدائم بين من يملكون هذه الثروة والذين لا يملكون ذلك.

والدول اليوم تشهد ديمقراطية مفرغة من مضمونها في عصر العولمة بحكم الأثرياء الجدد فاخترت توازنات التنمية وارتفعت البطالة في الدول كلها (الغنية والفقيرة على سواء)، وظهر الفقر واشتدت حدة المعاناة وأصبح الوضع لا يطاق فبدأ الصراع واضحاً بين الطبقات مما دفع البعض إلى البحث عن منافذ الهجرة غير الشرعية.

إن الدول المغاربية لطالما عانت من هذه الظاهرة التي استفحلت خاصة بعد تحولات 2011 فهي تشهد تزايد مستمر خاصة في دول الجوار في أقصى الجنوب والتي أثرت على الجزائر خاصة في القطاع الأمني والذي يتمثل في تواطئ الإرهابيين والمهربين ويكون ذلك في العلاقة الكامنة بين الإرهابيين والشبكات المتخصصة في إدخال المهاجرين الغير شرعيين. أيضا ظهور العديد من شبكات مخدرات وتهريب السلاح من وإلى الجزائر وهذا راجع إلى الربح السريع وتدعيم الجماعات الإرهابية المسلحة حسب كل التحريات الأولية التي ترسل إلى القطب الجزائري المتخصص في ورقة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> -.....، "الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعية في بلدان القارة الافريقية"، مرجع سابق، ص 13-14.

<sup>2</sup> - عبد الكريم بوخالفة، "الهجرة الغير شرعية: انعكاساتها الأمنية على الدولة وطرق القضاء عليها"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية 4 (ديسمبر 2020): ص.261.



وذلك من تممراسل وأدرار وإلزي فإن كل الأسلحة تكون من دولة ليبيا التي تشهد أوضاع أمنية من تكوين الميليشيات وداعش.<sup>1</sup> وتقيد الاحصائيات أن قيادة حرس السواحل التابعة للقوات البحرية الجزائرية أحبطت محاولات غير شرعية لـ 1500 شخص حاول الإبحار بطريقة غير شرعية في سنة 2015. أما بالنسبة لمنافذ ومعاير الهجرة غير الشرعية في الجزائر فقد أخذت طابع الهجرة السرية عبر البحر بالرغم من أن المسافة ليست بالقربية بالمقارنة مع جارتها خاصة المغرب (مضيق جبل طارق).<sup>2</sup> وفي 21 أفريل 2013 عقد اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي بالرباط بمشاركة كافة الوزراء وبحضور الأمين العام للاتحاد المغربي وتناول العديد من المحاور أهمها:

- مجابهة شبكات الاتجار بالبشر والحد من التدفقات غير الشرعية للمهاجرين دون المساس بكرامتهم في إطار مغربي تنموي ومتوازي.

- العمل على بلورة استراتيجية مغربية في مجال الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تعزز وتكمل الجهود الإقليمية والدولية في هذا المجال.<sup>3</sup>

وشهدت ليبيا منذ عام 2011 غياب المؤسسات الأمنية فتحوّلت شواطئها إلى موانئ لتهريب آلاف المهاجرين من الجنسيات المختلفة وطالت المشكلة أيضا الليبيين أنفسهم فحالة المؤسسات المتصفة بالهشاشة والوضع الأمني المتردي أدى إلى عملية استغلال من قبل عصابات التهريب والنزج بهم في رحلات غير آمنة عبر البحر أدت إلى إزهاق<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - عبد الكريم بوخالفة، مرجع سابق، ص.261.

<sup>2</sup> - أم الخير سحنون، "الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري الأسباب والعوامل"، ص.10.

<sup>3</sup> - أحمد طعيبة، ومليكة حجاج، "الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية"، دفاآر السياسة والقانون 15 (جوان 2016): ص ص.33-34.

<sup>4</sup> - حميدة على البوسيفي، "الهجرة غير الشرعية في ليبيا (الإشكاليات-الآآار-الخيارات)، ورقة بحث مقدمة إلى الملقى الدولي: "ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات"، ألمانيا: برلين، 17-18 أكتوبر 2019، ص.194.

أرواح المئات. وقدرت المنظمة الدولية للهجرة أعداد المهاجرين المتواجدين في ليبيا بحوالي 669 ألف مهاجر ينحدرون من 42 جنسية مختلفة موزعين بين أكثر من 100 بلدية ومع هذا الانتشار للهجرة غير الشرعية وفشل المؤسسات الأمنية انتشرت عصابات تهريب البشر وامتهدت النشاط الاجرامي الذي يعد أحد صور الجريمة المنظمة الامر الذي ساهم في تحول الساحل الليبي إلى ممر مزدحم لعبور المهاجرين.<sup>1</sup> وكما ذكرنا سابقاً فالكثير من المحللين يعتبرون أن تداعيات الازمة الليبية وانعكاساتها الأمنية في 2011 لم تنحصر على الداخل الليبي بل امتدت لتمس المناطق المجاورة لها فنتائج الحرب في ليبيا طورت معها طبيعة التهديدات وعقدت المخاطر في كامل المغرب العربي وجسدت مفهوم الترابط الاستراتيجي بين هذه المناطق الممتدة.

ثم أن سقوط نظام القذافي أدى إلى نشوب أزمة دائمة فيما يتعلق بضبط المناطق الحدودية الشاسعة لليبيا بعد أن باتت مساحات واسعة من الأراضي على طول الحدود الليبية البالغ طولها 4300 كلم من نواح عدة غير مضبوطة وربما غير قابلة للضبط وخارج المراكز السكانية ما صعب من السيطرة على الهجرة والتهريب الذي تدفق في سائر البلاد وخارجها نحو دول الجوار.<sup>2</sup>

إن الظروف التي تعيشها ليبيا في هذه السنوات الأخيرة من عدم قدرة السلطات المختصة على ضبط وردع الموجات البشرية من عدة دول وانتشار عصابات التهريب والجماعات الاجرامية مما أدى إلى إثارة المزيد من الأزمات الأمنية والسياسية بين ليبيا والدول الأخرى خاصة الدول المجاورة لها دول المغرب العربي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - حميدة على البوسيفي، مرجع سابق، ص.194.

<sup>2</sup> - شاكر ظريف، "معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى"، مجلة العلوم القانونية والسياسية 13 (جوان 2016): ص ص.15-16.

<sup>3</sup> - سامي محمد مونييف، "الهجرة غير الشرعية بين المؤشرات والآثار الأمنية في الدول المصدرة-دراسة حالة منطقة المغرب العربي"، مجلة العلوم السياسية والقانون 4 (مارس 2019): ص ص.191-192.

والمُلاحظ كذلك لوضع الدول المغاربية يرى وجود حالة من غياب العدالة الاجتماعية القائمة على فلسفة المواطنة فغياب معايير الشفافية والتوزيع العادل أدى لضعف في مفاهيم المواطنة لدى الافراد في المجتمعات المغاربية وتجلى ذلك في عملية التعامل الفردي بين المواطن والنظام في مسألة الخدمات التي تلقاها وفق فلسفة الدولة وتتحصر بالأساس في عملية بناء القدرات البشرية ومراحلها المختلفة.

هذا ما أدى لانخفاض في الاندماج الفردي في الحياة الاجتماعية بكل جوانبها الاقتصادية وشعور الفرد بالغرابة داخل وطنه وهذا ما أدى لوجود المأزق المجتمعي داخل الدول المغاربية التي تشهد سنوياً حركة هجرة متزايدة في شقيها القانوني وغير القانوني.<sup>1</sup> إن ظاهرة الهجرة في المغرب العربي ثلاثية الابعاد فهو لايزال مصدراً للهجرة بنوعيتها الشرعية وغير الشرعية وما ساعد ذلك طبعا أحداث ما بعد 2011 حيث أصبحت دول المغرب العربي أرضاً مستقبلة للمهاجرين والمشكلة أن دول المنطقة غير مستعدة لهذه الظاهرة المنتامية لا اقتصادياً ولا اجتماعياً فهي تعاني أصلاً.

فمنطقة شاسعة جغرافيا وتقل فيها الإمكانيات وينتشر فيها الفساد مع أوضاع أمنية غير مستقرة في المنطقة وعلى رأسهم طبعاً ليبيا تكون مهمة شبكات التهريب أيسر من مهمة مختلف أجهزة الأمن ومكافحة الهجرة السرية، حيث فاقت الهجرة السرية من ظاهرة الجريمة المنظمة الناجمة عن نشاط شبكات التهريب من جهة وعن استفحال الجريمة في أوساط المهاجرين من جهة أخرى.<sup>2</sup>

إن الهجرة غير الشرعية ينظر إليها على أنها أحد مهددات الأمن المغاربي لوجود عدة اعتبارات أساسية تتدرج أولاً في مدى ارتباطها بالتهديدات الأخرى فهي ترتبط<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - سامي محمد مونييف، مرجع سابق، 191-192.

<sup>2</sup> - عبد النور بن عنتر، "معضلة الهجرة في المغرب العربي"، العربي الجديد، تم تصفح الموقع يوم 30-09-2021 على الرابط التالي: <http://www.alaraby.co.uk>.

<sup>3</sup> - سامي محمد مونييف، مرجع سابق، ص.193.

بشكل وظيفي مع الجريمة المنظمة باعتبارها أحد الموارد المالية من خلال عمليات تهريب المهاجرين وعمليات الاتجار بالبشر.

بالتالي فإن هذه الظاهرة تعتبر طريقة سريعة للربح، وترتبط أيضا بالمنظمات الإرهابية من خلال اتجاه المهاجرين للعمل الإرهابي في ظل غياب مدخول قانوني يضمن لهم المعيشة والرفاه ويوجد وجه آخر للتهديد الأمني إذا أن هذه الظاهرة تهدد الأمن المجتمعي من حيث ارتباطاته وقوامه وإفراغه من قيمته الأساسية والتي تضمن للدولة السيورورة فمقياس الذي تخسره الدول المغاربية من قدراتها الاقتصادية والاجتماعية قد يرهن مستقبل بقاءها وسيورتها.<sup>1</sup>

### **المطلب الثالث: الجريمة المنظمة كمهدد أمني: تهديد المخدرات وغسل الأموال والتهريب**

تعد منطقة الدول المغاربية فضاء خصب للجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أنواعها الأمر الذي جعل المنطقة مصدراً لتهديدات أمنية إقليمية ودولية خطيرة. وكما ذكرنا سابقا فإن الهجرة غير الشرعية أحد المظاهر المميزة للتطور الخطير الذي آلت إليه الجريمة المنظمة عبر الدول وتقدر الأرباح المحققة من هذا النشاط بنحو 3.5 مليار دولار سنوياً وتضطلع المنظمات الاجرامية بتهريب أعداد كبيرة من المهاجرين الذين يغادرون بلدانهم لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وتقودهم بإدخالها بصورة غير شرعية إلى البلدان المتقدمة.

وتشكل الهجرة خطراً على سيادة الدول المستقبلية لها إذ أن المهاجرين غير الشرعيين في إقليم الدولة يشكل خرقاً لسيادتها كما أنه يعرض المهاجرين أنفسهم لمختلف أنواع المعاملات اللانسانية. هذا وتعرف المنطقة المغاربية تنامي لتجارة المخدرات خاصة بعد أن تحولت المنطقة الغربية إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - سامي محمد مونييف، مرجع سابق، ص.193.

<sup>2</sup> - أحمد بن جدية، "انعكاسات التهديدات الأمنية الراهنة العابرة للحدود على العلاقات البينية للدول المغاربية من 2011 إلى 2015" (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2014-2015)، ص ص.37-40.

والكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر الدول المغربية. وحسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2011 تم حجز 49 كلغ من الكوكايين بقيمة 10 ملايين دولار وبهذا أصبحت المخدرات تشكل تهديداً كبيراً للدول المغربية.

وتعد عائدات المخدرات المصدر الأول لغسل الأموال إلا أن الأنشطة الرئيسية التي تقوم عليها الجريمة المنظمة والتي يتم غسل عائداتها لا تقتصر على المخدرات فقط بل تشمل أنشطة أخرى منها الاتجار غير مشروع بالأسلحة.

هذا وقد تمخضت خلال ثلاث السنوات الأخيرة وخاصة بعد 2011 وتبعاتها الأمنية عن الحدود المغربية-الجزائرية والحدود المغربية الموريتانية جملة من الأنشطة غير الشرعية وأخطرها التهريب والاتجار بالأسلحة وخاصة السلاح الفردي والذخيرة المهربة فالى غاية 2003 كان تهريب هذه الأسلحة شبه منعدم اعتباراً لندرته غير أن الوضع تغير مع حلول سنة 2011 موازاة مع الغزو المهول للسلع المهربة سواء من الجزائر أو من سبتة وملييلية.<sup>1</sup>

ومن المسارات الأكثر استعمالاً لهذا النوع من النشاطات غير شرعية الان هي التخوم الحدودية الشمالية لمالي وموريتانيا والحدود المغربية الجنوبية الشرقية. حيث أحدث فيها المهربين مستودعات للتخزين المؤقت في انتظار وصول الأسلحة المهربة إلى وجهتها ومع استفحال ظاهرة الهجرة السرية بدأ استعمال المهاجرين الافارقة في تهريب السلاح الخفيف وهذا نشاط في طور التعقيد والتطور وقد نبهت الانتربول لهذا النشاط منذ نهاية سنة 2011 كما أثارت عدة تقارير أمنية خارجية العلاقة التي أضحت قائمة بين ظاهرة الهجرة السرية والاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة والذخيرة الخفيفة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - أحمد بن جدية، مرجع سابق، ص ص. 37-43.

<sup>2</sup> - Yahia H. Zoubir, " Security Challenges In The Maghreb : The Nexus Between Bad Governance And Violent Extremism," Euromesco Policy Brief 70 (28 February 2017) : P.10.

ومما سبق يمكن القول أن التحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة المغربية تحمل في طياتها أيضا جانب سياسي يتمثل في سوء الإدارة وسوء الإدارة الاجتماعية والاقتصادية لدول المغرب العربي ومن أجل تحقيق السلام والازدهار في المنطقة يجب على الأنظمة المغربية إدخال إصلاحات حقيقية تتطوي على المشاركة للمجتمعات المدنية وخاصة إدماج الشباب فيها فهذا الأخير عنصر أساسي في الحد من الترويج لكل السلوكيات الغير شرعية.<sup>1</sup>

### **المبحث الثالث: أهم الاستراتيجيات الوطنية المغربية تجاه التهديدات الأمنية الجديدة**

إن ما تعاني منه المنطقة المغربية من تهديدات أمنية طالت وطالت الأمن الوطني لدول المنطقة فرض عليهم اتباع استراتيجيات كرد فعل على خطورة التهديد الأمني. هذا وسيتم التطرق من خلال هذا المبحث لنوع الاستراتيجيات الواجب العمل بها لدرء ظاهرة الإرهاب والقائمة على عدة مستويات المستوي التنظيمي والتخطيطي والمستوى العملي، وسيكون هذا في المطلب الأول أما المطلب الثاني والثالث فسيتم فيه معالجة شكل التعاون الذي نشأ بين دول المغرب العربي وشكل الاستراتيجية التي اعتمدها كل دولة مع التركيز أكثر على إشكالية الغياب الشبه كلي لاستراتيجية موحدة بين دول المنطقة وهذا سيتم معالجته بالتحديد في المطلب الثالث بالتطرق لشكل التعاون الانفرادي التي تعتمده دول المغرب العربي.

### **المطلب الأول: مستويات تطبيق الاستراتيجية الأمنية المغربية تجاه ظاهرة الإرهاب**

يعد التطرف العنيف خطراً مهدداً للمنطقة المغربية خاصة من خلال تمكن تنظيم "داعش" من استقطاب وتجنيد العديد من شباب دول تلك المنطقة في ظل امتدادات ذلك التنظيم التوسعية إلى أرضي دول المغرب العربي، وهو ما أسهم في انتقال التطرف العنيف والأفكار المتطرفة خاصة بعودة المقاتلين من "داعش" الذين كانوا في التنظيم<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - Yahia H. Zoubir, opcit,P.10.

<sup>2</sup> - كلاع شريفة، مرجع سابق، ص.334.

بمنطقة العراق والشام وهو ما ألقى بضلاله على الأمن الوطني المغربي خاصة لدى المجتمعات المغربية الحدودية والتي هي في معظم الأحيان تعتبر مجتمعات محافظة دينياً، والتي تبين انخراط شبابها في الجماعات المتطرفة الذي قاتل في سوريا والعراق وانضموا إلى تنظيم "داعش".

ومن أهم الدوافع المحفزة للتطرف العنيف في المنطقة المغربية والتي تقع خلف قابلية الشباب المغربي للجنوح نحو التشدد والتطرف العنيف، تتمثل في خليط التهميش الاقتصادي والازدراء السياسي من جانب النخب، إضافة إلى الفشل الدولاتي في ليبيا ووجود فوضى عارمة أدت إلى عدم القدرة على ضبط الأمن فيها وهو ما ألقى بضلاله على بقية دول المغرب العربي.<sup>1</sup>

إن الدول المغربية تحاول وعلى رأسها الجزائر تحقيق تنسيق فعال من أجل درء هذا النوع من التهديدات من خلال اللقاءات الدورية بين قياداتها العسكرية لإيجاد آليات مشتركة لمكافحة الإرهاب من خلال خبراتها في هذا المجال وهذا من أجل تجنب انعكاساتها.<sup>2</sup> ولتأكد من مدى مطابقة الإجراءات المتخذة في الاستراتيجية الأمنية المغربية على مجريات الميدان ومدى جاهزية الهيئات والوسائل للدخول في مواجهة الظاهرة الإرهابية يجب تحديد مجالات التطبيق التي نلخصها فيما يلي:

- **الناحية التنظيمية:** وهنا لكي تتحقق الاستراتيجية الأمنية المعتمدة فإنه يجب أن تكون التدابير المتخذة تدور حول محورين:

/محور **soft**: والمقصود هنا أن الإجراءات المتخذة في الاستراتيجية يجب أن تركز<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - كلاع شريفة، مرجع سابق، ص.334.

<sup>2</sup> - سهام بوهالي، "التهديدات اللاتماثلية وانعكاساتها على الامن الإقليمي لمنطقة شمال افريقيا"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية 9 (ديسمبر 2017): ص.105.

<sup>3</sup> - جمال بوزدية، "الاستراتيجيات المغربية لمكافحة الإرهاب" (أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2012-2013)، ص ص.136-137.

على حماية المجتمع من التطرف الديني الأيديولوجي، ومعالجة كل المشاكل التي من شأنها أن تضعف موقفه ويصبح عرضة للخطاب الديني المتطرف الذي يستغل مواطن الضعف ليُحول الشخص إلى إرهابي.

/محور **hard**: وتعني حماية المجتمع من العمليات الإرهابية في الميدان وذلك من خلال التعبئة العامة لكل المصالح الأمنية للبحث عن معلومات ومطاردة الإرهابيين لكن حتى يتجسد هذا المحور وفق قواعد عملية ناجحة فإنه يجب التأكد من توفر الشروط التالية:

1-خطورة المجموعة الإرهابية التي تنشط في المنطقة

2-التداعيات التي سوف يخلفها النشاط الإرهابي المرتكب

3-الإمكانات المتوفرة للقيام بالرد ومدى جاهزية القائمين على التنفيذ.

- الناحية التخطيطية: وتتمثل في تحديد الوسائل والمجالات التي تخص معالجة موضوع معين لتحقيق أهداف مستقبلية على المدى القصير أو البعيد مع إمكانية تعديل مسار العملية حسب المستجدات الراهنة والمتوقعة وأهم المجالات المتعلقة بمسائل الإرهاب هي:

1-التحليل الدقيق والتأكد من المعلومات المتحصل عليها واستغلالها بطريقة جيدة

2-تحديد الأهداف المراد تحقيقها من العملية الأمنية مع طرح البدائل

3-تطوير قوانين العمل التي تنظم الميادين التي لها علاقة مباشرة بأجهزة الأمن

4-حماية القضاة لتمكينهم من معالجة القضايا المتعلقة بالظاهرة الإرهابية مع وتحسين وسائل ممارسة المهنة<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - جمال بوزدية، مرجع سابق، ص ص. 136-137.



- **الناحية العملية:** وتمثل هذه الأخيرة آخر محطات مكافحة الإرهاب وفيها يتم تقييم الجهود المبذولة بحيث تركز فيها المواجهة على العمل الميداني أن تقوم مجموعات عمل متخصصة بتنفيذ ما تم تخطيطه على مراحل عديدة، بدايةً بتأكيد المعلومات حسب الاحداثيات القيمة ثم المواجهة فكل هذه الاعمال تمثل حلقة متواصلة بين مجموعات تتكامل وتتناسق فيما بينها.

أي كل هذا العمل له أرضية داخلياً أين كل دولة لها فكرة واضحة على المجموعة التي تنشط في إقليمها فإن الرصد الخارجي أصبح يسلك نفس النهج من خلال تجميع وتبادل المعلومات وهو ما بدأ العمل به بين دول المنطقة وتم تسجيل عدة حالات للتنسيق في هذا المجال منها تسليم الإرهابي "العيادي عبد الحق" من طرف السلطات المغربية إلى السلطات الجزائرية كما اعتمده كذلك دول المواجهة في الساحل الجزائري، موريتانيا، مالي، النيجر في إطار تنفيذ توجيهات قادة الأركان العسكرية أعضاء الهيئة الجديدة التي تم تنصيبها مؤخراً في تمراست.

ويمكن القول هنا أنه وبفضل النتائج المتحصل عليها في الميدان من خلال تنفيذ عدة عمليات اتضحت أهمية التعاون بين أجهزة مكافحة الإرهاب لدول المنطقة في تنفيذ الخطة المنجزة وبالتالي تم أخذ فكرة واضحة حول الكيفية التي تضمن نجاح وفعالية الخطط المستقبلية لمواجهة الظاهرة الإرهابية حتى ولو خرج عن طابعه المحلي ومهما كانت قدراته وأهدافه.<sup>1</sup>

### **المطلب الثاني: التعاون المغربي لدرء التهديد: الضرورة الغائبة**

من الجلي أنه لم يعد بالإمكان ضبط ومواجهة تفشي الإرهاب بناءً على مبدأ عدم<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - جمال بوزردية، مرجع سابق، ص ص. 138-139.

<sup>2</sup> - عبد الله ادريسي، "الدول المغربية والتهديدات الحدودية"، ورقة بحث مقدمة إلى الندوة الدولية: الدول المغربية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود"، المغرب: الرباط 20-21 أبريل 2016، ص. 283.

خرق حصانة الحدود وعدم تعرضها للاختراق، بحيث إن خلق حالة من الاستقرار يجب أن يبنى على مجالات أفقية ذات بعد جهوي مندمج وخاضعة لنفس الإشكالات التي تفرزها طبيعة التهديد. من هنا يبرز التعاون الأمني المعمق كضرورة ملحة على أن ترتب أسس صلبة وفعالة لمثل هذا التوجه يواجه صعوبات موضوعية لدى الدول المغاربية برغم كونها محكومة بخصوصية وقوة عناصر التهديد في فضاءها الجغرافي المباشر.

إن عملية استحضار التحديات الأمنية التي تواجهها الدول المغاربية والتهديدات المحدقة بها تبرز إلى حد أضحت مسألة التعاون الأمني بين هذه الدول تكتسي طابع الضرورة التي تفرض نفسها وتظهر أهمية ذلك التعاون من خلال الطبيعة عبر الوطنية لتلك التهديدات التي تفرض على الدول مواجهتها ناهيك عن تنوعها الهائل وتعدد مصادرها وارتباطها بشكل كبير بانتشار الإرهاب وبتقلب الوضع الجيوسياسي بالمنطقة.

والملاحظ للاستراتيجيات الأمنية التي تبنتها الدول المغاربية هي استراتيجيات قائمة على الانفرادية ومن تبعات هذه الأخيرة عدم القدرة على تحديد العدو المشترك والذي بدوره يؤدي إلى تشتيت الجهود والتدابير الجهوية الرامية إلى مواجهة التهديد. ولعل أهم سبب يمكن تفسير به غياب التعاون الأمني بين دول المغرب العربي هو فشل المشروع الاندماجي الجهوي المتمثل في اتحاد المغرب العربي والذي يرجع بدوره إلى جو التوتر السائد بين المغرب والجزائر بسبب قضية الصحراء فحالة التعاون الجهوي المغاربي تعتبر نتيجة مباشرة لضعف الثقة المتبادلة الناجمة عن ذلك التوتر.<sup>1</sup>

ومن المؤكد بهذا الصدد "أن الأمن يعد تقليدياً مجالاً حساساً ضعيف القابلية للتعاون المعمق بين الدول التي لها ماضي صراعي أو تتميز علاقاتها بخلافات حادة والواقع<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عبد الله أدريسي، مرجع سابق، ص ص. 283-284.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص ص. 288-291.

أن قضية الصحراء مثلت عقبة أساسية في وجه تطبيع العلاقات الثنائية وفي وجه تفعيل مشروع اتحاد المغرب العربي.

كما أن الوضعية العامة للمناخ السياسي السائد في الدول المغاربية يتصل بغياب أو ضعف التعاون والتنسيق الأمني تحيل على تلك العلاقة العضوية بين كل من الأمن والتنمية والديمقراطية بشكل تبدو معه هذه العناصر مترابطة ومتداخلة وتعزز بعضها البعض. وبطبيعة الحال في ظل انعدام رؤية موحدة في إطار مؤسسات قائمة تتصرف كل دولة حسب رؤيتها الخاصة للتهديدات وفقا لمصالحها السياسية الداخلية مما يفسر تشتت المبادرات العملية وضعف التنسيق.<sup>1</sup>

ورغم ذلك لا يمكن إغفال بعض المحاولات التعاونية بين الدول المغاربية لتحقيق الأمن فبعد التغيرات السياسية التي حصلت في المنطقة خاصة في كل من تونس وليبيا، نجد عدة أشكال لهذا التعاون حيث عقدت في الجزائر في مارس 2010 أشغال الندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحل بمشاركة وزراء الخارجية وممثلين عن دول الساحل لبحث المسألة الأمنية بالمنطقة وضرورة التنسيق في مواجهة ظاهرة الإرهاب ومختلف الجرائم المنظمة العابرة للحدود والتي تهدد أمن واستقرار المنطقة.<sup>2</sup>

وفي باماكو عقد الاجتماع الأول للجنة العسكرية المشتركة ووضع أجندة أمنية إقليمية بدافع المخاطر الممتدة من ليبيا حيث أعاد رؤساء الدفاع من الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا الالتزام بأهدافهم الأمنية. كذلك في يونيو 2011 أجرت القوات الخاصة من الجزائر ومالي والنيجر أول عملية مشتركة لها من تدريبات في المنطقة الحدودية بين<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عبد الله ادريسي، مرجع سابق، ص ص.288-291.

<sup>2</sup> - بسمة مطالي، مرجع سابق، ص.147.

<sup>3</sup> - Laurence Aida Ammor. " Regional Security Coopertion In The Maghreb And Sahel Algeria's Pivotal Ambivalence", African Security BR.Ef 18 (2012): P.2.

الدول الثلاث تحسباً للمخاطر القادمة من الأزمة في ليبيا، وفي 9 يونيو 2011 نجحت القوات الموريتانية والمالية في تنسيق عملية هجوم متطورة في بلاد المغرب الاسلامي. وفي ديسمبر 2011 أرسلت الجزائر أول مرة مدربين عسكريين إلى شمال مالي.<sup>1</sup>

كذلك الندوة المنظمة في الجزائر في أوت 2017 من طرف المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والمركز الافريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب الكائن مقره بالجزائر العاصمة حول عمليات الاختطاف ودفع الفدية. وخلال نفس الفترة تم عقد اجتماع آخر للمنسقين الإقليميين لمكافحة الإرهاب بالجزائر العاصمة بهدف ترقية ردود إقليمية وجهوية تشاورية على الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان من خلال برامج موحدة لتسهيل التنسيق بين المناطق وضمان الانسجام في العمليات وتعزيز الطاقات.<sup>2</sup>

والملاحظ كذلك لجوء الدول المغاربية إلى تبني خيار التعامل الثنائي من أجل مواجهة التحديات الأمنية الراهنة على الرغم من حالة اللبس والغموض التي تميز سلوكيات بعض الدول ومواقفها تجاه التعاطي مع الوضع الأمني القائم، وكذا مدى قدرتها على التكيف مع المخاطر والظروف الطارئة التي تنتجها التهديدات الجديدة والتي تتجاوز الحدود الوطنية للدولة الواحدة. فبالنسبة لتونس زار قائد السبسي الجزائر وكان ذلك في 15 مارس 2011 ثم راشد الغنوشي في 20 نوفمبر 2011 وتلتها زيارات أخرى انتهت بإعلان وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية. سابقاً الجزائري "عبد القادر مساهل" في مارس 2017 بالجزائر عن توقيع 7 اتفاقيات بين الجزائر وتونس تخص مختلف مجالات التعاون منها التعاون الأمني وضبط الحدود<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - Laurence Aida Ammor, opcit, P.2.

<sup>2</sup> - بسمة مطالي، مرجع سابق، ص.147.

<sup>3</sup> - رابح زاوي، "المغرب العربي وإشكالية التحول من موضوع إلى فاعل إقليمي ودولي، مركز دراسات الوحدة العربية، تم تصفح الموقع يوم 11-10-2021 على الرابط التالي: <http://www.caus.org>.

الحدود البحرية بين البلدين. أما المغرب على الرغم من حالة الجمود التي تعرفها العلاقات الجزائرية-المغربية منذ مراحل زمنية طويلة جداً إلا أن السنوات الأخيرة أبانت عن حركة جدية حركية تحاول إحياء العلاقات من خلال مداخل يشترك فيها الطرفان، وتدفع التطورات الأخيرة الجانبين معاً إلى ضرورة التنسيق المشترك لمواجهتها والتعامل معها.

هنا يمكن الإشارة إلى زيارة وزير العلاقات الخارجية المغربي "سعد الدين العثماني" للجزائر في 22 جانفي 2012 وهي الزيارة التي مهدت لتنسيق عالي المستوى بين الطرفين وكان للتنسيق الأمني النصيب الأكبر حيث يمكن رؤيته تنسيقاً موجوداً من الناحية العملية والميدانية لكنه غير مترجم في صورة شراكة أو استراتيجية حقيقية معلنة. كما حصلت زيارات تنسيقية موسعة متبادلة بين كل من المملكة المغربية وتونس وحتى ليبيا إذ زار رئيس المؤتمر الوطني الليبي تونس في نوفمبر 2012 ثم زار رئيس الحكومة التونسي أُنذاك ليبيا في جانفي 2013 وكلها زيارات كان محورها التنسيق الأمني الحدودي وكذا مكافحة الإرهاب وغيرها.

لا بد من القول إنه من الجيد أن تتركز الشراكة الأمنية بين الدول المغاربية في سبيل مواجهة التحديات الأمنية القائمة على إجراءات الأمن التعاوني وبناء الثقة بين وحدات العملية التعاونية ويمكن أن تتجسد عملياً عبر تبادل المعلومات والتنسيق في مجال المراقبة والتنفيذ بالاعتماد على الترتيبات الأمنية في هذا الإقليم، وهي التي تنشأ عن تبلور إجماع لدى دول حول ضرورة التعاون بينهما لخفض العنف وتعزيز الاستقرار<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - رابح زاوي، مرجع سابق.

والسلم في المنطقة عبر تفعيل مختلف أشكال الاتفاقيات مثل معاهدات الأمن الرسمية على سبيل الذكر لا الحصر.<sup>1</sup>

ولا يمكن انكار بشكل من الاشكال على أن ارتفاع المخاوف الأمنية وضعف التنسيق الأمني بين دول المغرب العربي يعد أحد أهم الأسباب وراء إخفاق مشروع الاتحاد فبعد أزيد من ست (6) سنوات وأكثر على التحولات أو ما يسمى بالربيع العربي، تصاعدت دينامية الجماعات المسلحة ونشاطها المتنامي في منطقة شمال افريقيا مستغلة هشاشة الحدود الليبية التي أصبحت بمثابة القاعدة الحاضنة للإرهاب والجماعات المتطرفة كتنظيم "داعش" وتنظيم القاعدة في المغرب وانتقال العمليات الإرهابية إلى الجزائر ومالي وتونس.

هذا الامر دفع التخوف من عدوى الفوضى والإرهاب عبر الحدود الدول الخمس الأعضاء في اتحاد المغرب العربي إلى تعزيز المراقبة الأمنية والعسكرية على الحدود المشتركة مما ضاعف من عزلة هذه الدول إزاء بعضها البعض.

كما أعلنت تونس في 2016 عن مشروع لبناء سور على طول الحدود مع ليبيا لتمكينها من السيطرة ومراقبة تسلل المقاتلين والمهاجرين غير الشرعيين والأسلحة والمخدرات إلى تونس. وفي عام 2017 خصصت الجزائر والمغرب إمكانيات ضخمة لمراقبة الحدود أهمها تجهيز الحدود بالأسلاك الشائكة والأسيجة وكاميرات المراقبة. ان الأوضاع الراهنة تستدعي تظافر جهود حكومات الدول المغاربية لتبني استراتيجية<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - رابح زاوي، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - محمد عصام لعروسي، "اتحاد مغاربي متجدد قادر على مواجهة التهديدات المحدقة بشمال افريقيا"، منتدى فكرة، تم تصفح الموقع يوم: 11-10-2021:

<<http://www.washingtoninstitute.org>>.

موحدة ومنسقة لمواجهة التهديدات اللاتماثلية وتفادي سياسة الانغلاق والتفوق التي لا تخدم بشكل فعال نظام الامن الجماعي الذي كان الاتحاد المغربي يستهدف تقويته. وإذا ما توافرت الإرادة السياسية يمكن للاتحاد المغربي أن يعمل على توفير الأمن الشمولي والمجتمعي بدل الاقتصار على المفهوم الضيق للأمن.<sup>1</sup>

### **المطلب الثالث: الأمن المغربي والاختيار الانفرادي**

إن المنطق يقضي أن تكون الدول المغربية متحدثة بصوت واحد إزاء الأطراف الدولية فيما يتعلق بالمخاطر الآتية من ليبيا ومن منطقة الساحل بيد أن الأطراف الدولية تبني استراتيجيتها في ظل غياب الموقف المغربي المنسق على دعم المبادرات المتعددة الأطراف وأيضاً على عقد الاتفاقيات والشراكات الأمنية مع كل من دول المغرب العربي والساحل ولا سيما تلك التي تبدي قبولاً للتعاون في قضايا الأمن المشترك، وهذا وضع لا يساهم إلا في تركية قابلية الدول المغربية.

للتعاون الانفرادي بل والتنافس على مواقع الشراكة المتقدمة مع الأطراف الأخرى على حساب بذل الجهود من أجل توحيد المواقف والتعاون البيئي.

ومن أهم النواقص والاختلالات حول التوجه الانفرادي المغربي والإقليمي في التعاون الأمني تكمن في أن لجوء الدول المغربية إلى عقد شراكات متعددة مع أطراف متعددين يجعلها تتخبط في برامجها وسياساتها، ولذلك آثار سلبية على فعالية ونجاعة الاستراتيجيات الأمنية الوطنية فالدمج بين متطلبات اتفاقية تتصل بدول أو بجهات قوية بوزنها ووسائلها ولاسيما إذا ما تعلق الأمر بموضوع أو مجال محدد سينطوي بلا شك على مخاطر ارتباك الخطط الأمنية وربما تضارب مضامينها وعناصرها مما ينجم عنه صعوبة تطبيقها بتوخي المصلحة الوطنية ناهيك عن تدني فعاليتها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - محمد عصام لعروسي، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - عبد الله ادريسي، مرجع سابق، ص 297-300.

من جهة أخرى الأطراف الدولية تنتظر للدول المغاربية كمجرد مصدر للمعلومات أو كأحد العناصر التي تخدم مصالحها الأمنية، الشيء الذي لا يسمح لتلك الدول المغاربية بتحقيق مصالحها الأمنية كافة وعبر استراتيجية تشاركية واضحة الأطراف، فالعلاقة هنا تصبح غير متوازنة ومن دون شك أن تغييب الدول المغاربية للحس الاستراتيجي الإقليمي المشترك يعزز من ضعف موقعها في علاقات الشراكة الأمنية.

أيضا أن الدول المغاربية تبقى نتيجة الخيار الانفرادي مجرد فريسة في استراتيجيات القوى الدولية ويكون ذلك على حساب تبني سياسة وطنية وإقليمية تتجم عن المصالح الذاتية لتلك القوى.<sup>1</sup>

دون غض النظر طبعاً عن المشاحنات التي تتكرر بين الجزائر والمغرب حول الأمن الحدودي المناسب بما في ذلك الجهود غير الفاعلة لمكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات تعد مؤشراً على أن المنافسة بين البلدين على السيطرة تعرقل إمكانية التعاون الإقليم فكل من الجزائر تونس وكذلك المغرب بيدهم مواجهة المعضلة نفسها عند حدودها لكن طبيعة التعاون الأمني غير المنتظم والذي يعاني من شح الموارد في دول المغرب العربي ووطأة الخلاف السياسي الجزائري-المغربي والحكومات الفاشلة أو الضعيفة في ليبيا وتونس.

وعلى الرغم من أن كل من المغرب والجزائر يعملان على حدة على تحسين إمكاناتهم في مجال ضبط الحدود، إلا أن الزيادة في حجم التهريب والنزوح عند الحدود الجزائرية-المغربية تتسبب في زيادة خطر الإرهاب العابر للأوطان ولقد ساهمت الجهود المتزايدة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عبد الله ادريسي، مرجع سابق، ص ص 297-301.

<sup>2</sup> - Jacques Roussellier, " Breaking North African Border Security Conundrum Sad Middle East Analysis", the website 12-10-2021 : <http://www.carnegieendowment>.



للجزائر من أجل مكافحة الإرهاب في كبح التسلل إلى المغرب عبر الحدود وخفضه إلى حده الأدنى، ويواجه المغرب تهديداً أكبر بكثير جرّاء عودة المقاتلين المتمرسين من سوريا وليبيا. ومن ثم فالأوضاع الحالية ليس بمقدور كل من الجزائر والمغرب أن تستمرا في التمتع عن التعاون في مجال الأمن الحدودي في المدى الطويل.

فالإبقاء على الوضع القائم في الأراضي الحدودية المعقدة في المغرب العربي يمكن أن يخرج بسهولة عن السيطرة غير أن الجمع بين الجهود الأمنية العابرة للحدود عند المستويين الإقليمي والمحلي وبين أيضا وهذه نقطة مهمة جداً تبني استراتيجية عملية للتنمية الاقتصادية تُقدّم موارد اقتصادية بديلة عن التهريب والاتجار بالبشر، الأمر الذي يساهم في الاستقرار في هذه المناطق الواقعة بين الحدود الجزائرية-المغربية أو الجزائرية-التونسية.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - Jacques Roussellier, opcit.

**الفصل الرابع: تداعيات التحول  
الديمقراطي المغاربي ورهاناته  
المستقبلية على الأمن المتوسطي**

## الفصل الرابع: تداعيات التحول الديمقراطي المغربي ورهاناته المستقبلية على الأمن المتوسطي

إن للتحول الديمقراطي المغربي تداعيات كان لها الأثر الأبعد على القطاع الأمني للمنطقة المتوسطية وطالته توترات وتهديدات أمنية تحمل في طياتها تداعيات مستقبلية من شأنها التقليل من الأمن (ندرة الأمن) الأمر الذي يجعل من دول المنطقة في حالة من التنافس والصراع حول من سيطر على المنطقة. ومن خلال هذا الفصل سيتم دراسة تداعيات التحول الديمقراطي المغربي من الناحية الأمنية على دول منطقة المتوسط وكيف تعاملت كل دولة من تلك الدول مع مختلف التهديدات الأمنية التي طرأت عليها وعلى المنطقة كما سيتم محاولة التنبؤ بما ستؤول إليه منطقة المتوسط بناء على المعطيات التي سيتم الوصول إليها.

### المبحث الأول: القطاع الأمني للشراكة الأوروبية المغربية في حوض المتوسط

لطالما كان القطاع الأمني من أولويات الدول الأوروبية وله الخصوصية الكبرى والتي عملت على وضعه في إطار شراكة مع الدول التي راتها انها مصدر للتهديدات الأمنية وعلى رأسها دول المغرب العربي هذه الأخيرة التي وافقت على دخول مع الدول الأوروبية كنوع من نية الحد من التهديدات التي تواجهها بطرق استراتيجية مدروسة. ومن خلال هذا المبحث سيتم محاولة دراسة لكل الاتفاقيات التي جرت بين الدول الأوروبية المغربية والاستراتيجيات التي اتبعتها تجاه التهديدات الأمنية خاصة التي طرأت بعد أحداث 2011م.

### المطلب الأول: خصوصية الأمن في منطقة المتوسط بين أهم القوى الكبرى

مهما اختلفت وتعددت مفاهيم الأمن إلا أن له أهمية بالغة واستراتيجية خاصة حين يقترن هذا المفهوم بمنطقة من أكثر المناطق حساسية وتعرضاً للتوترات والأزمات الدولية في العالم وما زاد من توتر هذه المنطقة محاولة القوى التي مرت منه. وأرادت بسط نفوذها عليه مما توجب أن تكيف الأمن بالطريقة التي تخدم مصالحها الاستراتيجية عن طريق مقاربات واستراتيجيات تنافسية دون أي مراعاة لطابع المنطقة الحساس مما<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - رتيبة برد، "السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط"، دفاثر السياسة والقانون 15 (جوان 2016): ص.537.

يعرض المنطقة إلى صدمات وتهديدات أمنية محتملة في أي لحظة. كما أن أهمية توفر الأمن في المنطقة مرتبط بالدرجة الأولى بالبعد الاستراتيجي الذي تكتسبه المنطقة أكثر من غيرها من المناطق الأخرى، فالأهمية الجيوسياسية الأمنية الاقتصادية والحضارية لها هي التي أدت إلى انجذاب عدة قوى نحوها. وهذا ما يفسر التنافس والصراع المستمر حول احتواءها والهيمنة عليها عبر جل مراحل التاريخ قديمه وحاضره وكون هذه البقعة من العالم تعتبر محور هام من محاور الاستراتيجية العالمية المعاصرة.<sup>1</sup>

ومن أهم الاستراتيجيات الأمنية التي حاولت أن يكون لها السلطة والهيمنة على منطقة المتوسط كما يلي:

أولاً الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة المتوسط: أمام الاتحاد الأوروبي فيما يخص منطقة حوض المتوسط مجالين، الأول النظر للبحر الأبيض المتوسط من الناحية الأمنية والتي يجب على الاتحاد الأوروبي وضع إدارة للحد من تدفقات المهاجرين، مكافحة انتشار الإرهاب الدولي، التعاون ضد الأنشطة الغير مشروعة.

والثاني هو النظر للبحر الأبيض المتوسط كمجال جديد للتعاون بين جميع مناطق الواقعة في موقع دول الاتحاد الأوروبي من المغرب العربي إلى روسيا.<sup>2</sup>

تمثل دول الاتحاد الأوروبي أهم الوحدات السياسية التي حاولت بذل جهود من أجل إقامة علاقات متوازنة مع دول المتوسط خاصة في الجانب الاقتصادي ولكن تغير المعطيات والظروف الدولية خصوصاً بعد نهاية الحرب الباردة. جعلت الجانب الأمني أهم الملفات التي تفرض ذاتها على طاولة العلاقات المشتركة بين الاتحاد الأوروبي<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - رتيبة برد، مرجع سابق، ص.537.

<sup>2</sup> - Jinan Limam, " La Sécurité en Méditerranée Du Partenariat Au Voisinage : Ou La Longue Marche Vers Une Sécurité Coopérative" P.157.

<sup>3</sup> - ليلي عصماني، وهشام بن حداد، "مكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط"، حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية 1 (2017): ص.78.

ودول جنوب المتوسط، وهو ما أدى بالدول الأوروبية مجتمعة إلى إعادة التفكير في مفهمة "السياسات الأمنية المتوسطية" في إطار تشاركي تحكمه مؤسسات مشتركة.<sup>1</sup> وتمثلت أنشطة الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الأمن الخارجي في قضايا محددة منها نزع السلاح، التعاون في عمليات التحول الديمقراطي، توزيع المساعدات الإنسانية المشاركة الدبلوماسية في إدارة الأزمات، تطبيق العقوبات الاقتصادية، التعاون في مجال الاقتصاد والتنمية ومحاولة لعب دوراً في دفع الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة بين جيرانها المتوسطيين.<sup>2</sup>

هذا وتكتسب منطقة حوض البحر المتوسط أهمية استراتيجية في العقل الأوروبي انطلاقاً من أربع محددات أهمها محدد الهجرة، لذلك كان الهدف من وراء مختلف أشكال الشراكات التي جمعت أوروبا بدول الضفة الجنوبية للمتوسط.

هو تحويل منطقة حوض البحر المتوسط إلى منطقة للحوار التبادل والتعاون بما يحقق السلام والاستقرار وإقامة منطقة تجارة بحلول عام 2010، وقد وقعت بالفعل سبعة وعشرون (27) دولة خمس عشرة (15) أوروبية واثنى عشرة (12) منها جنوب متوسطة وثيقة برشلونة في عام 1995.

إن اعتماد المنطق الأوروبي على سياسة الأمن والدفاع من جهة والشراكات الأوروبية من جهة أخرى يعود بنا إلى انعقاد المؤتمر حول الأمن والتعاون بأوروبا في 3 جويلية 1973 بهيلسنكي وتواصل بجنيف في 18 سبتمبر إلى غاية 21 جويلية 1995 لينتهي بهيلسنكي في 1 أوت 1975.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - ليلي عصماني، وهشام بن حداد، "مكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط"، جوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية 1 (2017): ص.78.

<sup>2</sup> - Rocio Méndez Aléman, " La Sécurité Méditerranéenne L'otan Est-Elle La Solution ?", Bourse De Recherche Individuelle De L'otane Et Du Conseil Du Partenariat Euro-Atlantique, Bruxelles, 1998-2000. P.51.

<sup>3</sup> - رقية العاقل، "المتوسط الغربي ضمن المقاربة الأمنية الشاملة للاتحاد الأوروبي"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية 4 (2017): ص ص.79-80.

والعقد النهائي الذي يعترف بالعلاقة الموجودة بين الأمن الأوروبي والأمن المتوسطي وكل ذلك كان ناتج عن الرغبة السياسية لصالح الشعوب، تحسين وتكثيف العلاقات الاسهام في إرساء السلم والأمن والعدل بأوروبا التعاون والتقارب مع شعوب العالم ووعياً بأهمية الابعاد الجغرافية التاريخية، الثقافية الاقتصادية والسياسية للعلاقات مع الدول المتوسطية غير المشاركة واقتناعاً بأن مسألة الأمن في أوروبا يجب اعتبارها في مضمون أكثر اتساعاً للأمن في العالم.<sup>1</sup>

ولقد كانت الغاية من وراء إقامة المؤتمر حول الأمن والتعاون بالمتوسط بناء مقاربة شاملة تسعى لحل مشاكل المنطقة من خلال تبني جملة من الأهداف كما يلي:

- العمل على تعميق الثقة المتبادلة بهدف ترقية الأمن والاستقرار بكامل منطقة المتوسط/ تطوير علاقات حسن الجوار مع دول المتوسط غير المشاركة
- تشجيع دول المتوسط على تنمية تعاون متبادل في مختلف ميادين العمل الاقتصادي والتبادلات التجارية انطلاقاً من وعي مشترك بضرورة إرساء الاستقرار والتطور
- تكثيف الجهود والتعاون سواء كان ثنائي أو متعدد الأطراف مع دول المتوسط غير المشاركة بهدف تحسين البيئة في المتوسط وعلى وجه التحديد الحفاظ على الموارد البيولوجية والتوازن الايكولوجي للبحر من خلال الوقاية من التلوث

لكن رغم ذلك تم رفض المؤتمر حول الأمن والتعاون بالمتوسط بحجة خوف مطالبة الدول العربية بحرية تنقل مهاجريها مقابل الانفتاح السياسي المطلوب منها. على الرغم من ذلك تواصلت الجهود الأوروبية لتحقيق الأهداف المعلنة سابقاً. حيث صرحت الدول المشاركة في المؤتمر حول الأمن والتعاون في أوروبا عن نيتها في إبقاء وتكثيف العلاقات والحوار مع دول المتوسط غير المشاركة وتوسيع التعاون معها لتحديد أهداف<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - رقية العاقل، مرجع سابق، ص ص. 79-80.

<sup>2</sup> - عصماني ليلي، وهشام بن حداد، مرجع سابق، ص ص. 81-84.

جديدة مشتركة. وتلتها بعد ذلك العديد من المبادرات مثل حوار 5+5 ومسار برشلونة المؤكدة على ضرورة التعاون الأمني والاقتصادي. إن شمولية مفهوم الأمن في العصر الحديث جعل الاتحاد الأوروبي يعيد النظر في "المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط" وهذا ما ترافق مع المساعي الأوروبية لمحاولة جعل منطقة المتوسط "منطقة سلام واستقرار دائمة".

وذلك من خلال الشروع في حوارات أمنية وسياسية مع دول المنطقة الجنوبية للمتوسط، تهدف بالأساس إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الحد من تدفق المهاجرين الغير شرعيين إلى أوروبا حيث يصل معدل الزيادة السنوية للمهاجرين حوالي 1.5 مليون مهاجر

- الحد من انتشار ظاهرة الإرهاب والدعوة إلى الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل

- العمل على نشر قيم التسامح والديمقراطية وحقوق الانسان على مستوى فضاء حوض المتوسط

- العمل على إيجاد تسوية سلمية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

وفي هذا الإطار وضمن الاستراتيجية الجديدة للأمن الأوروبي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تقاسم مسؤولياته في مجال تحقيق الأمن، وذلك نظراً لتأثير ظاهرة الإرهاب والنزاعات المسلحة.

على الأمن الأوروبي والمصالح الأوروبية حيث تم تحديد ثلاث أنواع من التهديدات من طرف رئيس المفوضية الأوروبية الأسبق "خافيير سولانا" كما يلي:

- الإرهاب

- انتشار أسلحة الدمار الشامل وانحراف الدول والجريمة المنظمة<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عصماني ليلي وهشام بن حداد، مرجع سابق، ص ص 81-85.

على الرغم من ذلك لا تخلو الجهود الأوروبية من تعاونات وشراكات من الانتقادات كونها مبادرات أحادية الجانب للاتحاد الأوروبي من خلال ثلاث مستويات<sup>1</sup>:

فالاتحاد الأوروبي هو من يصوغ مجمل القواعد ويلزم الجيران بقبولها وهو من ينظم العمل الجماعي ويحدد من يمكنه المشاركة في اللعبة	<b>المستوى الأول: على الصعيد البيوي:</b>
الاتحاد الأوروبي هو من يتصرف بالقدرة التكتيكية والتنظيمية من أجل الوصول إلى حلول متطابقة مع أهدافه	<b>المستوى الثاني: على المستوى الادائي</b>
الاتحاد الأوروبي هو من يملئ المعايير ويحدد الاتجاه الواجب إتباعه. <sup>2</sup>	<b>المستوى الثالث: على المستوى الإداري</b>

أي أن كل المبادرات الأمنية كانت تصب في مصلحة الاتحاد الأوروبي والمتعلقة بتدعيم ازدهاره وأمنه من خلال تحويل الدول المجاورة له إلى حلفاء عبر البرهنة لهم أن مصالحهم من مصالح الاتحاد الأوروبي، وجعلهم يلعبون دور الشرطي الحارس للحدود الأوروبية. في ظل هذا الوضع يجب أن تلعب أوروبا دور رئيسي في بناء نظام أمني متكامل في البحر الأبيض المتوسط ومنع الصراعات المتواجدة فيه من خلال توفير التنمية الاجتماعية وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون هذا من جهة من جهة أخرى يجب على الدول المتوسطية والجنوبية منها التوقف عن اعتبار مصالحها محققة من خلال تحقيق مصالح الاتحاد الأوروبي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عصماني ليلي، وهشام بن حداد، مرجع سابق، ص ص.84-85.

<sup>2</sup> - رقية العاقل، مرجع سابق، ص.88.

<sup>3</sup> - Rocio Méndez Aléman, opcit, p.51.



## ثانياً: الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة المتوسط

بدأ الاهتمام الأمريكي متزايداً بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة في سنوات الخمسينات (50) حيث نجد الولايات المتحدة الأمريكية وفي مهمتها المتمثلة في إيجاد مناطق نفوذ في العالم وملء الفراغ بعد خروج القوى الاستعمارية من القارة الأفريقية طرحت فكرة الاستقرار التي أطلقها ايزنهاور سنة 1957 والمتمثلة في نظرية ملء الفراغ والتي مفادها أنه إذا لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية متواجدة في منطقة معينة فسيوجد هناك فراغ لن يتأخر خصومهم عن ملئه على حسابهم.

ومن خلال هذه السياسة تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إعادة النظر وإعادة ترتيب خرائط النفوذ الموروثة عن الحرب الباردة، إذ لم يعد ثمة ما يبهر الحرص على وحدة الغرب بأي ثمن من نوع التنازل لبعض دوله عن مناطق نفوذ احتكارها قديماً على المصالح الأمريكية.

**ولعل من أهم آليات التغلغل الأمريكي في المنطقة والتي تعد استراتيجية منافية لسياسة الغرب ونفوذ الاتحاد الأوروبي والتي تبرز من خلال شقين:**

- **التغلغل السياسي:** إذ تطرح السياسة الأمريكية جملة من المفاهيم الجديدة المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان من خلال عدة آليات منها الوكالة الأمريكية للتنمية، وكالة الاستعلامات الأمريكية وبعثاتها العاملة في الخارج بهدف الترويج للمبادئ الديمقراطية الغربية.

وتشكيل نخب جديدة موالية للولايات المتحدة تروج لنظامها السياسي مستخدمة الإمكانيات التي توفرها العولمة لتسويق نمط الحياة الأمريكية عن طريق السيطرة الشبه الكاملة على وسائل الاتصال والأقمار الصناعية فلا يوجد جهاز إعلام آلي في العالم يعمل أو يتصل بالإنترنت بدون نظام تشغيل أمريكي ضف إلى ذلك كل ما يتعلق<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - رتيبة رقية، مرجع سابق، ص ص. 538-542.

بقضايا دور المرأة ومؤسسات المجتمع المدني كوسيلة للضغط على الأنظمة القائمة للسير في فلك الديمقراطية الغربية والقبول بالحلول الأمريكية في هذه المجالات.

- **التغلغل الاقتصادي:** وتم ذلك عبر جملة من المحفزات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لجنوب المتوسط مشروع "إيزنستات" الذي يرمي إلى تطبيع التعاون الاقتصادي بين دول شمال إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق تشجيع التبادل التجاري والاستثمار الأمريكي في المنطقة إلا أنه لا يحمل مساعدات مباشرة لدول شمال إفريقيا. تركز مبادرات "إيزنستات" على أربعة محاور أساسية، يمكن عن طريقها تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان منطقة المغرب العربي تتمثل فيما يلي:

**المحور الأول:** دفع الحوار السياسي بين السلطات الأمريكية بمختلف مستوياتها مع الدول المغربية.

**المحور الثاني:** العمل مع المنطقة المغربية على مستوى جهوي من أجل تحقيق تعاون اقتصادي متميز عن طريق تشجيع اتحاد المغرب العربي أو هيئة اندماجية أخرى بالمنطقة، من أجل إزاحة الحواجز بين الدول المغربية التي تعرقل التنمية الحقيقية في المنطقة.

**المحور الثالث:** إبراز الدور المركزي للقطاع الخاص كمحرك للتجارة والاستثمار في المنطقة المغربية على المدى البعيد.

**المحور الرابع:** تدعيم التوجهات الاقتصادية للأنظمة القائمة والمتمثلة في الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية من أجل إنشاء أرضية للاستقرار الاقتصادي وخلق مناخ للاستثمارات في المنطقة المغربية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - رتيبة عاقل، مرجع سابق، ص. 542.

كما ونجد مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يشمل بناءً على تقرير للأمم المتحدة ثلاث ميادين هي:

✓ نشر الديمقراطية والحكم الصالح

✓ بناء مجتمع معرفي وتوسيع الفرص الاقتصادية

إلا أن الأهداف السياسية منه تغلب الأهداف الاقتصادية كونه يهدف أكثر إلى احتواء المنطقة والتحكم فيما يسمى بـ "الإرهاب الجهادي" كما أن هذه المبادرة الأمريكية تسعى إلى جعل إسرائيل بعداً ثالثاً في العلاقات الأمريكية-العربية، مما لا ينبأ بأفاق حل لأزمة الصراع العربي-الإسرائيلي والاستقرار والأمن في المنطقة كلها.<sup>1</sup>

وحالياً يُرتكز الاهتمام الأمريكي باستراتيجيات الأمن المتوسطي على ثلاثة محفزات أساسية كما يلي:

- ستكون الولايات المتحدة مهتمة بمنطقة البحر المتوسط كفاعل هام في الأمن الأوروبي وقد مثل ذلك هدفاً هاماً لواشنطن أثناء الحرب الباردة، ولكن لم يكن لها دافع حينها لتكون ذو أولوية في الاستراتيجية الأمريكية.

وقد يتغير ذلك مع تصاعد تهديد "داعش" ومشكلة الدول الفاشلة في جنوب المتوسط والتي تأتي في طليعة جدول أعمال الأمن الأوروبي.

- تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن يكون لها تواجد في البحر الأبيض المتوسط كطريق إلى مناطق حيوية أخرى.

وبالرغم من أنه تم تخفيض حجم الاسطول السادس عما كان عليه أثناء الحرب الباردة فإن قدرة واشنطن على عبور البحر المتوسط وقناة السويس ونقل القوات والمواد<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - رقية العاقل، مرجع سابق، ص ص. 541-542.

<sup>2</sup> - مروة صبحي، "الأمن المتوسطي: ديناميات متغيرة وفاعلون جدد في البحر المتوسط"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تم تصفح الموقع يوم: 21 أكتوبر 2020.

بين المحيط الأطلسي والخليج العربي والمحيط الهندي لايزال مهماً وربما يصبح أكثر أهمية مع المطالب المتزايدة للتواجد البحري الأمريكي في آسيا.

- تشهد منطقة حوض البحر المتوسط عدداً هائلاً من الازمات وبؤر التوتر بدأ من الساحل إلى بلاد الشام، ومن ليبيا ومصر إلى أزمات الحدود في تركيا مع سوريا والعراق. وبالتالي تطول قائمة مطالب الدفاع والمساعدات الأمريكية ويضاف إلى ذلك أزمة قبرص التي لم تصبح مشكلة أمنية في حد ذاتها ولكنها باتت عائقاً استراتيجياً أما التعاون الأمني بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو وكذلك العلاقات مع أنقرة.<sup>1</sup>

### **المطلب الثاني: المنظور الديمقراطي الأمني للاتحاد الأوروبي تجاه التحول الديمقراطي المغربي (تونس/ليبيا نموذجاً)**

تجسد المنظور الأوروبي تجاه ما يسمى بالربيع العربي بالإعلانين اللذين أصدرهما الممثل السامي للشؤون الخارجية والسياسات الأمنية في المفوضية الأوروبية إعلان "شراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك" في 8 مارس 2011 وإعلان "استجابة جديدة لجوار متغير" في 25 أبريل 2011 تعهد بموجبها تقديم مزيد من التمويل إلى البلدان التي عملت على إدخال إصلاحات ديمقراطية، بينما تحصل البلدان التي تراجعت عن الإصلاحات على مساعدات أقل.

وهنا يتبدى الاعتراف الأوروبي بأثر القصور في تطبيق الإصلاحات والالتفات إلى ضرورة تفعيل مبدأ "المشروطية" الذي تلتكأ الاتحاد الأوروبي بتطبيقه وتفعيله ما أبقى النظام العربي السياسي محافظاً على بنيته السلطوية واستمراره بعدم الاستجابة للإصلاحات السياسية والديمقراطية، بحيث لم تنجح أو لم تُفعل مشاريع الإصلاح وتجد طريقها وتأثيرها الفعلي على حياة المجتمعات المستهدفة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - مروة صبحي، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - محمد على الروسان وطارق على العزام، "الرؤية السياسية والأمنية والثقافية الأوروبية والعربية للشراكة الأوروبية المتوسطية"، دراسات 1 (يناير 2020): 143.

هذا وقد تجسد الموقف الأوروبي من الثورة التونسية والتي اعتبرها بمثابة النموذج العربي الديمقراطي المعتدل "أوروبا العربية"، والملاحظ للموقف الأوروبي إزاء الثورة التونسية في بدايتها اتسم بالانتظار والتردد، أين فضلت معظم الدول الأوروبية الانتظار والترقب لمعرفة مآلات الأمور مع مخاوف من الشعارات الإسلامية، إلى غاية 31 جانفي 2011 قرر الاتحاد الأوروبي تجميد أصول "بن علي" المالية ولمعاونه إلى أن وصل الموقف الأوروبي إلى تأييده للشعب التونسي وتأييده للتحويلات الديمقراطية في تونس.<sup>1</sup>

وأوضحت مسؤولة السياسة الخارجية الأوروبية "كاترين اشتون" "Catherine Ashton" في تصريح صحفي لها بأن الاتحاد الأوروبي يأمل في الوصول إلى حل ديمقراطي ودائم في تونس كما دعا الاتحاد إلى الهدوء بعد خروج "زين العابدين بن علي" من تونس واستقرار الأوضاع فيها.

وبشأن الانتخابات التي جرت في تونس مؤخراً أوضحت "أشتون" "Ashton" في تصريح صحفي لها "إن الانتخابات التاريخية للمجلس الوطني التأسيسي التي جرت في تونس تعد بداية لعصر جديد في تونس" وأردفت قائلة "بأن بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات ستجري تقيماً في وقت قريب، ولكنني أود أن أهنئ الشعب التونسي وأشيد بنضالهم السلمي من أجل الحصول على حقوقهم وطموحاتهم الديمقراطية".<sup>2</sup>

وبالنسبة للمفوضية وخاصة بعد الإطاحة بالرئيس السابق "بن علي" أصبحت فيما بعد الإصلاحات مسألة مركزية للمفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وتونس، إذ عمل<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - خديجة بنتة، "السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه ثورات الربيع العربي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية 02 (سبتمبر 2021): 156-157.

<sup>2</sup> - خليل سامي أيوب، "موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية"، المتمدن 3564، تم تصفح الموقع يوم: 2021-12-29 على الرابط التالي: <<<http://www.ahewar.org>>>.

<sup>3</sup> - خديجة بنتة، مرجع سابق، ص ص. 156-157.

الاتحاد الأوروبي على تشجيع الإصلاحات المؤسسية والتزم بتقوية تعاونه مع تونس في أربعة ميادين:

- التحضير لانتخابات الجمعية الدستورية في 24 يوليو 2011.

- دعم منظمات المجتمع المدني في تونس.

- تعزيز حقوق الانسان بصورة رئيسة من خلال الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان إضافة إلى المنظمات الأخرى الناشطة في هذا المجال.

- دعم اللجان الوطنية التي أسستها الحكومة الانتقالية لدعم عملية التحول الديمقراطي.<sup>1</sup>

أما الثورة الليبية فقد مثلت نقطة كاشفة بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي وجد نفسه في بادئ الأمر أمام تضارب في المواقف بين القوى الكبرى المؤثرة بالمنظومة الأوروبية وهو ما أدى إلى توجيه النقد على التباطؤ في التحرك تجاه الأزمة الليبية منذ بداية اندلاعها حيث ركزت تلك الانتقادات على تأخر الاستجابة وضعف فاعليته. ولعل أبرز تلك الأصوات الناقدة لأداء الاتحاد جاء من بلجيكا حيث عبر عن ذلك وزير الخارجية البلجيكي بشكل علني حينما أشار منتقداً لأداء الاتحاد في الازمة الليبية قائلاً إن الاتحاد الأوروبي قد مات في ليبيا.

إن الموقف الأوروبي من الأحداث في ليبيا قد جاء من خلال بيان أصدرته ممثلة الشؤون الخارجية "كاترين آشتون" "Catherine Ashton" في 20 فيفري 2011 نيابة عن الاتحاد تعرب فيه عن قلق الاتحاد بشأن الأحداث في ليبيا وقد دعا البيان السلطات الليبية للاحكام عن استخدام القوة، وفي الاجتماع الاستثنائي لمجلس الامن في 11<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - خديجة بن تقة، مرجع سابق، ص ص.156-157.

<sup>2</sup> - خالد إبراهيم أبو رقيقة، " موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة الليبية 17 فيفري 2011"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية 3 (2016): ص ص.220-221.

مارس أعلن رؤساء الدول الأوروبية أن القذافي قد فقد شرعيته وحثوه على التراجع.<sup>1</sup> في حين سمح القرار 1973 الصادر في مارس 2011 للدول الأعضاء في مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين مع استبعاد أي قوة احتلال أجنبية على أي جزء من الأراضي الليبية.

وهذا القرار الأخير شكل جوهر التحركات الأوروبية تجاه الأزمة الليبية وتعتبر فرنسا والمملكة المتحدة هما المحرك الرئيسي لذلك القرار بعد أن قاما بصياغته برعاية أمريكية وبالتالي فقد شكّل ذلك القرار الأساس القانوني لتحرك الدول الأوروبية من أجل التدخل<sup>2</sup> في الازمة الليبية في إطار اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وقد كانت فرنسا أول دولة تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي كمثل شرعي للدولة الليبية وذلك في العاشر من مارس 2011 وكذلك كان للدول الأوروبية دور بارز عبر عمليات حلف الناتو في ليبيا. حيث أنه في أواخر مارس 2011 تسلّم حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية في ليبيا وكذلك السماح لقوات عسكرية أجنبية منها قوات الحلف باستخدام مختلف الإجراءات اللازمة لحماية الليبيين. وقد قامت طائرات الناتو بأكثر من 26 ألف طلعة جوية أكثر من ثلثها لأهداف هجومية وقد تم تدمير حوالي ستة آلاف هدف وإصابتها بخسائر كبيرة.

والجدير بالذكر أن أكثر دول شاركت في تلك المهام هما فرنسا وبريطانيا فيما عارضت ألمانيا التدخل. ويرتبط انتهاء العمليات بشكل رئيسي بمقتل "معمر القذافي" في 20 أكتوبر 2011 حيث الحلف قد اعتبر أنه بمقتل القذافي قد انتهى نظامه وبدأت مرحلة<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - خالد إبراهيم أبو رقيقة، مرجع سابق، ص ص. 220-221.

<sup>2</sup> - أحمد عبد العليم، "الدور الأوروبي في ليبيا: حدود الانخراط وتداعيات التدخل"، مركز الخليج للأبحاث أراء حول الخليج، تم تصح الموقع يوم: 30 ديسمبر 2021 على الرابط التالي: <http://www.araa.sa>.

<sup>3</sup> - عربي بومدين، "الاستمرار والتغير في العلاقات الأورو-مغربية بعد الحراك"، مركز دراسات الوحدة العربية، تم تصفح الموقع يوم: 04 جانفي 2022 على الرابط التالي: <http://www.caus.org>.

جديدة في ليبيا بعد حقبة استمرت حوالي أربعة عقود وكذلك فقد رفض الحلف طلب المجلس الوطني الليبي الانتقالي بتمديد مهمته حتى نهاية عام 2011.

### المطلب الثالث: البعد الأمني المتوسطي في الشراكة الاورومغاربية

يعد القطاع الأمني ذا أهمية في السياسة الأوروبية تجاه المغرب العربي بعد إفرزات الحراك العربي وبخاصة فيما يتعلق بتمديد تنظيم داعش في ليبيا وتبنيه عدة هجمات في العمق الأوروبي، فضلاً عن الترابط بين إقليم المغرب العربي وإقليم الساحل الأفريقي الذي أصبح مصدراً للتهديدات الأمنية اللاتماثلية، ما جعل الاتحاد الأوروبي يطرح استراتيجية للأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي التي تعدّ العمق الجنوبي للمغرب العربي والعمق المتقدم للأمن الأوروبي.<sup>1</sup>

تضمن القانون التنظيمي للسياسة الأوروبية مع دول الجوار والذي تم المصادقة عليه يوم 24 أكتوبر 2006، 23 فقرة تمهيدية بالإضافة إلى نص القانون المنظم المشكل من 32 بند وهذا القانون المحدد للسياسة الأوروبية اتجاه جميع الدول المغاربية.

وعرف هذا النوع من التعاون الإقليمي (المتوسطي) شكلين أو نمطين أولهما: الشراكة الاورومتوسطية وثانيهما في إطار الاتحاد من أجل المتوسط. وتمثلت الأهداف السياسية والأمنية للنمط الأول وهو الشراكة الاورومتوسطية فيما يلي:

- تحديد منطقة مشتركة للسلام والاستقرار عبر تعزيز الحوار السياسي والأمني والتي تهدف لخلق منطقة سلام واستقرار في حوض البحر المتوسط. والتي نجد فيها عدة عناصر مثل قناعة الشركاء بأن السلام والاستقرار في المنطقة مكسب مشترك يتعهدون على تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل المتاحة وتنمية دولة القانون والديمقراطية في ظل حرية كل طرف في اختيار جهازه السياسي الاقتصادي والعدلي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عربي بومدين، ومرجع سابق.

<sup>2</sup> - قاسم محمد عبد الديلمي، "العرب من الشراكة الأورو-متوسطية إلى الاتحاد من أجل المتوسط دراسة في المتغيرات والمواقف"، (كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين)، ص.14.



- احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية والممارسة الفعلية والمشروعة لهذه الحقوق بدون تمييز وتشجيع التسامح ومكافحة التعصب والتمييز على مبدأ عدم التدخل المباشر أو غير المباشر في شؤون شريك آخر.

- احترام حدود ووحدة كل شريك من الشركاء والتأكيد على ضرورة التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لشريك آخر.

- المساهمة في التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب والجرائم المنظمة وخاصة المخدرات.

- عدم السماح بانتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية وعدم التسلح بقدرات عسكرية تتعدى الحاجات المشروعة للدفاع.<sup>1</sup>

أما بالنسبة للاتحاد من أجل المتوسط فكانت أهدافه السياسية والأمنية تشمل ما يلي:

- العمل على تشجيع الأمن الإقليمي وفقاً لإعلان برشلونة بالعمل لصالح حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والبيولوجية من خلال الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة لغرض وضع نظام مراقبة صارم للحد من ذلك.

- التركيز على الترتيبات الإقليمية كإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية والعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

- البحث في تدابير ترسيخ الثقة وتعزيز الأمن التي يمكن أن تتخذ بين الأطراف لإقامة منطقة سلام واستقرار في حوض المتوسط بما فيها إعداد ميثاق أورو متوسطي على<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- نذير بطاطاش، "التعاون الأوروبي-الافريقي بين الشراكة والتبعية: الجزائر نموذجاً" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، مدرسة الدكتوراه للقانون الأساسي والعلوم السياسية تيزي وزو، معهد الحقوق، فرع القانون العام، تخصص قانون التعاون الدولي، 2010)، ص ص 17-18.

<sup>2</sup>- قاسم محمد عبد الديلمي، مرجع سابق، ص 14.

الأمد البعيد.

- إدانة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره والتزامه بتطبيق مدونة السلوك المتعلقة بمكافحة الإرهاب من أجل تعزيز الأمن وبذل كل الجهود لإيجاد حل للنزاعات وإنهاء الاحتلال ومكافحة القمع.

- العمل على إخضاع الهجرة الشرعية لإدارة منظمة ومكافحة الهجرة غير الشرعية وتشجيع الصلات بين الهجرة والتنمية.<sup>1</sup>

ومن خلال ما سبق سنحاول إبراز أهم التعاونات الأمنية بين فواعل المتوسط ودول المغرب الغربي على رأسهم الجزائر تونس والمغرب كما يلي:

### 1-التعاون الأمني الجزائري-الأوروبي-الأمريكي

تعمل الجزائر على لعب دور فعال للحفاظ على أمنها وتحقيق محيط أمني وذلك بالنظر لأهمية موقعها الجغرافي ومكانتها المتميزة اللذان جعلها طرفاً رئيسياً في تحديد طبيعة وأنماط التفاعلات لمجابهة مختلف التحديات وتذليل الصعوبات وذلك بإجراء تعاون وتنسيق أمني بين دول المنطقة لمكافحة الإرهاب، الهجرة غير شرعية وجميع أشكال الجريمة المنظمة، إيماناً منها بأن الشراكة الحقيقية هي وحدها من تستطيع أن تسهم في جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة استقرار وأمن.<sup>2</sup>

إن التركيز الأوروبي على الجزائر ليس نابع من كون هذه الأخيرة تتمتع بموقعها الاستراتيجي البالغ الأهمية في منطقة المتوسط وشمال إفريقيا ولا كونها إحدى أهم الدول العربية والإفريقية من حيث المساحة والامكانيات والموارد الطبيعية المتنوعة ولا<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - قاسم محمد عبد الدليمي، مرجع سابق، ص.14.

<sup>2</sup> - زهية كتاب، "الشراكة الأورو مغربية -أبعادها ورهاناتها-"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص القانون الدولي للأعمال، (2018-2019)، ص.131-132.

<sup>3</sup> - حكيم غريب، "البعد المتوسطي في التعاون الجزائري الأوروبي في مكافحة الإرهاب (الأطر والتحديات)"، مجلة البدر 9 (2018): ص.1146.

كونها إحدى أهم الدول التي تزود الاقتصاد الأوروبي بالطاقة أو أنها إحدى أهم الأسواق ولا كونها إحدى مناطق النفوذ التقليدية بحكم التاريخ الاستعماري.

بل لأن الجزائر تمثل أحد أهم مرتكزات الأمن والاستقرار على مستوى عدة دوائر جيواستراتيجية (متوسطية، مغاربية، أفريقية) والتي تمثل العمق الاستراتيجي لأوروبا، وهذا ما أكد عليه مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي والذي ركز على دور جنوب المتوسط والدول المغاربية بصفة خاصة من أجل تحقيق السلم والأمن والاستقرار في منطقة حوض المتوسط وعليه تكتسي الجزائر أهمية بالغة في إطار ترتيبات الأمن.<sup>1</sup>

وحسب وزارة الخارجية الجزائرية فإن الاتحاد الأوروبي والجزائر حددا ثلاثة محاور رئيسية للتعاون خاصة في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة منذ 2011م وهي مكافحة الإرهاب في ظل إشكالية عودة المقاتلين الأجانب، والتصدي للتطرف، والهجرة غير الشرعية. وأكدت منسقة السياسات الخارجية بالاتحاد الأوروبي السابقة "فيدريكا موغريني" "Federica Mogherini" عزم الاتحاد الأوروبي على الاستخدام التام لقدرات التعاون الأمني مع الجزائر التي تعد شريكاً إقليمياً هاماً.

وشارك الجيش الجزائري في مناورات عسكرية تديرها القاعدة العسكرية الأمريكية في أفريقيا ويكشف التعاون الأمني عن عودة التقارب بين الجزائر وواشنطن، كما شاركت دول أوروبية وفقاً لـ "العرب اللندنية" في 3 فيفري 2019.<sup>2</sup> وتعد محاولات الولايات المتحدة لتعزيز علاقاتها الثنائية مع الجزائر راجعة إلى معرفتها بمدى أهمية الجزائر<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - حكيم غريب، مرجع سابق، ص. 1146.

<sup>2</sup> - وحدة الدراسات والتقارير، "التعاون الأمني والعسكري بين دول أوروبا والجزائر"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، تم تصفح الموقع يوم 28 ديسمبر 2021.

<<http://www.europarabct.com>>.

<sup>3</sup> - مريم براهمي، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب تأثيره على المنطقة المغاربية"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (2011-2012)، ص ص. 166-168.

الاستراتيجية في المنطقة، وباعتبارها طرف مشارك في مبادرة الحرب على الإرهاب في الصحراء، فالقوات العسكرية الأمريكية تدرّب وتساعد الجيوش الوطنية في حربها على تنظيم القاعدة في الجنوب الجزائري وتشارك المخابرات الأمريكية في هذه الحرب بشكل مهم، أما بالنسبة للسلطات الجزائرية فإنها تساهم بتوفير المعلومات عن الإرهابيين ذوي الأصول الجزائرية وتقديمها للولايات المتحدة.

وتعمل الولايات المتحدة بدعم الجهود الجزائرية في مكافحة الإرهاب من خلال مكتب وزارة المالية ومراقبة الممتلكات الأجنبية **Treasury Office Of Foreign Assets Control Ofac**. كما وضعت قادة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب على غرار **Drokdal Specially Designated Global Terrorists**.

كما وأشاد كل من "جيفري فلتمان" **Jeffrey Feltman** السكرتير المساعد في وزارة الخارجية الأمريكية ومنسق وزارة الخارجية الأمريكية المكلف بالحرب على الإرهاب "دانيال بنجامين" **Daniel Benjamin** بجهود الجزائر في الحرب على الإرهاب.<sup>1</sup>

إن الجزائر تعرف كثافة في المشاريع الأمنية خاصة بعد أحداث 2011م وتبعاته الأمنية التي طرأت على المنطقة المغاربية. كما وتعرف كثافة في السياسات التعاونية مع مختلف الفاعلين الإقليميين خاصة بعد تنامي التهديدات الأمنية الجديدة وفي مقدمتها الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، وتجارة الأسلحة التي أعلنت حالة طوارئ في منطقة المتوسط جعلت العديد من القوى الإقليمية تعيش حالة استنفار قصوى وتدعو الجزائر في أغلب الحالات إلى الخوض في حوارات ثنائية أو جماعية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - مريم براهيمى، مرجع سابق، ص ص. 166-168.

<sup>2</sup> - ليلي عصماني وهشام بن حداد، "مكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط"، ورقة بحث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، ص. 92.

فالمقاربة الجزائرية للأمن في المتوسط والتي عرضها وزير الخارجية الجزائري "رمضان لعامرة" في إطار الندوة الحادية عشر (11) لاجتماع وزراء خارجية دول مجموعة 5+5 التي احتضنتها العاصمة البرتغالية "شبونة" يوم 22 ماي 2014. حيث عرضها مع التذكير بالعقيدة الأمنية الجزائرية القائمة على "احترام الشؤون الداخلية للدول" مع التأكيد على أن الأمن في المتوسط غير قابل للتجزئة.

وذلك في إشارة منه إلى الازمة في سوريا وليبيا وحتى مالي الأزمات التي تسببت في نزوح مئات آلاف الفارين من الحروب داعياً المجموعة الدولية إلى الالتزام بمسئوليتها في إيجاد "حوار شامل وتعاون تشاركي" من أجل تسوية مختلف الأزمات التي يعيشها المتوسط دون أن يغفل دعوة الجزائر إلى تجفيف منابع الإرهاب بالساحل الافريقي، ومحاربة الجريمة المنظمة بشتى أنواعها والتأكيد على المطلب الجزائري بتجريم "دفع الفدية" مؤكداً أن تجفيف منابع تمويل الإرهاب هو خطوة في طريق القضاء عليه.<sup>1</sup>

## 2- تجليات التعاون الأمني بين تونس والاتحاد الأوروبي

يُعد الاتحاد الأوروبي أحد أهم الشركاء الاستراتيجيين لتونس اعتباراً لعراقة الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية بين تونس والاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء فيه. وتتدرج العلاقات بين تونس والاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الأوروبية للجوار التي تم إطلاقها سنة 2004 بهدف دعم وتعزيز الاستقرار والأمن والازدهار في الجوار الجنوبي والشرقي للحوض المتوسطي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - ليلي عصماني وهشام بن حداد، مرجع سابق، ص ص. 92-100.

<sup>2</sup> - وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، "العلاقات بين تونس والاتحاد الأوروبي"، تم تصفح الموقع يوم: 02 جانفي 2022 على الرابط التالي:

<http://www.diplomatie.tn>.

وتعتمد السياسة الأوروبية للجوار التي تشمل حوالي 16 دولة على الالتزام المشترك بالقيم الكونية للديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الانسان.<sup>1</sup>

وعمل الاتحاد الأوروبي على تكثيف التعاون الأمني والعسكري والاستخباراتي مع تونس وذلك في مؤشر على حجم التحديات التي تواجهها تونس في معركتها ضد الإرهاب والظروف السياسية التي تواجهها ليبيا وتداعيات ذلك على الدول الأوروبية وتواصل دول أوروبا على تعزيز وتكثيف التعاون مع تونس عبر إبرام اتفاقيات وشراكات في مجالات الأمن ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.<sup>2</sup>

كما تسعى تونس لتعزيز تعاونها مع الاتحاد الأوروبي خاصة في سياق تكثيف الجهود بهدف إفضال مخططات الجماعات المتشددة والتصدي للهجرة غير الشرعية. هذا وقد أوضح الدبلوماسي السابق وخبير العلاقات الدولية "أحمد هرقام" في تصريحات لـ "العرب" أن "تونس تسعى للمزيد من تعزيز التعاون مع الجانب الأوروبي لأنها تعي أن مقاومة الإرهاب لا يمكن أن تتكلل بالنجاح إذا كانت بجهود فردية" وأضاف "هذه الجهود لا يمكن أن تثمر إلا من خلال التعاون بينهما سواء كان تعاوناً استخباراتياً أو عسكرياً".

وإعتبر "هرقام" أن "من مصلحة تونس دفع العلاقات مع الجانب الأوروبي لتطوير أساليب وتقنيات مكافحة الإرهاب والاستفادة من الدعم الاقتصادي ودفع عملية الاستقرار الداخلي والتفرغ إلى مشاغل البلاد".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - وحدة الدراسات والتقارير، "التعاون الأمني والعسكري ما بين أوروبا وتونس... الآفاق والنتائج"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، تم تصفح الموقع يوم 02 جانفي 2022 على الرابط التالي: <http://www.europarabct.com>

<sup>3</sup> - أمانة جيران، "تونس تعمل على تعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي في مواجهة الإرهاب"، تم تصفح الموقع يوم: 03 جانفي 2022 على الرابط التالي: <http://www.alaran.co.uk>

ورأى أن "المسؤولية السياسية والتاريخية تحتم على تونس تطوير العلاقات وترشيدها مع دول الاتحاد الأوروبي خاصة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية".

هذا وقد دعا الاتحاد الأوروبي يوم 26 يوليو 2021 الأطراف التونسية المختلفة إلى الحفاظ على الهدوء وتجنب العنف والحفاظ على استقرار البلاد، وجاء هذا الموقف على لسان المتحدث باسم الممثل الأعلى للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي "جوزيب بوريل" "Josep Borrell" أكدت فيه أن بروكسل تتابع عن كثب التطورات الأخيرة في المشهد التونسي، وقالت "نبيلة مصراي" في معرض ردها على أسئلة لوكالة "آكي" الإيطالية للأنباء "ندعو كافة الأطراف المعنية في تونس إلى احترام الدستور المؤسسات وسيادة القانون".<sup>1</sup>

### 3-التعاون الأمني المغربي-الأوروبي

اتسع نطاق التعاون المغربي الأوروبي ليشمل الابعاد السياسية والأمنية في ظل توقيع اتفاقية الشراكة عام 1996 ودخولها حيز التنفيذ عام 2000. وتم تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في إطار سياسة الجوار الأوروبية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي عام 2003 والمحددة أساس المسؤولية المتبادلة والالتزام المشترك بالقيم العالمية لحقوق الانسان والديمقراطية وسيادة القانون، وفي السياق تم تنفيذ خطة عمل في جميع مجالات التعاون.

كما أنه في ظل سياسة الجوار الأوروبية أصبح الحوار بين الاتحاد الأوروبي والمغرب مستمراً وأكثر تنظيماً وتجتمع اللجان الفنية بخبراء المؤسسات الأوروبية والحكومة المغربية بانتظام لمناقشة مواضيع مثل تعزيز الحوار السياسي والعدالة والأمن وحقوق الانسان.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - وحدة الدراسات والتقارير، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - .....، "المغرب والاتحاد الأوروبي"، تم تصفح الموقع يوم: 01 جانفي 2022 على الرابط التالي: <http://www.eeas.europa.eu>.

والملاحظ يجد أن المقاربة التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي تجاه المغرب قائمة على دعم الوضع القائم السياسي بحكم الامر الواقع مثلما هو الحال في العلاقة مع باقي البلدان المتوسطية التي تُشكّل دول الجنوب للاتحاد الأوروبي.

وتعد الهجرة غير شرعية من مجالات التعاون الأساسية في القطاع الأمني فقد أصبح المغرب عام 2018 محط اهتمام متزايد من الاوربيين بسبب ارتفاع أعداد المهاجرين الذين يأتون من المغرب ويمرّون عبره على السواء، مما جعل منه البوابة الرئيسية التي يدخل منها المهاجرون إلى أوروبا.<sup>1</sup>

وقدر عدد المهاجرين المغربيين عام 2017 بـ 28349 مهاجراً وفي عام 2018 بـ 65383 مهاجراً في المجموع من المغرب إلى اسبانيا عبر القنوات غير النظامية ما يعني أنه ازداد بنسبة تفوق الضعف، الأمر الذي أدّى إلى إطلاق ناقوس الخطر في العواصم الأوروبية ولاسيما في مدريد التي أبدت قلقها من استمرار العدد في الارتفاع. وقد حثت هذه المعطيات على رغبة الاتحاد الأوروبي في العمل عن كثب مع المغرب وبعدها خاضت إسبانيا حملة لدعم الدولة لها، حيث وافق الاتحاد الأوروبي على تقديم هبة قدرها 140 مليون يورو لدعم المغرب بغية تعزيز السيطرة على الحدود وفي مطلع 2019 تابعت إسبانيا بذل جهود لبناء علاقات أعمق وأوثق مع المغرب.<sup>2</sup>

ويلاحظ كذلك أن الاتحاد الأوروبي أكثر تقبلاً لزيادة الدعم الفني والميزانية للمغرب عندما يتم وضع إطار استراتيجي جديد للبدء في عام 2020 وذلك بسبب مخاوف الأوربيين من موضوع الهجرة. ودائماً ما تكون نقاط التحديات الأمنية الإقليمية حاضرة بقوة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب.<sup>3</sup>

1- -----، "المغرب والاتحاد الأوروبي"، مرجع سابق.

2 - Chloe Teevan." The Eu's Relationship With The Moroccan Government Rein Forces The Political Status Quotatime When Agrowing Number Of Moroccans Appear To Want Change", Endowment For International Peace, The Wibesite : <<http://www.carnegieendowment.org>>.

3- Chloe Teevan, " Eu-Moroccan : A Win-Win Partnership ?," Moroccan Institute For Policy Analysis, (June 2019), Pp. 11-12.



ونص بيان الاتحاد الأوروبي على الالتزام المشترك من أجل تنويع الشركاء وتفضيل استمرار التعاون في مجال محاربة الإرهاب، شبكات الاجرام العابرة للحدود، وتوفير السلم والأمن في منطقة الساحل مع إمكانية مشاركة المغرب في بعثات الاتحاد الأوروبي للسلم والأمن **EU CSDP**.

وفي المحصلة يظهر جلياً أن الالتزام بالتعاون في مجال توفير الأمن ومكافحة الارهاب له أولوية قصوى على حساب القيم السياسية المشتركة.<sup>1</sup>

وفي الأخير لا يمكن إخفاء إن التقارب بين دول البحر المتوسط ودول المغرب العربي ليس أساسه بناء علاقات صداقة وإنما تمثل في الطريقة المثلى لمنافسة الولايات المتحدة الامريكية مما يعكس طموح الاتحاد الأوروبي إلى التحول لقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية وتحررها تدريجياً من ضغوط أمريكا لتصبح أحد أقطاب النظام الدولي الجديد.

وهذا ما تجسده النظرة المتأنية لأرقام التبادل بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية، إلى جانب تراجع تدريجي أمام حجم الفوارق القائمة بين اهتمامات شمال المتوسط وجنوبه وأهمها ارتباط مفهوم السلم والاستقرار لدى الطرف الأوروبي بمسألتي الهجرة غير الشرعية والإرهاب دون أن يعير أي اهتمام للأسباب العميقة المستقحلة في الجنوب والناجمة عن تراكمات اقتصادية واجتماعية وسياسية تدفع للولوج للضفة الأخرى.<sup>2</sup>

### **المبحث الثاني: متلازمة الأمن المتوسطي المغاربي: دراسة في التهديدات الأمنية اللاتماثلية**

عانت منطقة المتوسط خاصة بعد حراك 2011 من تهديدات أمنية تختلف في الحدة والديناميكية وتحمل ميكانيزم صعوبة التحكم والتنبؤ مما استوجب على دول المنطقة وضعها على رأس أجنداتهم الأمنية. وعن طريق هذا المبحث سيتم البحث في هذه

<sup>1</sup> - Chloe Teevan, " Eu-Moroccan : A Win-Win Partnership ?," Moroccan Institute For Policy Analysis, (June 2019), Pp. 11-12.

<sup>2</sup> - خديجة حجاج وعبد العزيز بن زادي، " استراتيجيات ضفتي المتوسط للحد من الهجرة السرية،" مجلة التراث 01 (أبريل 2020): 295.

التحديات اللاتماثلية وفي طبيعتها وتأثيراتها وكيف كانت رؤية الدول المتضررة منها وما هي الاستراتيجيات التي تبنتها للحد من تأثيراتها.

### **المطلب الأول: التداعيات الأمنية للأزمة الليبية على أمن المتوسط**

يعد سقوط النظام الليبي من أبرز التداعيات الامنية وأهمها على الأمن المتوسطي فقد كان تدخل حلف الشمال الأطلسي NATO في ليبيا الأول من نوعه في المنطقة والذي أعقب قرار الأمم المتحدة رقم 1973 الصادر عن مجلس الأمن، حيث قام بإفقاد قوات النظام الليبي تميزه الجوي في الميدان إذ قام الحلف بضربات جوية سريعة وقام بإنشاء منطقة محظورة الطيران No-Fly Zone وكذلك قام بضرب حصار بحري من أجل منع أي نقل للأسلحة. هذا كله ناهيك عن الدعم القطري للثوار الليبيين بالسلاح والمال بحيث ساعد كل هذا على تغيير الكفة في ليبيا لصالح الثوار ومن ثم انهيار النظام الليبي.

إن سقوط النظام الليبي هز ميزان القوى حيث أدى إلى إعادة إبراز معضلة (المركز- الأطراف) وفتح آفاقاً جديدة لها في ليبيا والبلدان الافريقية المجاورة التي تجتاحها تجارة المخدرات والسلاح والاتجار بالبشر، ناهيك عن الاعمال الإرهابية كالاختطاف وهجمات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وعلى الرغم من أن ظاهرة الإرهاب غير جديدة إلا أنها بعد ما يسمى بالثورات العربية اتخذت منحاً آخر وعلى عكس ما توقعه الخبراء، فقد أسرع المحللين فور انطلاق شرارة الثورات العربية إلى فرضية أن هذه الانتفاضات هي ضربة قوية للقاعدة وحلفائها في المنطقة وأن هذا الحراك سيأتي بنظم ديمقراطية ليبرالية من شأنها أن تحاصر الأفكار المتطرفة للحركات الأصولية. في حين أن ما حصل هو أن الكثير من الحركات<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - خالد بركة، "تداعيات الحراك العربي على الأمن بالمنطقة المتوسطية"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل 4 (ديسمبر 2018): 136-137.

الجهادية نمت وأصبحت فيها القاعدة وغيرها من الحركات حرية التنقل والتجارة في الأسلحة.<sup>1</sup>

وأصبحت ليبيا معقل خصب للمقاتلين الأجانب من أجل التدريب والقيام بأعمال إرهابية وطبقاً للمركز الليبي لدراسات الإرهاب فإن حوالي 10000 آلاف مقاتل أجنبي يوجد داخل الأراضي الليبية ويمثل حوالي 70% من مقاتلي داعش داخل ليبيا.

الأمر الذي ساهم في تنامي التهديدات الإرهابية في منطقة المتوسط بعد أن أصبحت ليبيا مقر مختلف التنظيمات الإرهابية وسوق لانتشار السلاح، وهو ما عبر عنه "صلاح المرغني" على أن الوسع في ليبيا سمح للجماعات الإرهابية لتحرك بحرية.

إن الفشل في ليبيا لم يكن وقعه فقط على البيئة الداخلية التي شهدت هجمات إرهابية استهدفت السفارات ومقر الوزارات بل تعداه إلى البيئة الإقليمية التي أصبحت مهددة وهو ما عبر عنه "حمدي المنجي" "أن الازمة في ليبيا داخلية... والمشكلة لتونس أن أمننا هو جزء من أمن ليبيا". نفس الأمر الذي حذر منه وزير الدفاع الفرنسي "جون إيف لدرين" "Jean Yves le drain" على أن ليبيا أصبحت مركز للجماعات الإرهابية وإمداد للأسلحة وتقديم الدعم الفني للجماعات المتمردة في شمال مالي.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: الخطاب الأورومتوسطي تجاه الظاهرة الإرهابية

لازالت قضايا الأمن والتهديدات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط محور الاهتمام الأساسي للدول الأوروبية ودول الضفة الجنوبية من المتوسط. فأوروبا تدرك من قبل وحالياً أن أمنها واستقرارها من أمن واستقرار دول شمال افريقيا والشرق المتوسط أيضاً وأمن أوروبا مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن واستقرار البحر الأبيض المتوسط.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - خالد بركة، "تداعيات الحراك العربي على الأمن بالمنطقة المتوسطية"، مرجع سابق، ص 136-137.

<sup>2</sup> - عائشة بوكليخة، "الدولة الفاشلة وتداعياتها على الأمن في المتوسط"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية 2 (ديسمبر 2017): 182-183.

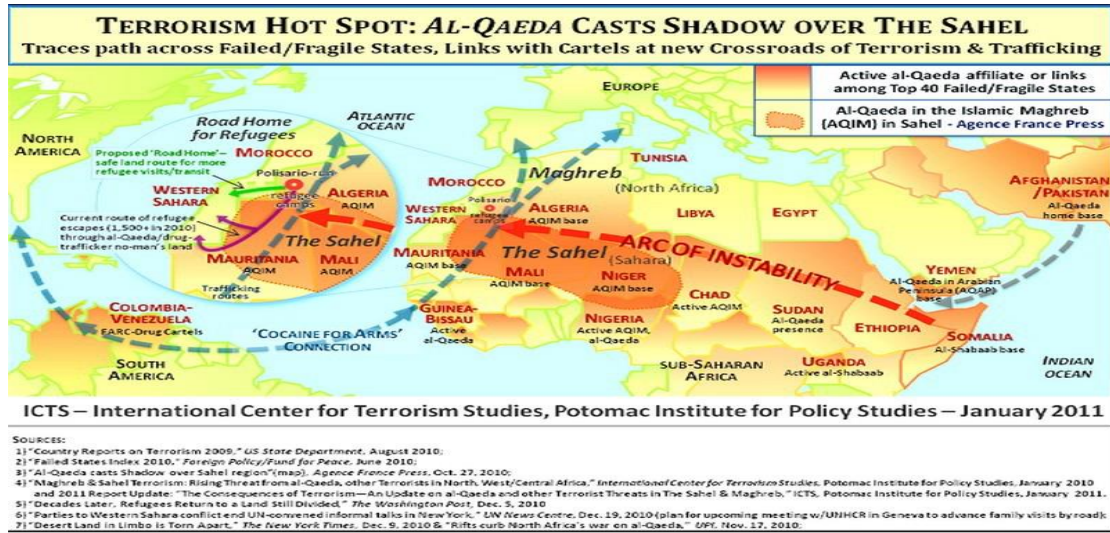
<sup>3</sup> - فاتح النور رحموني، "ما بعد الحوار الأمني - الحوار الثقافي والحضاري كمقاربة وقائية للأمن الأورومتوسطي"، مجلة البحوث السياسية والإدارية 2 (2017): 41.

إن منطقة البحر الأبيض المتوسط لم تكن لتعيد عن التعرض لخطر الإرهاب والذي اجتهدت لإيجاد أطر للتنسيق والتعاون الأمني لمواجهته، حيث اتخذت دول المتوسط عدة مقاييس ضرورية من أجل إقصاء أو إزالة ظاهرة الإرهاب فجعلت منه المحور<sup>1</sup> الرئيسي لمختلف سياسات الشراكة والتعاون، ومع الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط فإنه لم يشهد عملياً قرصنة ولا هجمات إرهابية في عرضه.

ولعل المفارقة التي تتطلب دراسة الإرهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط هي عدم نقل الجماعات الإرهابية النشطة في جنوب المتوسط والتي باتت تسمى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" لعملياتها الإرهابية إلى الدول المتوسطية.

غير أن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى تعرض عدد من الدول الأوروبية لتفجيرات وعمليات إرهابية كان لمنفذيها امتدادات عبر وطنية بين ضفتي المتوسط.<sup>2</sup>

وفيما يلي خريطة توضح التحركات الارهابية لتنظيم القاعدة وغيرها من التهديدات الإرهابية وتبعات هذه الاخيرة على الساحل ودول المغرب العربي.



**Source: Yonah Alexander. "The Consequences of Terrorism: An Update on Al Qaeda: and other Terrorist Threats in the Sahel and Maghreb", opcit, p:02.**

<sup>1</sup> - عائشة بوكليخة، مرجع سابق، 182-183.

<sup>2</sup> - إيمان مختاري، "حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر الأمنية"، دفاتر المتوسط 6، ص 292-293.

ويمكن توضيح أكثر للتهديدات الأمنية لتنظيم القاعدة على بلاد المغرب العربي بعد أحداث 2011م من خلال تبين أهم الأحداث والتحركات للتنظيم من خلال الجدول الموضح:

التاريخ	الحدث
24 يوليو 2010	إعدام الرهينة الفرنسية "ميشيل جير مانيو" " Michelle Gear Manio" الذي اختطف في 24 أبريل 2010
24 نوفمبر 2011	اختطاف فرسيين في شمال مالي من قبل عناصر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي
16 يناير 2013	هجمات عين أميناس من قبل جماعة قادها مختار بلمختار أمير تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي
7 يناير 2015	مقتل 12 شخصاً في هجمات على مقر جريدة شارلي ايبو charlie hebdo بباريس
13 نوفمبر 2015	مقتل 130 شخصاً في هجمات باريس ملعب فرنسا وقاعة الباتاكلان
14 يوليو 2016	مقتل 86 شخصاً في مدينة نيس بفرنسا
11 ديسمبر 2018	مقتل 5 أشخاص في هجمات بمدينة ستراسبورغ الفرنسية

المصدر: إمان خليفي، التهديدات الأمنية في حوض البحر المتوسط الغربي (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،

2021)، ص ص.64-65

إن الاستقرار الأمني لحوض البحر المتوسط وخاصة ضفته الجنوبية دول المغرب العربي وضعها تحت ضغط كبير بسبب الهجمات الإرهابية التي تضاعفت خاصة بعد التحول الديمقراطي في كل من ليبيا وتونس أين وجدت هذه الظاهرة ملاذها لممارسة هجماتها. وتمثل هذه الانعكاسات الأمنية خطر كبير بسبب تداعياتها المتمثلة في<sup>1</sup>

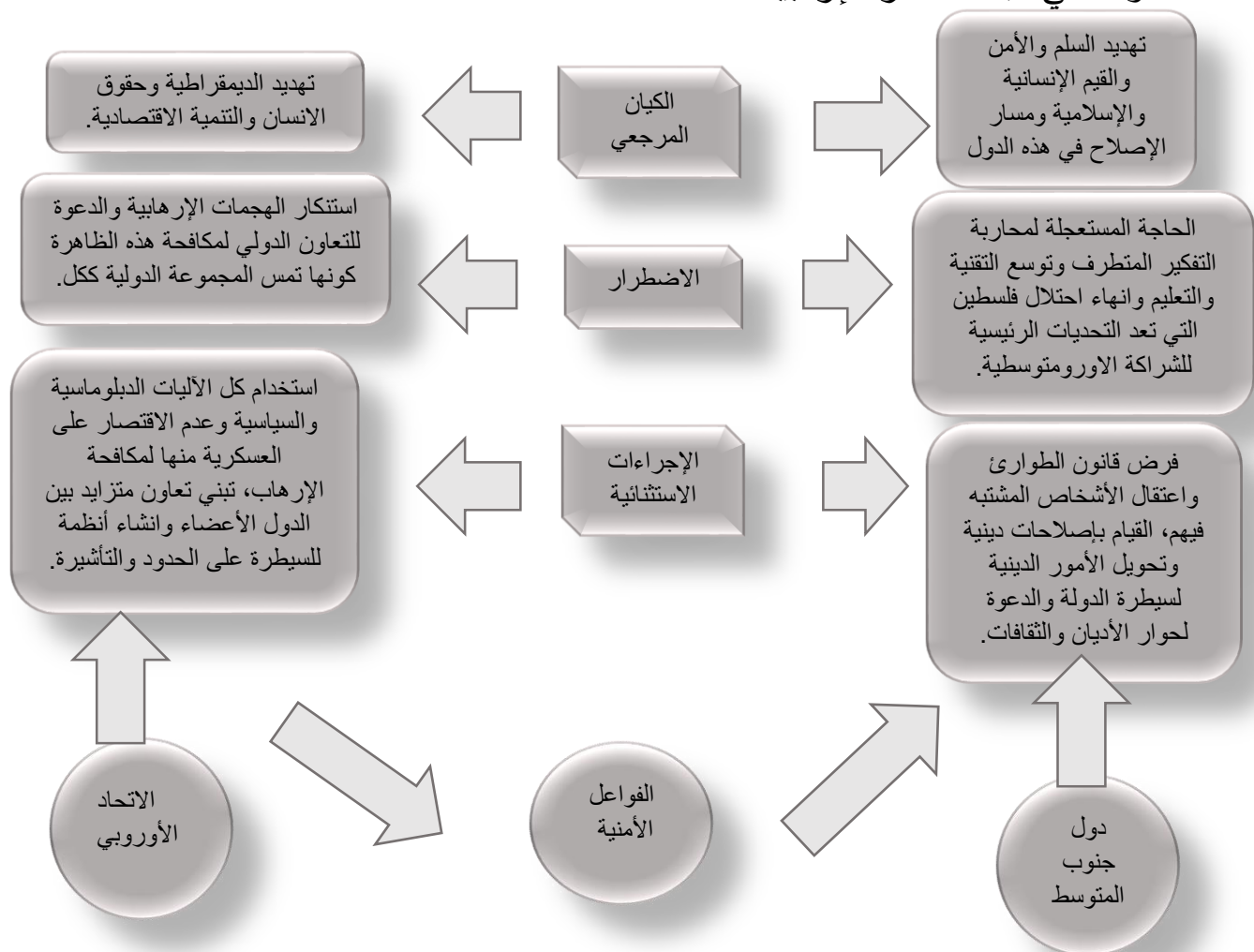
<sup>1</sup> - أمينة حلال، التهديدات الأمنية في حوض البحر المتوسط الغربي (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2021)، ص ص.69-70.

انعدام الأمن وإظهار عجز السلطات الأمنية في الدول المستهدفة عن التصدي للعمليات الإرهابية.

وفي هذا الوضع الأمني الغير مستقر عمدت العديد من دول البحر الأبيض المتوسط اصدار قوانين خاصة لمكافحة الإرهاب. فعلى سبيل الذكر لا الحصر عملت دول البحر الأبيض المتوسط الغربي بحماية المنطقة من الهجمات الإرهابية حيث تم تشديد إجراءات الامن في المناطق السياحية، وسفارات الدول الغربية والمطارات الدولية ووسائل النقل، كما تم انشاء أجهزة أمنية جديدة في المنطقة عن طريق التعاون الدولي.<sup>1</sup>

ومن خلال ما سبق مخطط توضيحي يحدد طبيعة الخطاب الاورومتوسطي الأمني

والأمني تجاه الظاهرة الإرهابية:



<sup>1</sup> - أمينة حلال، مرجع سابق، ص ص. 69-70.

أيضاً نجد حلف شمال الأطلسي NATO من جهته عمل على تحسين التعاون في مجال مكافحة الإرهاب من خلال حوار المتوسطي والذي شمل سبعة (7) دول من خارجه من بينها الجزائر، تونس، المغرب. وضمن سياق هذا المنتدى وضع المسؤولون في حلف الناتو خطط فردية مع كل شريك، مشتملة على نشاطات تعاونية دعماً لأهداف مكافحة الإرهاب. فعلى سبيل الذكر لا الحصر حرص أمين عام منظمة الناتو "جينز ستولتنبيرج" "Jens Stoltenberg" على العمل مع القوات الخاصة التونسية لمكافحة الإرهاب، كما كان له تعاون مع الاتحاد الأوروبي عام 2016.

ويتمثل الدور الأهم لحلف الشمال الأطلسي في قدرته على نشر عدد كبير من القوات لحالات الأزمات، فقد أسس عملية الحماية الموحدة في عام 2011 (NATO Operation United Protector in 2011) منطقة حظر جوي فوق ليبيا فتم التصريح بها بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1973 من أجل حماية المدنيين في حين أن العملية لم تكن تركز على مكافحة الإرهاب فهي تشكل مثلاً جيداً لقدرات الناتو التي يمكن تقديمها من أجل مهمة مكافحة الإرهاب أو لبسط الاستقرار في بلد مهدد بأن يتحول إلى ملاذ آمن للإرهابيين.<sup>1</sup>

إن مسألة مكافحة الإرهاب شهدت تطوراً هاماً خاصة بعد أحداث 2011م حيث قطعت خلاله أشواطاً في مجال تقريب وجهات النظر حولها، فقد قدمت دول الاتحاد الأوروبي ما يعرف بـ "الميثاق الأورومتوسطي" والذي أكد على أن الحفاظ على السلم والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط يقوم على مجموعة من المبادئ كما يلي:

#### - التأكيد على إعلان برشلونة كأساس للمشاركة الأوروبية المتوسطية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - جيمس بلاك وجياكومو بيرسي باولي، "مياه مضطربة: لمحة موجزة حول التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، مؤسسة RAND، 2017، ص ص 15-18.

<sup>2</sup> - شاكري قويدر، "التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015)، ص ص 83-84.

- عدم قابلية تجزئة الامن والاستقرار في البحر المتوسط.

- الاعتراف بمفهوم الأمن الشامل والاعتماد على وسائل التعاون الأمني.

- الالتزام بمدخل عام ومتوازن لقضية الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط.

لكن لا يمكن إنكار أنه بالرغم من أن الدول جعلت من الإرهاب ومكافحته مصدر قلق رئيسي للدول الكبرى بشكل خاص، إلا أنها استخدمت من مسألة محاربة الإرهاب غطاء لتصفية الحسابات سواء كانت داخلية أو خارجية مثل ما حدث ومزال يحدث في ليبيا.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية أكبر الهواجس الأمنية

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من التحديات البارزة مؤخراً حيث أصبحت المنطقة المغربية اليوم تعاني من هذه الظاهرة والتي لم تجد لها سياسة موحدة عكس الاتحاد الأوروبي الذي يعمل وفق آليات موحدة لمكافحة هذه الظاهرة، هذه الأخيرة التي أصبحت من مصادر تهديد أمن الدول والذي أصبحت ترتبط بمافيا تهريب البشر المخدرات والأسلحة وحتى ارتباطها بمنظمات إرهابية عابرة للقارات كل هذا أدى إلى أمننة ظاهرة الهجرة الغير شرعية وأخذت أبعاد أمنية بعدما كانت ترتبط بالأبعاد الاجتماعية.<sup>2</sup>

ومن هذا المنطلق ونظراً لتفاقم هذه الظاهرة أدى إلى انعكاس كبير شكل قلق لدول الاتحاد الأوروبي فقد بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا خلال سنة 2015 حوالي 1.8 مليون مهاجر. فأمام هذه الاعداد الهائلة من المهاجرين غير القانونيين نتج عنه توترات سياسية واجتماعية في دول الشمال وكان نتيجة الاضطرابات الداخلية<sup>3</sup>

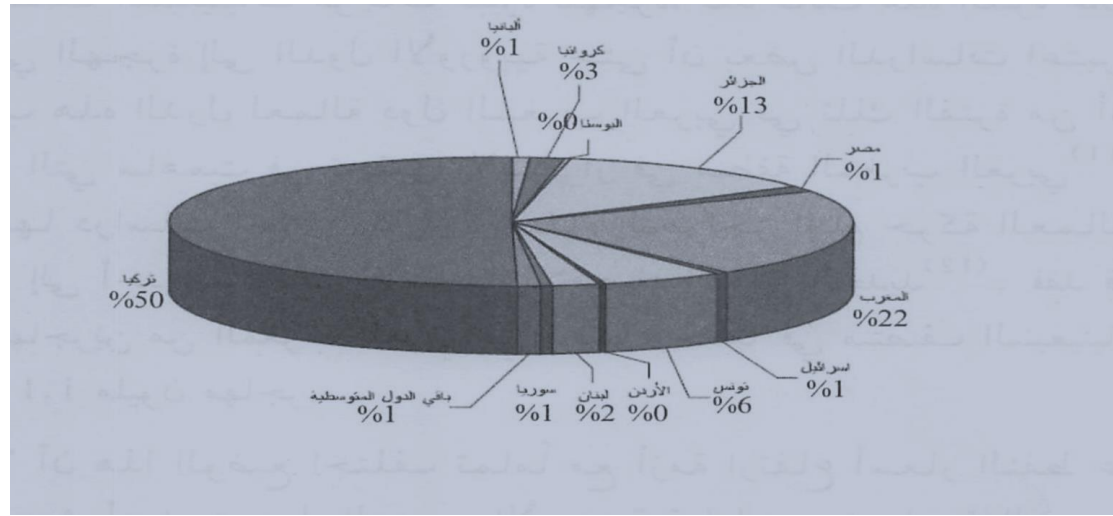
<sup>1</sup> - شاكري قويدر، مرجع سابق، ص ص.83-84.

<sup>2</sup> - مهدي بوكعومة، "الأمننة كمقاربة لمعالجة الهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية 2 (جوان 2018): 216-217.

<sup>3</sup> - شاكري قويدر، مرجع سابق، ص ص.83-84.



والحروب التي تعصف بتلك الدول<sup>1</sup>. وفيما يلي مخطط يوضح توزيع الجاليات المتوسطة في الاتحاد الأوروبي:



**المصدر:** محمد غربي وسفيان فوكة ومشري مرسي، "الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، ط. 1 (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت: دار الروافد الثقافية-ناشرون، 2014)، ص.

وقد شكلت ظاهرة الهجرة غير شرعية من تونس إلى أوروبا بعد الثورة التونسية في شهر أبريل 2011 أزمة حقيقة بينها وبين إيطاليا التي أعطت حق المرور لهؤلاء وفرنسا التي منعت مرور القطارات وعلى متنها مئات المهاجرين التونسيين مما يشكل أزمة داخل الاتحاد الأوروبي الذي يقر قانون شنغن.

وكادت قضية المهاجرين غير شرعيين أن تؤدي إلى أزمة في العلاقات بين فرنسا وإيطاليا حيث قدمت إيطاليا احتجاجاً رسمياً وذلك باستدعاء سفيرها.<sup>2</sup> وبالنسبة لي ليبيا فمنذ اندلاع الثورة فيها ارتفع إيقاع الهجرة حيث بلغ عدد الذين وصلوا إلى السواحل<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - نصير خلفه، "مسألة الهجرة غير الشرعية في علاقات التعاون بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط"، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، ص. 42.

<sup>2</sup> - محمد غربي وسفيان فوكة ومشري مرسي، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ط. 1 (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت: دار الروافد الثقافية-ناشرون، 2014)، ص.

<sup>3</sup> - أمينة سرير عبد الله، أبعاد الهجرة السرية نحو دول شمال حوض المتوسط وإجراءات مواجهتها على المستوى الأوروبي وفي القوانين المغاربية، "الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية 1 (2022): ص. 231.

الإيطالية سنة 2012 بـ 20 ألف وتضاعف الرقم في 2013 بحوالي 70 ألف وفي 2014 تجاوز 218 ألف.<sup>1</sup>

وفي سنة 2017 هاجر بطريقة غير شرعية حوالي 630.000 مهاجر، ومع ذلك كانت الغالبية العظمى من المهاجرين البالغ عددهم 180.000 الذين وصلوا إيطاليا في سنة 2016 من غرب وشرق أفريقيا بعد الفوضى في ليبيا. ولهذا تعد ليبيا من دول البحر المتوسط في شمال أفريقيا التي استضافت سنة 2017 أكبر عدد من المهاجرين الدوليين حيث بلغ عددهم 790.000 مهاجراً.<sup>2</sup>

كما وصرحت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن عدد الضحايا على مسار الهجرة بين ليبيا والاتحاد الأوروبي ارتفع بأكثر من الضعف في 2018 في ظل تراجع المهام البحرية للبحث والإنقاذ، حيث بلغ معدل الوفيات واحداً من بين كل 14 مهاجراً عبروا طريق البحر الأبيض المتوسط بين ليبيا والاتحاد الأوروبي وكان المعدل واحداً من بين كل 38 في 2017.

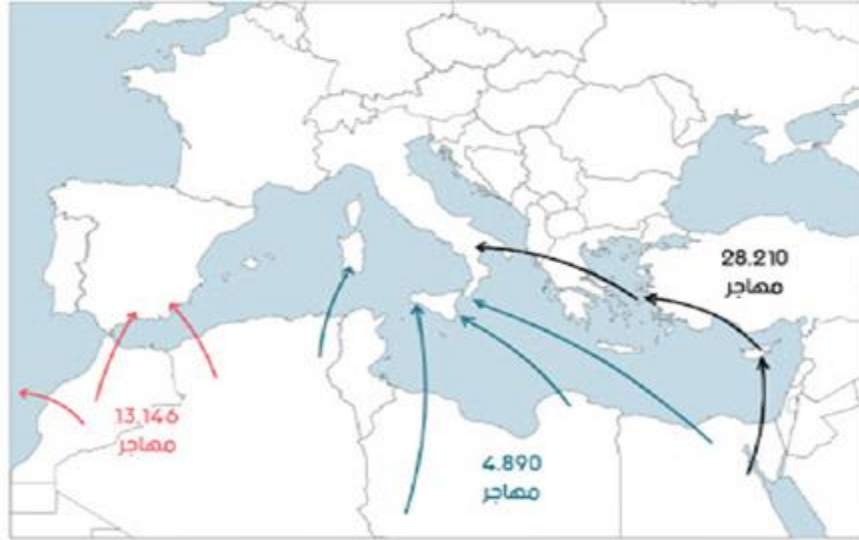
كما وأكدت مفوضية الأمم المتحدة أن البحر الأبيض المتوسط شهد موت ستة (6) مهاجرين يومياً عام 2018، وعلى الرغم من تراجع عدد المهاجرين إلى إيطاليا بـ 80% حوالي 23400 شخص عام 2018، زاد عدد المهاجرين إلى إسبانيا بأكثر منالضعف إلى 65400 كما ارتفع في اليونان إلى 45% حوالي 50500.<sup>3</sup> وفيما يلي توضح الخريطة أدناه حجم المهاجرين غير الشرعيين نحو شمال حوض المتوسط:

<sup>1</sup> - أمينة سرير عبد الله، مرجع سابق، ص.231.

<sup>2</sup> - مهدي بوكعومة، " تداعيات التحولات الجيوسياسية بعد 2011 على الامن الإقليمي لمنطقة غرب المتوسط،" المجلة الجزائرية للأمن الإنساني 2 (جويلية 2020): 682.

<sup>3</sup> - سمير بن عياش، "التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر المتوسط: الدور الجزائري أنموذجاً 1995-2019"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية 2 (2021): ص.234.

طريق البحر الأبيض المتوسط الشرقي ■ طريق البحر الأبيض المتوسط المركزي ■ طريق البحر الأبيض المتوسط الغربي



المصدر: أمينة سرير عبد الله، "أبعاد الهجرة السرية نحو دول شمال حوض المتوسط وإجراءات مواجهتها على المستوى الأوروبي وفي القوانين المغاربية"، *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية* 2 (2021): ص. 228.

ومن ثم يمكن القول أن ظاهرة الهجرة غير شرعية ليست مسألة ظرفية بل باتت مكوناً هيكلياً ما زالت الآليات المستخدمة لحد الساعة غير قادرة على تدبيره بشكل يحد من آثاره وانعكاساته سواء على دول المنبع أو الدول المستقبلية.<sup>1</sup>

وبالرغم من أهمية المتوسط إلا أنه يبقى هاجس أمني للمتابع والاختراق وذلك نتيجة عدة عوامل منها الانفجار السكاني، الأصولية، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وما يقارب ثلاثين نزاعاً مفتوحاً أو كامناً والتخلف والفقر ونضوب الموارد المائية والتوترات الاقتصادية... ومثل هذا القدر من التهديدات الامينة التماثلية واللاتماثلية الغير مستقرة في بحر شبه مقفل لا يمكنه إلا أن يغذي القلق على ضفتيه خاصة وأنه يشكل إحدى المساحات الرئيسية للمواجهة والنزاعات التي تشهدها حقبتنا.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - محمد غربي وسفيان فوكة ومشري مرسي، مرجع سابق، ص.

<sup>2</sup> - سفيان طبوش، "الهجرة كمدد لأمن منطقة المتوسط: التحدي والاستجابة في ظل تعقد الظاهرة"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية* 2 (سبتمبر 2019): 389.

أيضاً وبعد تحديد الدول المتوسطة للتهديدات التي تواجهها ووضع استراتيجيات يتضح وبعد سنوات أنه لازال أمامها الكثير من أجل تحقيقه خاصة أن التهديدات مازالت موجودة في المنطقة وبدرجات أكبر. لكن يمكن القول إن الدول المتوسطة لم تحدد الاستراتيجية التي يجب تبنيها لمواجهة تهديدات المنطقة وهذا ما يفسر تعدد المبادرات في هذا المجال، وتعتبر مجمل المبادرات مبادرات أوروبية أي مقدمة من دول الضفة الشمالية وما على الضفة الجنوبية سوى الامتثال والتطبيق.<sup>1</sup>

#### الفصل الرابع: السيناريوهات المستقبلية لتداعيات التحول الديمقراطي المغربي على الأمن المتوسطي

كأي ظاهرة من الظواهر الدولية تحمل في طياتها سيناريوهات متعددة تطرح من طرف الباحثين والدارسين، تعد ظاهرة التحول الديمقراطي في المغرب العربي من بين الظواهر التي كان لها تداعيات على المستوى الإقليمي والدولي وتعد منطقة المتوسط من المناطق التي كان لها النصيب الأكبر من تلك التداعيات والتي انحصرت بشكل أكبر في التهديدات الأمنية اللاتمائية. وعليه ومن خلال المعطيات السابقة سيتم طرح ودراسة أهم السيناريوهات الممكنة الحدوث بناءً على معطيات التحول وتداعياته.

#### المطلب الأول: سيناريو النجاح (النظرة التفاؤلية)

في إطار التداعيات الحالية لأحداث 2011م على أمن المتوسط والتي حلها "عبد النور بن عنتر" في دراسة له بعنوان "الربيع العربي والخيارات الاستراتيجية الأوروبية-أطلسية" أهمها ما يلي:<sup>2</sup>

- ميلاد مستلزم أخلاقي جنوبي المنشأ في مقابل المستلزم الأخلاقي الشمالي وما له<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - إيمان مختاري، مرجع سابق، ص. 308.

<sup>2</sup> - عبد النور بن عنتر، "الربيع العربي والخيارات الاستراتيجية الأورو-أطلسية"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 2 مارس 2021 على الرابط التالي:

<[www.studies.aljazeera.net](http://www.studies.aljazeera.net)>.

<sup>3</sup> - محمد مطاوع، "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات"، مركز دراسات الوحدة العربية، تم تصفح الموقع يوم: 5 مارس 2022 على الرابط التالي:

<<http://www.caus.org.lb>>.

من تبعات سياسية تمتد حتى إلى قلب الديار الأوروبية

- إنهاء التعارض "الاوروأطلسي" بين الأمن والاستقرار من جهة والديمقراطية من جهة أخرى وخلق تلازم بينهما.

ومن ثم فهذه التدايعات يمكن القول إنها تطرح عدة سيناريوهات سيناريو النظرة التفاوضية/سيناريو الفشل/والسيناريو الواقعي. ويضم المطلب الأول من المبحث الثالث السيناريو التفاوضي والذي يقف على احتمالية قيام الاتحاد الأوروبي بمراجعة اجمالية للأحداث الأخيرة في دول المغرب العربي وتبعاتها الأمنية

وعلى أن يعتبر الجنوب المتوسطي بعداً من أبعاد قارته الاستراتيجية من أجل استقرارها، والقيام باحتواء جميع أشكال مصادر التهديد البنيوية، وعلى رأسها الهجرة غير شرعية حيث عمل الاتحاد الأوروبي على استحداث أدوات ومؤسسات أوروبية يمكن أن تساهم في التقليل من التأثير السلبي للهجرة غير الشرعية.

وفي هذا الإطار جاء إنشاء الوكالة الأوروبية لإدارة حدود الاتحاد الأوروبي في عام 2004 ودخولها حيز التنفيذ عام 2005 وتأسيس نظام مراقبة الحدود الأوروبية فيعام 2008 ودخولها حيز التنفيذ في أواخر 2013.<sup>1</sup> كما أن التعاون الأوروبي اليوم في مجال العدالة الجنائية يقوم على معضلات ترتبط بالهجرة، الجريمة المنظمة<sup>2</sup> والإرهاب الأمر الذي ألزم على القادة الأوروبيين تكثيف التعاون القضائي على مستوى مؤسسات الاتحاد خاصة بعد تلاشي الحدود التقليدية الذي أعطى مفهوم آخر لمعنى الأمن والتهديد وهذا ما ينعكس بالإيجاب ويعطي نظرة تفاؤلية لما ستؤول إليه منطقة المتوسط.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- محمد مطوع، مرجع سابق.

<sup>2</sup>- ضياء الدين أوشريف، "انعكاسات صعود اليمين الأوروبي على بناء سياسة أوروبية موحدة للهجرة واللجوء"، مجلة العلوم القانونية والسياسية 1 (أفريل 2021): 705.

<sup>3</sup>- Timo Behr, " The Effect Of The Arab Spring On Euro Mediterranean Relation," Euro-Mediterranean Relations Facing Challenges, P.80.

إن استجابة الاتحاد الأوروبي للتغيرات المختلفة في المنطقة وذلك من خلال إطلاق مراجعة رئيسية لسياسة الجوار في عام 2011 وقد تم وضع المبادئ الأساسية لهذا النهج الجديد في اتصال المفوضية "شراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب البحر الأبيض المتوسط". من خلالها يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز "الاستقرار المستدام" في المنطقة وبث العلاقات الأوروبية مع ديناميكية جديدة.

لقد كان التأثير الإجمالي لهذا التحول في استراتيجية الاتحاد الأوروبي إيجابياً حيث أتاح الإفراج عن قدر أكبر من المساعدة المالية والتقنية وإطلاق العديد من مبادرات ومؤسسات السياسة الجديدة المبتكرة وبدء مفاوضات حول تخفيض طويل الأجل في التجارة والتنظيم والوعد بتعاون قطاعي أوثق في بعض مجالات السياسة.<sup>1</sup>

إن التحديات الأمنية التي واجهتها المنطقة المغربية هي نتاج سوء الإدارة وسوء الإدارة الاجتماعية والاقتصادية، ومن أجل تحقيق السلام والازدهار في المنطقة يجب على الأنظمة المغربية إدخال إصلاحات حقيقية تنطوي على مشاركة المجتمعات المدنية واندماج الشباب. الحكومات الأوروبية لها مصلحة في معالجة المخاطر الأمنية مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية. وبالتالي يُجب عليهم ذلك الانخراط في حوار جاد في الجهة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط لإقناع الأنظمة القائمة أنه من مصلحة كلا الجانبين الشروع في برامج من أجل الشباب، في حين أن فرض الشروط لن يكون بالضرورة منتجاً، كما يجب على الحكومات استخدام نفوذها الاقتصادي والمالي لإقناع أنظمة جنوب البحر الأبيض المتوسط لضرورة التركيز على الحكم الرشيد والإنسان والأمن ويجب تجنب إعلان سياسات "مقاس واحد يناسب الجميع" للمنطقة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- Timo Behr, opcit, P.80.

<sup>2</sup>- Yahia H Zoubir, opcit, p.9.

في الأخير يجب على الاتحاد الأوروبي اعتماد استراتيجيات متنوعة مصممة بالتعاون مع كل الدول. تتمثل إحدى هذه الاستراتيجيات في أن يعمل الاتحاد الأوروبي مع كل السلطات ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الشركات، لتنفيذ برامج شاملة لإزالة التطرف البرامج التي تدعمها عمليات (إعادة) التكامل الاجتماعي والاقتصادي التي تتمثل أهدافها الأساسية في فضح الأسس الأيديولوجية للجهاد وخلق الأسس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المستدامة.<sup>1</sup>

### **المطلب الثاني: سيناريو الفشل (الكارثة)**

يعد هذا السيناريو والذي يتم التعبير عنه ببساطة باسم "المنطقة الأوروبية المتوسطة المهددة" حيث يعد البحر الأبيض المتوسط في هذا السيناريو في سياق سياسي اجتماعي واقتصادي هش للغاية.<sup>2</sup>

ويأخذ (يطرح) هذا السيناريو في الاعتبار خيبة الأمل التي تعرفها شعوب دول المغرب العربي تجاه أنظمتهم السياسية ومما عانتها من تبعات ما يسمى بالربيع العربي وما تعانيه اليوم من ظروف معيشية قاسية وحرمان وفقير وبطالة يجعلها تتمسك بتلك التيارات ذات الطابع الديني المتشدد والمعادي لأوروبا والغرب بصفة عامة وايصالها للحكم وهذا قد يكون زعزعة أكثر لاستقرار المنطقة الجنوبية للمتوسط ويهدد استقرار دول الشمال نتيجة الهجرة غير الشرعية مثلاً والتي تعد أكبر هاجس أمني بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من المبادرات الأمنية التي أثارت هواجس أمنية وظواهر عدم الاستقرار السياسي في الأنظمة السياسية لدول الجنوب وضعفها في مواجهة الحركات الإسلامية المتطرفة والهجرة غير الشرعية المقلقة للأمن الأوروبي إلا أن أهدافها الخفية كانت<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - Yahia H Zoubir, opcit, p.9.

<sup>2</sup> - Rym Ayadi And Carlo Sessa, " Scenarios Assessment And Transitions Towards A Sustainable Euro-Mediterranean In 2030," Policy Paper 9 (July 2013) :3.

<sup>3</sup> - ناظم عبد الواحد، "الاتحاد من أجل المتوسط وتداعياته على مستقبل الأمة العربية"، المجلة السياسية والدولية، ص.21.

حول الأوضاع الاقتصادية والمالية الأوروبية ومحاولة الاستغلال الأكبر لموارد دول جنوب المتوسط البشرية والمالية.<sup>1</sup>

فتلك السياسات الأمنية التنموية لمواجهة التحديات تميزت بنوع من التنافس والتنافر على سبيل الذكر لا الحصر بين فرنسا والجزائر فبدل التعاون الذي كان من المفروض أن يكون بين طرفي الضفة المتوسط، وذلك راجع يمكن القول إلى المنطق الذي يحكم سلوك صانع القرار في الضفة الشمالية من المتوسط الذي مزال محكوم بالتوجه الاستعماري.<sup>2</sup>

ومن ثم فمحاولات الحد من التهديدات الأمنية الجديدة ستبوء بالفشل في ظل الرؤى الغير متكافئة للطرف الأوروبي والرؤى الغير موحدة للطرف الجنوب متوسطي.<sup>3</sup> والمفارقة تكمن هنا دول الضفة الشمالية تحاول بشتى الطرق ضبط الآثار السلبية للجوار بخلق حزام واقى على أراضي الدول الجنوبية، وهذا عن طريق ما يسمى بحوكمة أمنية خارجية أساسها نشر القيم والمعايير هذا من جهة.

ومن جهة أخرى المسائل الأمنية التي أعطت لها الضفة الشمالية أولوية الأمر الذي أدى إلى زحزحة الأولويات الأخرى مثل الديمقراطية وهذا ما أعطى فرصة للأنظمة التسلطية لممارسة ما يسمى بـ "ابتزاز الأمن".<sup>4</sup>

إن الآفاق لا تبعث على التفاؤل في هذا السيناريو فبين ضغوط الصراع المتصاعدة والفشل في ترسيخ القيم الديمقراطية في التحولات السياسية العديدة الجارية والتدهور<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - ناظم عبد الواحد، "الاتحاد من أجل المتوسط وتداعياته على مستقبل الامة العربية"، المجلة السياسية والدولية، ص.21.

<sup>2</sup> - فيصل رضوان، "التحولات في منطقة الساحل بعد أحداث الربيع العربي وأثرهما في السياسات الأمنية في جنوب وشمال المتوسط"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية 4 (ديسمبر 2020): 199.

<sup>3</sup> - ناظم عبد الواحد، مرجع سابق، ص.21.

<sup>4</sup> - سمير البج، "المركب الأمني في غرب المتوسط: مأسسة حدود الاتحاد الأوروبي وحوكمة التهديدات الأمنية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 10 (جانفي 2017): 156.

<sup>5</sup> - rym ayadi and carlo sessa, opcit, p.4.



السريع للظروف الاجتماعية والاقتصادية، والافتقار إلى الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والتكاثر التدريجي للفصائل الدينية المتطرفة/ الجهادية والحركات المسلحة والافتقار إلى الرؤية والعمل الحاسم من جانب الاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة الجيوسياسية الأخرى تتجه المنطقة نحو "انتقال أحمر" كارثي وأسرع مما هو متوقع.

وبالتالي فإن هذه الظروف الجديدة ستزيد من اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب وتؤدي إلى توترات طال أمدها وخسارة كبيرة في فرص العمل من شأنها أن تؤدي تدريجياً إلى موجات من الهجرة غير الشرعية وتساعد التوترات السياسية والاجتماعية مع دول الجوار وظهور صراعات جديدة في منطقة المغرب العربي تخلق بدورها شكوك وتوترات توفر من شأنها فرصاً جديدة للإرهاب/الجريمة المنظمة/المنظمات والحركات الراديكالية لتولي السلطة في النهاية.<sup>1</sup>

فعلى الرغم من الحصيلة الزهيدة جداً وتباطؤ تجسيد النوايا الأوروبية في خلق إقليم أورو متوسطي فعال ضد التحديات المعاصرة وعلى رأسها التهديدات الأمنية الجديدة إلا أن كل الأطراف المتوسطة من الضفتين توصلت إلى قناعة باستحالة إصدار حكم تقييمي بهذا المسار بالنظر إلى الفوارق الجوهرية والعراقيل التي واجهت ترجمة بنود الإصلاح إلى واقع بنائي ومؤسسي ملموس.<sup>2</sup>

وهذا ما يأخذنا إلى طرح سيناريو آخر قائم على قاعدة بقاء الأوضاع كما هي عليه أو ما يسمى بالسيناريو الواقعي لارتكازه على واقعية وحيادية لحد ما لا تتجه الاتجاه التفاوضي ولا الاتجاه الكارثي المبالغ فيه حسب طرحها، وهذا ما سيتم التطرق إليه في المطلب الثالث والأخير وتبيين وجهات نظر السيناريو الواقعي وكيف ينظر للظاهرة وكيف يتنبأ بها وي طرح لها حلولاً.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - rym ayadi and carlo sessa, opcit, p.4.

<sup>2</sup> - إبراهيم قلاو، "السياسات والآليات الأورو متوسطية لبناء الإقليم المتوسطي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية 17 (جانفي 2018): 343

<sup>3</sup> - سمير البج، مرجع سابق، ص.156.

### المطلب الثالث: السيناريو الواقعي (بقاء المسار على الوضع الحالي)

ويتعلق هذا السيناريو باستمرار الأوضاع على ما هي عليه مع تغير طفيف من منطلق الإصلاحات التي تحاول الدول العمل بها تجاه تلك الدول المتضررة من الحروب كليبيا إلى جانب استراتيجيات بين الدول المتوسطة للحد من التهديدات الأمنية ولكنها تبقى محتشمة في ظل هوية الدول التي أصبحت أكثر غموضاً في حوض البحر الأبيض المتوسط وعمليات الانتقال الديمقراطي التي أثبتت عدم فعاليتها وأنتجت ما يسمى بالعجز التنموي الديمقراطي.

إلى جانب استمرار الضفة الشمالية في محاولة احتواء الجار الجنوبي والذي مزال عبارة عن عملية إضفاء للأمننة والذي ساعد في تشكل معالم مركب أممي في المتوسط وبالتحديد في غرب المتوسط، ليس بالمفهوم الصلب الذي يقدمه "باري بوزان" "Barry Buzan" لكنه مركب أممي ذو بعد مجتمعي جراء تدفق موجات الهجرة الأمر الذي يعرق عملية بناء الأمن الإقليمي بين الضفتين ويهدد لرجوع سياسة أمنية صلبة موضوعها المرجعي الدولة ذات السيادة الأمر الذي يؤدي إلى استمرار للتهديدات الأمنية وعلى رأسها الهجرة غير شرعية والتي تعد من أكبر الهواجس الأمنية للضفة الشمالية.<sup>1</sup>

ولا يمكن إنكار أن الدول المغاربية نادراً ما تمكنت من تبني مواقف منسقة تجاه محاورها من جميع أنحاء البحر المتوسط، فالصعوبة في الظهور كوحدة واحدة تجعل من الضروري لتعاون أفضل مع الاتحاد الأوروبي وكل الفواعل الأخرى في المتوسط.<sup>2</sup> لقد بات من الضروري إعادة بناء الشراكة الأورو-مغاربية على أسس تستجيب للمرحلة التحولية الراهنة وهي علاقات تواجهها مجموعة من التحديات لن تعطي تقدماً جوهرياً<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - سمير البج، مرجع سابق، ص.156.

<sup>2</sup> - رابح زاوي، "المغرب العربي وإشكالية التحول من الموضوع إلى فاعل إقليمي ودولي"، مركز دراسات الوحدة العربية، تم تصفح الموقع يوم: 6 مارس 2022 على الرابط التالي: <http://www.caus.org>.

<sup>3</sup> - سمير البج، مرجع سابق، ص.156.

في مسارها. أبرزها مشاكل تفعيل الاتحاد المغاربي وغياب فاعل إقليمي يفاوض الاتحاد الأوروبي باسم دول المغرب العربي والهواجس الأمنية الأوروبية التي تحكم السلوك الأوروبي تجاه المغرب العربي، واصطدام المبادرات الأمنية الإقليمية في المتوسط في شقها السياسي والأمني بالصراع العربي-الإسرائيلي.

مخاطر تعدد المبادرات التعاونية (شمال-جنوب) على العلاقات الأورو-مغربية كون المشاريع كلها تعكس الرؤى الأوروبية دون الرؤى المغربية.<sup>1</sup> إلى جانب استمرار حالة الشك والحيطه بين الطرفين مما ينعكس على الاستراتيجيات الواجب اتخاذها لتضييق الخناق على التهديدات الأمنية في المتوسط، وإذا ما تحقق هذا السيناريو فيمكن القول إن المنطقة ستتجه نحو الانفجار.<sup>2</sup>

مما سبق يمكن القول إنه على الرغم من الاعتقاد السائد لدى الكثير من المفكرين أمثال "محمد أركون" حول أن المتوسط لا يقل من أن يكون فضاء للتناقضات والانشقاقات التي لا تُعالج والهويات المتناقضة والرفض المتوارث والحروب المأساوية إلا أن المتوسط يفرض نفسه كمشكلة وليس كمعجزة يصعب تحقيقها. ومن ثم فإيجاد نظام أمن جديد يتمحور حول فكرة الأمن مع الآخر والذي تفرضه طبيعة التحديات الحالية خاصة الأمنية منها فهذا النظام يتطلب توفير وسائل فعالة مثل تبادل المعلومات وتقاسم المسؤوليات واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة حدة الازمات التي بإمكانها أن تهدد أمن واستقرار المنطقة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عربي بومدين، "الاستمرار والتغير في العلاقات الأورو-مغربية بعد الحراك العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، تم تصفح الموقع يوم: 5 مارس 2022 على الرابط التالي: <http://www.caus.org>.

<sup>2</sup> - زهية كتاب، "الشراكة الأورومغربية-أبعادها ورهاناتها" (أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص القانون الدولي للاعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2018-2019)، ص ص. 298-305.

<sup>3</sup> - زياني صالح وأمال حجيح، "السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة 1 (سبتمبر 2011): 23.

# الختامة

## الخاتمة

على الرغم من أن محاولات التحول في دول المغرب العربي جاءت نتيجة مطالبة شعبية بضرورة الديمقراطية إلا أن نتائجها كانت غير ذلك، فبدل إحداث توجهات ديمقراطية جديدة تم المساس بحالة الامن التي كانت تعيشها تلك الدول وأحدثت انعكاسات على الامن المتوسطي ككل وبقيت تلك الدول كما كانت ديمقراطية محدودة سقوط لمؤسسات الدولة مع زيادة لندرة الامن.

ومن خلال ما سبق تم التوصل لمجموع من الاستنتاجات كما يلي:

- أن كل من الديمقراطية التحول الديمقراطي وأمن المتوسط كمفاهيم ومتغيرات مهمة في الدراسة محل البحث تحمل العديد من التعاريف والاطر المفاهيمية وذلك راجع لاختلاف البيئة البحثية للباحثين في الأوساط الاكاديمية ولكن ذلك لا يمنع من محاولة تأطير لتلك المفاهيم من خلال ما تم التوصل اليه في الدراسة. أن كل من الديمقراطية والتحول الديمقراطي مفاهيم مترابطة فالديمقراطية سلوكيات تخدم الشأن العام اما التحول الديمقراطي فهو المطالبة التي تكون من طرف القاعدة (الشعب) أو من طرف المجتمع المدني أو من طرف الأحزاب أو صناعات القرار في بعض الأحيان.

- أن المتوسط كمنطقة جيواستراتيجية له أهمية كبيرة بين القوى الدولية والأكثر حساسية في العلاقات الدولية كونه من المناطق التي شهدت العديد من النزاعات والصراعات والحروب بين القوى التي أرادت بسط نفوذها عليه، وكل قوى من القوى الدولية ترى المنطقة بما يوافق مصالحها فدول الاتحاد الأوروبي على سبيل الذكر لا الحصر ترى المتوسط يقتصر فقط على دول التي تنتمي للشراكة الأوروبية. هذا واحتل الامن أهمية بالغة كونه مرتبط بالدرجة الأولى بالبعد الاستراتيجي فالقوى الدولية هدفها السيطرة على المنطقة دون مراعاة لمدى الحساسية التي تتميز بها مما خلق تهديدات أمنية.

- أن منطقة المغرب العربي منطقة تتمتع بمقومات جغرافية وحضارية مشتركة جعلت منها موقع استراتيجي استقطب القوى الكبرى خاصة أنها تجمعها إلى جانب المتغير

الثقافي والقيمي المتغير الديني الإسلام والذي يعد محرك رئيسي لأي دولة في النظام الدولي، لكم دول المغرب العربي لم تستغل ذلك في تشكيل وحدة وحدوية تعمل على النهوض بالمنطقة ككل سياسي واقتصاديا بالخصوص. الامر الذي استغلته القوى الغربية بتغذية المستمرة للتفرقة وذلك تخوفا من الانتشار الإسلامي الذي يروونه كمهدد لثقافتهم الغربية.

- أن التحولات الأخيرة لأنظمة المغرب العربي لم تكن لتأتي إلا من خلال تراكمات سابقة مهدت لتلك التحولات وأبرزها طبيعة أنظمة الحكم والتي تستمر لمدة ليست بقليلة بعضها وصل لـ 20 سنة إلى 30 سنة واستمرارها هذا تزامن مع استمرار نفس ميكانزمات الحكم ونفس محدودية للممارسة الديمقراطية والتي لطالما كانت ديمقراطية شكلية تفتقر للتطبيق السليم. التحولات الأخيرة التي شهدتها دول المغرب العربي إبتداءً من 2011 استقرت على ضرورة تغيير الأنظمة الحاكمة وبدعم يقينية مستقبلها كونها أصبحت أنظمة غير شرعية بعد الان.

- أحداث التحولات المغاربية بعد 2011 في كل من ليبيا تونس الجزائر المغرب شهدت احتجاجات عنيفة والتي بينت مدى هشاشة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي لم تكن لها القدرة للاستجابة للمطالب الشعبية، على الرغم من التجربة الديمقراطية المحتشمة لتونس والتي سرعان ما فقدت قدرتها على الاستمرار. أما التجربة الليبية والتي كانت من أكثر التجارب حدة وتعقيد والتي نتج عنها سقوط لكيان الدولة ككل.

- إن أحداث 2011 جعل الدول المغاربية مجبورة على إصلاحات من شأنها امتصاص الغضب الشعبي من جهة والسيطرة على حالة الفوضى التي طالتها ولكن تلك الإصلاحات اقل ما يمكن وصوفها بالإصلاحات الشكلية فقط ذات مصالح شخصية ومحدودة والدليل على ذلك بقاء الوضع على ما هو عليه في طريقة الحكم بل زاد تعقيد نتيجة التدخلات المستمرة للأطراف الدولية. إلى محدودة نوعا ما والتي. إن المطالبات الشعبية التي طمحت لها الشعوب المغاربية، تتطلب إصلاحات ذات جهد أكبر وأعمق

وفي جل القطاعات السياسي الاقتصادي الأمني دون التغاضي عن الإصلاح من الخدمات العامة التي ستعمل على الرضى الشعبي وبدوره سيعطي شرعية للأنظمة المغربية.

- أن دول المغرب العربي تعاني من بيئة أمنية غير مستقرة خاصة بعد أحداث 2011 وذلك نتيجة الممارسة المحدودة والشكلية للديمقراطية، فدول المغرب العربي لم تكن قادرة على احتواء الاحتجاجات والمطالبات الشعبية التي طالتها نتيجة الأنظمة الغير شرعية التي كانت تحكم بمنطق البقاء دون الالتفاف لمجتمعاتها هذا من جهة ومن جهة أخرى تتحجج بالبيئة الأمنية الغير مستقرة كعائق بالنهوض الديمقراطي فقد وجدت دول المغرب العربي في التهديدات الأمنية التي طالتها قبل وبعد تحولات 2011 كردع للمطالبات الشعبية بضرورة تغيير الأنظمة التي حكمت لوقت طويل والمطالبة بالمواطنة من خلال المطالبة بتحسين للخدمات الشعبية والتوزيع العادل للثروة وغيرها من المطالبات التي طمحت لها شعوب تلك الدول.

- أن دول المغرب العربي والتحويلات التي طالتها جعلتها تعاني من حالة انفلات أمني حاد وتعدد وضعها الجيوسياسي نتج عنه العديد من التهديدات الأمنية اللاتماثلية أهمها الهجرة الغير شرعية حيث تنقل عدد هائل من الشعوب المغربية بطرق غير شرعية هروبا من الوضع الأمني المتأزم فيما استغلتها أطراف أخرى لتهريب المخدرات وغسل الأموال واستغلال المهاجرين غير شرعيين للتهريب سواء تهريب أسلحة أو مخدرات وغيرها. ولم يتوقف الامر لهذا الحد بل لعبت فيه الإرهاب دورا غير مسبوق باستغلال ضعف وسقوط المؤسسات الأمنية العسكرية للدولة وعلى رأسها ليبيا التي عانت من التهديد الإرهابي وتحركاته الفوضوية داخل ترابها الوطني وأحدث ما يسمى بالفشل الدولاتي حيث كان من الأسباب الرئيسية في ذلك وعلى تلك التنظيمات الإرهابية التنظيم الإرهابي "داعش".

- أن دول المغرب العربي فرض عليها بضرورة تبني استراتيجيات لها القدرة على التحكم في الأوضاع الأمنية وانفلاتها الحاد من خلال تبني استراتيجيات من شأنها الحد من التهديدات الأمنية لكن الامر اقتصر على التعاون الثنائي أو التحرك الانفرادي ولم يرقى إلى استراتيجيات مدروسة مما أدى إلى تشتت الجهود مع التجميد الكلي لاتحاد المغرب العربي وعلى الرغم أنه يجمعها نفس الوضع الأمني المعقد إلا أنه لم يكن دافع للتعاون الكلي بين دول المغرب العربي.

- أن القوى الدولية في المتوسط كانت ولا زالت تضع القطاع الأمني على رأس أجنداته ورأت في التحولات التي حدثت في دول المغرب العربي خاصة الازمة الليبية أنها أحدثت تداعيات خطيرة مست بأمنها وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي. هذه الأخيرة كان لها منظور حول تقصير تلك الدول في تطبيق الديمقراطية وأرجعته للأنظمة الغير شرعية كل ذلك كان سبب في التحول الذي جاء نتيجة الاحتدام المتزايد داخلها مما أحدث في النهاية بيئة أمنية غير مستقرة، طالت تبعاتها دول شمال المتوسط وتعد الهجرة غير شرعية من أكبر الهواجس الأمنية في الخطاب الأوروبي حيث تدفق تاليها منذ 2011 عدد هائل من المهاجرين الغير شرعيين وأحدث لها حالة من اللااستقرار الأمني الذي يمكن أن يكون مهريين لأشياء غير قانونية كالمخدرات والأسلحة وقد يكونوا في شكل ارهابيين متسللين لهم أهداف إرهابية تزعزع من استقرار المنطقة.

- أن الشراكات الأمنية بين جنوب وشمال المتوسط جاءت في شكل شراكات أمنية أكثر منها اقتصادية مع كل دولة على حدا (دول المغرب العربي) وفي كل الحالات قبل 2011 أو بعد، كانت ولا تزال تخدم الجانب الأوروبي ومن بين أهم الأهداف التي عمل عليها الجانب الأوروبي في إطار الشراكة التركيز على ظاهرتي الهجرة غير شرعية والإرهاب وذلك من خلال وجوب إحلال منطقة سلام واستقرار في المتوسط ولا يكون ذلك الا من خلال تفعيل الديمقراطية التي تعمل على إنشاء بيئة أمنية مستقرة



دون التركيز على القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كسبب تراكمي لما آلت عليه المنطقة.

- أن ظاهرة التحول التي شهدتها دول المغرب العربي وتداعياتها الأمنية على منطقة المتوسط تحمل في طياتها سيناريوهات عديدة من شأنها إعطاء القدرة على الاستعداد للتصدي لأي تحرك مفاجئ شأنها في ذلك شأن أي ظاهرة في العلاقات الدولية فالتبعات الأمنية التي نتجت عن التحول المغربي طرح سيناريوهات لها احتمالية الحدوث فالوضع يتأرجح بين استمرار الوضع على ما هو عليه بتهديداته الأمنية وبين تأزم للوضع بشكل أكبر وأوسع وبين التحسن للوضع من خلال القدرة على خلق بيئة أمنية مستقرة في المتوسط.

وكإجابة على الفرضية الرئيسية فهي فرضية صحيحة بحكم أن أي ظاهرة في العلاقات الدولية لها متغيراتها التي تحركها وتفرز بدورها تداعيات سواء أمنية كانت أو سياسية أو اقتصادية أو مجتمعية وبدرجات متفاوتة من حدة التأثير الذي يكون على المستوى القريب أو المستوى البعيد من ناحية الزمان والمكان.

أما بالنسبة للفرضية الأولى فهي فرضية صحيحة فالتطرق للإطار المفاهيمي المعرفي لمتغيرات أي ظاهرة موضوع محل بحث، يحول بدوره إلى إثراء للأطر النظرية للبحث وإزالة الغموض والبس المحيط بمفاهيم ونظريات البحث محل الدراسة.

والفرضية الثانية هي فرضية صحيحة فدراسة طبيعة التحولات الدولية كمحاولات التحول الديمقراطي لأنظمة المغرب العربي، يعمل على الكشف عن أهم الميكانزمات والعوامل التي تحكمت في الظاهرة وحركت مسارها على النحو التي جعلت منها قابلة للدراسة والبحث.

- أما الفرضية الثالثة فهي بدورها فرضية صحيحة حيث أن أي ظاهرة دولية كظاهرة التهديدات البيئة الأمنية والتي تنتج عادة عن محدودية الديمقراطية في الدول كدول

المغرب العربي، يعطي صورة واضحة عن الكيفية التي تتحرك بها ومدى تأثيرها في الوسط التي تتحرك فيه مما يسهل التحكم في متغيراتها.

أما الفرضية الأخيرة فهي فرضية صحيحة فتقييم الظواهر محل الدراسة كظاهرة تداعيات التحول الديمقراطي المغربي على الامن المتوسطي، تعمل على إيضاح التداعيات مما تصبح هناك قدرة على التنبؤ بمسار الظاهرة والقدرة على طرح لأهم السيناريوهات المحتملة للظاهرة، هذه الأخيرة التي تجعل الفواعل الدولية وغير دولية قادرة على التحكم والسيطرة.

### الاقتراحات والتوصيات:

ومن خلال ما تم التوصل له سابقا تم الخروج بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي يمكن الاخذ بها لتقليص حجم تداعيات التهديدات الأمنية الجديدة لدول المغرب العربي على الامن المتوسطي وتتمثل فيما يلي:

- الواجب على دول المغرب العربي معالجة المشاكل الداخلية بين الفئات المجتمعية من خلال التوزيع العادل للثروة وتطبيق الديمقراطية من خلال الممارسة الفعلية لها بحيث يجعل الفرد المغربي يشعر بالمواطنة وأن له حقوق داخل دولته غير قابلة للمساومة ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية. الامر الذي يمنع أي انفجار في الفعل الشعبي الذي قد يولد تحديات تؤدي إلى انهيار الدول في الغالب مثل ما حدث مع ليبيا مطلع 2011.

- ضرورة مراجعة الاختلالات في البنية السلطوية التي أدت إلى خروج شعبي واسع يطالب بإسقاط النظام.

- على دول المغرب العربي استمداد الشرعية والمشروعية من الشعب لبناء نظام سياسي مقبول ومعترف به من الداخل قبل الخارج.

- ضرورة تفعيل اتحاد المغرب العربي ومؤسساته كدرع للتحديات والتهديدات الأمنية الجديدة التي كان لها الدور الكبير في زعزعت استقرار الدول وانهيارها، مما يخلق تعاون استراتيجي بين دول لها نفس الهواجس الامينة خاصة بعد حراك 2011 مما يجعل صد تلك التهديدات الأمنية أكثر فعالية.

- تجاوز التبني الجامد لفكرة الدولة القطرية لدول المغرب العربي الذي يساعد بدوره على تخطي الخلافات فيما بينها.

- إيجاد حل جذري ونهائي لمشكلة الصحراء الغربية في واقع يفرض على الدول المغاربية الاتحاد الاستراتيجي الذي يكون له القدرة القوية في مواجهة التحديات والتهديدات الجديدة وخاصة الامينة منها.

- ضرورة تجاوز المشكلة الرئيسية التي لا طالما طاردت دول المغرب العربي السياسة التي أدت إلى تشتت التعاون التي عادت ما يوجه للخارج ومحاولة كل دولة من الدول المغاربية على حدى التعاون مع الأطراف الأجنبية كالاتحاد الاوروبي التي عادت ما تعمل وفق منطق مصلحتها وما يتوافق مع استراتيجياتها دون مراعاة لأي اعتبارات لأي دولة من دول المغرب العربي مما يزيد الوضع الأمني أكثر تأزم وتعقيد دون حلول فعلية للوضع.

- تفعيل واضح مع أهداف متوازنة بين الضفة الجنوبية (دول المغرب العربي) والضفة الشمالية (دول الاتحاد الأوروبي) في إطار الشراكات الأمنية تعمل على تحقيق المصالحة المتوازنة للطرفين.

- العمل على اتساع نطاق التعاون الاستراتيجي بين الضفتين (الجنوبية-الشمالية) ولا يقتصر فقط على القطاع الأمني ليشمل قطاعات أخرى غير قابلة لمبدأ المشروطة بل لمبدأ التكافؤ والمصلحة الواحدة.

- التعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة على انها هواجس أمنية مشتركة كلا الطرفين عليه مسؤولية الحد منها كونه كان السبب الرئيسي في تأزمها.

- توقف دول الاتحاد الأوروبي عن التذمر المستمر تجاه قضية الهجرة الغير شرعية كونها طرف رئيسي فيها من خلال تعاملاتها الغير متكافئة لسياساتها الاقتصادية التي تحمل أهداف خفية وتبقي الأهداف الظاهرة في شكل النية الحسنة لمساعدة دول الضفة الجنوبية على التطور في كل القطاعات الاقتصادية منها خاصة.

- ضرورة تبني استراتيجيات حقيقة تتسم بالمرونة بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي كفاعل مؤثر في المتوسط، من شأنها الحد من التهديدات الامينة الجديدة التي كانت نتيجة الأوضاع الأمنية التي طالت دول المغرب العربي بعد 2011، تعمل تلك الاستراتيجيات على تبني منطق المصلحة الواحدة الموجهة لتقزيم قدر الإمكان التهديد الأمني سواء الإرهاب أو الجريمة المنظمة الهجرة غير شرعية وغيرها من التهديدات.

- النظر للمتوسط على أنه منطقة تجمع كل الدول بمختلف ثقافات و اختلافاتها وعدم اتخاذه كمنطقة للصراع والسيطرة عن طريق اضعاف الدول المتواجدة في محيطه من خلال سياسيات غير واضحة تحت مسمى المساعدات والشراكات والتي في الغالب تكون لصالح الطرف على حساب الطرف الاخر.

- يقتضي على دول المتوسط رؤية الوضع الأمني المتزعزع في أي دولة على أنه شأن واحد يهم كل دول المتوسط ويحتاج إلى تكتل حقيقي، فمع التهديدات الجديدة أو ما يسمى بالتهديدات اللاتماثلية والتي تتسم بدرجة كبيرة بسهولة انتشارها غير مراعية لحدود جغرافية ولا ثقافية ولا دينية، لا يمكن معها إلى اتحاد متوسطي شامل وموحد قائم على المصلحة الواحدة الامر الذي سيؤدي لا محال من القضاء على التهديدات الأمنية.

# قائمة الخرائط

الصفحة	الموضوع	الرقم
69	خريطة توضيحية لحوض البحر الأبيض المتوسط	01
77	خريطة توضيحية للموقع الجيوستراتيجي للمنطقة المغاربية	02
78	خريطة توضيحية للموارد الطبيعية للمنطقة المغاربية	03
146	خريطة توضيحية لاتجاه التدفقات الرئيسية للمقاتلين الأجانب من تنظيم داعش نحو المنطقة المغاربية من سوريا في سنوات 2012-2013-2014.	04
193	خريطة توضيحية للتحركات الإرهابية لتنظيم القاعدة وغيرها من التهديدات الإرهابية وتبعات هذه الأخيرة على الساحل ودول المغرب العربي	05
200	خريطة توضيحية لحجم المهاجرين غير الشرعيين نحو شمال حوض المتوسط	06

# قائمة المخططات والبيانات

الصفحة	الموضوع	الرقم
33	مخطط توضيحي لمراحل التحول الديمقراطي	01
42	مخطط توضيحي لمسارات التحول الديمقراطي	02
195	مخطط يوضح طبيعة الخطاب الاورومتوسطي الأمني واللامني تجاه الظاهرة الإرهابية	03
198	مخطط يوضح توزيع الجاليات المتوسطية في الاتحاد الاوروبي	04
120	رسم بياني لجبهة التحرير الوطني في الانتخابات التشريعية لعام 2012	05
194	جدول يوضح أهم الاحداث والتحركات لتنظيم القاعدة	06



# قائمة الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
224	إعلان برشلونة التي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأوروبي - متوسطي 27-28 نوفمبر 1995	01
251	وثيقة مؤتمر الامن والتعاون بأوروبا المنعقد بهيلسنكي سنة 1992	02
252	القرار 1973 الصادر في مارس 2011 للدول الأعضاء في مجلس الأمن القانون التنظيمي للسياسة الأوروبية مع دول الجوار	03

الملحق رقم واحد (1): إعلان برشلونة التي تمت المصادقة عليه في المؤتمر

الأورو - متوسطي 28-27 نوفمبر 1995

إن مجلس الاتحاد الأوروبي ويمثله رئيسه السيد خافيير سولانا، وزير الشؤون بإسبانيا،  
والمفوضية الأوروبية، ويمثلها السيد مانوال مارين، نائب الرئيس،  
وألمانيا ويمثلها السيد كلاوس كينكل، نائب المستشار، ووزير الشؤون الخارجية،  
والجزائر، ويمثلها السيد محمد الصالح الدمبري، وزير الشؤون الخارجية،  
والنمسا، وتمثلها السيدة بينيتا فيريرو-فالدنر، وزيرة الدولة بوزارة الشؤون الخارجية،  
وبلجيكا، ويمثلها السيد إيريك ديريك، وزير الشؤون الخارجية،  
وقبرص، ويمثلها السيد أليكوس ميكابيليداس، وزير الشؤون الخارجية،  
والدنمارك، ويمثلها السيد أول لونسمان بولسان، وزير الدولة بوزارة الشؤون الخارجية،  
ومصر، ويمثلها السيد عمرو موسى، وزير الشؤون الخارجية،  
وإسبانيا، ويمثلها السيد كارلوس واستندورب وزير الدولة للعلاقات مع المجموعة  
الأوروبية،  
وفنلندا، وتمثلها السيدة تاريا هالونين، وزيرة الشؤون الخارجية،  
وفرنسا، ويمثلها السيد هيرفي دي شاريت، وزير الشؤون الخارجية،  
واليونان، ويمثلها السيد كارلوس بابولياس، وزير الشؤون الخارجية،  
وأيرلندا، ويمثلها السيد ديريك سبرينق، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية،  
واسرائيل، ويمثلها السيد إيهود بارك، وزير الشؤون الخارجية،  
وإيطاليا، وتمثلها السيدة سوازنا انبيلي، وزيرة الشؤون الخارجية،  
والأردن، ويمثله السيد عبد الكريم الكباريتي، وزير الشؤون الخارجية،  
ولبنان، ويمثله السيد فارس بويز، وزير الشؤون الخارجية،

ولوكسمبورغ، ويمثله السيد جاك ف بوس، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية للتجارة الخارجية والتعاون،

ومالطا، ويمثلها السيد قويدي دي ماركو، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية، والمغرب، ويمثله السيد عبد اللطيف فيلاي، رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية، وهولندا، ويمثلها السيد هانز فان مييرلو، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية، والبرتغال، ويمثلها السيد خيم جاما، وزير الشؤون الخارجية، والمملكة المتحدة، ويمثلها السيد مالكولم ريفكيند ك س م ب، وزير الشؤون الخارجية، وشؤون الكومنولث،

وسوريا، ويمثلها السيد فاروق الشرع، وزير الشؤون الخارجية، والسويد، وتمثلها السيدة لينا يالم- فالن، وزيرة الشؤون الخارجية، وتونس، ويمثلها السيد الحبيب بن يحي، وزير الشؤون الخارجية، وتركيا، ويمثلها السيد دونير بايكال، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية، والسلطة الفلسطينية، ويمثلها السيد ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية،

### **المشاركون في المؤتمر الأوروبي المتوسطي في برشلونة:**

\*مشددون على الأهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط ومدفوعون بالإرادة لإعطاء علاقاتهم المستقبلية بعدا جديدا، تركز على تعاون شامل وتضامن تمشيا مع مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات أساسها الجوار والتاريخ.

\*مدركون بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة، على جانبي البحر الأبيض المتوسط تشكل تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا ومنسقا.

\*مصممون من أجل هذا على خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم، يركز على روح الشراكة مع احترام ميزات وخواص وقيم كل المشاركين.

\*معتبرون هذا الإطار المتعدد الاطراف كنظير لتوطيد العلاقات الثنائية التي يجب حمايتها مع الاهتمام بطبيعتها.

\*مشددون على أن هذه المبادرة الأورو متوسطية لا تهدف إلى الحل محل المبادات الأخرى من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في نجاحها، يدعم المشاركون تحقيق تسوية سلام عادلة وشاملة ومستديمة في الشرق الأوسط ترتكز على قرارات مجلس الأمن التابع

للأمم المتحدة وعلى المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام بكل ما يعنيه ذلك.

\*مقتنعون بأن الهدف العام الذي يقضي بجعل حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من شأنها تأمين السلام والاستقرار والازدهار، يتطلب توطيد الديمقراطية والاحترام لحقوق الإنسان، ونمو اقتصاديا واجتماعيا متوازنا ومكافحة الفقر وتنمية أفضل للتقاهم بين الثقافات، كلها عناصر رئيسية للشراكة.

يوافقون على إقامة شراكة شاملة بين المشاركين - الشراكة الأوربية المتوسطية- عبر حوار سياسي منظم وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي وتركيز أكبر على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية وتشكل هذه المحاور الجوانب الثلاثة للشراكة الأورو متوسطية.

**مشاركة سياسية وأمنية: إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار**

يعبر المشاركون عن قناعاتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط تشكل مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجيعه وتوطيده بكل امكانياتهم، من أجل هذا يوافق المشاركون على إجراء حوار سياسي مكثف ومنظم يرتكز على احترام المبادئ الجوهرية للقانون

الدولي ويعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي.

وفي هذا السياق يتعهد المشاركون في إعلان المبادئ التالي على:

\* العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان الدولي لحقوق الإنسان وكذلك وفقا للالتزامات الأخرى الناتجة عن القانون الدولي وبالتحديد تلك الناجمة عن الاتفاقيات الإقليمية والدولية المشاركين فيها.

\* تنمية دولة القانون والديمقراطية في نظامهم السياسي مع الاعتراف في هذا الإطار بحق كل منهم بحرية اختيار وتنمية نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والقضائي.

\* احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان الممارسة الفعالة والمشروعة لهذه الحقوق والحريات، بما فيه حرية الرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين فرديا وجماعيا مع أعضاء آخرين في نفس المجموعة، بدون أي تمييز بسبب الأصل أو الجنسية أو اللغة أو الدين أو الجنس.

\* الأخذ بعين الاعتبار، عن طريق الحوار بين كل الاطراف، إلى تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، والحريات الجوهرية، والعنصرية ونبذ الأجانب. احترام وتأكيد احترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم وتشجيع التسامح بين مختلف المجموعات

في المجتمع ومكافحة مظاهر التعصب والعنصرية وكره الأجانب، كما يشدد المشاركون على أهمية التعليم المناسب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية. احترام سيادتهم المتساوية وكذلك كل الحقوق المتعلقة بسيادتهم وتنفيذ واجباتهم المضطلعون بها بحسن نية وفقا للقانون الدولي.

\* احترام مساواة حقوق الشعوب وحقوقهم في تقرير مصيرهم والعمل دائما وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الملائمة في القانون الدولي، بما فيه تلك التي تتعلق بالوحدة الإقليمية للدول كما تنص عليه الاتفاقيات الموقعة بين الاطراف المعنية. الإحجام طبقا للقانون الدولي عن التدخل المباشر أو الغير مباشر في الشؤون

الداخلية لشريك آخر احترام وحدة الأرض ووحدة الشركاء الآخرين.

\*حل الخلافات بالطرق السلمية ومناشدة كل المشاركين عدم اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأرض لشريك آخر بما فيها اكتساب الأرض بالقوة والتأكيد على الحق في التمتع بالسيادة الكاملة بالطرق المشروعة بما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

\*توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب ومكافحته تحديدا بالتصديق على تطبيق الاتفاقيات الدولية التي تم توقيعها، وبالانضمام إلى تلك الاتفاقيات، وكذلك باتخاذ التدابير الملائمة.

\*المكافحة ضد انتشار وتنوع الجرائم المنظمة ومحاربة مشكلة المخدرات بكل أشكالها.  
\*تشجيع الأمن الإقليمي بالعمل مثلا على عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وعن طريق الانضمام والتمسك بنظم الحد من التسلح الدولية والإقليمية والانضمام إلى اتفاقيات واتفاقية حظر الأسلحة (NPT) ومراقبة التسلح ونزع السلاح مثل معاهدة الحد من الأسلحة النووية و/أو الترتيبات الإقليمية مثل إقامة (BWC) واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية (CWC) الكيميائية المناطق منزوعة السلاح بما فيها نظم التحقق من ذلك وأيضا عن طريق تنفيذهم بحسن نية للالتزامات التي تنص عليها مواثيق مراقبة ونزع والحد من انتشار التسلح.

ستسعى الأطراف إلى إيجاد منطقة بالشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية ونظم تسليمها.

بالإضافة إلى ذلك ستتخذ الاطراف خطوات عملية لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وكذلك التكديس الزائد للأسلحة التقليدية.

\*عدم التجهز بقدرات عسكرية تتجاوز الحاجات المشروعة للدفاع مؤكداين في نفس الوقت إرادتهم للوصول إلى نفس الدرجة من الأمان والثقة المتبادلة بأدنى المستويات الممكنة من القوة والسلاح والانضمام إلى اتفاقية (ccw).

\*تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار فيما بينهم ودعم العمليات التي

تهدف إلى الاستقرار والأمن والازدهار والتعاون على المستوى الإقليمي والتحت إقليمي.  
\*الأخذ في الاعتبار أية إجراءات لبناء الثقة والأمن بين الاطراف بهدف خلق " منطقة سلام واستقرار في البحر الأبيض المتوسط "بما فيها احتمال تأسيس ميثاق أورو متوسطي على المدى البعيد.

شراكة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة  
يشدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم والمتوازن من أجل تحقيق هدفهم ببناء منطقة ازدهار متقاسمة.  
يقر الشركاء بالمشاكل الناشئة عن مشكلة الدين في النمو الاقتصادي لدول منطقة البحر الأبيض المتوسط، ونظرا لأهمية علاقاتهم، يوافقون على متابعة الحوار في المنتديات الملائمة وبهدف تحقيق تقدم حول هذه المسألة.  
ملاحظون بأن على الشركاء مجابهة تحديات مشتركة، بالرغم من تفاوت درجاتها، يحدد المشاركون الأهداف الآتية على المدى البعيد:

\*تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.  
\*تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التوظيف وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأورو متوسطة.

\*تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، يوافق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تأخذ في

الاعتبار درجات النمو المختلفة وتعتمد على:

\*التأسيس التدريجي لمنطقة تجارة حرة.

\*تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية.



\*زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه.

### أ) منطقة تجارة حرة:

سوف تنشأ منطقة التجارة الحرة عبر اتفاقيات أوروبية متوسطة جديدة واتفاقيات تجارة حرة بين شركاء الاتحاد الأوروبي حدد المشاركون سنة 2010 كتاريخ للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة التي ستشمل مجمل التبادلات مع احتارم الواجبات الناجمة عن منظمة التجارة العالمية (WTO).

بهدف الإنشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة، ستم إزالة الحواجز التعريفية (الجمركية) (وغير الجمركية تدريجيا في تجارة المنتجات المصنعة وفقا لجداول زمنية يتم التفاوض عليها بين الشركاء وانطلاقا من حركة تدفق التجارة التقليدية وتبعاً للحد المسموح به في مختلف السياسات الزراعية

ومع الالتزام بالنتائج التي تم التوصل إليها من خلال مفاوضات (الجات)، فسيتم التحرير، فسيتم التحرير التدريجي للتجارة في المنتجات الزراعية من خلال المنافذ المفضلة والمتبادلة بين الاطراف، كذلك فإن تجارة الخدمات بما فيه حق التأسيس سوف تحرر تدريجيا طبقا للاتفاقية العامة لتحرير الخدمات (الجاتس)-(GATS) قرر المشاركون تسهيل التأسيس التدريجي لمنطقة التجارة الحرة هذه عن طريق:

\*تبني إجراءات مناسبة بشأن قواعد المنشأ والتصديق وحماية الملكية الفكرية والصناعية والمنافسة.

\*متابعة وتنمية السياسات المرتكزة على مبادئ اقتصاد السوق وتكامل اقتصاداتهم مع أخذ حاجاتهم ومستويات نموهم بعين الاعتبار.

\*تسوية وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتنمية القطاع الخاص، و لرفع مستوى القطاع الإنتاجي، ولتأسيس إطار مؤسسي ومنظم ملائم لاقتصاد السوق، إضافة إلى ذلك، سيحاولون تخفيف العواقب الاجتماعية السلبية التي قد تنجم عن هذه التسوية وذلك بتشجيع برامج لصالح السكان فقرا.

\*تشجيع الآليات الهادفة إلى تنمية نقل التكنولوجيا.

### (ب) تعاون اقتصادي وعمل مشترك:

سيتم تنمية التعاون وبالأخص في المجالات اللاحقة الذكر وفي هذا الصدد:

\*يعترف المشاركون بأن النمو الاقتصادي يجب دعمه بالتوفير الداخلي، كقاعدة لكل استثمار، وبالاستثمار الخارجي المباشر معا يشددون على أنه من المهم تهيئة مناخ مناسب لهما وبالتحديد

عبر إزالة العوائق في وجه هذه الاستثمارات تدريجيا، التي قد تؤدي إلى نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير.

\*يؤكد المشاركون بأن التعاون الإقليمي، على أساس إرادي وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عاملا رئيسيا في سبيل التشجيع على تأسيس منطقة تجارة حرة.

\*يشجع المشاركون الشركات على عقد اتفاقات فيما بينها ويتعهدون بدعم هذا التعاون والتحديث الصناعي وذلك بتهيئة مناخ وإطار قانوني موثبين يعتبرون ضروريا القيام ببرنامج دعم تقني للشركات الصغيرة والمتوسطة.

\*يشدد المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة الذي يفرض تحركا إقليميا وتعاوننا مكثفا وكذلك تنسيقا أفضل للبرامج المتعددة الاطراف الموجودة والتأكيد على تمسكهم باتفاقية برشلونة وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط يعترفون بضرورة التوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وإدراج المسائل البيئية في الأوجه المناسبة للسياسة الاقتصادية، وتخفيف العواقب السلبية التي قد تنتج في مجال البيئة يتعهدون بإنشاء برنامج عمل ذو أولوية على المديين القصير والمتوسط، بما في ذلك المكافحة ضد التصحر، وتكثيف الدعم الفني والمالي الملائم لهذه الأعمال.

\*يعترف المشاركون بالدور الرئيسي للنساء في التنمية وينهضون بتشجيع مشاركة النساء الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي خلق فرص العمل.

\*يشدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الموارد السمكية وإدارتها إدارة مثلى، والتطوير للتعاون في مجال البحث عن الموارد بما فيها تربية المائيات، ويتعهدون بتسهيل التأهيل والبحث العلمي والنظر في خلق الأدوات المشتركة.

\*يعترف المشاركون بالدور المحوري لقطاع الطاقة في المشاركة الاقتصادية ويقررون توطيد التعاون وتعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة، يقررون أيضا خلق الشروط الملائمة للاستثمارات وأنشطة الشركات العاملة في ميدان الطاقة وذلك بالتعاون من أجل خلق الظروف التي من شأنها السماح لهذه الشركات بتوسيع شبكات الطاقة وتشجيع الربط فيما بينها.

\*يعترف الشركاء بأن التزويد بالماء وكذلك الإدارة المثلى وتنمية الموارد سيشكلون مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطين وأنه من الضروري تنمية التعاون في هذه المجالات.

\*يوافق المشاركون على التعاون من أجل تحديث وإعادة هيكلة الزراعة وتشجيع التنمية الريفية المتكاملة، سيركز هذا التعاون بالتحديد على المعونة الفنية والتأهيل والدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج وتخفيف التبعية الغذائية، وتشجيع الزراعات صديقة البيئة، يوافقون أيضا على التعاون بهدف استئصال الزراعات غير الشرعية وتنمية الأقاليم التي تضررت من ذلك.

\*يوافق المشاركون أيضا على التعاون في مجالات أخرى وفي هذا الصدد:

\*يشددون على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال، وتنمية تكنولوجيا المعلومات وتحديث الاتصالات في سبيل هذا، يوافقون على إعداد برنامج للأولويات.

\*يتعهدون باحترام مبادئ القانون البحري الدولي وبالأخص التقديم الحر للخدمات في مجال المواصلات الدولية والمنفذ الحر إلى الحمولات الدولية، وستؤخذ في الاعتبار

عند الاتفاق عليه نتائج مفاوضات التجارة متعددة الاطراف القائمة عن خدمات النقل البحري والتي تعقد من خلال منظمة التجارة العالمية (WTO) \*يتعهدون بتشجيع التعاون بين السلطات المحلية ودعم التخطيط الإقليمي. \*يعترفون بأن العلوم والتكنولوجيا لها تأثير ملموس على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويتفقون على تقوية القدرة على البحث العلمي والتنمية. \*يوافقون على توطيد القدرة الذاتية في البحث العملي والتطوير، والمساهمة في تأهيل العاملين في القطاعين العلمي والتقني، والحث على المشاركة في مشاريع البحث المشتركة انطلاقاً من خلق الشبكات العلمية. \*يوافقون على تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات من أجل التوفيق بين الطرق المستخدمة وتبادل المعلومات.

### ج (تعاون مالي):

يعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة تجارة حر ونجاح المشاركة الأورو متوسطة تحتاجان إلى زيادة كبيرة في المعونة المالية، التي يجب أن تشجع خصوصاً التنمية المستدامة المحلية وتحريك المؤسسات الاقتصادية المحلية.

### ويلاحظ المشاركون في هذا الصدد:

\*وافق المجلس الأوروبي المنعقد في) كان (على تكوين احتياطي قدره 4685 مليون واردة نقد لغرض المعونة المالية للفترة ما بين 1995 و 1999 ، وذلك في شكل اعتمادات (ECU) أوروبية مالية أوروبية وسوف يتم استكماله عن طريق البنك الأوروبي للاستثمار في شكل زيادة في القروض كذلك المساهمات المالية الثنائية من قبل الدول الأعضاء.

\*أن هذا التعاون المالي ستم إدارته في إطار برنامج متعدد السنوات، تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الذاتية لكل من الشركاء.

\*أن إدارة صالحة على مستوى الاقتصاد الجمعي تعتبر ذات أهمية جوهرية من أجل نجاح الشراكة وفي سبيل هذا، يوافقون على تشجيع الحوار حول سياستهم الاقتصادية وحول الأسلوب الأمثل للتعاون المالي.

الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية يعترف المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين هذه الثقافات والتبادل على المستوى الإنساني والعلمي والتكنولوجي تشكل عاملا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين التقدير المتبادل.

في هذا السياق يوافق المشاركون على إنشاء شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية

وفي سبيل هذا:

\*يؤكدون من جديد بأن الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان هما شرطان ضروريان لتقارب الشعوب يشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أن تلعبه أجهزة الإعلام بشأن الاعتراف والتفاهم المتبادل للثقافات كمصدر للإثراء المشترك.

\*يشددون على الطبيعة الجوهرية لتنمية الموارد البشرية سواء بما يخص التعليم وتأهيل الشباب بوجه خاص أو في مجال الثقافة، يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادل الثقافي ومعرفة اللغات الأخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة دائمة للبرامج التعليمية والثقافية، وفي هذا المجال، يتعهد المشاركون بأخذ التدابير التي من شأنها تيسير التبادل الإنساني وخاصة من خلال تحسين الإجراءات الإدارية.

\*يشددون على أهمية قطاع الصحة في التنمية المستدامة ويعبرون عن إرادتهم في تشجيع المشاركة الفعالة للمجتمع في تحسين الأحوال الصحية والمعيشية.

\*يعترفون بأهمية التنمية الاجتماعية الذي يجب حسب رأيهم أن يواكب التنمية الاقتصادية ويعلقون أهمية خاصة على احترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في التنمية.

\*يعترفون بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في تنمية الشركات الأوربية المتوسطة وكعامل أساسي لتفاهم وتقارب أفضل بين الشعوب.

\*وتبعاً لذلك يوافقون على تقوية و/أو إدخال الأدوات اللازمة لتعاون غير مركزي بهدف تشجيع التبادل بين ممثلي التنمية وذلك في إطار القوانين الوطنية مثل قادة المجتمع السياسي والمدني والعالم الثقافي والديني، والجامعات، المجتمع البحثي، الإعلام، المنظمات، النقابات التجارية والشركات الخاصة والعامّة.

\*وعلى هذا الأساس، يعترفون بأهمية تشجيع الاتصالات والتبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية.

\*سوف يشجعون كل الفعاليات لدعم المؤسسات الديمقراطية وإرساء دولة القانون والمجتمع المدني.

\*يعترفون بأن التطور السكاني الحالي بشكل تحدياً ذو أولوية يجب مواجهته بواسطة السياسات السكانية المناسبة من أجل تسريع الانطلاق الاقتصادي.

\*يعترفون بأهمية الدور الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم يوافقون على تكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة بواسطة برامج للتأهيل مهني و برامج تساعد على خلق فرص العمل وغيرها، يتعهدون بحماية مجمل الحقوق المعترف بها في ظل التشريعات الحالية للمهاجرين المقيمين قانوناً على أراضيهم، وفي مجال الهجرة غير الشرعية، يقررون زيادة التعاون فيما بينهم، وفي هذا الصدد بالوعي الخاص عن مسؤوليتهم في إعادة قبول المهاجرين، فقد وافق المشاركون على تبني الخطوات والاجراءات اللازمة عن طريق الاتفاقيات أو الترتيبات الثنائية لإعادة قبول المواطنين

الذين في وضع غير شرعي، ولتحقيق ذلك سيعتبر الاتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء كمقيمين طبقا لتعريف المجموعة الأوروبية.

\*يتفقون على إقامة تعاون وثيق في مجال مكافحة الإرهاب والفاعلية الجماعية لهذه المكافحة.

\*كذلك يعتبرون أنه من الضروري المكافحة الجماعية ضد تجارة المخدرات والاجرام الدولي والفساد الرشوة.

\*يؤكدون على أهمية مكافحة العنصرية وكره الأجانب وعدم التسامح ويوافقون على التعاون في هذا السبيل.

**متابعة المؤتمر:**

**المشاركون:**

\*باعتبار أن مؤتمر برشلونة وضع أسس لعملية مفتوحة واجبة التطوير.

\*بتأكيدهم على تأسيس مشاركة تركز على مبادئ وأهداف تم تحديدها بهذا الإعلان.

\*بعزمهم على إعطاء هذه المشاركة الأوروبية المتوسطة صيغة عملية.

\*بقناعتهم أنه في سبيل الوصول لهذا الهدف يكون من الضروري متابعة الحوار الشامل وتحقيق مجموعة من الأعمال المحددة.

يتبنون برنامج العمل المرفق:

سيجتمع وزراء الشؤون الخارجية دوريا من أجل متابعة تطبيق هذا الإعلان وتحديد البرامج التي تساهم في تحقيق أهداف الشراكة.

ستخضع الأنشطة المختلفة لمتابعة على شكل اجتماعات للوزراء ولكبار المسؤولين والخبراء وكذلك تبادل الخبرات والمعلومات والاتصالات مع المشاركين من المجتمع المدني وباستخدام أي وسائل مناسبة أخرى.

وسوف يتم تشجيع الاتصالات بين الهيئات البرلمانية والسلطات الإقليمية والمحلية والشركاء المدنيين.

وستجتمع بانتظام لجنة مشكلة من كبار المسؤولين، تدعى "اللجنة الأورو متوسطة لعملية برشلونة"، وتتكون من ممثلي الرئاسة الثلاثية للمجلس الأوروبي (الترويكا) وممثل عن كل شريك من الشركاء المتوسطيين، وتكون مهمتها الإعداد لمؤتمر وزراء الخارجية وتقييم متابعة أنشطة عملية برشلونة علاوة على تحديث برنامج العمل وفقا للأحوال.

وسوف تتولى الإدارات التابعة للمفوضية الأوروبية، القيام بالأعمال التحضيرية وأعمال المتابعة الخاصة بالاجتماعات النابعة من برنامج برشلونة للعمل، وأيضا الاجتماعات النابعة من النتائج التي تنتهي إليها اللجنة الأورو متوسطة لعملية برشلونة. وسوف ينعقد الاجتماع القادم لوزراء خارجية دول الشراكة في النصف الأول من عام 1997 في إحدى الدول المتوسطية الاثني عشر الأعضاء الشريكة مع الاتحاد الأوروبي والتي سوف يتم تحديدها من خلال المشاورات القادمة.

### ملحق: برنامج العمل

#### 1-مقدمة:

يهدف هذا البرنامج إلى تطبيق أهداف إعلان برشلونة واحترام مبادئه عن طريق برامج إقليمية ومتعددة الاطراف، يعتبر أيضا استكمالا للتعاون الثنائي المعمول به نتيجة الاتفاقيات المعقودة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين والتعاون القائم فعلا من خلال التجمعات الأخرى متعددة الاطراف.

سيتم التحضير والمتابعة لمختلف البرامج وفقا للمبادئ والآليات المشار إليها في إعلان برشلونة. وفيما يلي البرامج ذات الأولوية، التي يجب اتخاذها لتنمية التعاون وهذا لا يمنع من توسيع التعاون الأورو متوسطي ليشمل برامج أخرى طبقا لاتفاق الشركاء. يتم توجيه هذه البرامج إلى الدول ووحداتها المحلية أو الإقليمية وإلى فعاليات المجتمع المدني كما تستطيع دول أخرى والمنظمات الانضمام إلى تلك البرامج وذلك بعد موافقة المشاركين ويجب أن يتم التنفيذ بأسلوب مرن وشفاف.



كذلك في المستقبل وبعد موافقة المشاركين سيأخذ التعاون الأورو متوسطي بعين الاعتبار وطبقا للأحوال، الآراء والتوصيات الناجمة عن الحوارات التي تمت على مختلف المستويات في المنطقة.

يجب البدء بتنفيذ البرنامج حالما أمكن بعد انتهاء مؤتمر برشلونة، كما سيتم مراجعته خلال المؤتمر الأورو متوسطي المقبل على شكل تقرير تعده دوائر المفوضية الأوروبية وبالتحديد انطلاقا من التقارير الناتجة عن مختلف الاجتماعات ومختلف المجموعات المذكورة فيما بعد، والمعدة من قبل اللجنة المعنية وفقا لإعلان برشلونة.

## 2- مشاركة سياسية وأمنية : إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار

من أجل المساهمة في الهدف الذي يقضي بالإنشاء التدريجي لمنطقة سلام واستقرار وأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط، سيجتمع كبار المسؤولين دوريا اعتبارا من الربع الأول لعام 1996.

-سيقومون بإجراء حوارا سياسيا من أجل تحديد أفضل الأساليب والطرق لتطبيق مبادئ إعلان برشلونة.

-سيقدمون اقتراحات عملية في الوقت المناسب للمؤتمر الأوربي المتوسطي لوزراء الشؤون الخارجية المقبل.

-سيتم تشجيع معاهد السياسة الخارجية في المنطقة الأورو متوسطة لتكوين شبكة تعاون أكثر نشاطا من الممكن دخولها حيز العمل ابتداء من 1996.

## 3- الشراكة الاقتصادية والمالية : بناء منطقة ازدهار متقاسمة

ستعقد اجتماعات دورية على مستوى الوزراء أو المسؤولين أو الخبراء بحسب الحاجة من أجل تشجيع التعاون في المجالات التالية، من الممكن أن تكتمل هذه الاجتماعات عند الضرورة بمؤتمرات أو منتديات باستطاعة القطاع الخاص المشاركة فيها.

تأسيس منطقة تجارة حرة أورو متوسطة:

وفقا للمبادئ المنصوص عليها في إعلان برشلونة، يعتبر تأسيس منطقة تجارة حرة  
عنصرا رئيسيا في الشراكة الأورو متوسطية.

وسوف يركز التعاون على التدابير العملية التي تهدف إلى تشجيع التجارة الحرة وما  
ينتج عنها مثل:

-التوفيق بين القواعد والإجراءات الجمركية بهدف الإدخال التدريجي للمنشأ التراكمي  
وبالنسبة للوقت الحالي، سوف تعطى الأهمية لإيجاد الحلول المناسبة للحالات  
الخاصة.

-التوفيق بين المعايير ويشمل ذلك عقد اجتماعات بواسطة التنظيمات الأوربية للمعايير  
(القياسات).

-إزالة جميع العوائق الفنية التي لا حاجة لها في مجال تجارة المنتجات الزراعية وتبني  
التدابير المناسبة فيما يتعلق بقواعد الصحة النباتية والحيوانية وأية تشريعات خاصة  
بالمواد الغذائية.

-التعاون بين دوائر الإحصاء المختلفة بهدف تقديم معلومات صحيحة نتيجة استخدام  
قواعد متوافقة.

-إمكانيات التعاون الإقليمي والتحت إقليمي (دون المساس بالمبادرات المعمول بها  
ضمن الأطر الأخرى).

#### الاستثمار:

بهدف التعاون إلى المساهمة في خلق مناخ إيجابي يؤدي إلى إزالة الحواجز أمام  
الاستثمار، وذلك عن طريق تحديد هذه الحواجز وإيجاد طرق لتشجيع هذه الاستثمارات  
بما فيها القطاع المصرفي.

#### الصناعة:

تحديث الصناعة وتحسين المنافسة يشكلان عنصران رئيسيان في نجاح الشراكة الأورو

متوسطة. في هذا الصدد، سوف يلعب القطاع الخاص دورا أكبر في التنمية الاقتصادية للمنطقة وخلق فرص العمل وسوف يركز التعاون على:

- \*توافق البنية الصناعية مع المتغيرات الدولية وخاصة مع انبثاق مجتمع المعلومات.
- \*وضع الإطار والتحصير لتحديث وإعادة هيكلة الشركات الموجودة وخاصة في القطاع العام بما في ذلك الخصخصة.
- \*استخدام المعايير الدولية أو الأوروبية وتحديث تجارب المطابقة وعمليات التصديق والاعتماد وكذلك معايير الجودة.
- \*سيعطي اهتماما خاصا لأساليب تشجيع التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وخلق الظروف المواتية لنموها، بما في ذلك إمكانية تنظيم ورش العمل، أخذا في الاعتبار الخبرة المكتسبة في إطار برنامج MED وداخل الاتحاد الأوروبي .INVEST

### الزراعة:

مع العلم بأن هذه المسائل تدخل في مجملها ضمن العلاقات الثنائية، إلا أن التعاون في هذا المجال سوف يركز على:

- دعم السياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج.
- تخفيض التبعية الغذائية.
- تشجيع الزراعات صديقة البيئة.
- التقارب على أساس اختبائي بين الشركات والتجمعات والتنظيمات التجارية والمهنية في الدول الشريكة.
- دعم الخصخصة.
- المعونة الفنية والتدريب.
- التوفيق بين معايير الصحة النباتية والحيوانية.

-التنمية الريفية الشاملة بما في ذلك تحسين الخدمات الأساسية وتنمية الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها.

-التعاون بين المناطق الريفية وتبادل الخبرة والمعرفة الفنية في مجال التنمية الريفية.  
-تنمية المناطق المتأثرة باستئصال الزراعات غير الشرعية.

#### المواصلات:

إن إيجاد خطوط مواصلات فعالة ومترابطة بين الاتحاد الأوربي وشركائه المتوسطيين وبين الشركاء أنفسهم بالإضافة إلى النفاذ الحر إلى سوق الخدمات في مجال النقل البحري الدولي يشكلان عاملين رئيسيين لتنمية التدفقات التجارية ولحسن سير الشراكة الأورو متوسطية.

لقد تم خلال عام 1995 عقد اجتماعين لوزراء المواصلات لدول غرب البحر الأبيض المتوسط، وعلى أثر المؤتمر الإقليمي لتنمية النقل البحري في حوض البحر الأبيض المتوسط، تبنت المجموعة المتوسطية للنقل عبر المجاري المائية برنامجا متعدد السنوات.

#### وسوف يركز التعاون على:

-وضع نظام فعال للمواصلات عبر المتوسطية يقوم على النقل متعدد الوسائل (بحري وجوي) من خلال تطوير وتحديث الموانئ البحرية والجوية، وإلغاء القيود التي لا مبرر لها، وتبسيط الاجراءات وتحسين عنصر الأمان البحري والجوي، والتوفيق بين القواعد الخاصة بالبيئة على مستوى عالي ويشمل ذلك رقابة أكثر فعالية للتلوث البحري وكذلك وضع نظام متوافق لإدارة النقل.

-إنشاء خطوط برية شرقية-غربية بين السواحل الجنوبية والسواحل الشرقية للبحر الأبيض المتوسط.

-ربط شبكات المواصلات المتوسطية بالشبكة الأوربية بطريقة تضمن عملهم المتداخل (المشترك).

## الطاقة:

على أثر المؤتمر رفيع المستوى الذي عقد في تونس (عام 1995 واجتماع المتابعة الذي عقد في أثينا وكذلك مؤتمر الطاقة الذي عقد في) مدريد 20 (نوفمبر 1995 من أجل خلق الجو الملائم للاستثمار في شركات الطاقة أو لعمل تلك الشركات، فإن التعاون المستقبلي سوف يركز على:

تشجيع انضمام دول البحر الأبيض المتوسط إلى معاهدة الطاقة الأوروبية.  
التخطيط في مجال الطاقة.

تشجيع الحوار بين المنتجين والمستهلكين.

الكشف والتكرير والنقل والتوزيع والتجارة الإقليمية وعبر الإقليمية للنفط والغاز.  
إنتاج وتوزيع الفحم الجيري.

إنتاج الكهرباء ونقلها وتوصيل شبكات الكهرباء وتنميتها.  
فعالية الطاقة.

مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

المسائل البيئية المتعلقة بالطاقة.

تنمية برامج مشتركة البحث.

التدريب وتبادل المعلومات في مجال الطاقة.

### الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

من أجل تأسيس شبكة اتصالات حديثة وفعالة فإن التعاون سوف يركز على:

\*البنية التحتية في مجال المعلومات والاتصالات) إطار تنظيمي مبسط، القياسات، تجارب المطابقة، التشغيل المتداخل للشبكات، الخ...).

\*البنية التحتية الإقليمية بما فيها الروابط مع الشركات الأوروبية.

\*النفوذ إلى سوق الخدمات.

\*الخدمات الجديدة في مجالات التطبيق ذات أولوية.

إن وجود بنيات تحتية أكثر فاعلية في مجالي المعلومات والاتصالات سيسهل تعزيز التبادل الأورو متوسطي والنفوذ إلى مجتمع المعلوماتية تبعاً لحاجات الدول وذاتيتها. من المخطط أن يعقد مؤتمر إقليمي خلال 1996 من أجل التحضير لبدء المشروعات الرائدة التي تهدف إلى إظهار الفوائد الفعلية لمجتمع المعلوماتية.

### **التخطيط الإقليمي:**

سيركز التعاون على:

تحديد استراتيجية التخطيط الإقليمي في المنطقة الأوربية المتوسطية تبعاً لحاجات الدول وذاتيتها.

تشجيع التعاون عبر الحدود في المجالات ذات الفائدة المتبادلة.

### **السياحة:**

اعتمد وزراء السياحة خلال اجتماعهم في (الدار البيضاء) عام 1995، المعاهدة المتوسطية للسياحة، وسوف يتناول التعاون على الأخص مجالات الإعلام والترويج والتدريب.

### **البيئة:**

سوف يركز التعاون على:

\*تقييم المشاكل البيئية في حوض البحر الأبيض المتوسط وتحديد المبادرات التي يجب اتخاذها تبعاً للأحوال.

\*تقديم مقترحات لتأسيس وتطوير فيما بعد برنامج عمل أولوي في مجال البيئة على المدى القصير والمتوسط، يتم تنسيقه من قبل المفوضية الأوربية ويكمل بأعمال على المدى البعيد ويجب أن يشمل هذا البرنامج على: الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي والمناطق الساحلية، إدارة النفايات، الوقاية ضد تلوث الهواء وضد تلوث البحر الأبيض المتوسط ومكافحة هذا التلوث، حفظ وإدارة التراث الطبيعي والمواقع الطبيعية، حماية

وحفظ وإعادة بناء الغابات المتوسطة وخصوصا الوقاية والسيطرة على انحراف وتلف الأراضي.

\*حرائق الغابات ومكافحة التصحر، نقل خبرة المجموعة الأوروبية فيما يخص تقنيات التمويل والتقنين والرقابة البيئية، الأخذ بالمشاكل البيئية بعين الاعتبار في كل السياسات.

\*إنشاء حوار منتظم لمتابعة تطبيق برنامج العمل.

\*دعم التعاون الإقليمي والتحت إقليمي وتقوية التنسيق مع خطة العمل المتوسطة.  
\*تشجيع التنسيق بين الاستثمارات المختلفة وتطبيق المعاهدات الدولية في هذا المجال.  
\*تبني وتطبيق التشريعات والتدابير القانونية عند الحاجة خاصة التدابير الوقائية والمعايير رفيعة المستوى.

### **العلوم وتكنولوجيا:**

سوف يركز التعاون على:

\*تشجيع البحث والتطوير ومعالجة مشكلة الاختلال المتزايد للإنجاز العلمي مع الأخذ في الحسبان مبدأ المنفعة المتبادلة.

\*تعزيز تبادل الخبرات في القطاعات والسياسات العلمية التي من شأنها أن تسمح للشركاء المتوسطيين خفض الهوة مع جيرانهم الأوروبيين وتشجيع نقل التكنولوجيا.

\*المساهمة في تأهيل العاملين في القطاع العلمي والتقني بتوطيد المشاركة في مشاريع البحث المشتركة.

على أثر الاجتماع الوزاري الذي عقد في (صوفيا انتيبوليس) في مارس/آذار 1995 ، تم تأسيس لجنة للمراقبة، سوف تعقد هذه اللجنة اجتماعها الأول بعد مؤتمر برشلونة مباشرة، وسوف تهتم بتقديم التوصيات من أجل التطبيق المشترك للسياسات ذات الأولوية المتفق عليها على المستوى الوزاري.

### **المياه:**

## لقد تم تبني الميثاق المتوسطي للمياه في روما عام 1992.

تعتبر المياه مسألة ذات أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وسوف تزداد أهميتها مع

تضاؤل الموارد المائية، ويهدف التعاون في هذا القطاع إلى:

\*تقييم الوضع مع أخذ الاحتياجات الحالية والمستقبلية بعين الاعتبار.

\*تحديد طرق تقوية التعاون الإقليمي.

\*تقديم المقترحات من أجل التخطيط الأمثل والإدارة المثلى لمصادر المياه، على

أساس مشترك متى كان ذلك ملائماً.

\*المساهمة في إيجاد مصادر جديدة للمياه.

### صيد الأسماك:

نظراً لأهمية الحفاظ على المخزون السمكي في البحر الأبيض المتوسط والإدارة

المثلى له، سيتم تعزيز التعاون في إطار المجلس العام لصيد الأسماك.

وبناء على المؤتمر الوزاري حول صيد الأسماك الذي عقد في (هيراكليون) عام

1994، ستنم متابعة ملائمة في المجال القانوني من خلال اجتماعات سوف تعقد

في عام 1996، كما سيتم تحسين التعاون في مجال البحث عن الموارد السمكية بما

في ذلك تربية الكائنات المائية وأيضاً في مجالي التدريب والبحث العلمي.

4-الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية : تنمية الموارد البشرية

وتشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية

### تنمية الموارد البشرية:

يجب أن تساهم الشراكة الأورو متوسطية في تحسين مستوى التعليم في المنطقة

بأكملها مع الاهتمام الخاص بالشركاء المتوسطيين، وفي سبيل تحقيق ذلك، سيجري

حوار منظم حول السياسات التعليمية ويركز أساساً على التدريب وتقنية التعليم

والجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي والبحث، وفي هذا الصدد كما في



مجالات أخرى، سوف يعطي اهتماما خاصا لدور المرأة، كذلك سوف تساهم في التعاون كل من المدرسة الأوروبية-العربية لإدارة الأعمال في (غرناطة) والمؤسسة الأوروبية في " تورينو".

سيعقد اجتماع لممثلي قطاع التدريب المهني) أصحاب القرار، الجامعيون، المدربون، الخ... بهدف اقتسام مفاهيم الإدارة الحديثة.

كما سيعقد اجتماع لممثلي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وستعزز المفوضية الأوروبية برنامجها الحالي MED CAMPUS كذلك ستم الدعوة لعقد اجتماع حول موضوع (قنية التعليم).

### **المحافظات والبلديات:**

يجب أن تساهم المحافظات والبلديات في سير عملية الشراكة الأورو متوسطة وسيشجع ممثلو المدن والمناطق على عقد لقاءات سنوي لاستعراض التحديات المشتركة التي يتعين عليهم مجابتهها ومن أجل تبادل الخبرات وسبتم تنظيم هذه اللقاءات من قبل المفوضية الأوروبية مع الاستفادة بالتجارب السابقة.

### **الحوار بين الثقافات والحضارات:**

نظرا لأهمية تطوير التفاهم المتبادل عبر تشجيع التبادلات الثقافية وتعلم اللغات، سوف يجتمع المسؤولون والخبراء من أجل طرح اقتراحات عمل فعلية للتحرك في مجالات عديدة منها: التراث الثقافي والفني، التظاهرات الثقافية والفنية، الإنتاج المشترك (مسرح وسينما)، الترجمات والوسائل الأخرى لنشر الثقافات والتدريب.

أن تفاهم أفضل بين الأديان الرئيسية الموجودة في المنطقة الأورو متوسطة من شأنه أن يساعد على التسامح المتبادل والتعاون، لذلك سوف تدعم عملية عقد اجتماعات دورية بين ممثلي الأديان والمؤسسات الدينية وكذلك علماء الدين والجامعيين والأشخاص المهتمين بهدف التغلب على سوء الفهم والجهل والتعصب الديني وتشجيع التعاون القاعدي، ويمكن اعتبار المؤتمرين المنعقدين في استوكهولم (من 15 إلى 17

يونيو/حزيران 1995) وتوليدو (من 4 7 نوفمبر/نشرين الثاني 1995) أمثلة في هذا

الصدد

### الإعلام:

أن التفاعل الوثيق بين أجهزة الإعلام من شأنه أن يدفع إلى مزيد من التفاهم الثقافي وسيشجع وسوف يعقد، MED Media الاتحاد الأوربي هذا التفاعل وخاصة من خلال برنامجه الحالي اجتماعا سنويا لممثلي أجهزة الإعلام في هذا الصدد.

### الشباب:

يجب أن تساهم عملية تبادل السباب في إعداد الأجيال القادمة لتعاون أوثق بين الشركاء الأورو متوسطيين، ومن ثم يجب وضع برنامج تبادل أورو متوسطي للشباب يرتكز على الخبرة المكتسبة في أوروبا ومع الأخذ في الاعتبار احتياجات الشركاء كذلك يجب أن يأخذ البرنامج بعين الاعتبار أهمية التدريب المهني وبالأخص لغير ذوي المؤهلات وتدريب المنظمين والاختصاصيين الاجتماعيين في مجال الشباب .ستقدم المفوضية الأوربية الاقتراحات اللازمة لذلك قبل الاجتماع الأورو متوسطي القادم لوازم الشؤون الخارجية.

### التبادل بين المجتمعات المدنية:

سوف يجتمع كبار المسؤولين دوريا لمناقشة التدابير التي من شأنها تسهيل التبادل البشري نتيجة للشراكة الأورو متوسطة خاصة تبادل المسؤولين، العلماء، الجامعيين، رجال الأعمال، الطلبة والرياضيين ويشمل ذلك تطوير وتبسيط الاجراءات الإدارية خاصة عند وجود عوائق إدارية غير ضرورية.

### التنمية الاجتماعية:

يجب أن تساهم الشراكة الأورو متوسطة في تحسين ظروف المعيشة والعمل وفي زيادة معدلات العمل للسكان في دول البحر المتوسط الشريكة وخاصة للمرأة وفئات

السكان الأكثر فقرا وفي هذا الصدد يولي الشركاء اهتماما خاصا لاحت ارم وتعزيز الحقوق الاجتماعية الأساسية. من أجل هذا سوف يجتمع ممثلو السياسات الاجتماعية دوريا.

### الصحة:

اتفق الشركاء على تركيز تعاونهم في هذا المجال عن طريق:

\*زيادة التوعية والمعلومات والوقاية.

\*تنمية خدمات الصحة العامة وخاصة خدمات المراكز والوحدات الصحية، خدمات

رعاية صحة الأم والطفل، تنظيم الأسرة، نظم مراقبة الأوبئة ووسائل السيطرة على

الامراض المعدية.

\*تدريب موظفي الصحة والإدارة الصحية.

\*التعاون الطبي في حالة وقوع الكوارث الطبيعية.

### الهجرة:

نظرا لأهمية مسألة الهجرة في العلاقات الأورو متوسطة، سيشجع على عقد

الاجتماعات من أجل الوصول إلى اقتراحات تتعلق بموجبات الهجرة والضغوط التي

تحدثها، ستأخذ هذه الاجتماعات بعين الاعتبار ودون الحصر، الخبرة المكتسبة في

إطار برنامج الهجرة المتوسطة MED MIGRATION وبالخصوص فيما يتعلق

بتحسين ظروف الحياة للمهاجرين المقيمين شرعيا في الاتحاد الأوروبي.

### الإرهاب، تجارة المخدرات والجريمة المنظمة

يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الاطراف في سبيل هذا، سيجتمع

موظفون دوريا بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية والقضائية وغيرها.

وفي هذا السياق، سيأخذ بعين الاعتبار على وجه الخصوص تكيف تبادل المعلومات

وتحسين إجراءات الأبعاد وتسليم المجرمين، وسيعقد موظفون اجتماعات دورية لتحديد

التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة، القضاء، الجمارك،

السلطات الإدارية وغيرها من أجل مقاومة تجارة المخدرات والجريمة المنظمة بما في ذلك تهريب البضائع، وسيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ في الاعتبار ضرورة وجود أساليب مختلفة تتماشى مع الوضع الخاص لكل دولة.

#### **الهجرة غير الشرعية:**

سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة، القضاء، الجمارك، السلطات الإدارية وغيرها من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية.

وسيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ في الاعتبار ضرورة وجود أساليب مختلفة تتماشى مع الوضع الخاص لكل دولة.

#### **5-الاتصال بين المؤسسات:**

#### **الحوار البرلماني الأورو متوسطي:**

انعقد المؤتمر البرلماني الخاص بالأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط بـ (فالييتا) في الفترة من 1-4 نوفمبر (تشرين الثاني) 1995. وعلى البرلمان الأوربي المبادرة في طرح الحوار البرلماني الأورو متوسطي مع البرلمانات الأخرى وسوف يسمح ذلك للنواب المنتخبين في الدول الشريكة بتبادل وجهات النظر حول العديد من الموضوعات.

#### **اتصالات أخرى بين المؤسسات:**

سوف تساهم الاتصالات المنتظمة فيما بين الأجهزة الأوربية الأخرى وبالأخص المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمجموعة الأوروبية ونظرائها المتوسطيين في تقاهم أفضل للموضوعات الرئيسية المتصلة بالشراكة الأورو متوسطية. في سبيل هذا، توجه الدعوة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للمبادرة بتكوين روابط مع مثيلاتها المتوسطيين.

في هذا الصدد، سوف تعقد قمة أورو متوسطة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية في  
(مدريد) في 13 ديسمبر/كانون الأول

## الملحق رقم اثنين (2): وثيقة مؤتمر الامن والتعاون بأوروبا المنعقد بهيلسنكي

سنة 1992

1. تعترف الدول الأعضاء بأن التغييرات التي طرأت على أوروبا لها صلة بمنطقة المتوسط وأن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية بتلك المنطقة لها تأثير على أوروبا. وفي هذا السياق، ستسعى لجنة كبار المسؤولين لربط المسائل المتعلقة بالتعاون بمنطقة المتوسط بالأهداف الخاصة بمسار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. كما ستدرس، عند الاقتضاء، ضوابط عملية من أجل إسهامات محتملة للدول المتوسطية غير العضوة في مسار منظمة الأمن والتعاون بأوروبا.
2. يُشجّع الرئيس المباشر للجنة كبار المسؤولين على دعم الاتصال مع الدول المتوسطية غير العضوة وذلك من أجل إنشاء تبادل فعال للمعلومات.
3. ستتم دعوة الدول المتوسطية غير العضوة إلى مؤتمرات مراجعة مستقبلية وذلك لتقديم إسهاماتها فيما يخص الأمن والتعاون بالمتوسط.
4. سيتم تنظيم ندوة متوسطة تابعة لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا تحت إشراف لجنة كبار المسؤولين وذلك خلال السنة التي تلي اجتماع المتابعة هذا. وتعد هذه الندوة على امتداد فترة زمنية لا تتعدى خمسة أيام عمل. وستقرر لجنة كبار المسؤولين تاريخ ومكان وجدول أعمال تلك الندوة.
5. باستطاعة الدول المتوسطية غير الأعضاء أن تحضر هذه الندوة وسيتم توجيه دعوات لها في هذا الصدد.
6. يمكن لجدول أعمال الندوة أن يتضمن محاور كالبيئة أو الاتجاهات الديمغرافية أو التنمية الاقتصادية ومجالات أخرى متعلقة بالتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون بأوروبا والدول المتوسطية غير الأعضاء، عاكسا بذلك الإطار العام لمبادئ التعاون بمنطقة المتوسط كما هو منصوص عليه باتفاقية هيلسنكي والوثائق الأخرى التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون بأوروبا. لن تصدر عن الندوة وثيقة تتضمن تعهدات ملزمة للدول غير الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون بأوروبا.

الملحق رقم ثلاثة (3): القرار 1973 الصادر في مارس 2011 للدول الأعضاء  
في مجلس الأمن القانون التنظيمي للسياسة الأوروبية مع دول الجوار

إن مجلس الأمن،

إنه يشير إلى قراره ١٩٧٠ (٢٠١١) (المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١)،

وإنه يعرب عن استيائه لعدم امتثال السلطات الليبية للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)

وإنه يعرب عن القلق البالغ إزاء تدهور الوضع وتصاعد العنف والخسائر الفادحة في صفوف المدنيين،

وإنه يكرر تأكيد مسؤولية السلطات الليبية عن حماية السكان الليبيين وإنه يؤكد من جديد أن أطراف النزاعات المسلحة تتحمل المسؤولية الأساسية عن اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لكفالة حماية المدنيين،

وإنه يدين الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري والتعذيب، والإعدام بإجراءات موجزة،

وإنه يدين كذلك أعمال العنف والتخويف التي ترتكبها السلطات الليبية ضد الصحافيين والعاملين في وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بهم وإنه يحث هذه السلطات على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي على النحو المبين في القرار، ١٧٣٨ (٢٠٠٦)،

وإنه يرى أن الهجمات الممنهجة الواسعة النطاق التي تُشن حالياً في الجماهيرية العربية الليبية على السكان المدنيين قد ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية،

وإنه يشير إلى الفقرة ٢٦ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) التي أعرب فيها المجلس عن استعدادها للنظر في اتخاذ تدابير مناسبة أخرى، حسب الاقتضاء، لتيسير ودعم عودة الوكالات الإنسانية إلى الجماهيرية العربية الليبية وتزويد هذه الأخيرة بالمساعدة الإنسانية وما يتصل بها من أشكال العون الأخرى،

وإنه يعرب عن تصميمه على كفالة حماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين وضمان مرور إمدادات الإغاثة الإنسانية بسرعة وبدون عوائق وتأمين سلامة العاملين في المجال الإنساني،

**وإنّ يشير** إلى إدانة جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت ولا تزال ترتكب في الجماهيرية العربية الليبية،

**وإنّ يحيط علم** / بالبيان الختامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠١١، وبيان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠١١ الذي أنشئت بموجبه لجنة مخصصة رفيعة المستوى المعنية بليبيا،

**وإنّ يحيط علماً أيضاً** بقرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في ١٢ آذار/مارس ٢٠١١ الدعوة إلى فرض منطقة لحظر الطيران على الطائرات العسكرية الليبية وإنشاء مناطق آمنة في الأماكن المعرضة للقصف وذلك كإجراء وقائي يتيح حماية الشعب الليبي والرعايا الأجانب المقيمين في الجماهيرية العربية الليبية،

**وإنّ يحيط علماً كذلك** بالنداء الذي وجهه الأمين العام في ١٦ آذار/مارس ٢٠١١ من أجل وقف فوري لإطلاق النار،

**وإنّ يشير** إلى قراره إحالة الوضع القائم في الجماهيرية العربية الليبية منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، **وإنّ يشدد** على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الهجمات التي تستهدف السكان المدنيين، بما فيها الهجمات الجوية والبحرية، أو المشاركين فيها،

**وإنّ يكرر تأكيد قلقه** إزاء معاناة اللاجئين والعمال الأجانب الذين اضطروا للفرار من العنف الحاصل في الجماهيرية العربية الليبية، **وإنّ يرحب** باستجابة الدول المجاورة، وبالأخص تونس ومصر، لتلبية احتياجات أولئك اللاجئين والعمال الأجانب، **وإنّ يدعو** المجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود،

**وإنّ يعرب عن استيائه** لاستمرار السلطات الليبية في استخدام المرتزقة، **وإنّ يرى** أن فرض حظر على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية يشكّل عنصراً هاماً في حماية المدنيين وسلامة إيصال المساعدة الإنسانية وخطوة حاسمة في سبيل وقف الأعمال العدائية في ليبيا،

**وإنّ يعرب عن قلقه أيضاً** على سلامة الرعايا الأجانب وحقوقهم في الجماهيرية العربية الليبية،



**وإذ يرحب بتعيين الأمين العام للسيد عبد الإله محمد الخطيب مبعوثاً خاصاً له إلى ليبيا،** وإذ يدعم الجهود التي يبذلها من أجل إيجاد حل دائم وسلمي للأزمة في الجماهيرية العربية الليبية،

**وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة الجماهيرية العربية الليبية واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية،**

**وإذ يقرر أن الحالة في الجماهيرية العربية الليبية ما زالت تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين،**

**وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،**

١ - **يطالب بالإرساء الفوري لوقف إطلاق النار والإنهاء التام للعنف ولجميع**

الهجمات على المدنيين وللاعتمادات المرتكبة في حقهم؛

٢ - **يشدد على الحاجة إلى تكثيف الجهود من أجل إيجاد حل للأزمة يستجيب**

للمطالب المشروعة للشعب الليبي ويحيط علماً بقرار الأمين العام إرسال مبعوثه الخاص إلى ليبيا وقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إرسال لجنته المخصصة الرفيعة المستوى إلى ليبيا بهدف تيسير إجراء حوار يفضي إلى الإصلاحات السياسية اللازمة لإيجاد حل سلمي دائم؛

٣ - **يطالب السلطات الليبية بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في**

ذلك القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، وبتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وتلبية احتياجاتهم الأساسية، وضمان مرور إمدادات المساعدة الإنسانية بسرعة وبدون عراقيل؛

### **حماية المدنيين**

٤ - **يأذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد**

الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع (٢٠١١)، لحماية المدنيين والمناطق المتضررة، رغم أحكام الفقرة ٩ من القرار ١٩٧٠ الآهله بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات في الجماهيرية العربية الليبية بما فيها بنغازي، مع استبعاد أي قوة احتلال أجنبية أيا كان شكلها وعلى أي جزء من الأراضي الليبية، **ويطلب إلى الدول الأعضاء المعنية أن تبلغ**

الأمين العام فوراً بالتدابير التي تتخذها عملاً بالإذن المخول بموجب هذه الفقرة والتي ينبغي إخطار مجلس الأمن بها فوراً؛

٥ - **يقر** بالدور المهم الذي تؤديه جامعة الدول العربية في المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين في المنطقة، ويطلب إلى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أن تتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في تنفيذ الفقرة ٤، واضعاً في اعتباره الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة؛

### منطقة حظر الطيران

٦ - **يقرر** فرض حظر على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية من أجل المساعدة على حماية المدنيين؛

٧ - **يقرر كذلك** ألا ينطبق الحظر المفروض بموجب الفقرة ٦ على الرحلات الجوية التي يكون غرضها الوحيد غرضاً إنسانياً، من قبيل إيصال المساعدة أو تيسير إيصالها، بما فيها الإمدادات الطبية والأغذية والعاملين في المجال الإنساني وما يتصل بذلك من مساعدة، أو إجلاء الرعايا الأجانب من الجماهيرية العربية الليبية، كما لا ينطبق على الرحلات الجوية المأذون بها بموجب الفقرة ٤ أو الفقرة ٨، ولا على الرحلات الجوية الأخرى التي ترى الدول التي تتصرف بموجب الإذن المخول في الفقرة ٨ أنها لفائدة الشعب الليبي وأن تتسق هذه؛ الرحلات الجوية مع أي آلية يجري إنشاؤها بموجب الفقرة ٨؛

٨ - **يأذن** للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام والأمين العام لجامعة الدول العربية، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنفاذ الامتثال للحظر المفروض على الرحلات الجوية بموجب الفقرة ٦ أعلاه، حسب الاقتضاء، **ويطلب** إلى الدول المعنية أن تقوم، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، بالتنسيق الوثيق مع الأمين العام بشأن التدابير التي تتخذها من أجل تنفيذ هذا الحظر، بما في ذلك إنشاء آلية مناسبة لتنفيذ أحكام الفقرتين ٦ و ٧ أعلاه؛

٩ - **يدعو** جميع الدول الأعضاء، المتصرفة على الصعيد الوطني أو عن طريق

منظمات أو ترتيبات إقليمية، إلى تقديم المساعدة، بما في ذلك الموافقة على أي عبور جوي ضروري، لأغراض تنفيذ الفقرات ٤ و ٦ و ٧ و ٨ أعلاه؛

١٠ - **يطلب** إلى الدول الأعضاء المعنية بالتنسيق الوثيق مع بعضها البعض ومع الأمين العام بشأن التدابير التي تتخذها من أجل تنفيذ الفقرات ٤ و ٦ و ٧ و ٨ أعلاه، بما في ذلك التدابير العملية لرصد الرحلات الجوية المأذون بها لأغراض إنسانية أو لأغراض الإجلاء وللموافقة عليها؛

١١ - **يقرر** أن تبلغ الدول الأعضاء المعنية الأمين العام والأمين العام لجامعة الدول العربية فوراً بالتدابير المتخذة ممارسة للسلطة المخولة بموجب الفقرة ٨ أعلاه بما في ذلك تقديم مفهوم للعمليات؛

١٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس فوراً بأي إجراءات تتخذها الدول الأعضاء المعنية ممارسة للسلطة المخولة بموجب الفقرة ٨ أعلاه وأن يقدم، في غضون ٧ أيام وكل شهر بعد ذلك، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، يشمل معلومات عن أي انتهاكات لحظر الطيران المفروض بموجب الفقرة ٦ أعلاه؛

### إنفاذ حظر الأسلحة

٢٠١١ ( بالفقرة ( ١٣ - **يقرر** أن يستعاض عن الفقرة ١١ من القرار ١٩٧٠ التالية : **”يطلب** إلى جميع الدول الأعضاء، ولا سيما دول المنطقة، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، من أجل ضمان التنفيذ الصارم لحظر توريد ٢٠١١ ) ، أن تقوم داخل ( الأسلحة المفروض بموجب الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ١٩٧٠ أراضيها، بما في ذلك في الموانئ والمطارات، وفي أعالي البحار، بتفتيش السفن والطائرات المتجهة إلى الجماهيرية العربية الليبية أو القادمة منها، إذا كان لدى الدولة المعنية معلومات توفر أساساً معقولاً للاعتقاد بأن الحمولة تحتوي على أصناف محظور توريدها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها ( ٢٠١١ ) بصيغته المعدلة بموجب هذا القرار، ( بموجب الفقرة ٩ أو الفقرة ١٠ من القرار ١٩٧٠ بما في ذلك توفير أفراد المرتزقة المسلحين، **ويطلب** إلى جميع الدول التي ترفع تلك السفن والطائرات أعلامها أن تتعاون مع عمليات التفتيش تلك **ويأذن** للدول الأعضاء بأن تتخذ جميع التدابير المتناسبة مع الظروف المحددة للقيام بعمليات التفتيش تلك“؛

١٤ - **يطلب** إلى الدول الأعضاء التي تتخذ إجراءات بموجب الفقرة ١٣ أعلاه في أعالي البحار أن تتسق عن كثب مع بعضها البعض ومع الأمين العام **ويطلب كذلك** إلى الدول المعنية أن تبلغ فوراً الأمين العام واللجنة المنشأة عملاً بالفقرة ٢٤ من القرار (٢٠١١) (اللجنة) بالتدابير التي تتخذها ممارسة للسلطة المخولة بموجب (١٩٧٠) الفقرة ١٣ أعلاه؛

١٥ - **يطلب** أي دولة عضو ، سواء كانت تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، بأن تقدم على الفور، عند إجراء تفتيش طبقاً للفقرة ١٣ أعلاه، تقريراً ختياً أولياً إلى اللجنة يتضمن، على وجه الخصوص، شرحاً لأسباب التفتيش، ونتائجه، وما إذا كانت لقيت تعاوناً أم لا، وما إذا تم العثور على أصناف يحظر نقلها، **ويطلب كذلك** الدول الأعضاء ب أن تقدم إلى اللجنة، في مرحلة لاحقة، تقريراً خطياً تالياً يتضمن معلومات مفصلة عن تفتيش الأصناف وحجزها والتصرف فيها وتفاصيل نقلها، بما في ذلك إيراد وصف لتلك الأصناف ومنشئها ووجهتها المقصودة، إذا لم تكن هذه المعلومات مدرجة في التقرير الأولي؛

١٦ - **يعرب عن استيائه** لاستمرار تدفق المرتزقة إلى الجماهيرية العربية الليبية **ويطلب** إلى جميع الدول الأعضاء أن تقي بدقة بالتزاماتها بموجب الفقرة ٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) لمنع توفير أفراد المرتزقة المسلحين للجماهيرية العربية الليبية؛

#### حظر الرحلات الجوية

١٧ - **يقرر** أن ترفض جميع الدول السماح لأي طائرة مسجلة في الجماهيرية العربية الليبية أو يملكها أو يشغلها رعايا ليبيا أو شركات ليبية بالإقلاع من أراضيها أو الهبوط فيها أو عبورها ما لم تكن اللجنة قد وافقت مسبقاً على تلك الرحلة المعنية، أو ما عدا حالات الهبوط الاضطراري؛

١٨ - **يقرر** أن ترفض جميع الدول السماح لأي طائرة بأن تقلع من أراضيها أو تهبط فيها أو تعبرها إذا كانت لديها معلومات توفر أساساً معقولاً للاعتقاد بأن الطائرة تحتوي على أصناف محظور توريدها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها بموجب الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بصيغته المعدلة بموجب هذا القرار ، بما في ذلك

توفير أفراد المرتزقة المسلحين، إلا في حالات الهبوط الاضطراري؛

## تجميد الأصول

١٩ - يقرر أن ينطبق تجميد الأصول المفروض بموجب الفقرات ١٧ و ١٩ و ٢٠ (٢٠١١) على جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية و ٢١ من القرار ١٩٧٠ الأخرى الموجودة في أراضيها والتي تملكها أو تسيطر عليها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، السلطات الليبية، حسبما تحددها اللجنة، أو الكيانات أو الأفراد الذين يعملون باسم تلك السلطات أو بتوجيه منها، أو الكيانات التي تملكها أو تسيطر عليها، حسبما تحددها اللجنة،

**ويقرر كذلك** أن تكفل جميع الدول عدم إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية، بواسطة رعاياها أو بواسطة أي أفراد أو كيانات داخل أراضيها، للسلطات الليبية أو لفائدتها، حسبما تحددها اللجنة، أو للكيانات أو الأفراد الذين يعملون باسم تلك السلطات أو بتوجيه منها، أو الكيانات التي تملكها أو تسيطر عليها، حسبما تحددها اللجنة، ويوعز إلى اللجنة بأن تحدد تلك السلطات الليبية أو الأفراد أو الكيانات في غضون ٣٠ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار وحسبما تراه مناسباً بعد ذلك؛

٢٠ - **يؤكد** تصميمه على كفالة إتاحة الأصول التي يتم تجميدها عملاً بالفقرة ١٧ (٢٠١١) لشعب الجماهيرية العربية الليبية ولصالحه، في مرحلة لاحقة، من القرار ١٩٧٠ وفي أسرع وقت ممكن؛

٢١ - يقرر أن تطالب جميع الدول مواطنيها والأشخاص الخاضعين لولايتها والشركات المنشأة على أراضيها أو الخاضعة لولايتها بممارسة اليقظة عند إجرائها معاملات مع الكيانات المنشأة في الجماهيرية العربية الليبية أو الخاضعة لولايتها، وأي أفراد أو كيانات تعمل باسمها أو بتوجيه منها، والكيانات التي تملكها أو تسيطر عليها إذا كان لدى الدول معلومات توفر أساساً معقولاً للاعتقاد بأن تلك المعاملات يمكن أن تسهم في أعمال عنف وفي استخدام القوة ضد المدنيين؛

## تحديد الأسماء

٢٢ - يقرر أن يخضع الأفراد المدرجة أسماؤهم في المرفق الأول للقيود المفروضة أن يخضع على السفر في الفقرتين ١٥ و ١٦ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) **ويقرر**

**كذلك** الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في المرفق الثاني لتجميد الأصول المفروض في الفقرات ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) ؛  
٢٣ - **يقرر** أن تنطبق أيضا التدابير المحددة في الفقرات ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٩ على الكيانات والأفراد الذين يحدد المجلس و ٢٠ و ٢١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وبخاصة الفقرتان ٩ و ١٠ منه، أو اللجنة أنهم انتهكوا أحكام القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) أو أنهم ساعدوا آخرين على القيام بذلك؛

### **فريق الخبراء**

٢٤ - **يطلب** إلى الأمين العام أن ينشئ لفترة أولية مدتها سنة واحدة ، بالتشاور مع اللجنة، فريقا من ثمانية خبراء ( "فريق الخبراء" )، تحت إشراف اللجنة، للاضطلاع بالمهام التالية:

(أ) مساعدة اللجنة في أداء ولايتها على النحو المحدد في الفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وفي هذا القرار؛

(ب) جمع وبحث وتحليل المعلومات التي ترد من الدول وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة والأطراف المهتمة الأخرى بشأن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وفي هذا القرار، وبخاصة حالات عدم الامتثال؛

(ج) تقديم توصيات بالإجراءات التي قد ينظر المجلس أو اللجنة أو الدول في اتخاذها لتحسين تنفيذ التدابير ذات الصلة؛

(د) تقديم تقرير مرحلي عن أعماله إلى المجلس في موعد لا يتجاوز ٩٠ يوما من تاريخ تعيين الفريق، وتقرير ختامي باستنتاجاته وتوصياته إلى المجلس في موعد أقصاه ٣٠ يوما قبل انتهاء ولايته؛

٢٥ - **يحث** جميع الدول و هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والأطراف المهتمة الأخرى على أن تتعاون بالكامل مع اللجنة وفريق الخبراء، وخاصة بتقديم أي معلومات وفي هذا القرار، تتوافر لديها عن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) ولا سيما عن حالات عدم الامتثال؛

٢٦ - **يقرر** أن تسري أيضا ولاية اللجنة المبينة في الفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٠

( ٢٠١١ ) على التدابير المنصوص عليها في هذا القرار؛

٢٧- **يقرر** أن تتخذ جميع الدول، بما فيها الجماهيرية العربية الليبية، التدابير اللازمة لكفالة عدم تقديم أي مطالبة بناء على طلب من السلطات الليبية، أو أي شخص أو هيئة في الجماهيرية العربية الليبية، أو أي شخص يتقدم بمطالبة عن طريق ذلك الشخص أو الهيئة أو لفائدتهما، فيما يتصل بأي عقد أو معاملة أخرى يتأثر تنفيذها بالتدابير التي اتخذها مجلس وفي هذا القرار وما يتصل به من قرارات الأمن في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)؛

٢٨- **يؤكد من جديد** اعترامه إبقاء أعمال السلطات الليبية قيد الاستعراض المستمر و يؤكد استعداده للقيام في أي وقت باستعراض التدابير المفروضة بموجب هذا القرار، بما في ذلك القيام بتعزيز تلك التدابير أو تعليقها أو رفعها، حسب والقرار ١٩٧٠ ( ٢٠١١ ) الاقتضاء، على أساس مدى امتثال السلطات الليبية لأحكام هذا القرار والقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)؛

٢٩- **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

**ليبيا: الأسماء المقترحة الصادرة من مجلس الأمن**

الرقم الاسم	المسوغ	بيانات تحديد الهوية
<b>المرفق ١: حظر السفر</b>		
١ قرين صالح قرين القذافي	السفير الليبي لدى تشاد. غادر تشاد إلى سبها. شارك بشكل مباشر في تجنيد وتنسيق المرتزقة لصالح النظام	
٢ الكولونيل عميد حسن الكوني	أمين اللجنة الشعبية لمنطقة غات) جنوب ليبيا). شارك مباشرة في تجنيد المرتزقة	

**المرفق ٢: تجميد الأصول**

١ دوردة، أبو زيد عمر	المنصب: مدير جهاز الأمن الخارجي	
٢ جابر، اللواء أبو بكر يونس	المنصب: وزير الدفاع	اللقب: لواء. تاريخ الميلاد: /- --١٩٥٢.
	مكان الولادة: جالو، ليبيا	

٣ معتوق، محمد معتوق المنصب :أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل تاريخ الميلاد /--/--: ١٩٥٦ . مكان

الولادة :خمس

٤ القذافي، محمد معمر ابن معمر القذافي . على ارتباط وثيق بالنظام تاريخ الولادة /--/--: ١٩٧٠ . مكان

الولادة :طرابلس، ليبيا

٥ القذافي، السعدي قائد القوات الخاصة . ابن معمر القذافي . وثيق الارتباط بالنظام . قائد الوحدات العسكرية التي شاركت في قمع المظاهرات . مكان/ ٥ /تاريخ الميلاد :٢٥ ١٩٧٣الولادة :

طرابلس، ليبيا

٦ القذافي، سيف العرب ابن معمر القذافي وثيق الارتباط بالنظام تاريخ الميلاد /--/--: ١٩٨٢ . مكان الولادة :

طرابلس، ليبيا

٧ السنوسي :العقيد عبد الله المنصب :مدير الاستخبارات العسكرية. اللقب :عقيد. تاريخ الميلاد /--/--: ١٩٤٩ . مكان الولادة :السودان

### الكيانات

١ مصرف ليبيا المركزي تحت سيطرة معمر القذافي وأسرته، ومصدر تمويل محتمل لنظامه  
٢ المؤسسة الليبية للاستثمار تحت سيطرة معمر القذافي وأسرته، ومصدر تمويل محتمل لنظامه وتعرف أيضا باسم الشركة الليبية للاستثمار العربي الخارجي (LAFICO)

العنوان: ١ مكتب برج الفاتح، رقم ٩٩، الطابق ٢٢، شارع بورغيدا، طرابلس، ليبيا، ١١٠٣

٣ المصرف الليبي الخارجي تحت سيطرة معمر القذافي وأسرته، ومصدر تمويل محتمل لنظامه



- ٤ محافظة الاستثمار الأفريقية الليبية  
تمويل محتمل لنظامه
- العنوان : شارع الجماهيرية، بناية Lap  
ص.ب. ٩١٣٣٠ ، طرابلس، ليبيا
- ٥ مؤسسة النفط الليبية  
تحت سيطرة معمر القذافي وأسرته  
ومصدر تمويل محتمل لنظامه  
العنوان : شارع بشير سعداوي،  
طرابلس، ليبيا
-

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### أولاً-باللغة العربية:

#### 1-الكتب:

##### أ-كتب لمؤلف واحد:

-معراف، إسماعيل. مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية (ديوان المطبوعات الجامعية، 2013).

-بشارة، عزمي. في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ط.1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).

-أبو العزائم فرجاني، خيرى. التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصري، د.ط (د.ت).

-قسوم، سليم. الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية).

-قوجيلي، سيد أحمد. الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، ط.1 (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2013).

-بلقزيز، عبد الاله. المغرب العربي: نقل الموارد ونداء المستقبل.ط.1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).

-سليمان، هاني. العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

-أمينة حلال. التحديات الأمنية في حوض البحر المتوسط الغربي (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2021).

## ب- كتب لمؤلفين:

- محمود شاكر، سعيد، والحرفش، خالد بن عبد العزيز. مفاهيم أمنية، ط.1 (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010).
- حمزة الزبيدي، كريم مطر، ومخلف الداليمي، نعمة إسماعيل. البحر المتوسط والصراعات الدولية (بغداد: مؤسسة تائر العصامي، 2018).
- الطائي، حنان علي إبراهيم، وهاب، فؤاد علي. قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي (المغرب-الجزائر-تونس-ليبيا-موريتانيا). ط.1 (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015).

## ت- كتب لأكثر من مؤلف:

- غربي، محمد، وفوكة، سفيان، ومرسي، مشري. الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ط.1 (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت: دار الروافد الثقافية-ناشرون، 2014).

## ث- كتب بدون مؤلف:

- .....، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار. ط.1 (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014).

## ج- الموسوعات:

- أ-طشطوش، هايل عبد المولى. الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، ط.1 (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012).
- ب-البيطار، فراس. الموسوعة السياسية والعسكرية، ج.1 (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013).
- الjasور، ناظم عبد الواحد. موسوعة علم السياسة، ط.1 (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009).

### ح- المعاجم:

- عامر، مصباح. معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ط.1 (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010).

- بدوي، أحمد زكي، والفظاطري، سعد. معجم المصطلحات السياسية والدولية إنجليزي-فرنسي-عربي، ط.1 (القاهرة: دار الكتاب المصري، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1989).

### خ- القواميس:

- ايفانز، غراهام، وجيفري، نونهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (مركز الخليج للأبحاث، 1997).

### د- الكتب المترجمة:

- عفاف البطينة، مترجماً، الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيروتات والمأمول في عالم متغير. ط.1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

- سورنسن، غيورغ. الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيروتات والمأمول في عالم متغير، مترجم، ط.1 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

- غريفشس، مارتن، وتيري، أوكالاها. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط.1، مترجم (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008).

- دان، تيم، وكوكركي، ميليا، وسميث، سميث. نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ط.1 (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

### 2- المقالات العلمية:

- وجيه عفرو، علي. "الطبقة الوسطى ودورها في التحول الديمقراطي" دراسة في الحالة العربية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية 13، (2018).

- ظافر محي الدين عبد الرضا، رشا. "أبعاد التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003"، قضايا سياسية 57، (2019).
- خوان، محمد عبد الحمزة. "التحول الديمقراطي في العراق وإقراره لحقوق الانسان"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية 1، المجلد 6 (نيسان، 2015).
- أزروال، يوسف. "الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل"، مجلة آفاق علمية 03، المجلد 11 (2019).
- محي، أحمد غالب. "التحول الديمقراطي (أسبابه، شروطه، مستوياته) دراسة حالة العراق" قضايا سياسية 37-38 (2014).
- حمد، زياد جهاد. "العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي"، مجلة مداد الآداب 14 (2018).
- الزيدي، قاسم علوان. "دور الأحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي"، مجلة آداب الفراهيدي 15 (حزيران، 2013).
- زياد جهاد حمد، "العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي"، مجلة مداد الآداب 14 (2018).
- مسعودي، يونس. "التحول الديمقراطي: مقارنة مفاهيمية نظرية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية (مارس 2014).
- نموشي، نسرین. "التحول الديمقراطي: مقارنة مفهومية ونظرية"، دراسات قانونية وسياسية 1 (2016).
- حملة، صبرينة، "الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي: إشكالية تعدد المداخل النظرية والتحليلية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية 7 (سبتمبر 2015).
- الوحيشي، علي مصباح محمد، "دراسة نظرية في التحول الديمقراطي" مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية 2، المجلد الأول (أكتوبر 2015).

-جهد حمد، زياد، "العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي"، مجلة مداد الآداب 14 (2018).

-فرحاتي، عمر، "معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية"، مجلة العلوم الإنسانية 29 (جوان 2008).

-صاغور، هام، "الأمن دراسة مفاهيمية على ضوء الاتجاهات النظرية"، مجلة القانون 7 (ديسمبر 2016).

-رزاق بكرة، مريم، "أهمية حوض المتوسط في العلاقات المتوسطية وانبعث النشاط البحري الجزائري في العصر الحديث"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية 03 (2015)، ص.152.

-كبابي، صليحة، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث"، مجلة العلوم الإنسانية 38 (ديسمبر 2012).

-طبوش، سفيان، "الهجرة كمحدد لأمن منطقة المتوسط: التحدي والاستجابة في ظل تعقد الظاهرة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية 02، المجلد 10، (2019): ص.382.  
-كاظم، هاشم، "الأهمية الجيوستراتيجية للبحر المتوسط -دراسة في الجغرافية السياسية-"، مجلة أبحاث ميسان 12، المجلد 6 (2010).

-رمضان، كفاح عباس، "مستقبل النظام في المغرب العربي، الجزائر أنموذجاً"، دراسات إقليمية 21.

-بن عمراوي، عبد الدين، "أسس شرعية الأنظمة السياسية المغاربية"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة 9 (فيفري: 2016).

-بن عمراوي، عبد الدين، "تعثر الإصلاح السياسي وعسر الانتقال إلى الدولة الحديثة في تجارب ما بعد الحراك: الدول المغاربية (تونس-الجزائر-المغرب) أنموذجاً"، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية 01، (2019).

-رسولي، أسماء، "إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني 01، (2021).

-بونيف، سامي محمد، "الفشل الدولاتي في المنطقة المغاربية وأثره على التوازنات الأمنية: دراسة حالة ليبيا ما بعد 2011"، دفتنر السياسة والقانون 01، (2020).

-أحمد محمد، هيفاء، "موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني"، دراسات دولية 42.

-مختاري، إيمان، "حوض المتوسط بين الأهمية الجيوستراتيجية وتعدد المخاطر"، دفاتر المتوسط 6 (2016).

-جمال، زيدان، "إشكالية بناء الدولة وتنمية المجتمع في الجزائر دراسة مقارباتية بين مظاهر الدولة الفاشلة ومقومات الدولة الذكية"، مجلة البحوث القانونية والسياسية 6، (2016).

-بودي، نبيلة، "الانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية، قراءة في الخلفيات، السياقات والنتائج"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية 8، (2017).

-سؤدد، كاظم مهدي، "العراق بين الديمقراطية والأمن"، دراسات وبحوث الوطن العربي 78.

-بومدين، وسيلة، "الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغاربية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية 3، (أكتوبر 2018).

-حادي، إبراهيم، "الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري"، المعيار 04 (ديسمبر 2018).

-زمام، فاطمة، "فوضى السلاح في ليبيا وانتشارها نحو دول الساحل"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية 11 (ديسمبر 2018).

-دريسي، حنان، "الانعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على دول الجوار: تجارة السلاح انموذجا"، مجلة البحوث السياسية والإدارية 10.



- صايح، مصطفى، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة 3، (فيفري 2014).
- حموم، فريدة، "التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية تيزي وزو 2 (2019).
- سي بشير، محمد، "الجزائر والربيع العربي مخاطر على الأمن القومي وتأجيل للديمقراطية؟"، المجلة النقدية.
- كلاع، شريفة، "الدوافع المحفزة على التطرف العنيف في المنطقة المغاربية وآليات التدبير والتنسيق لمكافحته"، مجلة آفاق للعلوم 03 (2020).
- باخوية، دريس، "جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي تونس، الجزائر، والمغرب أنموذجاً"، دفاتر السياسة والقانون 11 (جوان 2014).
- مطالي، بسمة، "طبيعة التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية"، مجلة السياسة العالمية 1 (2021).
- .....، "الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعية في بلدان القارة الافريقية"، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية 2 (2014).
- بوخالفة، عبد الكريم، "الهجرة الغير شرعية: انعكاساتها الأمنية على الدولة وطرق القضاء عليها"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية 4 (ديسمبر 2020).
- ظريف، شاكر، "معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى"، مجلة العلوم القانونية والسياسية 13 (جوان 2016).
- مونيف، سامي محمد، "الهجرة غير الشرعية بين المؤشرات والآثار الأمنية في الدول المصدرة-دراسة حالة منطقة المغرب العربي"، مجلة العلوم السياسية والقانون 4 (مارس 2019).
- برد، رتبية، "السياسة الأمنية الامريكية في المتوسط"، دفاتر السياسة والقانون 15 (جوان 2016).

- العائل، رقية، "المتوسط الغربي ضمن المقاربة الأمنية الشاملة للاتحاد الأوروبي"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية 4 (2017).
- بتقة، خديجة، "السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه ثورات الربيع العربي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية 02 (سبتمبر 2021).
- أبو رقيقة، خالد إبراهيم، "موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة الليبية 17 فيفري 2011"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية 3 (2016).
- غريب، حكيم، "البعد المتوسطي في التعاون الجزائري الأوروبي في مكافحة الإرهاب (الأطر والتحديات)"، مجلة البدر 9 (2018).
- بركة، خالد، "تداعيات الحراك العربي على الأمن بالمنطقة المتوسطية"، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل 4 (ديسمبر 2018).
- بوكليخة، عائشة، "الدولة الفاشلة وتداعياتها على الأمن في المتوسط"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية 2 (ديسمبر 2017).
- رحموني، فاتح النور، "ما بعد الحوار الأمني-الحوار الثقافي والحضاري كمقاربة وقائية للأمن الاورومتوسطي"، مجلة البحوث السياسية والإدارية 2 (2017).
- مختاري، إيمان، "حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر الأمنية"، دفاتر المتوسط 6.
- بوكعومة، مهدي، "الأمننة كمقاربة لمعالجة الهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية 2 (جوان 2018).
- خلفة، نصير، "مسألة الهجرة غير الشرعية في علاقات التعاون بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط"، مجلة الرائد في الدراسات السياسية.
- بن عياش، سمير، "التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر المتوسط: الدور الجزائري أنموذجا 1995-2019"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية 2 (2021).

-قلواز، إبراهيم، "السياسات والآليات الاورومتوسطية لبناء الإقليم المتوسطي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية 17 (جانفي 2018).

-خلفة، نصير، "مسألة الهجرة غير الشرعية في علاقات التعاون بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط"، مجلة الرائد في الدراسات السياسية.

-سرير عبد الله، أمينة، أبعاد الهجرة السرية نحو دول شمال حوض المتوسط وإجراءات مواجهتها على المستوى الأوروبي وفي القوانين المغاربية، " الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية 1 (2022).

-بوكعومة، مهدي، "تداعيات التحولات الجيوسياسية بعد 2011 على الامن الإقليمي لمنطقة غرب المتوسط"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني 2 (جويلية 2020).

-بن عياش، سمير، "التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر المتوسط: الدور الجزائري أنموذجا 1995-2019"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية 2 (2021).

-طبوش، سفيان، "الهجرة كمحدد لأمن منطقة المتوسط: التحدي والاستجابة في ظل تعقد الظاهرة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية 2 (سبتمبر 2019).

-ناظم، عبد الواحد، "الاتحاد من أجل المتوسط وتداعياته على مستقبل الأمة العربية"، المجلة السياسية والدولية.

-رضوان، فيصل، "التحولات في منطقة الساحل بعد أحداث الربيع العربي وأثرهما في السياسات الأمنية في جنوب وشمال المتوسط"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية 4 (ديسمبر 2020).

-البح، سمير، "المركب الأمني في غرب المتوسط: مأسسة حدود الاتحاد الأوروبي وحوكمة التهديدات الأمنية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 10 (جانفي 2017).

-قلواز، إبراهيم، "السياسات والآليات الاورومتوسطية لبناء الإقليم المتوسطي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية 17 (جانفي 2018).

## مقالات لمؤلفين:

-بوزريدة، ضاوية، وبوريش، رياض. "تحديات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي بعد 2011"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 2، المجلد 09 (جولية 2020).  
-مجيد حميد، منتصر، وعبد علي خلف، أسامة، "دور النخب السياسية في التحول الديمقراطي (أنماط ونماذج)" حوليات آداب عين شمس، المجلد 47 (يناير-مارس 2019).

-الاميري، خالد علي محمد، وأحمد فلاح العموش، "الأمن الوطني: المفهوم، الأبعاد والنظريات"، مجلة الآداب 133 (2020).

-كاري، نادية أمينة، ومسعودي، يونس، "البحر المتوسط: الأهمية الحضارية والاستراتيجية"، مجلة الفكر المتوسطي 02، المجلد 08 (2020).

-زاوي، رابح، ولونيس، فارس، "فهم صيرورة العلاقات المدنية العسكرية من خلال مدخل نظرية التوافق"، مجلة الناقد للدراسات السياسية 01، (2020).

-بونيف، محمد سامي، وسبع، عبد الكريم، "البعد الهوياتي في بناء الدولة الوطنية في الدول المغاربية-الجزائر أنموذجا"، مجلة الناقد للدراسات السياسية 1 (أفريل 2019).

-بطيب، نريمان، وبوروبي، عبد اللطيف، "حوكمة الإصلاحات السياسية: دراسة حالة تونس بعد 2011"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 19، (2020).

-طعيبة، أحمد، وحجاج، مليكة، "الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية"، دفاتر السياسة والقانون 15 (جوان 2016).

-عصماني، ليلي، وبن حداد، هشام، "مكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط"، حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية 1 (2017).

-الروسان، حمد على، والعزام، طارق على، "الرؤية السياسية والأمنية والثقافية الأوروبية والعربية للشراكة الأورومتوسطية"، دراسات 1 (يناير 2020).

-حجاج، خديجة، وبن زايد، عبد العزيز، " استراتيجيات ضفتي المتوسط للحد من الهجرة السرية،" مجلة التراث 01 (أبريل 2020): 295.

-زياني، صالح، وحجيج، أمال، "السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح،" المجلة الجزائرية للسياسات العامة 1 (سبتمبر 2011).

### 3-التقارير:

-.....، تقرير حول الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).

-.....، تقرير حول احتجاجات تونس الليلية: دوافعها وتداعياتها (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

-عبد العليم، أحمد، "تقرير حول الإصلاحات المنشودة: تحديات الاستقرار في دول المغرب العربي"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تم تصفح الموقع يوم 27 مارس 2021 على الرابط التالي:

<http://www.Futureuae.com>.

### 4-أطروحات تخرج:

-كتاب، زهية، "الشراكة الأورومغاربية -أبعادها ورهاناتها -" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق تخصص القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، 2018-2019).

-حجاج، مراد، "التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، قسم العلوم السياسية والعلاقات، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2008).

-سعيدي، ياسين، "التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، 2015-2016).

-حموتة، فاطمة، "البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2010-2011).

-عباش، عائشة، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008).

-منافي، فريالي، "إشكالية بناء الدولة في منطقة المغرب العربي: بين المتغيرات الداخلية وتأثير البيئة الخارجية مع التركيز على فترة الحراك العربي-" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018-2019).

-عابد، أحلام، "دور مؤسسات الدولة في بناء ثقافة المشاركة السياسية في البلدان المغاربية: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس لفترة ما بعد 1991" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1-الحاج لخضر 2019-2020).

-شرايطية، سميرة، "أثر العامل التنموي على البيئة الأمنية للدول الفاشلة: دراسة عبر إقليمية" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة باتنة-1-).

-صاغور، هشام، أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغربية دراسة في ضوء مقارنتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني" (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2017-2018).

-بوزردية، جمال، "الاستراتيجيات المغربية لمكافحة الإرهاب" (أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013).

-بطاطاش، نذير، "التعاون الأوروبي-الافريقي بين الشراكة والتبعية: الجزائر نموذجا" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، مدرسة الدكتوراه للقانون الأساسي والعلوم السياسية تيزي وزو، معهد الحقوق، فرع القانون العام، تخصص قانون التعاون الدولي، 2010).

-براهيمي، مريم، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب تأثيره على المنطقة المغربية"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012).

-شاكري، قويدر، "التحديات المتوسطة للأمن القومي لدول المنطقة المغربية 2001-2011" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغربية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015).

#### 5- مقالات من الانترنت:

-طه، شريف، "عملية التحول الديمقراطي: النظريات والاتجاهات"، المعهد المصري للدراسات، تم تصفح الموقع يوم 11 أكتوبر 2020.

<<[http:// www.eiopss.online](http://www.eiopss.online)>>.

-كيم، سمير، ورقية غربي، "المداخل النظرية لدراسة التحول الديمقراطي"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، تم تصفح الموقع يوم 11 أكتوبر 2020.  
<<[http:// www.politics-dz.com](http://www.politics-dz.com)>>.

-طه، شريف، "عملية التحول الديمقراطي"، المعهد المصري، تم تصفح الموقع يوم 11 أكتوبر 2020 على الرابط التالي:  
<<[http:// www.eipss.com](http://www.eipss.com)>>.

-أبو الحسن بشير، عمر، "الثورات والانتفاضات الجماهيرية-دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية"، المركز الفرنسي الافريقي للدراسات الاستراتيجية، تم تصفح الموقع يوم 08 أكتوبر 2020 على الرابط التالي:

<<http://www.cfes.org>>.

-أحمد، إيمان، "قراءات نظرية: أنماط التحول الديمقراطي"، ج.4، المعهد المصري للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 10 نوفمبر 2020 على الرابط التالي:  
<<[http:// www.eipss-eg.org](http://www.eipss-eg.org)>>.

-شيبانة، ميلود، "أنماط التحول السياسي"، ساسة بوست، تم تصفح الموقع يوم 10 نوفمبر 2020 على الرابط التالي:  
<<<http://www.sasapost.com>>>.

-حسنين، توفيق إبراهيم، "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 10 نوفمبر 2020 على الرابط التالي:  
<<http://www.studies.aljazeera.net>>.

-كسار، محمد، "المقومات الجيوسياسية لدول المغرب العربي"، مرصد ومدونات عمران، تم تصفح الموقع يوم 01 فيفري 2021 على الرابط التالي:  
<<http://www.omron.org>>.



-بن خطاب، عبد المجيد، "إشكالية العنف الهوياتي على ضوء الحراك الاجتماعي في المنطقة العربية: نموذج المغرب"، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، تم تصفح الموقع يوم 19 جانفي 2021 على الرابط التالي:

<<http://www.cerss.org>>.

-شليغم، عبير، "آليات المواجهة: الأمازيغية والعنف الهوياتي في الجزائر"، المركز العربي للبحوث والدراسات، تم تصفح الموقع يوم 19 جانفي 2021 على الرابط التالي:

<<http://www.acrseg.org>>.

-معالي، عبد الجليل، "المسألة الأمازيغية في المغرب العربي... حقوق لغوية أو دعوات إنفصال"، العرب، تم تصفح الموقع يوم 19 جانفي 2021 على الرابط التالي:

<<http://www.abrab.co.uk>>.

-زغلول السيد على مصطفى، سوسن "دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس "2011-2016"، المركز الديمقراطي العربي، تم تصفح الموقع يوم 25 مارس

2021 على الرابط التالي: <http://www.democrat.de>.

-خلفان الصولفي، محمد، "الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع وتطورات ومسارته المستقبلية"، لتريندز للبحوث والاستشارات، تم تصفح الموقع يوم 25 مارس 2021 على الرابط التالي:

<<http://www.trendsresearch.org>>.

-واشنطن تايمز، "الجزائر ستخرج قوية أكثر من الأزمة بفضل الإصلاحات" الشجاعة للرئيس تبون"، الإذاعة الجزائرية، تم تصفح الموقع يوم 22 جانفي 2021 على الرابط التالي:

<<http://www.vadioalgerie.dz>>.

-..... "حزمة إصلاحات إقتصادية في ليبيا.. هل تتجح أمام الحرب؟"، تم تصفح

الموقع يوم: 27 مارس 2021. على الرابط التالي:

<<http://www.maghrebvoices.com>>.

-ملاح، حميد، "الأمن والديمقراطية: أية علاقة؟"، مجلة القانون والاعمال الدولية، تم تصفح الموقع يوم: 21-08-2021 على الرابط التالي:

<<http://www.droitentreprise.com>>.

-سعد أبو عامود، محمد، "أبعاد العلاقة بين الأمن والديمقراطية"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تم تصفح الموقع يوم: 21-08-2021 على الرابط التالي:

<<http://www.rawabetcenter.com>>.

-محمد، سارة، "الامن هو أحد المقومات الرئيسة لقيام الديمقراطية والشعور بها"، الأيام 8812، تم تصفح الموقع يوم 21-08-2021 على الرابط التالي:

<<http://www.alayam.com>>.

-لحياني، عثمان، "الجزائر... كثير من التنمية قليل من الديمقراطية"، العربي الجديد، تم تصفح الموقع يوم 05-09-2021 على البرابط التالي:

<<http://www.alaraby.co.uk>>.

-حجاج، مراد، "التحديات الجديدة للأمن المغاربي: نحو مقارنة أمنية إقليمية مشتركة"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، تم تصفح الموقع يوم 18-09-

2021 على الرابط التالي:

<<http://www.politics-dz.com>>.

-بن عنتر، عبد النور، "معضلة الهجرة في المغرب العربي"، العربي الجديد، تم تصفح الموقع يوم 30-09-2021 على الرابط التالي:

<<http://www.alaraby.co.uk>>.

-زاوي، رابح، "المغرب العربي وإشكالية التحول من موضوع إلى فاعل إقليمي ودولي"، مركز دراسات الوحدة العربية، تم تصفح الموقع يوم 11-10-2021 على الرابط

التالي:

<<http://www.caus.org>> .

-لعروسي، محمد عصام، "اتحاد مغاربي متجدد قادر على مواجهة التهديدات المحدقة بشمال افريقيا"، منتدى فكرة، تم تصفح الموقع يوم: 11-10-2021 على الرابط التالي:

<<http://www.washingtoninstitute.org>>.

-صبحي، مروة، "الأمن المتوسطي: ديناميات متغيرة وفاعلون جدد في البحر المتوسط"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تم تصفح الموقع يوم: 21 أكتوبر 2020.

<<http://www.futureuae.com>>.

-سامي أيوب، خليل، "موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية"، المتمدن 3564، تم تصفح الموقع يوم: 29-12-2021 على الرابط التالي:

<<<http://www.ahewar.org>>>.

-عبد العليم، أحمد، "الدور الأوروبي في ليبيا: حدود الانخراط وتداعيات التدخل"، مركز الخليج للأبحاث آراء حول الخليج، تم تصفح الموقع يوم: 30 ديسمبر 2021:

<<http://www.araa.sa>>.

-بومدين، عربي، "الاستمرار والتغير في العلاقات الأورو-مغاربية بعد الحراك"، مركز دراسات الوحدة العربية، تم تصفح الموقع يوم: 04 جانفي 2022 على الرابط التالي:

<<http://www.caus.org>>.

-وحدة الدراسات والتقارير، "التعاون الأمني والعسكري بين دول أوروبا والجزائر"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، تم تصفح الموقع يوم 28 ديسمبر 2021 على الرابط التالي:

<<http://www.europarabct.com>>.

-وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، "العلاقات بين تونس والاتحاد الأوروبي"، تم تصفح الموقع يوم: 02 جانفي 2022 على الرابط التالي:

<<<http://www.diplomatie.tn>>>

-وحدة الدراسات والتقارير، "التعاون الأمني والعسكري ما بين أوروبا وتونس... الآفاق والنتائج"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، تم تصفح الموقع يوم 02 جانفي 2022 على الرابط التالي:

<<http://www.europarabct.com>>.

-جيران، آمنة، تونس تعمل على تعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي في مواجهة الإرهاب، تم تصفح الموقع يوم: 03 جانفي 2022 على الرابط التالي:

<<http://www.alaran.co.uk>>.

-.....، "المغرب والاتحاد الأوروبي"، تم تصفح الموقع يوم: 01 جانفي 2022 على الرابط التالي:

<<http://www.eeas.europa.eu>>.

-بن عنتر، عبد النور، "الربيع العربي والخيارات الاستراتيجية الأورو-أطلسية"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 2 مارس 2021 على الرابط التالي:

<[www.studies.aljazeera.net](http://www.studies.aljazeera.net)>.

-مطوع، محمد، "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات"، مركز دراسات الوحدة العربية، تم تصفح الموقع يوم: 5 مارس 2022 على الرابط التالي:

<<http://www.caus.org.lb>>.

-زاوي، رابح، "المغرب العربي وإشكالية التحول من الموضوع إلى فاعل إقليمي ودولي"، مركز دراسات الوحدة العربية، تم تصفح الموقع يوم: 6 مارس 2022 على الرابط التالي:

<<http://www.caus.org>.

-بومدين، عربي، "الاستمرار والتغير في العلاقات الأورو-مغربية بعد الحراك العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، تم تصفح الموقع يوم: 5 مارس 2022 على الرابط التالي:

<<http://www.caus.org>>.

### - المراجع الأجنبية:

#### - Scientific Articles:

- Anouar Boukhars, " Reassessing The Power Of Regional Security Providers : The Case Of Algeria And Morocco," Middle Eastern Studies 55 (2019) : P.2.
- Chloe Teevan, " Eu-Moroccan : A Win-Win Partnership ?," Moroccan Institute For Policy Analysis, (June 2019), Pp. 11-12.
- Foued Sabbagh, " les situations économiques tunisiennes après la révolution du printemps arabe 2011," revue des recherches managériales et économiques. Pp. 116-118.
- Laurence Aida Ammor. " Regional Security Coopertion In The Maghreb And Sahel Algeria's Pivotal Ambivalence"، African Security BR.Ef 18 (2012): P.2.
- Nwogu G.A.I, " Dmocracy : Its Meaning And Dissenting Opinions Of The Political Class In Nigeria : A Philosophical Approach" Journal Of Education And Practice Vol.6, No.4 (2015) : p.131.

- Rym Ayadi And Carlo Sessa, " Scenarios Assessment And Transitions Towards A Sustainable Euro-Mediterranean In 2030," Policy Paper 9 (July 2013) :3.

- Yahia H. Zoubir," Security Challenges In The Maghreb : The Nexus Between Bad Governance And Violent Extremism," Euromesco Policy Brief 70 (28 February 2017) : P.10.

- **Books:**

- Paula Becher And Jean Aimé A.Raveloson, " What Is Democracy ?" Translation : Andriakamelo Rarivoarisoa Alice (The Friedrich-Ebert-Stiftung And Friedel Daiber, 2008), P.4.

- **Theses:**

-Jennifer.Jackson-Preece, "Security In International Relations" (Undergraduate Study In Economics Management Finance And The Social Sciences, Departement International Relation, Univercity Of London Inyernational Programmes, 2011), P.19.

- **Articles Scientifiques en Français:**

- jinan limam, " la sécurité en méditerranée du partenariat au voisinage : ou la longue marche vers une sécurité coopérative" p.157.

- Rocio Méndez Aléman, " La Sécurité Méditerranéenne L'otan Est-Elle La Solution ?", Bourse De Recherche Individuelle De L'otane Et Du Conseil Du Partenariat Euro-Atlantique, Bruxelles, 1998-2000. P.51.

- **Scientific Papers in English:**

- Marcos Degaut, " what is security" univercity of central florida, 2015.

- Timo Behr, " The Effect Of The Arab Spring On Euro Mediterranean Relation," Euro-Mediterranean Relations Facing Challenges, P.80.

- **Sites web :**

- Chloe Teevan." The Eu's Relationship With The Moroccan Government Rein Forces The Political Status Quotatime When Agrowing Number Of

Moroccans Appear To Want Change", Endowment For International Peace, The Wibesite :

<<http://www.carnegieendowment.org>>.

- Craig m. kauffman, " democratization" university of oregon, 2010, The site was browsed on 36 Wednesday, september 2020 :

<[http://www. Britannica.com](http://www.Britannica.com)>.

- Dvid Keene. " what algeria can teach about coping with an economic crisis" the washigtontimes, the wibesite is :

<<http://www.washigtontimes.com>>.

- Jacques Roussellier, " Breaking North African Border Security Conudrum Sad Middle East Analysis", the website 12-10-2021 :

<<http://www.carnegieendowment>>.

- Janson pack, " An international financial commission is Libya's last hope", Midle east institute, March 27 2021, the wibe site :

<<http://www.mei.edu>>.

# الْفَهْرِس



<u>الفهرس</u>	
الصفحة	العنوان
	الإهداء
	التشكرات
	قائمة المختصرات
02	مقدمة
15	الفصل الأول: تأصيل مفاهيمي معرفي حول التحول الديمقراطي وأمن المتوسط
15	المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي <b>Democratic /transition</b>
15	المطلب الأول: تعريف الديمقراطية والتحول الديمقراطي
27	المطلب الثاني: التحول الديمقراطي والمفاهيم المقاربة له
32	المطلب الثالث: مراحل التحول الديمقراطي
35	المطلب الرابع: المداخل النظرية لدراسة التحول الديمقراطي
41	المبحث الثاني: التحول الديمقراطي بين المسارات والعوامل والمؤشرات
41	المطلب الأول: مسارات التحول الديمقراطي
46	المطلب الثاني: أهم عوامل التحول الديمقراطي الداخلية والخارجية
50	المطلب الثالث: مؤشرات التحول الديمقراطي
51	المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي والنظري لأمن المتوسط
51	المطلب الأول: إيتومولوجيا الامن في حقل العلاقات الدولية
58	المطلب الثاني: الدراسات الأمنية بين النظريات الوضعية وما بعد الوضعية
65	المطلب الثالث: منطقة المتوسط المفهوم والاهمية
74	الفصل الثاني: طبيعة التحولات الديمقراطية لأنظمة المغرب العربي
74	المبحث الأول: المقومات الجيوسياسية لدول المغرب العربي
74	المطلب الأول: الأهمية الجغرافية للمنطقة المغاربية
79	المطلب الثاني: المقومات الحضارية والقيم المشتركة للمنطقة المغاربية
83	المبحث الثاني: مداخل تفكيك طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية
83	المطلب الأول: لمحة عن شكل الأنظمة السياسية المغاربية
85	المطلب الثاني: النظام السياسي المغاربي ومراحل تطوره
88	المطلب الثالث: أنماط المشاركة السياسية المغاربية والأنظمة السياسية فيها
90	المبحث الثالث: الدول المغاربية: إشكالية التفتك والبناء قبل وبعد حراك 2011

90	المطلب الأول: إشكالية بناء الدولة في المحيط المغربي
95	المطلب الثاني: العلاقات المدنية-العسكرية في المغرب العربي
98	المطلب الثالث: القضية الهوياتية بين المطالب الاجتماعية والاستغلال السياسي
104	المبحث الرابع: عتبات التحول الديمقراطي المغربي (الجزائر، تونس، ليبيا)
105	المطلب الأول: نموذج البنية في دراسة نزاعات التحول الديمقراطي
108	المطلب الثاني: نقاش أسباب التحول الديمقراطي المغربي (الجزائر، تونس، ليبيا)
117	المطلب الثالث: أهم الإصلاحات السياسية للدول المغربية ما بعد حراك 2011
129	الفصل الثالث: تهديدات البيئة الأمنية كانعكاس لمحدودية الديمقراطية في دول المغرب العربي
129	المبحث الأول: إشكالية الأمن والديمقراطية في المغرب العربي
130	المطلب الأول: أبعاد العلاقة بين الأمن والديمقراطية
134	المطلب الثاني: الفشل الدولتي في المنطقة المغربية وتأثيراته الأمنية (ليبيا نموذجاً)
141	المطلب الثالث: الجزائر بين التأجيل الديمقراطي والمخاطر الأمنية
144	المبحث الثاني: أهم التحديات الأمنية الجديدة بعد التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي
144	المطلب الأول: الظاهرة الإرهابية وتعقيداتها الأمنية
148	المطلب الثاني: الهجرة غير شرعية كتهديد أمني
153	المطلب الثالث: الجريمة المنظمة كمهدد أمني: المخدرات، غسل الأموال، التهريب
155	المبحث الثالث: أهم الاستراتيجيات الوطنية المغربية تجاه التهديدات الأمنية الجديدة
155	المطلب الأول: مستويات تطبيق الاستراتيجية الأمنية المغربية تجاه ظاهرة الإرهاب
158	المطلب الثاني: التعاون المغربي لدرء التهديد: الضرورة الغائبة
164	المطلب الثالث: الأمن المغربي والاختيار الانفرادي
168	الفصل الرابع: تداعيات التحول الديمقراطي المغربي ورهاناته المستقبلية على الأمن المتوسطي
168	المبحث الأول: القطاع الأمني للشراكة الاورومغاربية في حوض المتوسط
168	المطلب الأول: خصوصية الأمن في منطقة المتوسط بين أهم القوى الكبرى
177	المطلب الثاني: المنظور الديمقراطي الامني للاتحاد الأوروبي تجاه التحول الديمقراطي المغربي (تونس/ليبيا نموذجاً)
181	المطلب الثالث: البعد الأمني المتوسطي في الشراكة الاورومغاربية
190	المبحث الثاني: متلازمة الأمن المتوسطي المغربي: دراسة في التهديدات الأمنية اللاتمائية
191	المطلب الأول: التداعيات الأمنية للأزمة الليبية على أمن المتوسط
192	المطلب الثاني: الخطاب الأورومتوسطي تجاه الظاهرة الإرهابية

197	المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية أكبر الهواجس الأمنية المتوسطة
201	الفصل الرابع: السيناريوهات المستقبلية للتحوّل الديمقراطي المغربي على الامن المتوسطي
201	المطلب الأول: سيناريو النجاح (النظرة التفاؤلية)
204	المطلب الثاني: سيناريو الفشل (الكارثة)
207	المطلب الثالث: السيناريو الواقعي (بقاء المسار على الوضع الحالي)
210	الخاتمة
219	قائمة الخرائط
221	قائمة المخططات والبيانات
223	قائمة الملاحق
264	قائمة المراجع
284	الفهرس

## المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز أهم التحولات التي شهدتها دول المغرب العربي بعد 2011 وأهم التداعيات التي نتجت عنها والتي أثرت بدورها على منطقة المتوسط، كمنطقة حيوية لها أهميتها الجيوستراتيجية. هذا وقد انحصرت تلك التداعيات بشكل أوسع في الشق الأمني حيث طالت هذه الأخيرة (التداعيات الأمنية) الداخل المغربي والخارج المتوسطي. إن تحول 2011 في المنطقة المغربية كانت له نتائجها العكسية عليها، ولم يكن عبارة عن مرحلة انتقالية سلمية وسليمة ترقى للممارسة الديمقراطية الحقة، بل إنعكس هذا المسار التحولي إلى حالة من الفوضى واللاستقرار وانهايار لبعض الأنظمة التي كانت مدخل سهل لجملة التدخلات الخارجية الباحثة عن مصالحها الحيوية في المنطقة مما أثر بدوره على منطقة المتوسط ككل.

فالتداعيات الأمنية جاءت في شكل تهديدات أمنية جديدة (أو ما يسمى بالتهديدات الامنية اللاتماثلية) كتنامي الظاهرة الإرهابية والهجرة الغير شرعية والتي أصبحت هاجس أمني في الشمالي المتوسطي (الاتحاد الأوروبي)، الجريمة المنظمة من تجارة للأسلحة وللمخدرات على سبيل الذكر لا الحصر. مما حتم على الأطراف الدولية وعلى رأسها الطرف الجنوبي والشمالي للمتوسط توسيع التعاون وبناء استراتيجيات من شأنها حصر مخاطر التهديدات الأمنية.

## الكلمات المفتاحية:

- التحول الديمقراطي، المغرب العربي، الأمن المتوسطي.

## Abstract:

This study aims to try to highlight the most important transformations that the Arab Maghreb countries witnessed after 2011 and the most important repercussions that resulted from them, which in turn affected the Mediterranean region, as a vital region of geostrategic importance. These repercussions were confined to a wider extent in the security aspect, as the latter (security repercussions) affected the Maghreb interior and the Mediterranean outside.

The transformation of 2011 in the Maghreb region had its opposite results on it, and it was not a peaceful and sound transitional phase that amounts to true democratic practice. region, which in turn affected the Mediterranean region as a whole.

The security repercussions came in the form of new security threats (or the so-called asymmetric security threats), such as the growth of the terrorist phenomenon and illegal immigration, which has become a security concern in the northern Mediterranean (European Union), organized crime such as arms and drug trafficking, to name a few. This made it imperative for the international parties, especially the southern and northern sides of the Mediterranean, to expand cooperation and build strategies that limit the risks of security threats.

## key words:

-Democratic transition, the Arab Maghreb, Mediterranean security.

## Résumé:

Cette étude vise à tenter de mettre en évidence les transformations les plus importantes que les pays du Maghreb arabe ont connues après 2011 et les répercussions les plus importantes qui en ont résulté, qui à leur tour ont affecté la région méditerranéenne, en tant que région vitale d'importance géostratégique. Ces répercussions se cantonnaient plus largement à l'aspect sécuritaire, puisque ce dernier (répercussions sécuritaires) touchait l'intérieur maghrébin et l'extérieur méditerranéen.

La transformation de 2011 dans la région du Maghreb a eu ses effets inverses sur elle, et ce n'était pas une phase de transition pacifique et saine qui équivaut à une véritable pratique démocratique de la région, qui à son tour a affecté la région méditerranéenne dans son ensemble.

Les répercussions sécuritaires se sont traduites par de nouvelles menaces sécuritaires (ou menaces sécuritaires dites asymétriques), telles que la montée du phénomène terroriste et l'immigration clandestine, devenue une préoccupation sécuritaire au nord de la Méditerranée (Union européenne), organisée crime comme le trafic d'armes et de drogue, pour n'en nommer que quelques-uns. Cela a rendu impératif pour les parties internationales, en particulier les rives sud et nord de la Méditerranée, d'élargir la coopération et d'élaborer des stratégies qui limitent les risques de menaces à la sécurité.

## Mots Clés:

-Transition démocratique, Maghreb arabe, sécurité méditerranéenne.